

الانتخابات والزبائنية السياسية في مصر

تجديد الوسطاء وعودة الناخب



د. سارة بن نفيسة

د. علاء الدين عرفات

تقديم

السيد ياسين نبيل عبد الفتاح

**الانتخابات والزبائنية السياسية في مصر
تجديد الوسطاء وعودة الناخب**

د. منارة بن نفيسة
د. علاء الدين عرفات

تقديم:
المسيح يامين
نبيل عبد الفتاح

الكتاب: الانتخافات والركنبة الديمقراطية في مصر

(جديد الوصفاء ومودة الناس)

مناخات: لسانا الصلاح

الكتاب: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

٩ من رستم: جازين صيني: القاهرة

٢٠١١ (٢٠١١) (٢٠١١) (٢٠١١) (٢٠١١)

الكتاب: الميدي: ص١٧٧ مجلس الشعب: القاهرة

الكتاب: info@clara.org

الكتاب: www.clara.org

الكتاب: القاهرة: ص١٧٧

علاء: وفراج: أم: ص١٧٧

رقم: ١٩٥٥٤ / ٢٠١٥

الكتاب: الميدي

الكتاب: القاهرة: ص١٧٧

الكتاب: القاهرة: ص١٧٧

الكتاب: القاهرة: ص١٧٧



فهرس

٧	تقديم: بقلم السيد ياسين
١١	تقديم: بقلم نبيل عبد الفتاح
٢١	مقدمة: آلية التصويت في مصر اليوم - القادة والفرمانات
٢٧	الباب الأول: انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية: بداية التوجه إلى انتخابات ديمقراطية أم نهاية السياسي؟
٤٢	الفصل الأول: أهم دلائل انتخابات ٢٠٠٠
٦٢	الفصل الثاني: التزامات الانتخابية في مصر ووظائف القنصل
٨٥	الباب الثاني: تاريخ التصويت في مصر: ممارسة انتخابية عضوية ومعايير مهلة
٩٢	الفصل الأول: الحقبة الليبرالية: التصويت بالأغلبية الساحقة لوكيل الأمة وإعادة النظر فيه
٩٢	مدم لحترم الآراء الشعبية
٩٦	التصويت بأغلبية ساحقة لوكيل الأمة
٩٩	القواعد الانتخابية للنخب
١٠٨	الممارسة الانتخابية للنخب: الهيمنة الاجتماعية والاندخافات الإدارية
١١٤	المعايير والممارسات الانتخابية الشعبية
١٢١	الفصل الثاني: الحقبة القنصلية: احتكار الدولة للسلطة ومحلية دور القنصل
١٢٢	المعايير الانتخابية القنصلية: تصويت غير سياسي وحشأن العام للجمع
١٢٦	صورة القنصل: شخصية عامة محولة في خدمة الجميع
١٢٤	الممارسة الانتخابية والهيمنة الإدارية
١٢٩	الفصل الثالث: الانتخابات ابتداء من عهد السلطنة: العودة لمقيدة للبعد السياسي وجعلية الحوار حول المعيار الانتخابي
١٥١	الباب الثالث: التزامات في الانتخابات المصرية بين هيئة ناشئة أسيرة واتوسع السوق الانتخابي
١٦٦	الفصل الأول: الفاعلون في عملية التصويت: المرشحن و"الناخبون الكبار غير الرسميين"
١٦٨	القسم الأول: الإحجام عن التصويت والتمهنة الانتخابية الانتقالية
١٨٨	القسم الثاني: "الناخبون الكبار غير الرسميين، سياسة والهيمنة على شبكات
٢٢٢	الفصل الثاني: "التصويت الجديل": القزوف من الجهات العليا والقزوف من القاعدة
٢٢٥	القسم الأول: المفردات والقزوف الخاصة بالقزوف
٢٢٩	القسم الثاني: القائلون بالقزوف من الأسفل
٢٤٠	القسم الثالث: خصخصة المجال العام، قوة القاعدة وفقدان السيطرة عليها
٢٤٢	القسم الرابع: الرقابة القبلية: القنصل والفتاح السوق الانتخابي
٢٦١	خلاصة
٢٧٩	ملاحق



مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو هيئة علمية وبحوثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي، ويلتزم المركز في ذلك بكافة المبادئ والمبادئ والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. يسعى المركز لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية، بما في ذلك البحوث التجريبية والنشطة التعريفية.

يتبنى المركز لهذا الغرض برامج علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والاطلاقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان.

لا ينفرد المركز في أنشطة سياسية ولا يلضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

المستشار الأكاديمي
محمد السيد سعيد

مفتي البرامج
معتز القاجري

مدير المركز
يحيى الدين حسني

شكر

يود الباحثان شكر مؤسسة فورد، والسيدة / بسمة قضماني درويش على دعمهم وتشجيعهم للدراسة، والأستاذ / نبيل عبد الفتاح على مراجعاته للكتاب، ود. شريف يونس على الملاحظات التي أبداهها على مخطوط الدراسة، والتي استفاد بها الباحثان في المراجعة النهائية للنص.

ويوجه الباحثان الشكر للأستاذة سامية رزق على الترجمة الدقيقة للنص الفرنسي الذي نشر بدار نشر Khartala و I.R.D بباريس في يونيو ٢٠٠٥.

والى الأستاذ بهي الدين حسن على تحمسه لنشر هذه الدراسة ضمن منشورات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وإلى فريق النشر المتميز الذي تعهدوا بالرعاية والاهتمام. والشكر للأنسة رشا حنفي التي قامت بأعمال التصحيح على الآلة الناسخة.

تقديم

بقلم: السيد ياسين*

يتضمن هذا الكتاب الذي نقدم له اليوم دراسة علمية متكاملة غير مسبقة عن الانتخابات والزبائنية السياسية في مصر، عودة الناخب وتجديد الوسطاء. وهذا الكتاب عبارة عن تقرير بحثي شامل قامت به سارة بن نفيسة وهي باحثة علمية متميزة سبق أن نظرنا لها في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاشتراك مع أماني قنديل كتابا هاما عن المجتمع المدني في مصر. وقد شاركها في هذا البحث المتميز علاء الدين عرفات.

ما الذي يميز هذه الدراسة؟

أهم ما يميز هذه الدراسة أن المؤلفين قد وثقا بتوفيق كامل تراث العلم الاجتماعي المعاصر لكي يصوغا إطارا نظريا هاما لرصد الظواهر المختلفة التي تتضمنها عملية الانتخابات. وهي ظواهر سياسية يعتني بها علم السياسة المقارن وعلم الاجتماع السياسي، وظواهر ثقافية تعتني بها أشد عناية الأنثروبولوجيا السياسية. بعبارة أخرى، طبق الباحثان بنجاح الخط المنهجي المترابط الذي يحشد تراث الطبعة الاجتماعية المختلفة لكي يحصر بها الظاهرة بدقة أولا قبل أن يقوم بوصفها وتحليلها، سعيا وراء صياغة تفسير لها. ونحن نعلم أن التفسير العلمي بمعناه الدقيق هو أعلى مراحل البحث العلمي.

وقد ركز البحث على انتخابات عام ٢٠٠٠ التشريعية في مصر، وطرح بصدها سؤالا محوريا هو: هل هي بداية انتخابات ديمقراطية أم هو نهاية للسياسي؟ وقد طرحت الدراسة مجموعة من التساؤلات الهامة أبرزها: ما السبب في كثرة عدد المرشحين لمجلس الشعب في مصر؟

* أستاذ علم الاجتماع السياسي - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

هل يعني ارتفاع عدد الترشيحات المستقلة وجود منافسة حقيقية في الميدان الانتخابي؟

ما هي إذاً رهانات هذه المنافسة بالنسبة للمرشحين والناخبين على حد سواء؟ وهل هي حقاً رهانات لا سياسية؟

وتتساءل الدراسة عن فرضية توصل إليها بعض الباحثين ومفادها "أن النواب المصريين لا يمثلون فقط طبقة أصحاب السلطة والمستفيدين منها، وهم الذين تم اختيارهم عن طريق هذه السلطة نفسها، وإنما يمثلون أيضاً ويقدر أكبر بعض المجموعات التي تفرض نفسها كمجموعات سائدة في النظام الاجتماعي. وأن الذي يدعم هؤلاء النواب في كل مرة وفي كل دائرة من الدوائر، نوع من المصالح ومن المنطق".

والواقع أن هذه الدراسة المتميزة تقدم لنا أدلة ميدانية على الحكم الذي سبق أن صغته في كتابي "المعلوماتية وحضارة العولمة: رؤية نقدية عربية" (القاهرة - نهضة مصر، ٢٠٠٠). في هذا الكتاب دراسة متكاملة عنونها "العرب على مشارف الألفية الثالثة"، حاولت فيها أن أقوم بنقد شامل للتجربة العربية في النصف قرن الماضي، وذلك في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي إحدى فقرات هذه الدراسة وهي بعنوان "اختيار الحداثة السياسية" خلصنا إلى نتيجة هامة حيث قررنا أننا كعرب فشلنا في اجتياز اختبار الحداثة السياسية. وقلنا في مقدمة الفقرة إنه "حين جابه الوطن العربي مشكلة التخلف، وخصوصاً بعد ارتفاع الوعي الثقافي نتيجة الاحتكاك بالغرب، وسعى إلى التقدم، كان لابد من المرور أولاً من بوابة الحداثة السياسية. ونعني بذلك الإدراك أن النظم السياسية العربية التقليدية لم تعد تصلح لمواجهة العالم الحديث".

وبناء على ذلك اقتبسنا عدداً من الأفكار والمؤسسات الغربية: أخذنا فكرة الدستور والنظم السياسية والحزبية ملكية كانت أو جمهورية، ونظرية الفصل بين السلطات واستقلال القضاء وسيادة القانون وكذلك فكرة التعددية السياسية والأحزاب السياسية والبرلمان المنتخب والصحافة الحرة المستقلة وغيرها من الأفكار والمؤسسات.

غير أنه بالتأمل حول حصاد التجربة السياسية العربية يتبين لنا أننا أخذنا الأشكال الغربية دون مضامينها الحقيقية!

وهكذا تحولت الانتخابات العربية سواء لانتخاب الرئيس أو المجالس التشريعية إلى انتخابات مزورة وتحول البرلمان إلى نادٍ مغلق للحديث عن عبقرية الملك أو الرئيس،

وتحولت الصحافة لتكون بوابة للسلطة يمجّد في إنجازاتها الحقيقية أو المزعومة.

لماذا فشلنا في اختبار الحداثة ؟

يحاول الكتاب المتميز الذي نقدم له أن يقدم جواباً مستنداً على تحليل نظري دقيق، ودراسات ميدانية متعمقة للرد على أحد جوانب الفشل البارزة، وهو عدم نجاحنا في إقامة انتخابات سياسية تتسم بالنزاهة، في سياق يتصف بالحرية والشفافية. الكتاب يقدم نموذجاً بارزاً لأهمية تطبيق المنهج النقدي في الدراسات السياسية والاجتماعية والثقافية.

القاهرة في ٦ يوليو ٢٠٠٥

مقدمة

بقلم: نبيل عبد الفتاح*

الخطابات السياسية والحزبية حول النظام الانتخابي المصري، اتسمت دائماً بالطابع النقدي حيناً، وبالنزعة السجالية في أحيان أخرى، ولاسيما تلك التي تمثل وجهات نظر الأحزاب السياسية المعارضة، أو المستقلين، أو القوى السياسية المحجوب عنها الشرعية القانونية كالماركسية أو جماعة الإخوان المسلمين.

من أبرز محاور نقد النظام الانتخابي البرلماني - ومجلس الشورى والمجالس المحلية - هيمنة القيود القانونية والإدارية والضيوط الأمنية المفروضة تشريعياً وواقعياً على العملية الانتخابية والتي تؤدي دائماً إلى إعاقة فرز وتمثيل لموازن القوى السياسية والحزبية الفاعلة في الواقع الموضوعي داخل المجالس التمثيلية على اختلافها. ومن ثم يبدو التركيز النقدي من بعض الباحثين يدور غالباً على الإعاقات الهيكلية داخل النظام والتي تؤدي إلى إعادة إنتاج الخلل في التوازن بين القوى السياسية والحزبية لصالح للنظام السياسي والصفوة السياسية المسيطرة، والحزب الوطني الديمقراطي.

إن السجلات الحزبية والسياسية حول النظام الانتخابي المصري، تركز على الطابع اللاديمقراطي وقيوده على إرادة المرشحين والناخبين، وعدم قدرته على إنتاج سوق انتخابي يتسم بالتنافسية والشفافية، فضلاً عن غياب الضمانات الرقابية التي تضبط أداء العملية الانتخابية بدءاً من ضبط الكشوف الرسمية لجماعة الناخبين في كافة الدوائر ومطابقتها لصحيح الواقع، ومن ثم ضرورة تنقيتها من الأسماء غير الصحيحة، ورفع أسماء الموتى والمهاجرين خارج البلاد سواء هجرة دائمة أو مؤقتة - إلى حين الفصل في مسألة حقهم في التصويت -، ويتم التصويت بالنيابة عنهم في

* مساعد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

إطار ما يطلق عليه في التعبير الشائع "تفغيل الصناديق"، وقيام بعض ذوى النفوذ من مرشحي الحزب الحاكم أو مندوبيهم بالتصويت الجماعي لصالحهم، وذلك بدعم من أجهزة الدولة. الخ. أو قيام بعض المرشحين الذين ينتمون إلى المجموعات الأولية - أو ما يطلق عليهم العصبية المحلية من أبناء القبائل والعشائر والعائلات الممتدة في الريف - بذات الممارسات.

إن تاريخ الانتخابات البرلمانية، وغيرها يتسم بأنه تاريخ من الانحراف بالإرادة العامة لجماعة الناخبين سواء عبر آليات التزوير، وهي ظاهرة شكلت أحد أبرز ملامح التاريخ الانتخابي في ظل المرحلة شبه اللبرالية، والاستثناءات تمثلت في الانتخابات التي وصل فيها حزب الوفد إلى السلطة.

منذ تأسيس نظام يوليو ١٩٥٢، كان النظام السياسي التسلطي ولا يزال ينزع نحو التعبئة السياسية للجمهور، وإلى هندسة بيروقراطية للمؤسسات السياسية - إذا جاز التعبير - من حيث طوعية تشكيلها السياسي لأعضاء ينتمون إلى التنظيم السياسي الوحيد - أيًا كان - ويدعون بالولاء السياسي والأيدولوجي للنظام وقادته وقيمه السياسية ومصالحه على اختلافها.

إن الطابع الشمولي للنظام والمؤسسات السياسية فرض قيوداً وضوابط قانونية وأيدولوجية وأمنية على عمليات التجنيد والاختيار والتمثيل السياسي في البرلمان أو التنظيم السياسي الوحيد، ومن ثم كان الترشيح للانتخابات آنذاك مشروطاً بعضوية الحزب الواحد، ونظراً للثقافة السياسية التسلطية السائدة، تحول النظام الانتخابي وآلياته إلى عملية إنتاج وإعادة إنتاج الصفوة السياسية الحاكمة. كانت العمليات الانتخابية تجري بين أشخاص ينتمون للحزب الواحد ولايدولوجيا النظام وصفوته الحاكمة، وهو ما أثر على الطابع التنافسي للانتخابات، وعلى نحو جعلها ذات طابع لا تنافسي عموماً بين اتجاهات سياسية وأيدولوجية مختلفة، وتحول السوق الانتخابي إلى عرض وطلب لذات السلع الأيدولوجية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن استمرارية بعض الظواهر السلبية كتسويد البطاقات الانتخابية، والتصويت الجماعي، وتفغيل صناديق الاقتراع، وتدخل الجهات الإدارية والأمنية في التأثير على مسار العمليات الانتخابية كي يعاد إنتاج النظام ومؤسساته واختياراته لأعضاء البرلمان.

إن الظواهر السلبية للعمليات الانتخابية لا تزال مستمرة مثل الكشف الانتخابية الرسمية المثقلة بالأخطاء الجسيمة والتي لا تعكس واقع الجماعة الناجبة ولا تعكس

حجم التغير في تركيبة المجتمع المصري ديموجرافياً وجلباً، ومن ثم بروز تناقض بين حجم القاعدة الانتخابية المقيدة بالجدول الرسمية واتساع قاعدة من وصلوا إلى سن الرشد السياسي؛ ومن ثم يتعين قيدهم بالجدول الانتخابية، وهي من أبرز تجليات ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية عموماً والانتخابية على وجه الخصوص، نظراً لشعور إدراك سياسي سلبي لدى غالبية المصريين عموماً يتمثل في إن الانتخابات وآلياتها لا فائدة من ورائها لإحداث التغير السياسي، وذلك حتى بعد انتقال النظام إلى التعددية السياسية المقيدة في أثناء حكم الرئيس الأسبق محمد أنور السادات. ثم اتسعت فجوة الصديقة والثقة بين المصريين ونظامهم السياسي، وصفوتهم الحاكمة.

إن النظم الانتخابية المصرية اتسمت بعدم الاستقرار خلال ما يشارف على الربع قرن. هي مدة حكم الرئيس حسني مبارك قبل ولايته الخامسة. اتسمت النظم الانتخابية بالتردد بين نظامي الانتخاب الفردي، والتمثيل النسبي عبر القائمة النسبية المطروطة، ومن ثم تعرض لانتقادات عديدة، وطعون بعدم الدستورية، وصدرت أحكام من القضاء الدستوري قضت بعدم دستورية بعض القوانين الانتخابية. إن المبادئ التي انتهت إليها قضاء المحكمة الدستورية العليا تمثل نقطة تحول في الفقه، والثقافة الدستورية السائدة في مصر، بل وأدت إلى بروز دور بعض نشاط الحياة السياسية في تحريك لواقع السياسي والدستوري والقانوني في البلاد من خلال الدعاوى القضائية التي يرفعونها للطعن على بعض القوانين، ثم بعدم دستورتها عن طريق نظام الدفع الفرعي الذي أخذ به المشرع المصري. ومن أبرز عناصر التغير في القضاء السياسي المصري، عودة الروح الدستورية مجدداً إلى الجدال العام بين المدارس الفكرية والسياسية المصرية على اختلافها، والدور المتعاظم لقضاء المحكمة الدستورية العليا، والقضاء الإداري - والقضاء العادي - في مجال حسم بعض المنازعات القضائية التي تتناول مشكلات سياسية بين السلطة الحاكمة، وبين الجماعات السياسية المصرية، وبعض المستقلين على اختلاف توجهاتهم الأيديولوجية.

إن الخطاب الدستوري والقانوني الأكاديمي، والسياسي، ركز دائماً منذ بداية حكم الرئيس حسني مبارك وحتى الآن، على نقد القوانين الانتخابية وما تنطوي عليه من عوار دستوري، أو تناقض بين بعض قواعدها القانونية، أو مدى ملاءمة اختيارات المشرع المصري للحاجات الموضوعية لتطور النظام الانتخابي ليكون قادراً

على تطوير النظام السياسي نحو المزيد من الديمقراطية، وتوسيع هيكل المشاركة السياسية، وتحفيز المواطنين في سن الانتخاب على القيد في الجداول الانتخابية، والمشاركة في الانتخابات العامة ولاسيما للبرلمانية. كممثل من مداخل مقرطة النظام السياسي.

ثمة فجوات من عدم الثقة بين النظام وصفوته الحاكمة، وبين أجيال وفئات اجتماعية واسعة تشكلت عبر تاريخ من اللامبالاة بتطلعات هذه القوى نحو المشاركة، والتطور الديمقراطي، فضلاً عن تراث من الممارسات الانتخابية السلبية التي أدت إلى تدني نسب المشاركة في الانتخابات البرلمانية والشورى والمجالس الشعبية المحلية، ومن باب أولى العزوف عن المشاركة في الإدلاء بالأصوات في الاستفتاءات الشعبية عندما كان يدعى إليها الناخبون، وذلك بقطع النظر عن النسب العالية التي كانت تعلن عنها وزارة الداخلية، على نحو فاقم من ظاهرة عدم ثقة الجمهور بالانتخابات، والجهات التي نيط بها الإشراف عليها.

إن بروز بعض الخطابات الدينية الإسلامية الراديكالية - كالجماعة الإسلامية، والجهاد، وغيرها من الجماعات - ساهم في التشكيك في مدى شرعية الانتخابات والمؤسسات التمثيلية كمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية، من المنظور الديني الإسلامي، وفق تأويل ديني لبعض منظري الإسلام السياسي الراديكالي، ولا شك أن هذا الاتجاه - الذي ساد في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي - أثر على بعض الجمهور، وعلى كواثر الجماعات آنذاك، مع استثناء جماعة الإخوان المسلمين المحجوبة عن الشرعية القانونية التي اخترقت النظام السياسي عن طريق التحالفات الانتخابية مع الأحزاب السياسية الرسمية كالوفد ثم العمل والأحرار في انتخابات عديدة لمجلس الشعب، واستطاعت أن تدفع ببعض مرشحيها إلى عضويته، ومن ثم تحالفت على ضغوط، وضوابط النظام الانتخابي، وقبوضه، سواء عبر تحالفات انتخابية في ظل نظام القائمة للنسبة المشروطة، أو النظام الفردي.

ويمكن القول إن استراتيجية الجماعة في الالتفاف على قيود الحجب عن الشرعية القانونية، توافقت مع الدمج الجزئي التي اتخذها النظام وصفوته الحاكمة للمعارضة الإسلامية السياسية، والإخوان على وجه الخصوص. ناحية أخرى، كان عزوف الأقباط عن المشاركة السياسية واحداً من أبرز الظواهر السوسيو- سياسية والدينية، وذلك لأسباب عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر، عنف الجماعات

الإسلامية السياسية وبعض الخطابات السياسية الإسلامية عموماً والراдикаلية على وجه الخصوص التي تطالب بأسلمة الدولة والنظام السياسي والقانوني، وهو ما أثار مخاوف عديدة لدى المصريين الأقباط، والمؤسسات الدينية القبطية الأرثوذكسية والإنجيلية والكنائس الكاثوليكية من تأثير ذلك على حقوق الأقباط كمواطنين وعلى مبادئ المواطنة ولثة إحساس عام لدى غالبية المصريين الأقباط بأن لثة حيفاً مستمراً يلحق بهم، ويتمثل في استبعادهم السياسي عن المشاركة، ونقصاً في حقوقهم كمواطنين في الترتي للمواقع والمناصب القيادية العليا، كقيادات بعض المؤسسات المتصلة بالأمن القومي الداخلي والخارجي للبلاد، وفي تعيينات المحافظين ورؤساء الجامعات، فضلاً عن القهود الواردة على الحق في إنشاء أماكن العبادة المسيحية وفق الخط الهمايوني، وشروط العزى باشا العشرة لإقامة الكنائس، وفي تدنى نسب تمثيلهم داخل مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية للشعبية، ووزارة الخارجية وهي شكاوى، ومطالب عديدة تنخر بها الخطابات القبطية على اختلافها داخل البلاد أو من أقباط المهجر، وتدفع عموم المصريين الأقباط إلى الصد عن المشاركة، واللامبالاة بالانتخابات على اختلافها، إن بيئة المخاوف وعدم الثقة في الهيئة السياسية والدينية في البلاد التي اتسمت بالسلطوية والعنف العادي والرمزي أدى إلى تفاقم ظاهرة عزوف الأقباط عن القيد في الجداول الانتخابية الرسمية، وعن المشاركة في الانتخابات العامة والمحلية إلا فيما ندر، وهي ظاهرة بدت ولا تزال عامة، وتعكس فجوة مصداقية بين غالبية المصريين عموماً وبين الصفوة والنظام الحاكم.

ويبدو لي أن ظاهرة تدنى نسب المشاركة في الانتخابات العامة في القاهرة والإسكندرية التي لم تتجاوز الـ ١٥٪ في انتخابات ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، وهو ما يشير إلى إعطاء المدينة ظهراً للنظام السياسي، وهي ظاهرة تحتاج إلى دراسة معمقة عن المدينة والسياسة في مصر، إن الحداث السياسية والمؤسسات السياسية الحزبية والتمثيلية الحديثة ارتبطت بعمليات تأسيس الدولة القومية، والمدينة الحديثة والمعاصرة، ولا شك أن المدينة هي فضاء السياسة والحداث، وإنتاج القيم والقوى التي ارتبطت بهما معاً، ومن ثم قادت المدينة وقياداتها الحياة السياسية والفكرية والحزبية والنقابية، وذلك بقطع النظر عن أصولهم المناطقية أو الانتخابية، لأن المدينة هي فضاء المبادرات والمناورات وإنتاج الخطابات السياسية، والمساومات، والمنافسات السياسية الرئيسة على اختلافها. من هنا تشكل ظاهرة لا مبالاة المدينة

بالسياسة والنظام والصفوة الحاكمة -القاهرة والإسكندرية تحديداً-، مسألة بالغة الأهمية في دراسة أزمات النظام السياسي المصري، خاصة أن ثمة تناقضاً في مصادر شرعيتها، وذلك على الرغم من بعض الانتقاد الرسمي لهذا العزوف عن المشاركة تأسيساً على أن القاهرة والإسكندرية تحصلان على نصيب كبير من الإنفاق الرسمي والخدمات... الخ؛

ويبدو لي أن هذا النقد الرسمي للسلوك الانتخابي الامتناعي والسلبى والعازف للجماعة الناحية بالقاهرة والإسكندرية يعنى إدراك الصفوة الحاكمة أزمة الشرعية السياسية وأحد أبرز المعضلات التي تواجه نظام الحكم وقادته. وعلى الرغم من خطورة عدم مشاركة ناخبي المدن، إلا أن أساليب التعامل معها كظاهرة صد عن الانتخابات العامة محدودة، ولا تزال اللامبالاة بالانتخابات مستمرة، لأن نسبة مشاركة الجماعة الناحية في المدن الكبرى لا تزال محدودة كما برز في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٧ سبتمبر ٢٠٠٥، حيث كانت نسبة المشاركة في القاهرة ١٠,٧٪، والإسكندرية ١٢,٤٪، والجيزة ١٩,٤٪ - وهى تنطوى على مناطق ريفية عديدة-، وهو ما يعكس حجم لامبالاة المدينة باللعبة السياسية الرسمية، وطقوسها ومناوراتها المحدودة.

إن تآكل بعض مظاهر الحناثة السياسية والدولة الحديثة أدى إلى بروز وهيمنة أبنية القوة التقليدية والجماعات الأولية في صعيد مصر، وبعض دوائر الريف الأخرى، حيث وهنت الروابط القومية لصالح الانتماءات الأولية للعائلات الممتدة، والعشائر، والقبائل والأساطير الاندماجية المرتبطة بالجماعات الأولية وموارثها وتضاماتها وتعاضداتها على اختلافها. إن الصفوة الحاكمة وجهاز الدولة البيروقراطي والأمنى ساهما في دعم أبنية القوة التقليدية والأولية، ورموزها والتعامل معهم كوسطاء بين المجموعات الأولية، وبين النظام وأجهزته.

إن أبنية القوة الأولية في الريف شكلت أوعية إنتاج النائب والناخب التقليدى، والوسطاء الذين لعبوا ولا يزالون أدواراً مؤثرة في التعبئة الانتخابية وحشد الناخبين، وتنظيم الحملات والاتصالات المباشرة مع نوى العزوة والمكانة داخل الأنساق القرابية والعصبيت المحلية.

إن تمثيل بعض مرشحي العائلات الممتدة - وغيرها .. الخ-، هو تعبير عن دفاعها عن بعض مصالحها، ورمزاً على ثقلها وحضورها المناطقي وتأثيرها، وعن الدور الوسيط لمرشحيها مع أجهزة الدولة والحكم المحلى المنوط بهم تقديم الخدمات

وإنجاز بعض المشروعات المحلية، فضلاً عن التراخيص والموافقات الإدارية التي تيسر العلاقات بين الأشخاص، وبين الأجهزة الإدارية وأشكال التعامل اليومي في محافظات الوجهين القبلي والبحري، ولاسيما المناطق الريفية، والمدن المرفئة.

إن عمليات تعيين الناخبين التقليدية، ارتبطت بتقديم غالب المرشحين لمجموعة من الخدمات المحلية داخل الدوائر، وإنجاز مصالح شخصية لبعض الناخبين، ولاسيما المؤثرين داخل القرى أو الأحياء في الدوائر الانتخابية. ولا شك أن محددات الترشيح - من حيث المكانة والنفوذ والمال والقاعدة الانتخابية الأولية في الدوائر التي تضم خرائط القوى الانتخابية التقليدية -، ساهمت في إعاقه نمو المرشحين الذين يقدمون برامج انتخابية سياسية واجتماعية واقتصادية تنطوي على رؤى أشمل من احتياجات ومطالب الجماعة الناخبة داخل كل دائرة، على أهميتها داخل دوائر تعاني من مشكلات عديدة اجتماعية واقتصادية، وإدارية وأمنية. إن المرشح، والنائب عن الأمة - وفق مبدأ سيادة الأمة - أو الشعب - تأسيساً على مبدأ سيادة الشعب -، لا يزال محدوداً وقاصراً على بعض النواب من ذوي الانتماءات السياسية والفكرية التي تحمل هذا الفهم للعلاقة الدستورية والسياسية بين النائب ودائرته والتعبير عن الإرادة العامة للأمة، أو الشعب أيها كان التأسيس والتكيف الدستوري لهذه العلاقة.

إن المرشح والناخب في الدوائر وأطر القوة التقليدية، لا يزال يمارس رهانات تدور حول المصالح والرموز والولاءات التقليدية والوساطات. ثمة سطوة للولاءات التقليدية وآليات الوساطة وتقديم الخدمات والمصالح على الانتماءات الحزبية والسياسية، وخاصة في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك الذي شارف على ربع قرن، وتم انتخابه لولاية خامسة.

إن الحزب الحاكم ومرشحيه لانتخابات مجلس الشعب يعتمدون غالباً على المزاجية بين عناصر القوة التقليدية، والدور المؤثر لأجهزة الدولة البيروقراطية والأمنية وقدراتها على التأثير في البيئة الانتخابية، والعملية ذاتها عبر وسائل متعددة، من هنا يمكن اعتبار البرامج الانتخابية للحزب، ومرشحيه محض شعارات عامة ذات تأثير محدود في اتجاهات التصويت الجماعي في بعض دوائر الأرياف ذات القواعد الانتخابية للعصبية المحلية، بل إن هذا التأثير لا يجاوز ذلك كثيراً في دوائر المدن الكبرى التي تعرف ظواهر العزوف عن المشاركة إلا قليلاً كالقاهرة والإسكندرية. ضعف هنية الأحزاب السياسية المعارضة الأيديولوجية والتنظيمية، وضمور قاعدة عضويتها، وهامشية أنشطتها أدى ولا يزال إلى عدم قدرتها على تطوير

أوعية إنتاج النائب والمرشح الذي يتجاوز أدواره التقليدية في بعض الدوائر الريفية أو المدن الريفية، كجزء من رسوخ موازين القوى داخلها، وانحصار المناقشات بين العائلات الكبرى وبعض أبنائها من ذوي النفوذ من "كبار ملاك الأراضي الزراعية" والمسال، ورجال الأعمال، الذين عادوا إلى دوائرها في الأرياف كمركز للانطلاق إلى المقاعد البرلمانية سواء عن طريق عضوية الحزب الوطني، أو بعض العائلات التي تنتمي إلى بعض الأحزاب التاريخية كحزب الوفد.

إن سياسة الفراغ السياسي التي قادها النظام، وصفوته الحاكمة أثناء مواجهة الإسلام السياسي الراديكالي وجماعاته في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، أدت إلى وهن بنوى للأحزاب السياسية المعارضة، والحزب الوطني، ومن ثم إلى تفاقم ظاهرة كراهية السياسة والعمل السياسي والحزبي لدى غالبية الجمهور، واعتبار أن السياسة صنوٌ للأذى، والألم من أجهزة الدولة الأمنية والبيروقراطية. من ناحية أخرى شكل تاريخ ظاهرة تزوير الانتخابات، فجوة بين غالبية المصريين وبين العمليات الانتخابية، وضاعف من آثار ظاهرة العزوف عن المشاركة الانتخابية، ومن أبرزها أن التصويت الانتخابي لا يؤدي إلى تغيير الأوضاع القائمة ولا يؤثر عليها. هذا الإرث السلبي لتاريخ المعارسات الانتخابية أدى إلى فجوة بين الجمهور وأليات المشاركة لازالت بعض آثاره مستمرة.

إن الجماعات الاحتجاجية الجديدة التي برزت على الساحة السياسية المصرية منذ نهاية عام ٢٠٠٤، ساهمت في تحريك ظواهر الجمود السياسي والجيلي، وكشفت عن دهنامية جديدة يقودها مفكرو ونشطاء جيل السبعينيات وما بعد من القرن الماضي، وتوق بعضهم لتطوير النظامين الدستوري والسياسي نحو جمهورية برلمانية، وديمقراطية، كمدخل لتجديدات شاملة للدولة والنظام السياسي ومؤسساته والسياسات العامة والمجتمع المصري، بعد مراحل من الجمود والركود السياسي.

إن نتائج بعض مظاهر الحراك السياسي والجيلي قد تؤثر على مسار العمليات الانتخابية التي ستتم في نوفمبر ٢٠٠٥ لانتخاب مجلس الشعب، إلا أن ثقل السنة الانتخابية الرسمية في إعداد الجداول الانتخابية، والممارسات الأمنية وأساليب توزيع الموارد والمشروعات والخدمات من قبل الحزب الوطني على مرشحيه داخل الدوائر لا يزال مؤثراً ويمثل فجوة ثقة في العملية الانتخابية وتأثيرها في إحداث التغيير السياسي الإصلاحي المطلوب.

دراسات عديدة أجريت على الانتخابات العامة في مصر، وتوزعت ما بين حقول

عديدة قانونية وسياسية. أولها: الدراسات القانونية الفنية ذات المنحى الشكلي الذي يركز على النسق القانوني الانتخابي، والجوانب التي تركز على الشروح القانونية، للنصوص والإجراءات، أو التطبيقات القضائية والمبادئ التي انتهت إليها، خلال المراحل المختلفة لتطوير النظام الانتخابي.

ثانيها: الدراسات السياسية توزعت على محاور عديدة من بينها تمثيلاً لا حصراً، البرامج الانتخابية للأحزاب - في ظل نظام القائمة النسبية المفروطة -، والبيئة الانتخابية، والعملة الانتخابية وألياتها والنتائج والدلالات، ونسب المشاركة التي تعتمد على الأرقام الرسمية، بكل ما تنطوي عليه من مثالب. بعض هذه الدراسات اعتمدت على دراسة بعض الدوائر الانتخابية في بعض المحافظات المصرية. ويمكن القول أن هذه الدراسات اعتمدت على بعض الملاحظات الميدانية من الباحثين الذين قاموا بالمتابعة.

من الملاحظ أن ثمة احتياجاً موضوعياً وأكاديمياً للممارسة البحثية الأنثروبولوجية، والسوسولوجية السياسية للانتخابات، والدوائر الانتخابية الريفية والحضرية، ولاسيما في حواف المدن الريفية، وثقافة الناخب والمرشح السياسية، وطبيعة التركيب الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للدوائر، وأنماط تصويتها الانتخابي، ودلالاته، وعلاقاته بالبيئة التقليدية للجماعات الأولية، وما يسمى بالعصبية المحلية.

من هنا تكتسب دراسة التحول الانتخابي في مصر: عودة الناخب وتجديد الوسطاء للزميلين د. سارة بن نفيسة، ود. علاء الدين عرفات، أهمية خاصة، بالنظر إلى موضوعها ومنهجها وأدواته التي تمثل نقلة في البحث والدرس الأكاديمي حول الانتخابات البرلمانية في مصر. لجأ الباحثان إلى دراسة انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية للإجابة عن عدة أسئلة حول بداية التوجه إلى انتخابات ديمقراطية أم نهاية السياسي؟ وإبراز أهم دلالاتها، وبحث الزبائنية الانتخابية في مصر ووظائف النائب.

قام الباحثان بدراسة تطور مفهوم الزبائنية السياسية، انطلاقاً من الأدب السياسي النظري الفرنسي والمقارن، ثم تطبيق هذا المفهوم على موضوع الدراسة، ثم تحليل لوظائف النائب حيث تدور حول أداء بعض المصالح الشخصية أو الجماعية، مع ملاحظة أن النائب يلعب دوراً في إعادة إنتاج مصالحه الاجتماعية والاقتصادية، واستخدام نفوذه السياسي ومقعد البرلمان والحصانة المرتبطة به في حماية مصالحه وإنمائها، وخاصة من خلال تسيير أعماله، واستصدار القرارات والموافقات والتراخيص له، وإسره وعائلته، وبعض المؤثرين داخل الدائرة الانتخابية إلى آخر

ما يحفل به الإعلام المصري من كتابات راصدة وناقدة لممارسات النواب.

الدراسة انقسمت إلى ثلاثة أبواب وفصول وأقسام، تناولت تاريخ التصويت في مصر في الحقب شبه الليبرالية - وليست الليبرالية كما ذهب الباحثان - والناصرية والساداتية، ثم دراسة وتحليل الزبائنية في الانتخابات المصرية بين هيئة ناخبة أسيرة وتوسيع السوق الانتخابي، ودراسة الفاعلين في عملية التصويت: المرشحين والناخبين الكبار غير الرسميين، ودراسة ظواهر التعبئة الانتخابية الانتقائية، والناخبون الكبار غير الرسميين، السياسة والهيمنة على الشبكات، ثم دراسة التصويت البديل، وظاهرة التزييف من الجهات العليا، ومن القاعدة، ومن الأهمية بمكان دراسة المفردات والرؤى الخاصة بالتزوير والقائمين بالتزوير من أسفل، وخصخصة المجال العام، والرقابة القضائية وأثرها على الناخب وانفتاح السوق الانتخابي.

إن أهمية هذا العمل العلمي المتميز تتمثل في التأسيس للنظري المتميز، فضلاً عن الدراسة الميدانية في قرية ستريس بدائرة أشمون في محافظة المنوفية، وهو ما يمثل نقلة نوعية في مجال البحث في الانتخابات البرلمانية في مصر. ولا يقلل من أهمية الكتاب الخلاف في بعض وجهات النظر مع مؤلفه، ومن الجدير بالإشارة أن الكتاب صدر باللغة الفرنسية عن دار نشر كارتلا باللغة الفرنسية يونيو ٢٠٠٥.

إن هذا العمل العلمي الجاد، سوف يساهم في إغناء المكتبة المصرية في مجال العلوم السياسية من ناحية، ويساعد على فهم معمق لمداخل الإصلاح السياسي المنشود للنظام السياسي، وللمنطق الانتخابي، وفهم أدق للعملية الانتخابية في مصر.

القاهرة في ٣ أكتوبر ٢٠٠٥

آلية التصويت في مصر اليوم اللعبة والرهانات

مقدمة :

شهدت مصر في نوفمبر ٢٠٠٠ أول انتخابات تشريعية تخضع للإشراف القضائي، مما يعد مسارا معاكسا لما اعتادت عليه البلاد منذ أن أقر التشريع الناصري تولى موظفين من غير أعضاء الهيئات القضائية رئاسة لجان الانتخاب الفرعية، علما بأن الإشراف القضائي على هذه اللجان منصوص عليه في أول قانون انتخابي صدر في عام ١٩٢٣. غير أنه منذ الانتخابات الأولى التي أجريت عام ١٩٢٤ لم تطبق هذه القاعدة تطبيقا صحيحا، فقلة عدد القضاة بالنسبة لعدد لجان الانتخاب جعل هؤلاء يستعينون بموظفين آخرين في وزارة العدل للقيام بهذه المهمة، ثم بموظفين آخرين من خارج الوزارة، وجدير بالذكر أن التشريع الناصري قد أعطى هذه الممارسة صفة "الشريعة" بإباحة الإشراف على لجان الانتخاب لكافة فئات موظفي الدولة. بالنسبة لانتخابات عام ٢٠٠٠ صدر حكم عن المحكمة الدستورية العليا في ٨ يوليو من نفس العام ينص على إخضاع عملية التصويت لإشراف القضاء^١.. ولاتخاذ مثل هذا الحكم دلالة على الدور السياسي المتنامي الذي تلعبه الهيئات القضائية، وكذلك على استقلاليتها تجاه السلطة التنفيذية ومجلس الشعب ذاته، وهو أكثر المعنيين بمثل هذا الحكم. ولا شك في أن الفضل في فوز غالبية نواب مجلس الشعب بمقاعدهم عام ١٩٩٥ إنما يرجع إلى طريقة التصويت القديمة. وعلى عكس التكهّنات المتشائمة الصادرة عن كثير من المحللين وارتياح كثير من فئة المثقفين ورجال السياسة، احترم النظام المصري حكم المحكمة الدستورية^٢. بل ولعب القضاء بصفة عامة دوره على أكمل وجه فكان للإشراف القضائي على لجان الانتخاب أثاره الإيجابية على المشاركة في التصويت ومصادقية التصويت.

جدير بالذكر أن ارتياح فئة المثقفين ورجال السياسة كان أساسه ما شهده العقد

الأخير من تراجع الحريات السياسية على يد النظام. ظلت مظاهر هذا التراجع قائمة حتى عشية الانتخابات: فرض الحراسة على النقابات المهنية، ومحاولة إعادة النظر في حرية الصحافة، وردع الإسلاميين المعتدلين، والاستمرار في وضع يد الإدارة على المنظمات غير الحكومية، وأخيراً منع صدور جريدة الشعب وتجميد نشاط حزب العمل، والقبض غير المتوقع على سعد الدين إبراهيم - وهو شخصية بارزة أثارت الجدل على الساحة الفكرية والسياسية في مصر.

وبذلك كانت الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٠ بمثابة مفاجأة للجميع من حيث سير عملية التصويت ونتائجها، كما أنها تعتبر حادثاً عارضاً في الساحة السياسية التي ما زالت تتسم بالتصدى الواضح لعملية الإصلاح السياسي التي بدأت في عهد السادات واستمرت خلال العقد الأول من حكم مبارك. إلا أن هذه الخطوة نحو الليبرالية السياسية توقفت منذ عام ٢٠٠٢ برفض السلطات مد الإشراف القضائي على الانتخابات المحلية. ومع ذلك أبرزت هذه الانتخابات أربع حقائق هامة : أولاً أدى القضاء دوره فقل إلى حد كبير تزوير الانتخابات الذي ظلت مصر تشهد على مدى سنوات عديدة. ثانياً موقف النظام الذي احترق ليس فقط حكم المحكمة الدستورية العليا، وإنما احترق أيضاً دور القضاء أثناء عملية التصويت. ثالثاً أدت نتائج الانتخابات إلى تجديد نسبة عالية من النخبة السياسية لأعضاء مجلس الشعب. رابعاً لأول مرة أعطت نتائج الانتخابات صورة "واقعية" نسبياً للمشهد السياسي المصري، وهي الصورة التي كثيراً ما كانت مشوهة بسبب تزوير الانتخابات وحالة علاقات القوى بين مختلف التوجهات : سقوط حزب الحكومة، أي الحزب الوطني الديمقراطي، الذي لم يتمكن من استعادة هيمنته على البرلمان إلا بضم معظم المرشحين "المستقلين" الفائزين بعد فوز الإخوان المسلمين، بكل دلالات ذلك على الساحة السياسية، وسقوط حزب الوفد (المعارضة الليبرالية) وما حصل عليه حزب التجمع (اليسار) والحزب الناصري من نتائج تستحق التقدير.

بيد أن هذه الانتخابات رفعت النقاب أيضاً عن بعض الظواهر التي تبدو مبدئياً أقل إيجابية عن التقديرات الأولية. فقد كشفت عن حقيقة نسبة المشاركة في الانتخابات وهي متدنية للغاية حيث لم يشارك في انتخاب أعضاء مجلس الشعب في انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية سوى ٦ مليون ناخب، بينما بلغ عدد سكان مصر نحو ٦٥ مليون نسمة. ومن جهة أخرى أوضحت الانتخابات ضعف الأحزاب السياسية (بما فيها حزب الحكومة) بالفوز الساحق الذي حققه المرشحون "المستقلون" الذين أعلنوا عدم

انتماهم لأي حزب من الأحزاب. وأخيرا أظهرت هذه الانتخابات أهمية ثقل الروابط العائلية والاجتماعية في لعبة الانتخابات^٢. كما أنها أبرزت ظاهرة رئيسية ألا وهي انتخاب المرشح "مقدم الخدمات" (من تصاريح أو ترخيص أو وصف طريق أو توصيل الصرف الصحي أو بناء المساجد والمدارس والمستوصفات الخ) في تجاهل تام لأفكاره وانتماه السياسي أو الحزبي. من هذا المنطلق تطورت في الدراسات السياسية أطروحة متشائمة مفادها أن هذه الانتخابات قد أظهرت جلها ضعف الوعي السياسي لدى المصريين وأنهم غير "مهيئين" لإقرار الديمقراطية السياسية الحقة في بلادهم. ويؤكد مؤيدو هذه الأطروحة بشكل ما، ما جاء في الكتاب الجماعي الذي صدر تحت إشراف غسان سلامة - الذي يُعد مرجعا في هذا الشأن - بعنوان *Démocraties sans démocrates* (ديمقراطيات بدون ديمقراطيين).

في كتابنا هذا نرعى إلى إظهار أهمية أخذ الفروق الدقيقة في الاعتبار عند الحديث عن فرضية أو مقولة "نهاية السياسي" في مصر. وفي هذا الصدد يطرح الكتاب الفرضية التالية: للتوصل إلى استنتاجات حول مسألة "تسييس" المصريين استنادا على مشاركتهم في عملية التصويت، من المهم أولا أن نفهم هذه العملية داخل إطار المنطق والعقلية الموجودة في المجتمع والتي تقود إلى انتخاب نائب ما في مصر، وأن نتساءل عن الدلالات المجتمعية والسياسية لعملية التصويت، وما هي العادات الاجتماعية المرتبطة بعملية الانتخابات في هذا المجتمع. وعليه فإن دراسة الانتخابات التشريعية المصرية "من القاعدة" تبني بالتحديد على الفاعلين مع الارتكاز في التحليل على المستوى الميكرو، ويرتبط هذا الخيار بصعوبة تناول الانتخابات المصرية على أساس بيانات كلية كما أبرز ذلك مصطفى كامل السيد^١. وبناءً على بحث ميداني انثروبولوجي سياسي في دائرة من الدوائر، يتم استنتاج المنطق الذي يحكم التصويت، وكذلك التغيرات التي طرأت عليه (نتيجة وضع اللجان الانتخابية تحت الإشراف القضائي).

جدير بالذكر أن فكرة تأليف هذا الكتاب لم تكن في بادئ الأمر مرتبطة بحكم المحكمة الدستورية العليا الذي أوجب إشراف القضاة على الانتخابات وإن كان هذا الحكم قد أعطى هذا العمل بعدا جديدا بطبيعة الحال. ولدت الفكرة بادئ ذي بدء من مشاهدته الانتخابات التشريعية التي أجريت في مصر عام ١٩٩٥؛ إذ أظهرت هذه الانتخابات التي لم تتم تحت الإشراف القضائي، وبالتالي سادها القزور البين شبه المعلوم للكافة، عددا من الظواهر لا يمكن تفسيرها في إطار انتخابات خاضعة

لإرادة وأوامر السلطة وعلى وجه التحديد الإدارة المصرية، ومنها المنافسة الشرسة بين المرشحين وقد بلغ عددهم نحو ٤٠٠٠ مرشحا يتنافسون على ٤٤٤ مقعدا، ٨٠٪ منهم من المستقلين. وقد أجريت الانتخابات في جو شديد العنف يشهد على ذلك عدد الجرحى والقتلى الذي تسببت فيه. في مقال سابق عن الأحزاب السياسية في مصر،^١ توصلنا - بناءً على تلك الوقائع - إلى أن فقدان الثقة في الأحزاب السياسية لا يؤدي بالضرورة إلى عدم اهتمام المصريين بصفة عامة "بالشأن العام"، وأن الأمر قد يتعلق بظاهرتين مختلفتين. كون النظام الحزبي لا يمثل على ما يبدو (أو على الأقل ليس بالقدر الكافي) وسيلة تسمح بالعضوية في مجلس الشعب، وهذا لا يتنافى مع وجود إقبال أكيد على الانضمام إلى هذا المجلس وبصفة أعم إلى النظام السياسي الرسمي.

من هذه الملاحظات نشأت فكرة دراسة انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية قبل ثلاثة أشهر من صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بضرورة الإشراف القضائي على لجان الانتخاب، لتطرح التساؤلات التالية: ما السبب في كثرة عدد المرشحين لمجلس الشعب في مصر؟ هل يعني ارتفاع عدد الترشيحات "المستقلة" وجود منافسة حقيقية في الميدان الانتخابي؟ ما هي إنداءات هذه المنافسة بالنسبة للمرشحين والناخبين على حد سواء؟ وهل هي حقاً رهانات لا سياسية؟ كيف يمكن تفسير انضمام (أو إعادة انضمام) "المستقلين" الذين فازوا في الانتخابات - وعددهم ١١٠ مرشحا - إلى الحزب الوطني الديمقراطي؟ ما هي الثوابت الأخرى التي يجب أخذها في الاعتبار لضمان الفوز؟ ما هو دور الناخبين في فوز أو سقوط مرشح ما، أيما كان انتماءه السياسي، في إطار انتخابات معروف عنها أنها مزيفة ومغشوشة؟ يرتبط هذا السؤال الأخير ارتباطاً وثيقاً بالنتائج التي توصل إليها اثنان من الباحثين في دراستهما لانتخابات ١٩٩٥ التشريعية وهما جمال عبد الناصر^٢، وإليزابيث لونجنيس^٣. فالفرضية المثيرة المطروحة في الدراستين هي أن النواب المصريين لا يمثلون فقط طبقة أصحاب السلطة والمستفيدين منها، وهم الذين تم اختطافهم عن طريق هذه السلطة نفسها، وإنما يمثلون أيضاً ويقدرون أكثر بعض المجموعات التي تفرض نفسها كمجموعات سائدة في النظام الاجتماعي، وأن الذي يدعم هؤلاء النواب في كل مرة وفي كل دائرة من الدوائر نوع من المصالح ونهج من المنطق^٤.

أن يقرر الباحث في العلوم السياسية دراسة انتخابات مشوبة بالتزوير والانحراف والعنف أمر غير هين عليه، خاصة وأن الصور التي تروج عن العمليات الانتخابية

في البلاد النامية ولا سيما في الدول العربية صور غير مشجعة. ولا يقتصر هذا الرأي على مراقبين أو باحثين غربيين تحركهم الافتراضات المسبقة، بل والدوافع العنصرية والتلقفية العرقية، فالصور التي تبت حتى في مصر، سواء في الإعلام أو في السينما أو المسلسلات التلفزيونية بل وفي للكتابات العلمية والأكاديمية هي صور سلبية للنواب والانتخابات. فالنائب المصري لا يتمتع بسمعة حسنة والصور الثلاث التي تُعطى عنه هي: النائب الأمي الذي ينضم أثناء جلسات المجلس ويوافق على كل ما تقرره الحكومة، أو النائب اللص والمرتش الذي يسعى لدخول مجلس الشعب للاستفادة من الحصانة البرلمانية، وأخيرا ويشكل مثزائد، النائب رجل الأعمال الذي يسعى إلى الاستفادة من مقعده في مجلس الشعب لتوسيع اتصالاته وعلاقاته داخل الجهاز الإداري والسياسي فتنتعش أعماله بالنائي.

هذه الصور - التي لم تولد من فراغ - "من شأنها أن تنمى نوعا من الاستخفاف سواء بالنواب ومجلس الشعب عامة أو بالأساليب التي اتبعتها ليتم انتخابهم مثل رشوة الموظفين وبغراء الأصوات والتلاعب في الكشوف الانتخابية وشنق ألوان العنف وتوزيع الهدايا والمبالغة في الوعود من جهة، ومن جهة أخرى خطاب يتسم بهشاشة المضمون السياسي والأيدولوجي وانعدام البرامج الانتخابية، وعلى الجانب الآخر نرى هيئة الناخبين الواقعة تحت تأثير التحايل لا رأي لها ولا منطق، تنساق وراء نزعاتها ومصالحها الخاصة ولكافة أشكال الضغوط، لا سيما من قبل سماسرة الانتخابات الذين يستأجرهم المرشحون ورغم هذه الصور التي تؤكد الرؤى الخارجية عن الانتخابات في الدول النامية حيث الاستبداد السياسي، إلا أننا رأينا تناول هذا الموضوع بجدية، دون استخفاف أو أحكام مسبقة لمحاولة فهم ما يحدث عند انتخاب النواب في مصر وما يجري أثناء الحدث أي "انتخاب النائب".

مما شجعنا على القيام بمثل هذا العمل وساعدنا على تحليل المادة التي جمعناها من البحث الميداني هو صدور عدد من الأعمال العلمية الحديثة نسبيا التي ساهمت في تخفيف آثار الأحكام المسبقة والمسلّمات. ولنتذكر في هذا الصدد ثلاثة أعمال على قدر كبير من الأهمية وهي عدد من مجلة "Politique Africaine" تحت إشراف رينيه أوتايك^١ بحمل عنوان "Des élections comme les autres" (انتخابات كغيرها)، وكتاب جماعي أشرف عليه جان لويس بريكي وفريدريك سافكي^٢ وعنوانه (الزبائنية السياسية في المجتمعات المعاصرة)، و"Le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines" وأخيرا

كتاب جماعي إعداد كريستيان جافريلو^{١١} وعنوانه Démocraties d'ailleurs (ديمقراطيات في بلدان أخرى). رغم تنوع التناول العلمي واختلاف المكان موضع الدراسة تشترك كل هذه الأعمال في عدد من الصفات الأساسية التي أفادتنا كثيرا في إنجاز هذا الكتاب. فهي تدرك أهمية النظر إلى الانتخابات في بلدان الجنوب بجدية وترى أن هذه الانتخابات جديرة تماما بأن تشكل مادة متكاملة في العلوم السياسية "الشرعية" مثلها مثل الانتخابات في بلدان الشمال التي تعتبر من أهم موضوعات هذا العلم. يكمن السبب الثاني لأهمية هذه الأعمال في أنها تسهم في تبني منهج علمي جديد في دراسة عدد من الظواهر يفترض أنها من السمات المميزة لسياسة بلدان الجنوب "على نحو آخر" مثل الزبائنية clientélisme والروابط العائلية والاجتماعية communautarisme والإجماعية unanimisme وغيرها من الظواهر المرتبطة ارتباطا وثيقا بمسألة الانحراف المصاحب للانتخابات في تلك البلدان : العنف والفساد وشراء أصوات الناخبين... الخ ومن أهم الدروس المستفادة من هذا التناول العلمي الجديد، بالنسبة للباحث ودارس العلوم السياسية، هي أهمية فهم المنطق وراء مواقف وسلوكيات الفاعلين المتسببين في هذه الظواهر. وأخيرا تسهم هذه الأعمال التي تتناول الممارسات الانتخابية "الأخرى" وهذا التنوع العلمي الجديد في النظر إلى الاختلاف بين التصويت الجري والتصويت في البلدان الأخرى بأنها مسائل نسبية لا يجب اعتبارها عاملا أساسيا يحول دون تاريخها. وأخيرا - وربما الأهم - إنها تثبت أن هذه الظواهر التي تبدو وكأنها سمة مميزة للسياسة في بلدان الجنوب قد توجد بأشكال مختلفة حتى يومنا هذا في بلدان الشمال رغم عدم الاعتراف بها لأسباب شتى، بل إنها قد تسهم - على خلاف ما يبدو - في بناء ما يسمى بالحدثة السياسية والانتخابية وفي الاندماج فيها أو تعلمها.

إن الأبحاث التي أجريت حول تاريخ الممارسات الانتخابية^{١٢} في الديمقراطيات الغربية، وتلك التي تبنت تناولا علميا جديدا في دراسة الممارسات الانتخابية في تلك الديمقراطيات^{١٣} قد لعبت دورا أساسيا في تبني تناول علمي جديد لدراسة الانتخابات في الدول النامية. من الناحية التاريخية تعد أعمال آلان جاريجو مرجعا أساسيا. في كتابه Le Vote et la Vertu. Comment les Français sont devenus des électeurs يبين المؤلف أن فئة الناخب الفردي الذي يصوت حسب ضميره ووجهة نظره الشخصية ليست فئة طبيعية ولدت تلقائيا وبذاتها لدى إقامة الانتخاب العام في فرنسا، وإنما هي نتيجة فترة إعداد طويلة وثمرة كفاح ونضال يتعلقان على وجه

التحديد بمعنى التصويت. وتجد نفس الكلام على لسان ميشيل أوفيرليه الذي يذكرنا بأن حصول "الشعب" على حق التصويت ليس أمراً مسلماً به، كما أنه ليس من المسلّم به أن يعبر الشعب تلقائياً اهتماماً كبيراً بهذه التقنية التي تتكرر بصفة دورية على فترات ثابتة لتحدد وتهدئ من شدة التنافس بين النخب، وبهذه الأداة التي تضيف على الحكام صفة الشرعية وتضع فاصلاً بين الحكام والمحكومين في إطار مؤسسي، غير أن أهم ما يجب أن نأخذ به في الاعتبار في حديثنا هنا هو أن ديمقراطية الانتخابات قد ولدت في غياب أي معايير محددة خاصة بها، وأن المعايير قد تشكلت تدريجياً بناءً على الممارسات وعلى عملية التصنيف ونزع الشرعية التي تعرضت لها، فلم يكن الشاغل الأول للمرشحين وأنصارهم احترام قوانين الانتخابات وإنما الفوز في الانتخابات، وعلى حد قول آلان جارجيو¹⁴: "إن الممارسات تسبق القواعد قبل أن تصبح حكومة جزئياً بها. فقد كان إلمام المرشحين وبالأحرى وكلائهم ونوابهم بقانون الانتخابات إلماماً غير متساو، إذ ينص هذا القانون على المعايير بأسلوب عام بحيث يترك مجالاً للتفسير، ومع ذلك كانت السوابق تحتم أكثر فأكثر الرجوع للقواعد... وليس فقط للالتزام بها، فالقواعد العملية كانت عبارة عن مجموعة سلوكيات الانتخاب لا تشمل المخالفات فحسب، وإنما أيضاً كيفية تجنب مناورات الخصم أو الممارسات المعتادة التي كانت تعد غير نزيهة دون أن تستوجب العقاب. كان التنافس والهدف المنشود منه يأتيان في المقدمة، ثم بعد ذلك احترام القانون خاصة إذا كان هناك تهديد بالعقاب يجبر على ذلك، ولم تكن هذه المعايير القانونية ملزمة إلى حد كبير لكونها في طور التشكيل. ومن هنا يكون من الخطأ تقييم الممارسات بناءً على معايير متفاوتة التشكيل وبعضها وضع فيما بعد".

انطلاقاً من وجهة النظر هذه نرعى في هذا الكتاب إلى تحليل وفهم دلالات الانتخابات في مصر ليس فقط من الناحية المعيارية بالمعنى الواسع للكلمة، ولكن أيضاً انصرافها عن تلك المعايير. قبل أن يعتمد الإشراف القضائي على اللجان الفرعية كان تزوير الانتخابات أمراً واضحاً. هل يعني ذلك أن يمتنع الباحث عن تحليلها؟ في كتابنا هذا يعد تحليل شكل التزوير الذي استطاع الإشراف القضائي القضاء عليه نقطة محورية رئيسية في منهج دراسة عملية التصويت في مصر خلال السنوات الأخيرة. من كان يقوم بتزوير الانتخابات داخل لجان الانتخاب، وما هي المصالح التي دفعتهم لذلك؟ ما هي الدلالات الاجتماعية والسياسية لهذا النوع من التزوير؟ في هذا الصدد يُعد أحد مقالات بوير كاتنين¹⁵ مرجعاً أساسياً؛ إذ يذكرنا المؤلف أولاً

بأن التزوير يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمنافسة: إذ إن التصويت في غياب المنافسة لا يدعو إلى الانحراف بالنسبة لمعايير النزاهة الانتخابية، فهو كالسباق بخيل واحد الذي لا يفسح أمام المترشحين مجالاً للفسح. وهذا هو الفرق بين نموذج الحزب المهيمن ونموذج الحزب الواحد بخصر المعنى الذي لا يسمح بتعدد الترشحات. وبناءً على هذه الحقيقة الواضحة يطرح المؤلف فكرة أن التزوير في الانتخابات لا يقتصر على كونه ممارسة غير سوية، وإنما قد يمثل كذلك عنصراً مكوناً للسوق السياسي.

أول المعنيين بهذا السوق هم المرشحون وزبائنهم أي أنصارهم. ويمكن القول إذاً بأن عملية التصويت في مصر تعتبر، نظراً لحدودية الهيئة الناخبة، عملية انتخابية مبنية على "الزبائنية". ولكن كيف يمكن تحليل الزبائنية الانتخابية؟ هل يجب استبعادها برمتها من الدراسة على أساس أنها لا تعبر إلا عن السياسي المنحرف عن المعايير في بلدان الجنوب والدول النامية؟ في هذا الصدد يُلقي الكتاب الجماعي^{١١} الذي صدر بإشراف جان لويس بريكيه وفريدريك سافيكى نظرة جديدة على هذه الظاهرة ويفيد كثيراً في تقييم الشكل الخاص الذي تتسم به الزبائنية في الانتخابات المصرية اليوم، وكذلك الظواهر المصاحبة لها مثل تسويق الانتخاب والسمرة الانتخابية وأعمال الروابط العائلية والاجتماعية... الخ.

ففى فرنسا أثناء الجمهورية الثالثة (١٨٧١-١٩٤٠)، لاحظ آلان جاريجو^{١٢} أن انتشار الزبائنية السياسية وتحولها جاء موازياً لامتداد حق التصويت. في الوقت الذي ندد فيه الجمهوريون بعلاقات الزبائنية بين الأعيان والناخبين، قاموا هم أنفسهم بتكوين شبكات زبائنية خاصة بهم لمنافسة الأعيان معتمدين أساساً على الموارد المتاحة لهم بفضل سيطرتهم على الدولة والبرلمان. وعن ناحية أخرى يتساءل جان لويس بريكيه وفريدريك سافيكى عما إذا كانت المنافسة الديمقراطية بما تفترضه من دأب ومثابرة للحصول على التأييد، وما تتطلبه من إنشاء روابط مبنية على الوفاء والإخلاص، لا تخضع (هذه المنافسة) لقواعد لا يمكن إرجاعها ببساطة لتلك التي تحكم بطريقة مثالية عالم الليبرالية وعالم المواطنة: رجل واحد - صوت واحد، فمقابل منطق أساسه العطاء والإغراء يحمل على "شخصنة" العلاقة السياسية أي ربطها بشخص المرشح، هناك منطق آخر مفاده انتفاء العلاقات الشخصية بين الطرفين. من هذا المنطلق يرى هؤلاء أنه ليس هناك ما يدعو مسبقاً إلى اعتبار الزبائنية من رواسب الماضي أو أنها خلل في الديمقراطية. نفس هذه الفكرة يطرحها بصورة ما ريشار بانيجاس Richard Banégas^{١٣} حينما يتساءل، بعد دراسته لانتخابات

١٩٩٠ في جمهورية بشين الديمقراطية، إذا ما كان تعزيز الديمقراطية يتم - على عكس ما يبدو - في بوتقة صور من منطق الزبائنية ومن خلال ما يسميه "سياسة ملء البطون".

هذا السؤال ضمن الأسئلة التي حاول الكتاب الرد عليها. ما هو شكل الزبائنية الانتخابية في مصر حاليا وما هي التغيرات التي طرأت عليها مع انتقال مصر إلى الإصلاح الاقتصادي وظهور صورة جديدة للمرشح "رجل الأعمال"؟ كيف يستطيع الفاعلون "من القاعدة" الاستفادة من انتشار الممارسات المرتبطة بالزبائنية، ولأسيما من تزايد عدد المرشحين حتى دون الذهاب لصناديق الانتخاب كما كان يحدث قبل انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية؟ ما هي الأدوار التي لعبها عديد من الوسطاء بين المرشحين والناخبين؟ ما هي التغيرات التي أحدثها الإشراف القضائي على ثقل هؤلاء الوسطاء وتأثيرهم على عملية للتصويت وطبيعة الزبائنية الانتخابية في مصر؟ وإذا كانت الزبائنية الانتخابية تركز على تعريف التصويت بهدف المقايضة، أي نوع من المقايضة بين النائب "المعلم" الذي يعطى، والناخبين أتباعه أي زبائنه الذين يشكرونها بالتصويت لصالحه، فهل يعنى ذلك بالضرورة أن "الرأي" السياسي غائب تماما عن هذا النوع من التصويت؟ وهل يكون التصويت لصالح المرشح "المستقل" في مصر غير معنى حقيقة على رأى سياسى؟

يقع هذا العمل مباشرة في إطار تجديد النقاش العلمي السياسي الفرنسي لمسألة الانتخابات في بلدان الجنوب. ومع ذلك فالملاحظ هو أن هذا التجديد، فيما عدا بعض الاستثناءات، لم يطبق فيما يخص البلدان العربية، والمقصود هنا بدول الجنوب هو دول تنتمى لإفريقيا السوداء وأمريكا اللاتينية وآسيا ومنها الكاميرون والسنغال وبشين والهند والمكسيك وشيلي والبرازيل وباكستان... الخ، أما المنطقة العربية فلا وجود لها تقريبا في هذه الكتب، والدراسات القليلة التي تناولت المسألة الانتخابية في البلدان العربية جرى البحث فيها بطريقة مختلفة كما لو أن هناك استثناء "عربيا"، وأن إشكالية الانتخابات عند العرب لا يمكن دراستها في إطار إشكالية عامة تشترك فيها دول أخرى. لا يقصد بهذه الملاحظة أن الأعمال القليلة التي تناولت دول المنطقة ليست على المستوى، ولا يمكن إنكار ما أسهمت به كتب مثل كتاب أنيس فافيه^{١٩} عن الانتخابات اللبنانية والكتاب الجماعى بإشراف ساندرين جامبلان^{٢٠} عن انتخابات ١٩٩٥ التشريعية في مصر، وغيرها من الكتب، في موضوع الانتخابات في البلدان العربية، ولكن الجديد بالذكر هو أن هذه الأعمال وضعت بدون وضعها

في إطار مقارنة مع تجارب الدول الأخرى، كما لو أن التساؤلات السياسية المطروحة حول هذه البلدان لا يمكن دراستها إلا بهذه الطريقة المختلفة. ومع ذلك فإن قراءة ما كتب عن كيفية إجراء الانتخابات في السنغال أو البرازيل أو في فرنسا القرن التاسع عشر تشير إلى وجود ظواهر مماثلة تماما لما نشاهده في مصر وبالتالي تأكيد في دول أخرى بالمنطقة.

الواقع أن اختلاف الدراسات السياسية حول البلدان العربية يرجع لأسباب عديدة ومعقدة تتعلق بنفس القدر بالقيود التي تصطدم بها الجماعات الأكاديمية المهتمة بالدول العربية، وتعتبر العملية الديمقراطية في تلك البلدان، ورغم تحولها إلى حد ما نحو الليبرالية الاقتصادية واقتصاديات السوق، إلا أنه يوجد تباين واضح بين نظام وآخر في عملية التحول إلى الليبرالية السياسية التي تنتم في كل الأحوال بالبطء الشديد^{٢١}، فبالنسبة لكل دول المنطقة العربية يقتصر تجديد النخبة السياسية سلميا عن طريق الانتخاب على أعضاء البرلمان ومجالس الشورى والمحليات، ولا يحدث هذا النوع من التغيير في المستويات السياسية العليا، وللحكومات لا يتغيرون إلا عن طريق العنف الداخلي (انقلاب أو اغتيال) أو العنف الخارجي (مثل ما يحدث في العراق حاليا)، بل إن بعضهم يعمل أكثر فأكثر لتحويل فترة رئاسة الجمهورية إلى رئاسة وراثية أي إلى توريث الرئاسة^{٢٢}. فليس من المبالغ فيه إذا القول بأنه من الصعب دراسة النظم السياسية العربية المعاصرة من خلال أدوات التحليل المستخدمة في العلوم السياسية سواء من قبل الباحثين العرب أو الفرنسيين أو الانجليز-ساكسون، وتزداد صعوبة التحليل بسبب مطالبة الباحثين بتوفير الإجابات السريعة للأحداث العديدة المتلاحقة والأزمات التي أصبحت من السمات المميزة لهذه المنطقة الجيو-سياسية: "مأساة الجزائر"، و"التيار الإسلامي" في صوره المختلفة، و"الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي"، و"حرب الخليج"، و"أزمة السودان"، و"أزمة العراق"، وحاليا موضوع الإرهاب.

طرح الباحثون فرضيات عديدة^{٢٣} لتفسير "العجز الديمقراطي" في البلدان العربية، غير أن هذه الفرضيات، التي تفتح دون شك المجال لدراسة موضوعات هامة، عادة ما تسعى إلى التفسير من زاوية تحليلية واحدة، وهذه الزاوية لا تقتصر على البعد "السياسي" بمعناه الضيق، وإنما يدخل فيه أيضا البعد "الاقتصادي" و"الثقافي" و"الديمقراطي" و"الأنثروبولوجي"... الخ وكأن المقصود هو تذليل صعوبة تقييم السياسي في هذه الدول بتوسيع "موضوع البحث" إلى أبعد حد. ينطبق هذا الكلام

على الأعمال العديدة التي صدرت حول مسألة "منظمات المجتمع المدني" في البلدان العربية. حتى وإن كان إجماع هذه المنظمات في استراتيجيات الحكام يسهم، كما يؤكد جان نويل فرييه^{٢٤} في تعديل أداء الأنظمة السلطوية، فإن مثل هذه الملاحظة لا تتعارض مع كون التحول الديمقراطي يمرّ أولاً بالمواضع التقليدية للسياسي مثل الانتخابات والأحزاب. ويرمى هذا الكتاب إلى حث الأبحاث السياسية التي تتناول البلدان العربية على العودة إلى الموضوعات الرئيسية للعلوم السياسية ومنها، فيما يعنينا هنا، مسألة الانتخابات وكيف يتم بناء الفاصل بين الحكام والمحكومين في هذه الدول وكيف يكتسب هذا الفاصل طابعاً مؤسسياً من خلال عملية التصويت على وجه الخصوص. فإذا صح أن التصويت في هذه الدول لا يمر - أو لا يمر إلا قليلاً - المنطقة المحرمة المتمثلة في كبار القادة السياسيين، إلا أنه قد يخص دوائر أخرى، ويلاحظ هنا وهناك أن الأوضاع السياسية التي شهدتها تلك الدول مؤخراً أتت بتقديم إيجابي كما حدث في الجزائر ولبنان والأردن وحالياً في المغرب ومصر بالنسبة لعام ٢٠٠٠. غير أن الانطباع الذي يخرج به الباحث من دراسة تطور الأوضاع للسياسية هو أن أسلوب أداء النخب الحاكمة في هذه البلاد وما أقاموه من مؤسسات سياسية لا تعلو لمستوى مجتمعاتهم. هذا هو على الأقل الانطباع الذي خرجنا به من الدراسة الميدانية التي أجريناها كما ذكرنا ليس في العاصمة أو في أحد المراكز الحضرية الكبرى، وإنما في قرية بمحافظة المنوفية. من هذا البحث الميداني الذي علق أهمية كبيرة على خطاب مختلف الفاعلين الذين كان لهم دور في عملية التصويت على مستوى قريتهم، يتضح مدى تضيق ممارساتهم السياسية ومنطقيتها في ظل القيود التي فرضها النظام السياسي الرسمي سواءً على وظيفة النائب أو على الأحزاب السياسية أو تنظيم عملية التصويت.

وجدير بالذكر أن ملاحظتنا عن قلة الأبحاث العلمية حول عملية التصويت في البلدان العربية لا تنطبق فقط على الدراسات الأكاديمية الغربية، وإنما تدرى أيضاً على الجامعات الأكاديمية العربية. صحيح أنه باستثناء بعض الدول العربية ذات التاريخ الأكاديمي الغني والتي تتمتع بقدر من حرية التعبير والنظر، تكاد الأبحاث في العلوم السياسية الصادرة عن بعض الدول العربية تكون منعقدة، بل في طريقها للانقراض في بلدان أخرى. ولحسن الحظ تعدّ مصر - إلى جانب لبنان والأردن - من الدول ذات التاريخ السياسي، بل وتحظى دراسة العلوم السياسية في مصر بمكانة مرموقة.

إن الانتخابات التشريعية في مصر كانت دائماً موضع النقد والتعليق في الصحف كما تناولتها مراكز الأبحاث والجامعات بالتحليل، ولا يعد اهتمام الباحثين في مجال العلوم السياسية بالانتخابات أمراً عارضاً. فمصر من الدول الرائدة في مجال الانتخابات وتأخذ بمبدأ الانتخاب العام منذ ١٩٢٤. ودرج مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام على إصدار كتاب عن كل انتخابات تشريعية تجري في مصر. وهو ليس المركز الوحيد الذي يقوم بمثل هذه المبادرة، فطيناً أن نذكر أيضاً كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. بالنسبة لانتخابات ٢٠٠٠ صدرت عدة كتب أهمها كتاب أصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بإشراف د. هالة مصطفى، والأخر أصدرته كلية الاقتصاد والعلوم السياسية تحت إشراف د. مصطفى علوي^{٢٤}. كما قام أيضاً مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بعمل هام بإصدار "دليل النخبة البرلمانية ٢٠٠٠" الذي يشمل أسماء أعضاء مجلس الشعب الحاليين وبيانات عن الشخص وصفاته ومشوار حياته العملية والسياسية، وهو أول دليل من هذا النوع منذ ثورة ١٩٥٢.

ومن ناحية أخرى قامت مراكز الأبحاث الخاصة التي تضاعف عددها خلال السنوات الماضية بنشر أعمالها عن الموضوع. وإذا كانت بعض إصدارات هذه المراكز لها مرام سياسية ونضالية، فالهدف الرئيسي للبعض الآخر هدف علمي. خير مثال على ذلك كتاب د. أحمد عبد الله عن انتخابات ١٩٨٧^{٢٥}. هذه الكتب على أهميتها، نادراً ما تقرأ في الخارج لكونها باللغة العربية، وبالتالي تفتقر إلى الاعتراف الدولي بها. وهي تستمد أهميتها من عدة عناصر أولها مصداقية المعلومات الواردة فيها والمادة العلمية موضع التحليل ويرجع ذلك بوجه خاص لسهولة الوصول إلى المصادر وإلى الميدان الانتخابي على حد سواء. أما التحليلات التي تتضمنها، لاسيما على المستوى الوطني الكلي، فتتسم بالبجدية وعلامتها للموضوع وإن كان يشوبها شيء من النمط الكلاسيكي بسبب صعوبة وصول بعض الباحثين، لأسباب عديدة، للتناولات الجديدة المطبقة في العلوم السياسية سواء على بلدان الشمال أو على بلدان الجنوب، هذا التنوع العلمي الذي تحدثنا عنه آنفاً.

لذا نرى أن كتاباً مثل كتاب آلان جاريجو قد يعود بفائدة كبرى على الجماعة الأكاديمية المصرية في حالة ترجمته إلى اللغة العربية (أو حتى الإنجليزية) ويمكنه من إلقاء نظرة جديدة على تاريخه الطويل في مجال الانتخابات وعلى الممارسات الانتخابية المالية. من أوجه النقص في أبحاث العلوم السياسية في مصر، والاجتماعية

بصفة عامة، عدم اهتمامها بالقدر الكافي بفاعلي الظواهر موضع الدراسة وتحديد هوية هؤلاء الفاعلين وخطاباتهم وممارساتهم. هذا لا يعنى إطلاقاً عدم وجود أبحاث ميدانية على المستوى الميكرو للدائرة، ولكن المشكلة تكمن فى طريقة إجراء البحث. فبالنسبة للانتخابات التشريعية درجت دراسات الحالة على أن تضيق للتحليل الكلى على المستوى القومى دراسات ميدانية لبعض الدوائر الانتخابية. وبصفة عامة تسعى تلك الدراسات إلى إظهار خصائص الانتخابات فى دوائر مختلفة من الناحية الجغرافية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية، فنجد دراسات ميدانية على دوائر حضرية أو قروية، فى الدلتا أو فى الصعيد، فى سيناء الخ... وتبدأ الدراسة بتوفير البيانات الاجتماعية-الاقتصادية للدائرة، ثم تمد القارئ ببيانات موثوق فيها عن توزيع الأصوات فى الدائرة وعن أماكن تركز الأصوات والخصائص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرشحين واستراتيجياتهم وتحالفاتهم ... الخ وتنهى الدراسة بتحليل النتائج.

رغم أهميته الكبيرة، يتسم هذا النوع من الدراسات الميدانية على المستوى الميكرو^{٢٧} بما يلى : فهى عبارة عن صورة مصغرة للتحليل الذى يجرى على المستوى الوطنى الكلى، ومن جهة أخرى يكون هذا التحليل بمثابة صورة خاطفة للحدث "الانتخابات" لحظة وقوعه فى دائرة بعينها دون أن يدخل فيها عنصر زمنى أكثر امتداداً، فى حين تبين من البحث الميدانى الذى أجريناه أن هذا العنصر أساسى. وأخيراً وربما هذا هو الأهم، أن هذه الدراسات لا توفر للقارئ معلومات - أو القليل منها - عن الفاعلين وكأن الفئتين المعنيتين وهما المرشحون و "هيئة الناخبين" غير واضحة المعالم والتى لا يذكر شيئاً عنها. ربما يكون ذلك مجرد خطأ. فهل يوجد فى مصر بالفعل ما يسمى فى الديمقراطيات الغربية "هيئة الناخبين" ؟

أما هدف الدراسة الميدانية التى قمنا بها فمختلف تماماً. كما أوضحنا فى بداية هذه المقدمة، ما يعنى هذا هو فهم الانتخابات التشريعية التى أجريت فى مصر مؤخرًا ولاسيما انتخابات ٢٠٠٠، وذلك من خلال فهم المنطق الذى ينتخب النائب على أساسه، أو بتعبير آخر معايير انتخاب المواطنين لنوابهم فى البرلمان والتى "تحكم" بطريقة ما منطق عملية التصويت. ما هى مهام النائب المصرى اليوم على مستوى دائرته ؟ ما هى الرهانات المحلية وراء انتخاب النائب ؟ من هم الفاعلون الرئيسيون فى عملية الانتخابات التشريعية وما هى المصالح التى تدعوهم للتحرك ؟ من الذى كان يقوم بتزوير الانتخابات قبل انتخابات ٢٠٠٠ ؟ ما هى التغيرات التى

أدخلها الإشراف القضائي على المنطق القديم للعمل الانتخابي؟ هل تمثل انتخابات ٢٠٠٠ مرحلة هامة على طريق الانتخابات الديمقراطية في هذا البلد؟ للإجابة على كل هذه التساؤلات أجرى المؤلفون دراسة ميدانية في قرية تقع في دائرة من دوائر محافظة المنوفية. وكان أول أهداف هذه الدراسة هو تحديد الشخصيات التي لعبت دورا بارزا في كافة العمليات الانتخابية التي تخص قريتهم، لاسيما في انتخاب نواب الدائرة التي تقع فيها قريتهم سواء كان تدخلهم مباشرا أو غير مباشر. واختار المؤلفون توجيه أسئلة شبه موجهة عن مسألة الانتخابات في قريتهم ودائرتهم لهؤلاء الأشخاص أساسا (لكن دون الاقتصار عليهم). ورغم الطابع الميكروسياسي الذي اتسمت به الدراسة الميدانية فتحليلها لا يسعى إلى إظهار ما تنفرد به عملية التصويت في هذه القرية بقدر ما يحاول في الواقع - بناء على هذه الحالة - إبراز منطق انتخابي قد يكون قاسما مشتركا لكل الدوائر وفي كافة أنحاء مصر اليوم.

ولكن متى نشأ بالتحديد هذا المنطق الانتخابي الذي يحكم انتخاب النواب في مصر؟ يرى أنصار النظرية التشاؤمية في التحليل السياسي لانتخابات ٢٠٠٠ أن غياب "الاختيار السياسي" عن انتخابات ٢٠٠٠ التطورية، إنما ينسب إلى محدودية الديمقراطية الحالية وإلى بقاء الميراث للناصرى. بالنسبة لهؤلاء لا ترقى التجربة الحالية بشأن التوجه الديمقراطي للانتخابات للمستوى الذي بلغته ما تسمى بالحظبة الليبرالية في حياة السياسة المصرية؛ حيث كان الناصيون لا يترددون في التصويت على أسس سياسية لصالح الوفد، متحدين بذلك الملك والإنجليز. وفي هذه الفترة غالباً ما كان صوت الناصيين يحترم، ففوز الوفديين بالأغلبية في مجلس النواب كان يتبعه عموماً، ولو لفترة قصيرة، حكومة وفدية. للواقع أن أهمية مثل هذه الحجة تحتم التحقق منها. فإذا كانت انتخابات ٢٠٠٠ تختلف عن الانتخابات الأخرى التي شهدتها فترة ما بعد ١٩٥٢ فلا بد أن نذكر أن مصر من الدول التي شهدت نشأة مبكرة للديمقراطية^{٢٨}. بدأت الانتخابات في مصر في بعض أشكالها منذ عصر الخديوي إسماعيل باشا إلا أن الانتخاب العام بدأ تحديداً منذ عام ١٩٢٤ أي منذ حوالي ثلاثة أرباع القرن أجرى خلالها عشرة انتخابات تشريعية ما بين ١٩٢٤ و ١٩٥٢. كيف يمكن تقييم وتقدير هذه التجربة القديمة في مجال التصويت تقديراً سليماً، وما الذي بقي منها على مستوى الممارسات، وكذلك على مستوى النصوص المنظمة لها؟ فرغم الطابع السلطوي ونظام الحزب الواحد الذي اتسمت به السياسة المصرية في الفترة الناصرية إلا أنه لم يتم القضاء نهائياً على العملية الانتخابية، بل تمسك النظام

الناصرى بوجود هيئة من "مجلس الشعب" يتم انتخابها عن طريق الانتخاب العام، ويوجد "سلطة تشريعية". وتتساءل هنا أيضا عما بقى بالفعل من عملية التصويت فى العهد الناصرى، وذلك بعيدا عن أى جدل سياسى وأيديولوجى مطروح حاليا على الساحة المصرية.

كان لابد أن تبدأ بهذه النبهة المختصرة لتاريخ عملية التصويت فى مصر، إذ أن الشكل الذى تتخذه المعايير الانتخابية اليوم فى الدول التى تمارس الديمقراطية منذ زمن، كفرنسا على سبيل المثال، هو نتيجة عملية بناء طويلة الأمد بدأت فى القرن التاسع عشر، وأن طرق التصويت فى هذا الوقت كانت بعيدة كل البعد عما يحدث اليوم، أو ما تهدو عليه عملية التصويت اليوم. والآن توصلت عملية البناء هذه إلى تعريف التصويت بأنه "تعبير عن رأى سياسى شخصى". الحقيقة أنه -كما يقول جاريجو^{١٤}- "لا يمكن الاعتراض على مبدأ الرأى السياسى الشخصى والعام (أى المكفول للجميع)" دون إثارة النفوس. قد يدور الجدل حول مستوى الكفاءة وقيمة الرأى، بل حتى حول وجودها بشأن بعض النقاط المحددة، ولكن لا يمكن أن ننكر على الناخب لأعلى الرأى دون حرمانه من شيء من الإنسانية. إذا ما كان لديه رأى سياسى يريد التعبير عنه، فمن المنطقى أن يعبر عنه بالتصويت...."

ما هو الوضع فى مصر فى هذا الشأن؟ وإذا كان الرأى السياسى الشخصى متوفر فعلا فى هذا البلد فلماذا لا يجر عنه إلا نادرا فى لجان الانتخاب، بينما يعبر عنه فى مجالات أخرى؟ هذه هى أهم التساؤلات التى سنحاول الإجابة عليها فى هذا الكتاب.

يتناول الجزء الأول الدلالات الرئيسية لانتخابات ٢٠٠٠ على المستوى القومى من حيث نتائج الانتخابات، وكذلك الظواهر التى كشفت عنها. ويعتمد تناول العنصر الذى تبينهنا على ملاحظات المؤلفين بمتابعتهم للانتخابات وعلى المقالات الصحفية التى غطت الحدث تغطية واسعة علاوة على الكتب التى سبق نشرها فى هذا الموضوع، مع محاولة وضع تحليل هذه الانتخابات فى إطار تحليل أوسع يتناول النظام الحاكم خلال العقد الأخير، ثم الربط بين دلالات الانتخاب فى ظل سمات النظام السياسى - الإدارى المصرى الحالى وتداعياته على وظائف النائب. فهذا الأخير يلعب دور "العمدة البديل" فى الدائرة ونتيجة لضعف لقل مجلس الشعب فى تنظيم البلطات وتوزيعها، يزداد طابعه المحلى *localisme* ووظيفته.

ونوضح فى الجزء الثانى كيف أن الانتخاب الزبائنى لا بد من فهمه فى إطار ما

اختصت به الحياة الانتخابية والسياسية المصرية التي لم تشهد عملية "بناء" القواعد والمعايير الانتخابية، متبعين في ذلك تناولا من النوع التاريخي الذي يستخدم إلى جانب الكتب الرئيسية عن تاريخ مصر السياسي شهادة بعض الشخصيات التي شاركت بصفة أو بأخرى في مختلف الانتخابات التي شهدتها مصر منذ عام ١٩٢٤. وحيث إن المؤرخين لم يقوموا بعد بكتابة تاريخ الممارسات الانتخابية المصرية، استخدمنا شهادة من أجرينا معهم اللقاءات لمجرد طرح بعض الفرضيات المتعلقة بالموضوع، ولكن هذه الفرضيات تحتاج بطبيعة الحال إلى دراسة من قبل مؤرخين متخصصين للتحقق منها وتأكيدھا، بناءً على أسس علم التاريخ.

أما الجزء الثالث فقد خصص لدراسة المنطق الذي يحكم عملية التصويت حاليا في مصر وينتهي بعرض لأهم التغيرات التي طرأت علیھا، مع الاعتماد أساسا على اللقاءات التي تمت في إطار الدراسة الميدانية، والاهتمام إلى حد كبير بخطاب الفاعلين عن ممارساتهم الانتخابية الشخصية وتجاربهم ومدى وعيهم بها.

الباب الأول

انتخابات عام ٢٠٠٠ التشريعية :
بداية التوجه إلى انتخابات ديمقراطية
أم "نهاية" السياسى ؟

مقدمة :

انتخابات ٢٠٠٠ وعرقلة المسيرة الديمقراطية

إن فهم انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية وما مثلته من مفاجأة سارة للجميع، يتطلب وضع هذه الانتخابات في الإطار السياسي العام الذي أجريت فيه، وفي ظل التفورات التي طرأت على النظام السياسي المصري في السنوات العشر الماضية. فالساحة السياسية تنقسم بالكآبة، ومن الواضح أن هناك ما يعرقل عملية إطلاق الحريات السياسية التي شهدتها مصر خلال العقود الأخيرة. وجدير بالذكر أن مصر، التي كانت أول دولة عربية تبدأ عملية المقرطة السياسية من أعلى في السبعينيات عندما يبادر الرئيس السادات بالتخلي عن نظام الحزب الواحد الذي عرفته البلاد في الحقبة الناصرية والعودة إلى التعددية الحزبية المقيدة، لم تعد تعزل اليوم استثناء في هذا الشأن إذا ما قورنت بغيرها من النظم السياسية في العالم العربي. إن مثل هذه الملاحظة قد تثير شهقا من التعجب. فالنظام السياسي في مصر لديه كافة المقومات المؤسسية التي تسمح بإدارة البلاد بطريقة ديمقراطية وجعلها تتمتع من الناحية الدستورية بما يسمى اليوم "الحكم الرشيد". توجد إلى جانب المؤسسة الرئاسية، ورغم ثقل وهيمنة هذه المؤسسة في توازن السلطات - ٦٥٪ من الصلاحيات الدستورية للرئيس -، هيئة تمثيلية شعبية وهي مجلس الشعب الذي تتجدد نخبته عن طريق الانتخاب وعلى فترات منتظمة إلى حد ما. ولدى مصر أيضا سلطة قضائية تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية كما يشهد بذلك حكم المحكمة الدستورية العليا بخصوص الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠٠٠. من الناحية السياسية يوجد في مصر الآن أكثر من ١٨ حزبا سياسيا، ولهذه الأحزاب وجود شرعي والعديد من الصحف المتنوعة من صحافة سياسية وصحافة الرأي، وهي تتمتع بقدر كبير من حرية التعبير. إلى جانب ذلك يوجد عدد كبير من النقابات المهنية و"منظمات المجتمع المدني" التي تمارس نشاطها في مجالات مختلفة بداية بالمساعدات الاجتماعية وحتى الدفاع عن حقوق الإنسان. وأخيرا من أهم المزايا التي تتمتع بها مصر وجود نخبة سياسية وصفوة كبيرة ومتنوعة من المفكرين والمثقفين. ومع ذلك ورغم كل هذه المقومات

التي من شأنها أن تضمن نجاح التجربة الديمقراطية، يعاني النظام السياسي اليوم من عجز واضح في الديمقراطية. ومن المفارقة أن هذا العجز يبدو مرتبطاً بإلصاق التيار الإسلامي من كافة الساحات السياسية والتقابلية والجمعية الأهلية بعد أن كان هذا التيار قد تمكن منها على مدى أكثر من ثلاثة عقود. وبالفعل ليس من قبيل المبالغة القول بأن التيار الإسلامي المصري هو أكثر من استفاد من الانفتاح السياسي. فكان من شأن الحرية النسبية التي منحها له النظام الحاكم ابتداءً من عصر السادات أن تنشط أهم مؤسسات الحياة السياسية والاجتماعية في مصر وذلك بعدة طرق. من الناحية السياسية والحزبية أدى تحالف جماعة الإخوان المسلمين المحجوبة عن الشرعية مع الوفد ثم مع حزب العمل إلى نتيجتين إيجابيتين على الصعيد الديمقراطي: السماح بوجود تمثيل مكثف نسبياً للمعارضة السياسية داخل مجلس الشعب في ١٩٨٤ و ١٩٨٧، وكذلك إضفاء قدر من الشرعية على النظام الحزبي الرسمي الذي أظهر بذلك قدرته على تحقيق - ولو جزئياً - مطلب سياسي من مطالب المجتمع المصري^{٣٠}. وعلى المستوى النقابي كان لتفوق الإخوان المسلمين في الأجهزة التمثيلية - مجالس إدارات - لنقابات الأطباء والمحامين والمهندسين ... الخ آثار إيجابية منها استقلالية تلك المنظمات المهنية تجاه السلطة السياسية المصرية والإدارة، وتمكنت هذه الفئات المهنية المختلفة من الدفاع عن مصالحها بالإضافة إلى الدور الذي لعبته كمنبر سياسي بديل في غياب برلمان يجمع بالفعل بين مختلف التيارات السياسية^{٣١}. بالنسبة للجمعيات الأهلية فمن غير المبالغ فيه القول بأن استثمارات الإخوان المسلمين في الجمعيات الخيرية قد ساهم في استعادة الاستقلال المالي والتنظيمي الذي يجب أن تتمتع به هذه المنظمات لتستطيع أن تلبي الطلب على الخدمات الاجتماعية والتعليمية والطبية في محيطها الاجتماعي^{٣٢} وأخيراً، من الناحية الدينية الصرفة، أدت قوة التيار الإسلامي إلى حصول أهم مؤسسات الإسلام الرسمي في مصر وهي المؤسسة الأزهرية الجليلة^{٣٣} على قدر من الاستقلالية تجاه السلطة السياسية^{٣٤}.

تبلور التحول السياسي الذي انتهجه النظام الحاكم تجاه الإسلاميين و"المسألة الإسلامية" - الذي بدأ في التسعينيات واشتد مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ - في اتخاذ عدد من الإجراءات الرامية إلى استبعاد الإسلاميين من كافة الساحات التي كانوا قد اخترقوها من قبل. ومع ذلك لم يؤد هذا التحول السياسي إلى طرح أو إنتاج أو تطوير بدائل سياسية تحل محل البديل الإسلامي، بل على عكس من

ذلك أدى هذا التحول إلى ترك الساحة السياسية والاجتماعية منهكة في حالة خمول تام رغم حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد. وهكذا أصبحت الأحزاب السياسية الرسمية العديدة تمر بأزمة يمكن وصفها بأنها تهدد كيانها بسبب ضعف ثقلها السياسي والاجتماعي وهشاشتها الداخلية وغموض أيديولوجيتها وصورتها المهزوزة لدى الرأي العام. أما النقابات^{٢٠} فهي تعيش أزمة حادة خاصة بعد إصدار القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ وتعديله بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٥ الذي ينص على ضرورة تشكيل هيئة قضائية للإشراف على الانتخابات النقابية وتشترط حضور نصف أعضاء الجمعية العمومية على الأقل حتى تكون الانتخابات شرعية. هذه الأزمة لها طابع قانوني أساسا. فالمحكمة الإدارية لم تثبت في دعوى عدم دستورية هذا القانون وحولتها إلى المحكمة الدستورية العليا التي لم تحسم القضية حتى يومنا هذا. ومن جهة أخرى، منذ ١٩٩٣، لم تقم أي نقابة من نقابات الأطباء والمهندسين والصيادلة والعلميين والأطباء البيطريين بإجراء انتخابات لتجديد هيئاتها القيادية. باستثناء نقابة المحامين التي توصلت إلى تسوية مرضية بين مختلف التوجهات السياسية الفاعلة لتجديد أعضاء مجلس إدارتها. أما النقابات التي تمكنت من تنظيم انتخابات وفقا للشروط التي يفرضها القانون رقم ١٠٠ فهي نقابات لا تعرف الصراعات السياسية بين أعضائها مثل نقابة الصحفيين ونقابة المعلمين ونقابة الممثلين.

بالنسبة للجمعيات الأهلية وغيرها من منظمات المجتمع المدني يتعلق الصراع بين بعضها وبين النظام الحاكم بمسألة قانون الجمعيات التي لم تحسم بعد. أول المعنيين بهذا الصراع هم الجمعيات الدفاعية والحقوقية advocacy كمنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان وبصفة عامة المنظمات التي لا يقتصر نشاطها على تقديم الخدمات الاجتماعية والطبية، وإنما تسعى إلى تعبئة المواطنين حول قضايا وموضوعات شتى وتريد فرض نفسها كفاعل في التنمية. وقد أسفرت تعبئة هذه الجمعيات في التسعينيات ضد تدخل الأجهزة التنفيذية في شئونها عن نتائج مؤسفة إلى حد ما. فإذا كان النظام قد قبل في البداية إعادة النظر في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذي تهاجمه الجمعيات فإنه (أي النظام) استبدله في عام ١٩٩٩ بقانون آخر لم يأخذ في الاعتبار مقترحات الجمعيات، مما دعا هذه الأخيرة إلى اللجوء للقضاء. غير أن إلغاء هذا القانون بحكم من المحكمة الدستورية العليا لم يأت بالنتائج المرجوة، إذ حل محله قانون جديد في عام ٢٠٠٢ يفرض نفس القدر من القيود على هذا النوع

من الجمعيات. وبذلك ظلت أنشطة هذه المنظمات خاضعة لرقابة شديدة كما يشهد على ذلك القبض على سعد الدين إبراهيم وكذلك الحملات التي شنتها الصحافة حول مسألة التمويل الأجنبي. ولم تتمكن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان من الحصول على التصريح بالعودة إلى مزاولة نشاطها إلا مؤخرًا بفضل الضغوط الأمريكية ولاسيما بعد الهجوم على العراق. الواقع أن مطالبة هذه المنظمات بتغييرات مطروحة تتعلق بموضوعات مختلفة تمس الطفولة والمرأة والبيئة ... الخ دفعت الحكومة خلال العقد الأخير إلى تشكيل مجالس استشارية عليها تضم الأجهزة الإدارية المعنية إلى جانب شخصيات من النخب التي تنشط منظمات المجتمع المدني.

وأخيرًا، بينما كان يبدو أن حرية الصحافة والتمهيد هي من أرسخ الحريات المكتسبة في مصر، جاء قرار لجنة الأحزاب السياسية بمجلس الشورى بوقف إصدار جريدة الشعب المتعددة باسم حزب العمل الاشتراكي من ناحية، وكذلك محاولة فرض الرقابة على العمل الصحفي التي جاءت بالقفل بسبب القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٩٥ لتسهم في تعديل هذا التقدير. ومع ذلك أدى انتشار القنوات الفضائية المصرية لاسيما بسبب المناقشة التي يفرسها ظهور قنوات فضائية عربية، مثل قناة "الجزيرة" وقناة "العربية" على وجه الخصوص، إلى إفساح مجال نسبي لحرية التعبير أمام الإعلام المرئي في مصر.

وعليه كان من شأن كل هذه الأحداث أن اتضحت حقيقة الأمور أمام فئة المثقفين المصريين، وليس من الغريب أن يكونوا قد فوجئوا إلى حد ما بالحدث السياسي الذي تمثلته انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية. ومما له دلالة أن هذا الحدث لم ينجم عن قرار سياسي اتخذته القيادات المصرية، بل إنه نابع من حكم هيئة قضائية هي المحكمة الدستورية العليا. فبالفعل بينما يرجع الفضل في خصائص النظام السياسي المصري الحالي إلى حد كبير للتحولات السياسية والمؤسسية التي أدخلها الرئيس أنور السادات، فإن التغيرات الملحوظة في عهد الرئيس حسني مبارك ليست ناجمة عن إرادة سياسية مركزية بقدر ما هي ناتجة عن وجود بعض المؤسسات أو عن تداعيات التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الداخلية والخارجية على حد سواء. على تلك المؤسسات.

الفصل الأول

أهم دلالات انتخابات ٢٠٠٠

كشفت الانتخابات عن عدة دلالات سياسية غاية في الأهمية تتعلق في آن واحد بمواقف الحكومة المصرية إزاء الإشراف القضائي على الانتخابات وكيفية تطبيق حكم المحكمة الدستورية العليا والنقائح السياسية لهذه الانتخابات والظواهر التي أبرزتها.

إرادة سياسية صريحة باحترام حكم المحكمة الدستورية العليا

قبل انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية دار الجدل بين النخبة السياسية والمثقفين حول كيفية تطبيق حكم المحكمة الدستورية العليا: هل ينصرف الإشراف القضائي إلى إشراف القضاة الجالسين أي قضاة الحكم الذين يفصلون في المنازعات القضائية فقط أم يمتد إلى إشراف الهيئات القضائية؟ وهل يكفي عدد القضاة لتغطية كافة لجان الانتخاب؟ وما هو بالتحديد دور هؤلاء القضاة وما مدى صلاحيتهم؟ وبطبيعة الحال كانت هناك أسئلة أخرى أقل ارتباطاً بالناحية "الفنية" تجول في الأذهان: هل ستحترم بالفعل الأجهزة الإدارية، ولا سيما الشرطة دور القضاة وكيف سيتم صرف للقضاة أمام الضغوط المختلفة والتي لا مفر من تعرضهم لها؟

علينا أن نشير هنا إلى الجدية التي سعت بها السلطة السياسية المصرية قبل بدء عملية الانتخابات إلى تطبيق حكم المحكمة الدستورية العليا. لقد خصصت وزارة العدل ١٢٠ مليون جنيه مصري من ميزانيتها لتلبية متطلبات الإشراف القضائي، وتم الإعداد لـ ٥٠ دورة تدريبية لتدريب القضاة لإنقاذ العملية وتحديد طبيعتها والصلاحيات المخولة لهم والحالات التي يسمح للقاضي فيها بإلغاء الانتخابات في اللجنة التي يشرف عليها^{٦٣}. وعلاوة على تنظيم الدورات التدريبية اتخذت الحكومة عدة قرارات لا اعتبارات تتعلق بقلّة عدد القضاة (الذي لا يتجاوز تسعة آلاف) بالنسبة

لعدد اللجان التي تجاوز عددها أربعين ألفاً في عام ١٩٩٥، فتقرر إشراك أعضاء الهيئات القضائية الأخرى في الإشراف على عملية الانتخابات. ورغبة في عدم تعطيل أعمال القضاء خلال فترة الانتخابات لم تسند هذه العملية إلا إلى ستة آلاف قاضٍ، كما أخذ بأسلوب المراحل الثلاث التي تستمر ١٥ يوماً، بما في ذلك الجولتان الأولى والثانية، ولم يطبق هذا الأسلوب إلا في عدد محدود من المحافظات، كما تقرر أيضاً دمج اللجان ليتوافق عددها مع عدد القضاة (انظر جدول ١).

ضعف الهيئة الناخبة وحدود مهمة القضاء

رغم الجدية التي أبدتها السلطة السياسية المصرية في محاولة تطبيق حكم المحكمة الدستورية إلا أنه سرعان ما اتضح أن الإشراف القضائي وحده لا يكفي لإحداث زيادة مشاركة الناخبين بطريقة ملموسة من جهة، ولضمان انتخابات حرة ونزيهة من جهة أخرى. كما بينا في المقدمة، انخفضت نسبة المشاركة الفعلية في الانتخابات إلى نحو نصف ما كانت عليه في انتخابات ١٩٩٥. وهذا وضع يرثى له خاصة وأنه يعكس الواقع وليس مشوها بسبب التزوير كما كان الحال في الانتخابات السابقة. وفقاً لمختلف التقديرات يبلغ عدد المعقدين في كشوف الانتخاب في مصر حوالي ٢٧ مليون شخص، ولكن بينما كانت الأرقام الرسمية تشير دائماً في الانتخابات السابقة إلى أن نسبة المشاركة الفعلية تبلغ ما بين ٤٠٪ و ٥٠٪ من المعقدين في الكشوف الانتخابية، تبين الأرقام الخاصة بانتخابات ٢٠٠٠، وهي أرقام يمكن الاعتماد عليها، أن نسبة المشاركة الحقيقية لا تتعدى ٢٥٪ من المعقدين أي أن الهيئة الناخبة الفعلية تشمل نحو ٦ مليون مواطن. ترجع هذه الظاهرة لأسباب عديدة بعضها "هيكلية"، والبعض الآخر يتعلق بالظروف التي أجريت فيها انتخابات ٢٠٠٠ (انظر جدول رقم ٢).

ترتبط الأسباب "الهيكلية" أولاً بمسألة أساسية ألا وهي كيفية التسجيل في الجداول الانتخابية وتوزيع بطاقات الانتخاب. فالقانون الذي يشترط التسجيل في الجداول الانتخابية لمباشرة حق التصويت يكلف وزارة الداخلية بإعداد هذه الجداول، فيتم ذلك على وجه التحديد في أقسام الشرطة في المدن ومن خلال العمد وأعوانه في القرى. أما القانون الخاص بالتسجيل التلقائي للمواطنين متى بلغوا سن الثامنة عشر وذلك منذ عام ١٩٧٩ فلم يدخل حيز التطبيق إلا في عام ١٩٨٣ أي قبل انتخابات ١٩٨٤ التشريعية ولم ينفذ بالكفاءة المطلوبة^{٢٧} إذ لم يسجل تلقائياً في الجداول الانتخابية سوى الأشخاص الذين بلغوا الثامنة عشر في ١٩٨٣، أي مواليد ١٩٦٥ فما بعد.

أما الذين ولدوا قبل هذا التاريخ ولم يتم تسجيلهم، فعليهـم طلب ذلك. ونتيجة لذلك هناك نسبة كبيرة ممن لهم حق التصويت غير مسجلين في جداول الانتخاب لعدم اتخاذهم الإجراءات المطلوبة. بعد فترة الإعداد تخضع الجداول الانتخابية للمراجعة في شهر ديسمبر من كل عام لتفنية الكشف من أسماء الموتي وسانر الشوائب وإجراء الإضافات اللازمة، وتصحيح البيانات، ثم يتم تعليقها في مكان واضح حتى تتاح الفرصة للاعتراضات المحتملة. أما بطاقات الانتخاب فهي تعد أثناء عملية التسجيل ولكنها - وهذا عنصر هام - لا ترسل على محل إقامة الناخب، وإنما يتحتم على الناخب نفسه أن يتوجه إلى قسم الشرطة لاستلامها قبل ٨ أيام من موعد الانتخاب. الواقع أن مسألة القيد في جداول الانتخابات ليست مسألة "شكلية" ولا هي مسألة "فنية" فقط ففي الديمقراطيات الغربية تعتبر هذه المسألة أحد العناصر الأساسية التي سمحت لوكلاء المرشحين بالقيام بدور "المحولات السياسية" *transformateurs politiques* بين الجماهير غير المنظمة والحياة السياسية والنيابية^{٢٨}. خير مثال على ذلك ما حدث في إنجلترا فمع اتساع الهيئة الناخبة أصبح الدور الرئيسي للأحزاب السياسية هو العمل على تسجيل الناخبين والإشراف على السجلات الانتخابية التي أصبحت تشكل رهانا حاسما، وكانت هذه هي الوسيلة التي دخلت بها الأحزاب في معظم الدوائر الانتخابية. ويمثل الدور الثاني الذي لعبته الأحزاب السياسية تحت التأسيس في تشكيل لجان انتخابية محلية تقوم بتوجيه الناخبين، وإذا كان الحزب الوطني الديمقراطي بصفته حزب الحكومة والقائم على الإدارة قد امتنع لأسباب واضحة عن القيام بهذا الدور، فأحزاب المعارضة واجهت قدراً من العقبات الإدارية، بل والأمنية، جعلتها تتخلى عن هذا الدور. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه عند تنظيم أول انتخابات تجرى في مصر عام ١٩٧٦ بعد عودتها إلى نظام التعددية الحزبية المفيدة أنشئت آنذاك لجان "لتوعية" المواطنين بعملية التصويت، وكان من أهم ما تعرض عليه هذه اللجان هو قيد المواطنين في الجداول الانتخابية. لكن سرعان ما توقفت المبادرة دون الوصول إلى نتائج. وهنا يجب التساؤل عن أسباب ضعف الأحزاب السياسية في مصر قبل أن تنتقد قلة تأثيرها على المجتمع والهيئة الناخبة.

لا شك في أن احتكار وزارة الداخلية ومثيلها لعملية إعداد الجداول الانتخابية وتوزيع بطاقات الانتخاب^{٢٩} تعد من أخطر المشاكل التي تضرر بمشاركة الناخبين في مختلف الانتخابات وتفسح المجال للفساد "وملء صناديق الانتخاب" بتسويد أصوات الغائبين وتزوير الانتخابات. ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا بالتواطؤ مع

الجهاز الإداري أو أجهزة الأمن. فنظرا لعدم اهتمام المصريين عامة بالتصويت من النادر أن يتوجه المواطن المصري مباشرة ومن "تلقاء نفسه" إلى قسم الشرطة لسحب بطاقته الانتخابية. فمن يتولى هذه المهمة عادة هم وكلاء المرشحين ومندوبيهم سعيًا وراء فوز مرشحهم. وقد يقوم بهذه المهمة أيضا محامو أو مندوبو الأحزاب المعترف بها بموجب تفويض صادر عن أنصار المرشحين يطالبون فيه قديمهم في جدول الانتخابات أو استلام بطاقتهم الانتخابية. وقد توافق الإدارة على ذلك أو تعرقله حسب "صفة" المندوب، وعادة لا يقوم المندوب (ويكون في أغلب الأحيان ممثلًا للمرشح) بتسليم بطاقات الانتخاب للناخبين إلا عند التصويت، وهذا التسجيل "الجماعي" الذي يشير إليه بحق الباحث جمال عبد الناصر^{٤١} إنما يعكس عملية التصويت "الجماعي" حيث يتولى "رئيس" كل مجموعة من أنصار المرشح إحضار السيارات التي تقل الناخبين إلى صناديق الانتخاب، وذلك من مكان عملهم أو من أي نقطة تجمع أخرى، وأخيرًا أهم ما يعتمد عليه تزوير نتائج الانتخابات لصالح مرشح أو آخر هو استخدام البطاقات التي لم يتسلمها أصحابها.

تفسر مجموعة هذه الظواهر أن عدد المقيدين بالجدول الانتخابية في عام ٢٠٠٠ وفقا للأرقام الرسمية بلغ ٢٤ مليون و ٦٠٠ ألف ناخب وناخبة وأن ٢٥٪ فقط - وفق البيان الرسمي - من المسجلين استطاع الإدلاء بصوته فعلاً. ويرجع ضعف المشاركة الفعلية في الانتخابات لأسباب تميزت بها انتخابات ٢٠٠٠. فبشكل عام حرص القضاء على تحصى الدقة في التأكد من شخصية الناخب غير أن سوء حالة الجداول الانتخابية التي سلمت لهم صعبت مهمتهم^{٤٢}، وتسبب بطء عملية التحقق من شخصية الناخب وكذلك قلة عدد اللجان^{٤٣} وما ترتب على ذلك من كثرة أعداد الناخبين في كل لجنة في عدم استطاعة الناخبين دخول اللجنة والإدلاء بأصواتهم وعلاوة على هذه الثغرات "الفنية" ظهرت بعض الميل والأساليب المبتكرة من أجل التزوير. ونظرا لاستحالة التزوير داخل اللجان كان القلاعب يجرى خارجها بطرق مختلفة منها منع الناخبين من الدخول إلى اللجان أو استخدام أساليب التخويف والعنف، كما ذكرنا سابقا، بالامتناع عن تسليم وكلاء المرشحين صوراً من الجداول الانتخابية لتسهيل عملية التصويت على مؤيديهم. وتنسب مظاهر العنف على حد سواء لقوات الشرطة ولأعمال البلطجة التي قام بها بعض المرشحين ضد مرشحين آخرين. وقد برزت هذه الظواهر بصورة أوضح في المرحلة الثانية من الانتخابات بعد أن زال أثر الصدمة التي أحدثتها جديده أداء القضاء والنتائج السياسية للمرحلة الأولى. وقد أثار هذه الظواهر جدلاً واسع النطاق في الصحافة ووسائل الإعلام، ووسط الحماس

العام الذي ساد هذه الانتخابات طالب عدد من كبار الكتاب - ليسوا بالضرورة من المعارضة - بعد الإشراف القضائي إلى عملية إعداد الجداول الانتخابية. كما طلبوا مد فترة القيد في هذه الجداول وأن يتطابق رقم البطاقة الانتخابية مع الرقم القومي وذلك لتجنب مسألة تكرار الأسماء... الخ.

تؤكد الأرقام "الحقيقية" الخاصة بمستوى المشاركة في الانتخابات المصرية كذلك ارتفاع نسبة المشاركة في الريف عنها في الحضر. يرتبط هذا الوضع التقليدي بالأهمية الكبرى التي يحظى بها النائب في الدوائر الريفية باعتباره الوسيط بين الأطراف والعاصمة أو بالأصح الأجهزة المركزية للدولة والوزارات والهيئات الخدمية الكبرى، بينما يختلف الأمر في المدن الكبرى حيث توجد وسائل أخرى عديدة ومتنوعة للوصول إلى مراكز اتخاذ القرارات والمصالح. في هذا الشأن يشير أحد الباحثين^{١٢} إلى أن نسبة المشاركة في معظم الدوائر الانتخابية في المرحلة الأولى للانتخابات (أي ١٣٦ دائرة) تتراوح بين ٢٠٪ و ٣٥٪، وبالمقابل شهدت ١٦ دائرة نسبة مشاركة مرتفعة جدا (بين ٣٥٪ و ٥٠٪) وتقع كلها في مناطق ريفية. ومن جهة أخرى شهدت ١٧ دائرة نسبة مشاركة منخفضة جدا (أقل من ١٠٪) وتقع غالبيتها العظمى في القاهرة وفي الإسكندرية على وجه خاص، إذ كان متوسط نسبة المشاركة في كل من المحافظتين على التوالي ١٢,٤٪ و ٧,٦٪. ومن هنا نتضح الاختلافات الكبيرة في المعركة الانتخابية بين المدن والقرى. فبينما لا يحتاج المرشح الواحد في المدن الكبرى إلا لـ ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠ صوتا للفوز أو لضمان الدخول في جولة ثانية، يحتاج مرشح الدوائر الريفية إلى نحو ١٠٠٠٠ أو ١٥٠٠٠ صوتا.

لوحظ كذلك ارتفاع عدد الناخبين في الجولة الثانية للانتخابات مقارنة بالجولة الأولى؛ إذ بلغ متوسط نسبة المشاركة في الجولة الأولى ٢٢,٤٦٪ مقابل ٢٧,٣٪ في الجولة الثانية و ٢٤,٥٨٪ في الجولة الثالثة والأخيرة. ولهذه المؤشرات دلالاتها، فأمام سير عملية التصويت في المرحلة الأولى ونتائجها زادت ثقة الناخبين المحتملين مما شجعهم على الإدلاء بأصواتهم في المرحلة التالية. وعلى عكس تلك شهدت المرحلة الثالثة تراجعاً نسبياً في المشاركة بسبب ظهور أساليب جديدة للتزوير خلال المرحلة الثانية علاوة على أعمال العنف التي أسرعت الصحافة ولاسيما صحف المعارضة، في الكشف عنها.

الترشيح ، التصويت وضعف الانتماء الحزبي

فى نوفمبر ٢٠٠٠ كان عدد المرشحين لمجلس الشعب ٣٩٥٧ مرشحا لشغل ٤٤٤ مقعدا: أى بنسبة ما يقرب من ٩ مرشحين للمقعد الواحد. ومع ذلك لا يمثل هذا الإقبال الشديد ظاهرة خاصة بانتخابات ٢٠٠٠. فهى ظاهرة ثابتة منذ العودة إلى التعددية السياسية عام ١٩٧٦ وإن كانت قد تزايدت منذ الثمانينيات. وإن دلت هذه الظاهرة على شيء فهى تدل على ما يمثله مقعد النائب فى مجلس الشعب من جذب لبعض الطبقات الاجتماعية، حتى وإن لم يكن لهذا الجذب طبيعة "سياسية" أكيدة. ثمة دليل واضح على عدم ارتباط الانجذاب لمقعد فى مجلس الشعب والانجذاب للشأن السياسى، وهو ارتفاع عدد المرشحين المستقلين بالنسبة لترشيحات الأحزاب. من ١٩٣٧ مرشحا فى انتخابات ١٩٨٧ ارتفع عدد المرشحين المستقلين إلى ٢١٦٣ عام ١٩٩٠، وإلى ٣١٥٠ عام ١٩٩٥، وأخيرا ٣١٠٤ مرشحا مستقلا فى انتخابات ٢٠٠٠ وهو ما يمثل فى المتوسط ٧٨,٤ ٪ من إجمالى الترشيحات (انظر جدول ٥). ترجع مسألة "تسييس" الترشيحات لمجلس الشعب من الفاحيتين القانونية والسياسية لنظام الانتخاب المأخوذ به. كما أنها ترتبط أيضا بظاهرة ضعف الانتماء الحزبى فى مصر. بالنسبة لانتخابات ٢٠٠٠ التشريعية طبق نظام الانتخاب الفردى بالأغلبية على دورين، الذى بموجبه يقوم الناخب باختيار اثنين من المرشحين^{١١} عن الدائرة وليس بنظام الانتخاب بالقائمة. كذلك كان للأفراد حرية ترشيح أنفسهم كمستقلين دون أهمية لأى انتماءات حزبية معلنة، ويعد ذلك من الثوابت فى تاريخ الانتخابات والبرلمان المصرى فيما عدا انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٧. منذ انتخابات ١٩٩٠ بدأت ظاهرة ترشيحات المستقلين تثير اهتمام الباحثين فى العلوم السياسية. واعتقد بعضهم فى بادئ الأمر أن تلك الظاهرة سببها مقاطعة جزء كبير من المعارضة السياسية للعملية الانتخابية، غير أن قصور مثل هذا التفسير بدا واضحا فى انتخابات ١٩٩٥ حيث بلغ عدد ترشيحات الأحزاب ٧٩٥ مرشحا، بالإضافة إلى نحو ١٠٠ آخرين ينتمون إلى التيارات الإسلامية رشحوا أنفسهم "كمستقلين" لعدم انتمائهم لحزب معترف به. الواقع أن معظم المرشحين المستقلين يشكلون ما يمكن تسميته "بزبائن" الحزب الوطنى الديمقراطى أى الموالين له. دفعتنا المنافسة الشرسة بين المستقلين ومرشحي الحزب الوطنى الديمقراطى - وهى من أهم الظواهر التى اتسمت بها انتخابات ١٩٩٥ - إلى طرح فرضية مولد نخبة اجتماعية واقتصادية جديدة فى مصر على أثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالانفتاح على مدى عدة عقود. وتسعى هذه النخبة الجديدة إلى الانضمام للنظام السياسى دون أن

يتمكن النظام الحزبي الرسمي، ولا سيما الحزب الوطني الديمقراطي، من توجيهها في اتجاه محدد وتنظيمها؛ وذلك بسبب ما يعتريه من جمود وتحجر وسوء أداء. تؤكد انتخابات ٢٠٠٠ هذه الفرضية. فبينما بلغ عدد المرشحين المستقلين ٢١٠٤ مرشحا كان إجمالي ترشيحات الأحزاب ٨٥٨ مرشحا. وإذا كان الحزب الوطني الديمقراطي قد تقدم بمرشحين في جميع الدوائر، فإن حزب الوفد تقدم في ٢٢٤ دائرة وجاءت ترشيحات الأحزاب الأخرى على النحو التالي: حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ٥٧ مرشحا، الحزب العربي الديمقراطي الناصري ٢٢ مرشحا، حزب الأحرار ٣٧ مرشحا، حزب العمل الاشتراكي ٢٩ مرشحا، حزب الفضل ٧ مرشحين، حزب مصر الفتاة ٧ مرشحين، حزب الوفاق ٦ مرشحين، حزب التضامن ٤ مرشحين، حزب العدالة الاجتماعية ٣ مرشحين، حزب الأمة مرشح واحد، حزب الشعب مرشح واحد، حزب الديمقراطية مرشح واحد.

يجد أن إعلان الإشراف القضائي على اللجان الفرعية لم يؤثر في موقف الأحزاب السياسية سواء المعارضة أو الحزب الوطني الديمقراطي، إذ تقدمت كل أحزاب المعارضة تقريبا بمرشحين، بل زاد عدد مرشحي أهم أحزاب المعارضة المعترف بها^{١٤} مقارنة بالانتخابات السابقة. ومن ناحية أخرى حاول الحزب الوطني الديمقراطي اختيار مرشحيه بين أعضائه المؤهلين للفوز وفقا لعدد من المعايير مستبعدا الآخرين، حيث إن الإشراف القضائي كان يندر بأن مرشحي الحزب الوطني لن يستطيعوا الاستفادة من توافر الأجهزة الإدارية المحلية، التي كانت تمكنهم من الفوز في الانتخابات.

أن يقال أن الحزب الوطني هو الوحيد الذي تمكن من التقدم بمرشحين في كافة الدوائر فهذا صحيح. بل الأكثر من ذلك أن الذي حدث في الواقع هو إقبال كبير شبه "بالهجوم" للترشيح على قائمته. وجدير بالذكر أن الحزب تأخر في إعلان ترشيحاته إلى ما قبل فتح باب الترشيح بأيام قليلة. ولا يرتبط هذا التأخير بعدد المتقدمين للترشيح فقط، وإنما أيضا بالصراعات التي وقعت في قيادته العليا بين "الحرس القديم" *la vieille garde* ودعاة التغيير، وبخل الأمانة العامة للحزب وأمانة الحزب في الأقاليم لتحديد القائمة النهائية. وبالفعل اتسمت قائمة الحزب الوطني النهائية بتغييرات شملت نحو ٤٥٪ بالنسبة لنواب ١٩٩٥. تم اختيار المرشحين الجدد على أساس معايير تركز على الشباب والوضع الاجتماعي والمهني أكثر من تركيزها على مدى اندماج المرشحين في الدائرة التي يسعون إلى الفوز فيها أو على خبرتهم في مجال الانتخابات. فضمت قائمة ترشيحات الحزب ما لا يقل عن مئة مرشح "شاب"

تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٤٠ عاماً، و ٣٥ أستاذًا جامعيًا، و ٤٥ محامياً، و ٧٥ من القيادات النقابية، و ٩٠ من قيادات الجمعيات الأهلية^{١٦}.

بالإضافة إلى قائمة الترشيحات الرسمية للحزب الوطني الديمقراطي، كان هناك عدد كبير من المرشحين المستقلين الذين أعلنوا صراحةً انتمائهم للحزب ولم يرشحهم الحزب، وأنهم "مستقلون على أساس مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي". معنى ذلك أن هؤلاء المستقلين، رشحوا أنفسهم رغم استبعادهم من قوائم ترشيحات الحزب ورغم التعليمات الصارمة الصادرة عن أمانة الحزب بالآلا يتقدم أعضاؤه كمستقلين؛ خوفاً من تشييت الأصوات على حساب المرشحين الرسميين. ووفقاً للبيانات الواردة في كتاب أصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام^{١٧} وجد أن ١٦٨٠ من إجمالي ٣١٠٤ مرشحاً مستقلاً كانوا من المنتمين للحزب الوطني الديمقراطي، وهي ظاهرة جديرة بالاهتمام لأنها تبين من جهة أن ضعف الانتماء الحزبي سمة لا تقتصر على أحزاب المعارضة كما يدعى بعض المراقبين، بل تمتد - ربما أكثر - للحزب السياسي الرئيسي في مصر أي الحزب الوطني الديمقراطي، وهو حزب الحكومة أكثر من كونه الحزب الحاكم. بالفعل يختلف الحزب الوطني الديمقراطي عن الأحزاب الأخرى: إذ أنه بمثابة "إعادة صياغة" للنظام الناصري الذي جاء بنظام سياسي مصري لم يكن موجوداً في الفترة شبه الليبرالية ألا وهو الحزب / الدولة. فبعد أن كان هناك تنظيم سياسي وحيد أيام عيد الناصر، أصبح في مصر اليوم حزب واحد يهيمن على الحياة السياسية رغم وجود أحزاب سياسية عديدة. وليس هناك أوجه تشابه بين هيمنة الحزب الوطني الديمقراطي وهيمنة حزب الوفد في التجربة الحزبية قبل ثورة ١٩٥٢. وذلك لارتباط هيمنة الحزب الوطني بصفته "حزب الرئيس" وبتدخله مع أجهزة الدولة والإدارة. فإذا كان السبب في نجاح حزب الوفد هو تمتعه بقاعدة شعبية واسعة، فإن تفوق الحزب الوطني الديمقراطي يعتمد على قاعدته الدلوتية والإدارية. ليس من الجديد أن يتقدم مثل هذا العدد الكبير من المقربين للحزب الوطني الديمقراطي بترشيح أنفسهم كمستقلين رغم التعليمات الصارمة الصادرة عن الأمانة العامة للحزب، ورغم التجديد الذي عملت هذه الأخيرة على إدخاله في قائمة الحزب الرسمية. كانت هذه الظاهرة موجودة في الانتخابات السابقة غير أن الأبحاث السياسية لم تهتم بإبرازها. فالترشيح على القائمة الرسمية للحزب الوطني لا يعنى إطلاقاً الفوز في الانتخابات؛ إذ أن هناك على ما يبدو قوة "المحلي" التي تستطيع الإطاحة بالقرارات السياسية المركزية وتحول دون تطبيقها. هذا هو سبب اهتمامنا

فى الجزء الثالث من الكتاب بتحليل قوة المحلى وسماتها والوسائل التى تتبعها. وبالفعل يعانى غالبية التحليل السياسى على الطريقة المصرية، حتى يومنا هذا، شيئا من الانحياز والأراء المسبقة فيما يتعلق خاصة بارتباط المصريين وانصياعهم التقليدى، بل "التاريخى" لدولة مركزية متسلطة. ولكن إذا كان المصريون مرتبطين بالفعل بدولتهم، إلا أنهم لا يرون فى هذا الارتباط ما يتناقض مع الحاجة للديمقراطية أو على الأقل للمشاركة السياسية المحلية. ورغم كل القيود، سواء كانت قانونية أو سياسية، التى تضرر بهذا المطالب فقد نجح المصريون فى تخطيها وتمكنوا بذلك من التعبير إلى حد ما عن إرادتهم. ويعد هذا الأمر من أهم النتائج التى توصلنا إليها من خلال البحث الميدانى حول مسألة الانتخابات.

دارت المعركة الحقيقية فى الميدان الانتخابى بين المرشحين الرسميين للحزب الوطنى الديمقراطى والمستقلين على مبادئ الحزب الوطنى. وفى هذا الصدد ذهب أحد الباحثين^{٤٨} إلى أن الذين احترموا بالفعل تعليمات الأمانة العامة للحزب وطبقوها لا يشكلون إلا أقلية صغيرة. فى جانب "المستقلين على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى"، ضمت فئات المستقلين الأخرى نحو ٨٠ مرشحا من التيارات الإسلامية على اختلاف توجهاتها^{٤٩} علاوة على بعض المرشحين المقربين للأحزاب الرسمية الأخرى الذين تقدموا كمستقلين بسبب الصراعات الداخلية للأحزاب، ولاسيما الحزب العربى الناصرى. وبذلك يمثل المستقلون "الحقيقيون" ٤٣٪ وإن كنا نعتقد أن هذه النسبة أكبر بقليل من الواقع حتى إذا أخذنا فى الاعتبار أن الإعلان عن الإشراف القضائى على صناديق الانتخاب كان من شأنه تشجيع بعض الشخصيات المستقلة فعلا سياسيا وحزبيا على ترشيح نفسها.

لعل سلوك المستقلين الفائزين يمثل فى الواقع مؤشرا أكثر مصداقية، ولكنه من المهم، قبل تحليل هذه الظاهرة، إبراز ما لهذه الانتخابات من دلالات سياسية هامة وعديدة. أول ما أظهرته هذه الانتخابات هو شدة المنافسة بين المرشحين؛ والدليل على ذلك أن الجولة الأولى من الانتخابات لم تحسم الموقف وتحدد الفائزين إلا فى ٢١ دائرة من إجمالى ٢٢٢ دائرة انتخابية. وبالتالي لم يتم انتخاب النائب إلا فى الجولة الثانية فى ٩٠,٥٪ من الدوائر^{٥٠}.

رغبة واضحة في التغيير

ثانية النتائج الهامة التي أسفرت هذه الانتخابات عنها تتعلق بمسألة التجديد أو تغيير نسبة كبيرة من أعضاء البرلمان. ففي انتخابات ٢٠٠٠ بلغ عدد النواب الذين دخلوا مجلس الشعب للمرة الأولى ٣١٠ نائباً أى بنسبة تغيير ٧٠ ٪، بينما فى ١٩٩٥ لم تتعد هذه النسبة ٤٢ ٪ بدخول ١٧٩ نائباً لم يشملهم مجلس الشعب لعام ١٩٩٠. بالنسبة لعام ٢٠٠٠ حتى إذا طرحنا من إجمالى الفائزين نسبة الـ ٣٩ ٪^{١١} الذين سبق أن فازوا بمقاعد قبل ١٩٩٥ تكون نسبة التجديد ٦٠ ٪. تعبر مثل هذه النسبة عن عدم رضا الهيئة الناقبة بصفة عامة عن أداء النواب ورغبتها فى تغيير أعضاء البرلمان ومحاولة لاستقطاب الوجوه الجديدة والنواب الجدد. وحيث إن معظم النواب الخارجين من المجلس ينتمون للحزب الوطنى الديمقراطى فإن اختصار الهيئة الناقبة كان بمثابة تصويت عقابى ورفض للحزب الوطنى.

فشل الحزب الوطنى الديمقراطى والنظام الحاكم

ثالثة الدلالات الهامة لانتخابات ٢٠٠٠ تتمثل فى الفشل الذى تكبده المرشحون على القائمة الرسمية للحزب الوطنى الديمقراطى مما أدى إلى "زوال سياسي" أثرت نتائجه على الانتخابات المحلية التى أجريت عام ٢٠٠٢ وعلى عملية الإصلاح التى يشهدها الحزب الوطنى منذ ذلك الحين. لم يحصل المرشحون على القائمة الرسمية للحزب الوطنى إلا على ١٧٢ مقعداً أى ٢٨.٩ ٪ من إجمالى مقاعد مجلس الشعب، بينما كانوا قد حصلوا فى الانتخابات السابقة ولاسيما فى انتخابات ١٩٩٥ على ٣٠٧ مقعداً، مما يمثل انخفاضاً أقل من النصف بقليل. وقد أثقل سقوط كبار شخصيات الحزب والحكومة من وطأة هذه النتائج السلبية^{١٢}. وهنا تجدر الإشارة أيضاً إلى أن أكثر من لحقت بهم الخسائر هم المرشحون الجدد على قائمة الحزب الوطنى، ويرجع ذلك إلى سببين: أولاً، أن هؤلاء المرشحين هم عموماً أشخاص ليس لديهم قاعدة شعبية فى دوائرهم الانتخابية ولا خبرة عملية بالعمل السياسى والانتخابى. ومن جهة أخرى أبرزت تلك الانتخابات تفضيلاً مطلقاً لكل مرشح غير منتم للحزب الوطنى وعلى وجه الخصوص للمرشحين "المستقلين على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى" كما لو كان رفض ترشيح هؤلاء على القائمة الرسمية للحزب قد جعل الناخبين يتعاطفون معهم. أدى الفشل الذريع الذى لحق بالمرشحين على القائمة الرسمية للحزب الوطنى إلى هزة سياسية: إذ يتعلق الأمر بمسألة أساسية ترتبط ببقاء النظام للرئاسى المصرى^{١٣} كما سنوضح لاحقاً. ويتأكد ذلك من الأسلوب الذى انضم به "المستقلون على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى" إلى حزب الحكومة أو عاودوا إلى الانضمام إليه.

التصويت لصالح المستقلين ، تصويت سياسي عقابي "حذر"

حتى يتسنى للحزب الوطني استعادة الأغلبية في مجلس الشعب أصدرت قياداته في ضم المستقلين الذين فازوا في الانتخابات، سواء كانوا من الذين استبعدهم الحزب من قائمة ترشيحاته (١٧١ مرشحا) أو ممن لم يسبق لهم العضوية بالحزب الوطني (٣٥ مرشحا)، وتجدر الإشارة هنا إلى الأسلوب الذي تتبعه الحزب الوطني وسعيه في بعض الأحيان لاستجداء المستقلين^١، وللمرة الأولى أثارَت هذه الظاهرة احتجاجات عديدة وجدلا واسعا في الصحف المصرية، ولم تتردد بعض القيادات السياسية وبعض المفكرين في وصف ما حدث "بالتزوير" في الانتخابات وخيانة لإرادة الناخبين، رغم أن هذه الظاهرة ليست جديدة، وأنها كانت ضمن سمات الانتخابات السابقة لاسيما انتخابات ١٩٩٥ التي شهدت انضمام ١١٠ من المستقلين الفائزين إلى الحزب الوطني الديمقراطي. أما الجديد في الأمر وما يفسر هذه الصدمة العامة فهو رأى المراقبين المصريين في انتخابات ٢٠٠٠ واعتقادهم أن الناخبين استطاعوا في هذه الانتخابات، نظرا للقضاء على التزوير، أن يعبروا بوضوح عن اختيارهم والتصويت لصالح المرشحين المستقلين ضد مرشحي الحزب الوطني، ويعد ذلك تصويتا سياسيا عقابيا لابد من احترامه. تجدر الإشارة هنا إلى الدعوى المرفوعة أمام المحكمة الدستورية العليا في هذا الشأن ولم يصدر حكم المحكمة بعد، ولكن في حالة حكمها بعدم دستورية تغيير المرشح لصفته في أعقاب اختياره - أي الانتقال من وضع المستقل إلى الحزب الوطني - فسوف يتطلب ذلك بالتأكيد استراتيجة جديدة من قبل قيادات حزب الأغلبية وبالتالي من قبل نظام الحكم نفسه.

أوضحت انتخابات عام ٢٠٠٠ إلى حد كبير معاني ودلالات ظاهرة التصويت لصالح المرشح "المستقل"، إذ تبين أن هذا التصويت ليس تصويتا "لا سياسيا" كما اعتقد البعض في لحظة ما. أثناء إجراء الانتخابات في مختلف الدوائر كان الناخبون يدركون تماما الفرق بين المرشح للمستقل الذي هو في الواقع مرشح التيار الإسلامي أو الناصري، ولكنه على خلاف مع قيادة -أو أمانة- حزبه، والمرشح المستقل الذي سينضم في حالة فوزه إلى الحزب الوطني الديمقراطي، حيث أن هؤلاء أعلنوا صراحة -"كما ذكرنا أعليا - أنهم "مستقلون على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي". وبالتالي كان الناخب على دراية تامة باتجاه اختياره حين اقترح لصالح النائب المستقل، ولغهم منطق مثل هذا الاختيار علينا طرح تساؤلين: ما سبب عدم التصويت لصالح المرشح على قائمة الحزب الوطني الرسمية والذي يحظى بتقدير قيادات الحزب؟ وما سبب عدم التصويت لصالح المرشح المستقل المعارض أو

حتى لصالح المرشحين على قوائم الأحزاب السياسية المعارضة ؟

الواقع أننا بصدد تصويت سياسي عقابي ضد المرشح الرسمي للحزب الوطني، ولكنه تصويت حذر لا يستطيع أو لا يريد الذهاب إلى حد التصويت لصالح "مرشح المعارضة"؛ لأن الناخبين المصريين يعلمون جيدا أن العدد القليل من نواب المعارضة، فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية، لن يكونوا ذوي فائدة تذكر في مساعدتهم على حل مشاكل الدائرة سواء الشخصية أو الجماعية؛ لأن "أبواب" الأجهزة الإدارية والحكومية ستظل موصدة أمامهم. هذا هو منطق التصويت المرتبط ارتباطا وثيقا بمسألة جوهرية ألا وهي وظيفة النائب في مصدر وخصائص الحزب الوطني الديمقراطي. فالنائب هو أولا وسيط إضافي بين أهالي الدائرة والأجهزة السياسية والإدارية على المستوى المركزي والإقليمي، وهو كذلك الذي يقدم الخدمات الفردية والجماعية. وعليه، يُعد الحزب الوطني الديمقراطي باعتباره حزب الإدارة والحكومة أسهل الطرق للوصول إلى أبواب الأجهزة الإدارية والوزارات. وبناءً عليه، يختار الناخبون المصريون المرشح المستقل للإفصاح عن استيائهم وعدم رضاهم سياسيا كرسالة موجهة للحزب الوطني (ولاسيما لمن رشع نفسه كمستقل وأصبح من نواب الحزب الوطني في الانتخابات السابقة)، وفي الوقت ذاته لا "يخاطرون" بانتخاب مرشح المعارضة؛ لأنهم أدرّكوا عدم جدوى المخاطرة في إطار ما يتسم به النظام السياسي المصري ووضع مجلس الشعب في ظل هذا النظام. وكذلك أدرك المواطن المصري، على ضوء ما استخلصه من نحو ٢٥ عاما من الانتخابات في ظل التعددية الحزبية، حدود العرض السياسي الشكلي المطروح. وبذلك يكون التصويت لصالح المستقلين تصويتا سياسيا يتسم بالمنطق لوعيه التام بخصائص اللعبة السياسية المصرية وبالدور المحدود المتاح للنائب في هذه اللعبة.

وهذا هو حال دائرة أشمون التي تقع فيها القرية محل الدراسة الميدانية التي قمنا بها، وهي دائرة معروفة بأنها من الدوائر الصعبة حيث إنه على مدى أكثر من عقد لم يتمكن المرشحون على قائمة الحزب الرسمية من الفوز على المستقلين الذين ينضمون بعد فوزهم إلى الحزب الوطني الديمقراطي. والغريب في الأمر أن الفائزين في انتخابات ٢٠٠٠ هما المرشحان الرسميان للحزب الوطني. يمكن تفسير هذه المفارقة في الظروف الخاصة التي صاحبت انتخابات عام ٢٠٠٠ في هذه الدائرة والتي على علاقة وثيقة بترشيح أحد الإخوان المسلمين يتمتع بشعبية أكيدة وباستراتيجية الإخوان المسلمين الشاملة في هذه الانتخابات.

إن تحليل ظاهرة التصويت لصالح المستقلين على هذا النحو قد ينطبق تماما على الانتخابات التشريعية السابقة لانتخابات ٢٠٠٠ ولا سيما تلك التي أجريت في عقد التسعينيات من القرن العشرين؛ حيث انضم كل المستقلين الفائزين تقريبا للحزب الوطني. وقد استفاد النظام السياسي المصري بطريقة ما من هذا "التصويت" لصالح المستقلين ولصالح الحزب الوطني في ذات الوقت، لأن هذا التصويت سمح بالتعبير عن عدم الرضا والكشف عن الصراعات المحلية. كما أن ضم المستقلين الفائزين قد مكّنه من تجديد كوادز الحزب الوطني الديمقراطي المحلية التي تمثل قاعدته الرئيسية وإعادة بناء طرعيته محليا دون تدخل الأمانة العامة للحزب. هذا هو ما حدث في عام ١٩٩٥. أما بالنسبة لانتخابات ٢٠٠٠ فقد اختلفت الأوضاع للأسباب التالية: من جهة ازداد عدد المستقلين الفائزين بصورة واضحة مما كشف للمحليين الجانب السياسي لهذا التصويت. ومن جهة أخرى أصبح حصول الحزب الوطني على "ثلاثي مقاعد البرلمان" أمرا غير مضمون، وتبين فشل الأمانة العامة للحزب في اختيار أصلح المرشحين وبالتالي في مخاطبة جماهيره واحتفاظ بثقتهم. وأخيرا كان من شأن انضمام هذا العدد الهائل من النواب الذين تقدموا وقازوا "كمستقلين" لهم قاعدتهم الشعبية المحلية وتم انتخابهم وفقا للقانون أن أثار ومازال يثير الجدل والقلق الكبير داخل الحزب الوطني الديمقراطي.

قوة التصويت لصالح الإسلاميين

شارك التيار الإسلامي في الانتخابات في سياق أقل ما يقال أنه غير موات. ورغم ذلك يشكل النواب الإسلاميون المجموعة الرئيسية في صفوف المعارضة بفوزهم بـ ١٧ مقعدا داخل البرلمان وهم رسميا من "المستقلين". وعلى الصعيد الداخلي شهدت جماعة الإخوان المسلمين صراعات خطيرة أهمها محاولة بعض شباب الإخوان المسلمين تأسيس حزب سياسي وهو حزب الوسط وقد قوبلت هذه المبادرة بمعارضة شديدة من قبل القهادات القاربخية للجماعة انتهت باستبعاد بعض الكوادز الشابة، ورفض لجنة شئون الأحزاب^{٢٢} وكذلك المحاكم التصريح بتأسيس الحزب. وترتبط الصراعات الداخلية باختلاف الآراء وجهات النظر بقدر ما ترتبط بصراع الأجيال والصراع على القيادة. وما لا شك فيه أن الموقف الجديد الذي تبناه النظام قد ساعد كثيرا على حدوث هذه الصدامات. فتمنذ أوائل التسعينيات اتخذ النظام المصري مجموعة من الإجراءات الهدف منها إقصاء الإخوان المسلمين ليس فقط من الفضاء

السياسي الرسمي، وإنما أيضا من كل الساحات الأخرى التي استطاعوا الهيمنة عليها مثل النقابات والجمعيات الخيرية، والتي كانت تشكل بالنسبة لهم نقطة الارتكاز والانتشار في جسم المجتمع. الخاصية الثانية التي اتسم بها موقف النظام هي عدم التفرقة، كما كان يحدث في الثمانينيات، بين التيار الإسلامي المعتدل (الإخوان المسلمين) والتيار الإسلامي المتطرف (الجماعات الإسلامية)، وتبنت الحكومة تجاه كل الإسلاميين موقفا مماثلا يتسم بالقمع والرفض.

فعلى المستوى الانتخابي والسياسي اتسم هذا الموقف برغبة صريحة وواضحة في منع الإسلاميين من دخول المعركة الانتخابية ومنعهم بالتالي بطبيعة الحال من الدخول في المجلس الجديد. هذا الموقف ليس بجديد، فقد بدأ واضحا في انتخابات ١٩٩٠ التشريعية^{٤٦}. من قبل، كان دخول الإخوان المسلمين في مجلس الشعب يتم على أساس تحالفات - تهدو للوهلة الأولى "ضد الطبيعة" - بين الإخوان المسلمين والأحزاب السياسية الرسمية. وكان لتحالف الإخوان المسلمين في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٧^{٤٧} مع حزب الوفد الجديد، ثم مع حزب العمل الاشتراكي أثره الإيجابي؛ إذ أمكن لواحدة من أهم القوى السياسية في مصر، أي التيار الإسلامي، دخول المسرح السياسي الرسمي. ولولا هذه التحالفات لما استطاعت المعارضة الحزبية الحصول على النتائج التي حصلت عليها في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٧ في مجلس الشعب (انظر جدول رقم ٣). أما في عام ١٩٩٥ فقد اختلف الوضع حيث أجريت الانتخابات في إطار حل التحالف الإسلامي الذي يرجع أساسا لمجموعة من الإجراءات القمعية^{٤٨} ضد الإخوان المسلمين، وللأزمة العامة التي تعرضت لها العلاقات بين السلطة والإخوان المسلمين^{٤٩}.

وبالنسبة لانتخابات ٢٠٠٠، تنبّهت الحكومة لكون الإشراف القضائي على لجان الانتخاب سيؤدي بالتأكد إلى تمثيل ذي ثقل للإخوان المسلمين فضاغت من إجراءات التضييق لمنعهم من دخول الانتخابات. وقبل الانتخابات ببضعة أشهر وقع حدثان سياسيان ساعدا إلى حد كبير في تطبيق هذه الاستراتيجية: أولهما تجميد أنشطة حزب العمل من قبل لجنة الأحزاب السياسية، والثاني تعليق ووقف إصدار جريدة الشعب^{٥٠} وهي لسان حال حزب العمل. وبالتالي فقد الإخوان المسلمون واحدا من أهم الطرق للوصول إلى الساحة السياسية الرسمية. فالإسلامي الذي يرشح نفسه على قائمة حزب العمل تتاح له نفس الفضامات، للدعاية والتعبير وعقد الاجتماعات والمؤتمرات، المتاحة لمرشحي الأحزاب السياسية الأخرى وإن كانت هذه المساحة

بطبيعة الحال أقل من تلك التي يتمتع بها مرشح الحزب الوطني الديمقراطي. كذلك شكل وقف أنشطة جريدة الشعب ضربة شديدة لإحدى أهم وسائل التعبير والإعلام عن الحملة الانتخابية المتأخرة أمام إسلامي حزب العمل. وعلاوة على هذين الإجراءين قامت الحكومة^{٣٦} بحملة اعتقالات واسعة^{٣٧} واتخذت العديد من إجراءات التخويف والرقابة سواء قبل بدء الحملة الانتخابية لمنع الإسلاميين من ترشيح أنفسهم أو أثناء المعركة الانتخابية للحيلولة دون قيام أنصارهم ومؤيديهم المصلحين بعملية التعبئة.

ولاشك في أن مضاويف النظام المصري من أن يؤدي الإشراف القضائي على اللجان الانتخابية العامة والفرعية إلى اكتساح الإخوان المسلمين كان لها ما يبررها. فلهيهم، دون غيرهم من مرشحي المعارضة السياسية، قواعد اجتماعية محلية في دوائر عديدة، وهم وحدهم القادرون على منافسة المرشحين المقربين من النظام الحاكم. وهذه القواعد الاجتماعية هي نتاج ما بذله واستثمره الإسلاميون منذ أمد طويل في مجالات الأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة. ولمثل هذا الاستثمار الاجتماعي أثره السياسي وبالتحديد الانتخابي كما يشهد بذلك النجاح الكبير الذي أحرزوه في الانتخابات السابقة^{٣٨}. الواقع أن تحليل أثر تمتع الإخوان المسلمين بقاعدة جماهيرية محلية على الانتخابات لا يجب أن يتم على ضوء النتائج التي أحرزوها في الانتخابات التي شاركوا فيها فحسب، بل يجب أيضا أن تؤخذ في الاعتبار الاتفاقيات التي أبرموها في مختلف الانتخابات سواء كان تواجههم عن طريق الترشيح في دائرة ما أو لم يظهروا ضمن المرشحين. وهذه الاتفاقيات التي تهدف إلى جعل مؤيديهم وأنصارهم والمقربين لهم على "التصويت لصالح" مرشح بعينه تبرم عادة لصالح المرشح "المستقل" الذي سينضم لاحقا للحزب الوطني الديمقراطي. المنطق وراء هذا التصويت هو، بالنسبة لأنصار التيار الإسلامي المصلحين، أن يكون هناك نائب "مدين" لهم بالفوز، وبالتالي يخدم مصالحهم لدى الهيئات والأجهزة التي يعمل بها، إما في المجالس الشعبية المحلية، وإما في الأجهزة الإدارية الإقليمية أو المركزية أو حتى على المستوى الوزاري. كم من النواب "المستقلين" على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي فازوا في الانتخابات بفضل قوة التصويت لصالح الإسلاميين؟ من الصعب الإجابة على هذا السؤال، ولكن من المؤكد أن مثل هذه المعلومة التي قليلا ما تناولتها التحليلات السياسية لم يغفل عنها النظام المصري، وهذا ما يفسر تخوفه من أن يحقق الإسلاميون نصرا صارخا في ظل انتخابات نزيهة ليس فيها

مجالاً للتزوير^{٦٤}.

أمام هذا الموقف من قبل النظام الحاكم استخدم الإخوان المسلمون استراتيجية جديدة أثبتت نجاحها النسبي. وتضمنت هذه الاستراتيجية عدة عناصر: أولاً الإعلان عن عدم الاشتراك في الانتخابات بهدف عدم تصعيد الصراع مع السلطة ووقف أية إجراءات قمعية ضد الناشطين الإسلاميين، ثم صرح مأمون الهضيبي أن الجماعة تدرس التقدم بترشيح نحو ٥٠ عضواً، بينما كانت قد رشحت ١٥٠ عضواً في انتخابات ١٩٩٥. العنصر الثاني هو إعداد قائمة علنية وأخرى سرية للترشيحات لتفادي العراقيل الإدارية في تسجيل هؤلاء المرشحين، وقد قدمت الترشيحات في اللحظة الأخيرة لتجنب الملاحظات الأمنية، خاصة وأن المرشحين على القائمة الحقيقية هم أعضاء من الصف الثاني غير معروفين لدى قوات الأمن. وكان هذا هو الحال بالنسبة للمرشح الإسلامي في الدائرة التي تقع فيها القرية موضع البحث الميداني الذي قمنا به. تجنباً لرفض ترشيحه ادعى هذا المرشح أنه لا ينوي التقدم للانتخابات وتأكيداً لذلك قيل إنه قد ذهب قبل إغلاق باب التسجيل ببضعة أيام إلى الصعيد بعد أن حرص على توكيل محام من أصدقائه بتسجيله كمرشح^{٦٥}.

وتضمنت القائمة العلنية للمستقلين الإسلاميين ٧٣ مرشحاً، بينما ظل عدد المرشحين على قائمتهم السرية مجهولاً (ويتراوح غالباً في بعض التقديرات بين ١٠٠ و ١٥٠ مرشحاً) إضافة إلى تسليح بعضهم إلى قوائم ترشيحات بعض الأحزاب الأخرى. ومن ضمن الأساليب التي استخدمها الإسلاميون أيضاً أثناء الحملة الانتخابية نفسها هو أن يقوم المرشح المستقل "نو التوجه الإسلامي المعان" بجذب المشاكل والعراقيل بشتى أنواعها نحوه بينما يقوم مرشحهم الحقيقي غير المعروف كإسلامي أو كمقرب للإخوان المسلمين بتعبئة الناخبين عن طريق اللقاءات والاتفاقيات والتحالفات السرية، وهي التي تشكل في الواقع أهم عناصر الحملة الانتخابية المصرية أكثر بكثير من ضجيج الاجتماعات والمواكب. وأخيراً اتسمت حملة الإسلاميين الانتخابية بظاهرتين جديدتين: ترشيح بعض السيدات، ودعم بعض المرشحين الأقباط.

ومن المؤكد أيضاً أن الإخوان المسلمين استطاعوا بفضل معرفتهم للأرض ولأساليب وقواعد عملية التصويت، اختيار المرشحين الذين يتمتعون بقاعدة جماهيرية محلية لكثرة الخدمات التي قدموها علاوة على تصالاتهم داخل الأجهزة الإدارية والسياسية المحلية، لا سيما في المجالس الشعبية المحلية. وإذا كان الإخوان المسلمون معروفين منذ أمد طويل بقدرتهم التنظيمية وقدرتهم على التعبئة، فالجديد

في انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية هو أن الوسائل التي استخدموها تضمنت عناصر جديدة أذهلت الجميع ومنها استخدام أحدث التقنيات في مجال الاتصالات مثل إنشاء موقع خاص بهم على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) واستخدام البريد الإلكتروني أثناء الانتخابات، علاوة على الاستراتيجيات التي تبناها للاتصال بوكالات الأنباء العالمية.

فشل مرشحي أحزاب المعارضة

إذا كانت انتخابات ٢٠٠٠ قد أثبتت وجود تصويت لصالح الإسلاميين في مصر، فالوضع يختلف تماما بالنسبة لأحزاب المعارضة السياسية الأخرى التي لم تحرز مجتمعة سوى ٢٦ مقعدا في البرلمان. ومع ذلك استطاع بعض المرشحين الفوز في دوائريهم إما بفضل سجل إنجازاتهم السابقة على المستوى القومي أو بسبب جذورهم المحلية وقاعدتهم الشعبية التي تكونت بفعل أنشطتهم وما قدموه لدائرتهم من خدمات. وهكذا، ورغم تقدم حزب الوفد الجديد بـ ٢٢٤ مرشحا إلا أنه يعتبر أكبر الخاسرين في هذه الانتخابات حيث أنه لم يحصل إلا على ٧ مقاعد. ويرجع هذا الفشل لعدة أسباب منها تعرض الحزب لمشاكل داخلية كثيرة، لاسيما بسبب الجدل الذي أثاره موضوع خلافة فؤاد سراج الدين في زعامة الحزب والذي انتهى بفوز الدكتور نعمان جمعة، والانشقاقات الداخلية التي أشعلت هذا الصراع على الخلافة، وكذلك صراع الأجيال. ولدى التصريح غير الحذر الذي أعلن فيه الدكتور نعمان جمعة أن حزب الوفد سوف يحضر مئة مقعد في انتخابات ٢٠٠٠، وحتى يتمكن الحزب من ترشيح العدد الكافي من المرشحين في كافة أنحاء الجمهورية، تم على وجه السرعة ضم عناصر جديدة من غير الوفديين الذين لا ينتمون فكريا ولا سياسيا لحزب الوفد. ولكن الأهم من هذه الأسباب المرتبطة بظروف اللحظة فإن السبب الرئيسي في فشل حزب الوفد الجديد هو ضعف ارتباط الحزب بالمجتمع، لاسيما في المحافظات وضعف القاعدة الشعبية لمرشحيه في مختلف الدوائر. وهذا الكلام ينطبق أيضا على حزب التجمع التقدمي الوحدوي الذي تقدم بقائمة تضم ٥٧ مرشحا ولم يفز منهم إلا الذين كانوا يتمتعون بقاعدة اجتماعية حقيقية في الدائرة التي تم ترشيحهم فيها أو من كان لديه خبرة عملية طويلة في مجال الانتخابات مثل البدرى فرغلى.

وفي تحليل سياسي^{٦٦} "متشائم" لهذه الانتخابات ذهب بعض الباحثين إلى دراسة النتائج التي أحرزتها أحزاب المعارضة السياسية وخصائص التصويت لصالح

الإسلاميين والصالح "المستقلين على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي"، اعتبر الكاتب أن السلوك الانتخابي في مصر لا يرتبط في الواقع إلا قليلا بالسياسي بصفة عامة. فالأمر لا يتعلق باختيار سياسي وإنما باختيار مبنٍ على اعتبارات أخرى، وتنقسم هذه الاعتبارات إلى نوعين: اعتبارات ترتبط بالعصبية بمعنى أن الناخب يفضل دائما أقرب المرشحين له ويحمل اختباره طابع المحاباة لأبناء العائلة أو القرية أو الحي، واعتبارات مهنية على المصلحة بمعنى أن الناخب يصوت لصالح المرشح القوي القادر على تقديم الخدمات العامة والفردية. ثمة مؤثرات عديدة تؤكد هذه الفرضية وهي مؤثرات تتعلق بسمات التحالفات الانتخابية وخصائص البرامج الانتخابية للمرشحين والدور الرئاسي الذي يلعبه التمويل وظاهرة توزيع الهدايا والتبرعات للفوز في انتخابات الدائرة.

التحالفات الانتخابية غير السياسية

إن السلوك غير السياسي لا يخص الناخب المصري فقط، وإنما يمتد إلى "السوق الانتخابي" بأكمله، ولا سيما سلوك المرشحين المتنافسين. فكما أشرنا من قبل لم يتم انتخاب النائب في الغالبية العظمى من الدوائر إلا في الجولة الثانية، مما يعني أن معظم نواب مجلس الشعب الحاليين فازوا بمقاعدهم نتيجة التريبطات والتحالفات التي أبرموها للحصول على أصوات الناخبين. وقد تعقد مثل هذه التحالفات في الجولة الأولى كذلك، ولكنها ترتبط في هذه الحالة ارتباطا وثيقا بالقاعدة المعروفة بقاعدة الخمسين بالمائة - من المقاعد البرلمانية المخصصة للعمال والفلاحين - التي أثير إليها سابقا. ففي الحالات التي لا يتنافس فيها المرشحون على نفس النوع من المقاعد، نجدهم يعقدون التحالفات ليستفيد كل مرشح بمجموعة أصوات مؤيدي المرشح الآخر الذي لا ينافسه على نفس المقعد. ويبدو أن هذا النوع من التحالفات هو الأكثر شيوعا لأنه من الواضح أن نسبة المشاركة في انتخابات الجولة الثانية انخفضت بطريقة ملحوظة، الأمر الذي يدل على أن الخاسرين بصفة عامة وجدوا صعوبة في تعبئة أنصارهم وجعلهم يصوتون لصالح شخص لا تربطه بهم علاقة وطيدة. إلا أنه من الملاحظ في مصر أن هذين النوعين من التحالفات إنما يتمان بطريقة شخصية بين المرشحين مباشرة وفقا لمصالحهم الفورية وهذه المصالح لا تمت إطلاقا إلى السياسة. ففي مصر كل أنواع التحالفات والتريبطات ممكنة. قد يتحالف مرشح "مستقل على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي" مع الإخوان المسلمين

ضد المرشح الرسمي للحزب الوطني، كما قد يساعد الحزب الوطني الديمقراطي أحد مرشحي حزب التجمع التقدمي الوحدوي ضد مرشح إسلامي الخ.... ومع ذلك لم تشهد انتخابات ٢٠٠٠ أي نوع من التحالفات السياسية على المستوى الوطني، وحتى إذا ما قررت قيادات الأحزاب عقد مثل هذه التحالفات فهي تظل دون فائدة تذكر على المستوى المحلي؛ لأن ثمة أولويات ومعايير واعتبارات أخرى تتحكم في فوز المرشح محلها.

التصويت ، القاعدة الشعبية وتقديم الخدمات

تشير النتائج التي توصلت إليها إحدى التحليلات المعنية بالسمات الاجتماعية والديمقراطية والاقتصادية لنواب مجلس الشعب المنتخب في عام ٢٠٠٠ إلى مؤشر يؤكد فرضية التصويت على أساس الروابط العائلية والاجتماعية على المستوى الوطني الكلي، إذ تبين أن ٣٩٩ نائباً من إجمالي ٤٤٤ نائباً من مواليد الدائرة التي تم انتخابهم فيها والباقيين يقيمون أو يعملون في الدائرة^{٦٧}. إضافة إلى ذلك لاحظ المراقبون ثبات بعض الظواهر المعتادة على المستوى الميكرو وأهمها اعتماد المرشحين أساساً على العصبية أي على روابط أساسية مثل رابطة الدم أو الروابط العائلية والعشائرية والقبلية والرابطة بين المرشح وأهل قريته أو حيّه. وفي مختلف الدوائر كانت التعبئة الانتخابية على أشدها في القرى والأحياء التي ينتمي إليها المرشحون، وبدت هذه الظاهرة أكثر صلابة وأهمية في المناطق الريفية، ولاسيما في صعيد مصر، ودرجة أقل في الدلتا. ويرى وحيد عبد المجيد^{٦٨} أن سبب خسارة الحزب الوطني الديمقراطي في دولته كثيرة هو أن الحزب لم يأخذ في الاعتبار هذه الظواهر وعلاقات القوة والصراعات بين العشائر والجماعات بالقدر الكافي.

إلى جانب أهمية التصويت على أساس الروابط العائلية، كشفت انتخابات ٢٠٠٠ عن نوع آخر من التصويت وهو التصويت لصالح المرشح القادر على تقديم الخدمات العامة والشخصية، الأمر الذي يميز بطبيعة الحال المرشحين الأقوياء، خاصة من الناحية الاقتصادية. فبينما ينص القانون على ألا تتجاوز المبالغ التي تنفق على الحملة الانتخابية عشرة آلاف جنيه، يتبين أن المبالغ التي أنفقها المرشحون تفوق في الواقع هذا الحد بكثير. وعلاوة على ما أنفق على الحملة الانتخابية ذاتها كقطع المنشورات واللافات، وأجور الوكلاء والمندوبين... الخ، قام المرشحون بتخصيص مبالغ ضخمة "لإقناع" الناخبين، وذلك في شكل تبرعات مالية لتمويل المرافق

العامة أو بعض المشروعات ذات النفع العام. وفي بعض الحالات قام المرشحون أيضا بتوزيع مبالغ نقدية أو هدايا على الناخبين مثل التليفونات المحمولة وغيرها. وقد برزت هذه الظاهرة الأخيرة على وجه الخصوص في دوائر المدن الكبرى مثل القاهرة. وبما أن فوز المرشح يتوقف على فروق ضئيلة في عدد الأصوات فشراء الأصوات على هذا النحو أمر له ما يبرره.

ورغم أهمية الروابط العائلية وقدرة المرشح على توزيع المال والهدايا، إلا أن هذه العوامل قد لا تكفي وحدها لضمان الفوز. من تحليل سمات النواب المنتخبين في عام ٢٠٠٠ تبين أن ٨٠٪ منهم لهم خبرة في مجال العمل السياسي، لا سيما كأعضاء منتخبين في المجالس الشعبية أو في مجلس الشورى أو من أعضاء مجلس الشعب السابقين. كما أبرزت انتخابات ٢٠٠٠ بوجه خاص فوز عدد كبير من أعضاء المجالس الشعبية المحلية بمقعد في المجلس الجديد؛ إذ بلغ عددهم ١٦٩ نائبا^{٦٩}. وخلافا للصور المتداولة التي تنصت بنواب مجلس الشعب الأميين والجهلة لا يضم المجلس الجديد سوى ٥٦ نائبا لا يحملون أي شهادة، بينما يضم ١٣٥ عضوا من حملة الشهادات المتوسطة و٢٦١ عضوا من حملة الشهادات العليا. وهذه النتائج مماثلة إلى حد ما لنتائج مجلس ١٩٩٥^{٧٠} وأخيرا من الملامح الأخرى التي اتسم بها المجلس الجديد زيادة نسبة الشباب بين أعضائه بارتفاع تمثيلية الفئة العمرية ٣٠ - ٤٠ سنة من ٥,٩٥ ٪ إلى ٩ ٪. وإن كان معظم النواب تتراوح أعمارهم بين ٤٠ و ٦٠ سنة^{٧١}.

الفصل الثاني

الزبائنية الانتخابية في مصر ووظائف النائب

الانطباع العام الذي يمكن استخلاصه من انتخابات ٢٠٠٠ ومن سلوكيات الناخبين المصريين هو انطباع مبهم، فإذا كان من الممكن بالفعل اعتبار هذه الانتخابات بداية للتوجه الديمقراطي لما أظهرته من احترام لإرادة الناخبين عامة، فإن المشكلة التي يواجهها الباحثون هي بالتحديد توضيح رغبات الناخبين. فإذا كان من الصعب النظر إلى إرادة الناخبين المصريين على أنها تعبير عن آرائهم السياسية، فإن لا أحد من المراقبين أو المحللين يستطيع إنكار أن المصريين مواطنون مسؤولون لهم آراء سياسية وأيديولوجية عديدة ومتنوعة. ومع ذلك، فهم لا يعبرون كثيراً عن رأيهم السياسي من خلال صناديق الانتخاب كما لو أن انتخاب النائب أمر والتعبير عن الرأي - لاسيما الرأي السياسي - أمر آخر، فالتعبير عن الرأي يتم في ساحات أخرى غير الساحات السياسية الرسمية.

الواقع أن للسلوك الانتخابي المصري لا يختلف عما يمكن مشاهدته في بلدان أخرى سواء كانت في أمريكا اللاتينية أو في إفريقيا السوداء أو في آسيا. ففي البرازيل على سبيل المثال^{٣٦}، لاحظت إحدى الباحثات أن العودة إلى الديمقراطية وإقامة نظام حزبي وانتخابي أساسه التعددية قد أثار خيبة أمل عميقة، ويرجع ذلك جزئياً بالممارسات المبنية على الزبائنية وعدم رسوخ الرهانات الأيديولوجية في الطبقات الشعبية بالقدر الكافي. فبالنسبة لغالبية الناخبين الفقراء في ريو دي جانيرو الصافز الوحيد للتصويت هو "الفعّل"، فلا يقبل الشخص التصويت إلا لصالح المرشح الذي "يفعل شيئاً" قبل الانتخابات أو أثناء الحملة الانتخابية مثل إنجاز أعمال صغيرة تسهم في تحسين حالة المرافق العامة في الحي الذي يقطنه ناخبوه أو تقديم المساعدات الشخصية لهؤلاء كالعمل على تسجيل أبنائهم في مدرسة الحي... وبناءً على هذا المنطق لا يعطي الناخب صوته للمرشح الذي "يتعاطف" معه، ولكنه يعطيه

لمن يستحق انتخابه لالتزامه " بفعل شيء "٣٣. وبذلك يكون الدافع الأول للتصويت هو المقايضة وليس التمثيل.

هذا التحليل ينطبق تماما على ما يحدث في مصر حيث يعطى الناخب المصري صوته، كما يهنا، للمرشح الذى يقدم الخدمات العامة والشخصية، ويكشف بذلك عن طبيعة التعاملات الانتخابية التى تنسم بالزبائنية؛ ونتيجة لذلك يكون من الصعب أن يؤدي مثل هذا التصويت إلى بديل سياسى فى مجلس الشعب كما يتضح من النتائج النهائية لانتخابات ٢٠٠٠ وعودة أو انضمام كل المستقلين الفائزين تقريبا إلى الحزب الوطنى الديمقراطى. وبالنسبة لحالة مصر فإن الفرضية التى نطرحها هى أن السلوك الانتخابى لا يرتبط بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية فحسب، وإنما يرتبط أيضا ارتباطا وثيقا أيضا بوظيفة النائب فى النظام السياسى - الإدارى المصرى، علاوة على العوامل الأخرى التى تعوق التوجه الديمقراطى. فالقيود المفروضة على نشاط ووجود الأحزاب السياسية وعلى حق تكوين الجمعيات وحق الاجتماع إنما تهدف إلى منع اتصال أحزاب المعارضة بال جماهير بصفة عامة. وأكثر ما يأخذه المثقفون، والخبطة السياسية المصرية على غالبية النواب المصريين هو تصورهم أن مهمتهم الرئيسية هى "تقديم الخدمات" لأهالى الدائرة وعدم قدرتهم على تكوين رؤية سياسية شاملة عن إدارة شئون البلد أو على نقد سياسة الحكومة ودفعها قدما إلى الأمام، أو النهوض بحماية دورهم التطريعى عبر مشاريع القوانين أو ممارسة دورهم الرقابى بفاعلية. وهذا الانتقاد أو اللوم الذى يبين كيف أن المرشحين والناخبين يتعاملون فى الواقع وفقا لنفس المعايير، إنما له أساس من الصحة.

نواب المعارضة الذين يتميزون بأيديولوجيات وخيارات وتوجهات سياسية محددة، والقائرون على معارضة الحكومة، إنما هم مضطرون أيضا لتقديم الخدمات لأهالى الدائرة للاحتفاظ بمقاعدهم. وكذلك تعتمد قوة وشعبية المرشحين الإسلاميين المحلية على الخدمات التى يقدمونها لأهالى الدائرة. وباستثناء دوائر المهتمين بالحياة السياسية المحلية وهم العناصر الفاعلة فى الحياة السياسية والانتخابية، باستثناء هؤلاء غالبا ما يجهل الناخبون الجانب أو الوجه السياسى لنائبهم أو أنهم لا يكتربون بذلك. ومن المفيد فى هذا الصدد أن نقوم بتحليل نوع الشرعية التى يحظى بها على المستوى المحلى نائب من حزب التجمع التقدمى الوحدوى أو نائب من حزب الوفد الجديد ومقارنتها بشرعية نائب من الحزب الوطنى الديمقراطى أو من المستقلين. والاحتمال الغالب هو أن النتائج التى سنحصل عليها سوف تكون مماثلة

تماماً؛ إذ أن الأمر لا يتوقف على "المستوى الفكرى أو السياسى للنائب" كما يدعى بعض الصحفيين الذين يخلطون بين الأسباب والنتائج، فينشرون بين الجماهير صورة النائب الجاهل الأمي والذي ينأى أثناء جلسات المجلس ويوافق على كل القوانين التي تتقدم بها الحكومة. ترتبط هذه المسألة في الواقع "بوظيفة أو توظيف" النائب في النظام السياسى - الإدارى المصرى على النحو الذى تريده الحكومة والذي لا يخلو بطبيعة الحال من مقاصد سياسية خفية. فالنائب المصرى هو قبل كل شيء وسيط أو حلقة وصل بين الجماهير والأجهزة الإدارية المركزية كما أن عليه تقديم الخدمات الشخصية والجماعية. والأهم من ذلك هو أن الفاعلين على المستوى المحلى قد قبلوا هذا الوضع كأمر طبيعى وترسخ هذا التصور لدور النائب المصرى، وانعكس ذلك على الصور التي تتداولها الجماهير عن نوابهم.

رش (٤٥ عاماً) :

"... نعم أى شخص فى القرية كان رش نفسه كان سيفيد البلد. لكن أن يكون النائب مثقفاً فهذه مسألة أخرى. فى مجلس الشعب كلهم أميون. ما هى وظيفة النائب ؟ يقدم لك خدمة. يمكنه تغيير محل عمل ابنك، يجد وظيفة لأحد، إدخال الكهرباء فى مكان ما، ويخدم نفسه. ولكن عندما يكون النائب من أهالى القرية فهو يخدم القرية وهذا شيء طبيعى..."

ط.ع. (٦٥ سنة) :

"...صحيح أن الريف ميسر أكثر من الحضر لأن الناس يشعرون أكثر بالسياسة من خلال الخدمات العامة (الصحة والمدارس... الخ) والشخصية. فى المدينة كل شيء يأتى بطريقة طبيعية. لكن فى الأرياف يكون دور النائب أساسياً؛ لأنه بالنسبة للقرى النائب "كالبوسطجى" أو موظف البريد ينقل الطلبات إلى المسئولين ويعود بالموافقات والتصاريح..."

ع.س (٧١ سنة) :

"... أنا لا أفهم شيئاً فى الأيديولوجيات. برنامجى هو مواصلة المشروعات التي توقفت منذ زمن طويل والتي كنت قد بدأتها عندما كنت عضواً بمجلس ١٩٩٠ مثل مشروع الصرف الصحى. أملى هو أن أكمل هذا المشروع وأن تستفيد منه مدينتى وكل قرى المركز. ولدى أيضاً فكرة متعلقة بالتعليم وله الأولوية فى برنامجى الانتخابى. هنا الأبنية التعليمية موزعة من الأفراد وليست ملكاً للدولة. كلها منازل قديمة سوف تنهار قريباً. كذلك ليس لديهم استاد رياضى ولا قاعات مناسبات لمزاولة الأنشطة المختلفة. هذا الوضع ليس على مستوى مهمة تحديث المدرسة. أملى هو أن تشتريها

الدولة لتقوم بهدمها ثم تبني مكانها مدارس جديدة تضمن لأبنائها مستوى تعليم أفضل. وكمشروعات أخرى يجب بناء الطرق لبعض القرى في الدائرة وتوفير فرص العمل للشباب وإدخال الغاز الطبيعي كما في بعض مدن المحافظة...".
س.ع. (٦٨ سنة، من أعيان القرية).

"... كان^{٦٦} شخص جهد وشريف وابن عائلة. كان يملك عزبة كبيرة وكان نسيب عبد الناصر، رجل طيب وباشا بصحيح... أنا ساعدته في الانتخابات، ولكن حتى قبل الانتخابات كان قد قدم للقرية وللقرى المجاورة خدمات كثيرة، مثلا كوبرى قرية العمل الميداني، وعواميد الكهرباء لإنارة الشوارع... الخ."

ترتبط وظهفة النائب المصري هذه الأيام ارتباطا وثيقا أولا بسمات النظام السياسي - الإداري المصري، لا سيما مركزيته المفرطة وعدم إصفاها بالقدر الكافي لتطلعات واحتياجات الجماهير والعمل على تلبيتها، كما ترتبط من جهة أخرى بضعف الثقل السياسي لمجلس الشعب في إطار تنظيم أو توزيع السلطات مما يؤدي بطبيعة الحال إلى اختلال ميزان القوة لصالح السلطة التنفيذية وبخاصة رئيس الدولة.

النائب المصري "عمدة بديل" هي دائرته

يلعب غالبية النواب المصريين - من دوائر الريف المصري والصعيد - اليوم ما يمكن أن نطلق عليه دور "العمدة البديل" في دوائرهم، إذ ينقص في الهيكل التنظيمي السياسي الإداري المصري حلقة من حلقاته وهي الحكم المحلي. ولم يكن الوضع كذلك على الدوام، فقد بدأت في عهد السادات عملية إصلاح السلطة المحلية التي تركت أثرها في الذاكرة السياسية دون أن تحظى مع الأسف باهتمام غالبية الباحثين في العلوم السياسية. بصفة عامة انشغل هؤلاء بجوانب أخرى في سياسة السادات مثل الانفتاح الاقتصادي، "والحل الوسط التاريخي" في موقفه من الإخوان المسلمين، وعودة التعددية السياسية، وحرب أكتوبر ١٩٧٣، واتفاقيات كامب ديفيد في حين لم يهتم إلا قليل منهم بهذا الإصلاح الهيكلي للنظام السياسي - الإداري المصري. والجدير بالذكر أن هذا الإصلاح، الذي بدأ غير ذي قيمة ظاهريا، كان له أثر كبير على المستوى المحلي، ولم تبرز الصحافة ولا الأبحاث بالقدر الكافي. جرى إصلاح أجهزة الحكم المحلي بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ أي بعد حرب ١٩٧٣ بعامين. من الناحية السياسية كان الهدف الرئيسي للسادات من إجراء هذا الإصلاح هو "التخلص" من النخب المحلية أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي وذلك بعد القضاء على "مراكز القوة" المتمثلة في الشخصيات السياسية المعارضة له، سعيا إلى خلق

الظروف المواتية لنشأة مجموعة جديدة من السياسيين المحليين حتى يكون لشخصه من خلالها شرعية محلية؛ لكي يشكل هؤلاء القاعدة السياسية المحلية الجديدة التي يستند عليها النظام.

كان القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر في عهد عبد الناصر قد ألغى نظام البلديات المعمول به قبل ثورة ١٩٥٢ وأنشأ المجالس المحلية التابعة للاتحاد القومي ومن بعده الاتحاد الاشتراكي العربي. وتكونت هذه المجالس من أعضاء يعينون بحكم القانون أي بحكم وضعهم ومركزهم في الأجهزة الإدارية، ومن أعضاء منتخبين أو معينين بشرط عضويتهم في الاتحاد الاشتراكي العربي. ثم صدر قانون ١٩٧٥ فقلب أوضاع النظام الناصري فيما يتعلق بتنظيم السلطة المحلية وذلك من عدة جوانب، فأصبح أعضاء المجالس المحلية ينتخبون عن طريق الانتخاب الفردي المباشر وبالنسبة لتنظيم السلطات قضى قانون ١٩٧٥ على أحادية التنظيم المحلي بنصه على تأسيس نوعين من المجالس في مختلف التقسيمات الإدارية وهي المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى. لكل من هذه التقسيمات مجلس مكون من أعضاء منتخبين ومجلس آخر مكون من الموظفين المحليين؛ أي من المديرين المحليين التابعين لمختلف الوزارات: الصحة والتعليم والشئون الاجتماعية والإسكان والعمل والثقافة... الخ. كانت مهمة هؤلاء إعداد وتنفيذ مختلف المشروعات الخاصة بالمرافق والخدمات. أما المجالس المنتخبة فمهمتها الإشراف على حسن سير وتنفيذ المشروعات. وحتى يتمكنوا من أداء دورهم خولهم قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ سلطات واسعة لاسيما حق طلب الإحاطة وحق الاستجواب وحق طرح الموضوعات للمناقشة، وكذلك حق رفع دعوى ضد موظفي الحكومة أعضاء المجالس التنفيذية وأخيرا حق سحب الثقة منهم^{٦٦}. على المستوى المحلي تركت هذه التجربة نكزى إيجابية على قدر كبير من الأهمية يتحسر عليها حتى يومنا هذا كل من شارك فيها من الشخصيات السياسية، ويرى هؤلاء أنها كانت حقا عملية سياسية قام بها الرئيس السادات للتخلص من "مراكز القوة" على المستويين القومي والمحلي.

ثمة رأى واسع الانتشار مفاده أن المصريين بصفة عامة اعتادوا الخضوع لدولتهم المركزية المستبدة^{٦٧} بل أنهم متمسكون بها، غير أن نتائج أبحاثنا الميدانية تشير إلى أن المصريين يرون في تعلقهم بدولتهم ضمانا للحفاظ على وطنيتهم تجاه الخارج بوجه خاص، وأن ذلك لا يتعارض مع إرادتهم للمشاركة في الشأن العام المحلي، ويبدو، على عكس ذلك، أن المواطنين يهانون من القيود على الديمقراطية، بل

أن هناك فعلاً مطالبة ملحة بمزيد من الديمقراطية؛ حيث يتوقف الحصول على بعض الخدمات الأساسية، سواء كانت جماعية أو شخصية، (المياه والكهرباء والغاز... الخ) على وجود عدد من الوسطاء بين الجماهير والأجهزة الإدارية والحكومية^{٧٧}. ومن أهم آثار الإصلاح الذي بدأه السادات - رغم محدودية هذا الإصلاح - هو أنه منح المجالس المحلية المنتخبة سلطات واسعة مما أدى إلى تعدد الفاعلين الوسطاء النشطين بين الجماهير والأجهزة الإدارية؛ إذ أصبح لكل قرية ولكل حي مجلساً شعبياً محلياً.

وبذلك تغيرت مهمة النائب البرلماني حيث إن الجماهير لم تعد بحاجة إلى وساطته لدى الأجهزة الإدارية بنفس القدر ومن ضمن العوامل التي يمكن ربطها بهذا الإصلاح أن انتخابات ١٩٧٦ التشريعية أسفرت عن فوز نواب يتميزون بحرية الفكر وتعدد الرؤى السياسية، وهؤلاء هم الذين شكلوا مشكلة للسادات في مجلس الشعب في الوقت الذي بدأت تتآكل مصداقيته وشعبيته بعد سفره المفاجئ إلى القدس لمقابلة القيادات الإسرائيلية. ولم تدم تجربة الحكم المحلي التي شهدتها مصر إلا لفترة قصيرة. فمن جهة كان نواب المجالس المحلية يمارسون بحق السلطات التي خولها لهم القانون مما صعب الأمور على الإدارة وواصل عدد من النواب معارضة قوية داخل مجلس الشعب وقد ملأهم اللقمة في أنفسهم لأن انتخابهم جاء عبر انتخابات ١٩٧٦ التشريعية التي اتسمت بقدر كبير من الحرية والنزاهة. وفي عام ١٩٧٩ تم حل برلمان ١٩٧٦، وأجريت انتخابات جديدة في عام ١٩٧٩ سبقتها عملية "إصلاح مضاد" للحكم المحلي ألغيت بمقتضاه سلطات أعضاء المجالس المحلية المنتخبين تجاه الأجهزة الإدارية. كان لهذا الإصلاح المضاد أهداف سياسية واضحة، والمقصود منه شغل النواب وإغراقهم في المشاكل المحلية لدوائهم. هذا الإصلاح المؤسسي هو الذي يحدد حتى يومنا هذا "وضع النائب محلياً" ويجعل منه "عمدة بديل" في دائرته. ويفسر هذا الإصلاح كذلك قلة الاهتمام بالانتخابات المحلية^{٧٨} في مصر إذ أدرك المواطنون أن نواب المجالس الشعبية المحلية لا يتمتعون بسلطات حقيقية على عكس التنفيذيين^{٧٩} أي موظفي الحكومة التابعين للإدارات اللامركزية والذين يعملون تحت إشراف المحافظ، علماً أن المحافظ يعينه رئيس الدولة على درجة وزير، وينوب عنه رئيس الحي أو القرية أو المدينة أو المركز علاوة على سكرتير عام المحافظة^{٨٠}.

يتسم النظام بأوجه عجز واضحة من أهمها تعدد الرئاسات وتقسيمها وفقاً لمصدر شرعيتها. فالمجالس الشعبية المحلية تستمد شرعيتها من الشعب، بينما تستمد مجالس التنفيذيين شرعيتها من انتمائها للجهاز الإداري، أما المحافظ

فيمتتع بشرعية سياسية. ونظراً لغازرة النصوص القانونية المسهبة والمتناقضة فإن العلاقات بين الجهات المختلفة وحدود مسئولية كل منها غير واضحة. ومن عيوب النظام الأخرى علينا أن نذكر المركزية الشديدة في اتخاذ القرارات الهامة وهي من اختصاص المحافظ ومجلس الوزراء. أضف إلى ذلك أن العمل بالإدارة المحلية لا يجذب إلا الموظفين الأقل مهارة وتدريباً في مختلف الوزارات وعددهم نحو ٢ مليون موظف. تؤدي أوجه العجز هذه إلى تعويم المسئوليات بين الجهات المختلفة لعدم تحديد مسئولية كل منها وعدم فعالية النظام المتناهية وانتشار الفساد والتبذير، بل ونهب أموال الدولة من خلال الخدمات التي يفترض أن توفرها الأجهزة الإدارية للمواطنين. وتظهر أكثر المشاكل بطبيعة الحال في الإدارات التي تتعامل مباشرة مع المواطنين، وخاصة إدارة الإسكان التي يقع في دائرة لاختصاصها منح تصاريح البناء وتوصيل المرافق من ماء وكهرباء وصرف صحي.

غير أن أكثر ما يعيب النظام هو أن الإدارة المحلية لم تعد تخضع لرقابة سياسية من قبل المجالس المحلية المنتخبة المعنية بالخدمات المحلية (من مدارس ونواحي وخدمات صحية واجتماعية وبنية تحتية الخ) رغم أن أعضاء هذه المجالس هم القادرون على التحقق من تنفيذ القرارات التي تتخذ على المستوى المركزي ومدى تحقيقها لنتائج ملموسة. فالمجالس الشعبية المحلية لم تعد تلعب اليوم إلا دوراً استشارياً وليس لديها أية صلاحيات حقيقية ومؤثرة للضغط على "التنفيذيين". وفي مثل هذا السياق ليس من العجيب أن تصبح الصراعات بين أعضاء المجالس الشعبية المحلية ومجالس التنفيذيين من المعطيات الثابتة والمزمعة للحياة السياسية المحلية في مصر. وذلك لأن العلاقات التي تربط بينهم تفتقر إلى الثقة وروح التعاون. وعادة ما ترجع الصراعات لعدم حضور التنفيذيين لاجتماعات المجالس الشعبية المحلية وعدم اهتمامهم بالرد على استفسارات النواب وعدم انكراثهم بالآراء والقرارات الصادرة عن أعضاء المجلس، بل والامبالاة بهم بصفة عامة. وجدير بالذكر أن هذه الصراعات لا تقتصر على المحليات التي تضم عناصر من المعارضة، بل تشهد أيضاً المحليات التي يهيمن عليها نواب الحزب الوطني الديمقراطي بنسبة تزيد عن ٩٠ ٪.

ومن هنا يمكن القول بأن إحدى السمات التي ينفرد بها النظام السياسي الإداري المصري هي كون الفاعلين الذين يقومون بدور المنتخبين المحليين ويمثلون الأهالي لدى الإدارة هم في الواقع نائبان عن كل دائرة وعليهما حل المشاكل الجماعية

والشخصية المحلية عن طريق اتصالاتهما وعلاقتهما مع من هم في "المركز" سواء كان المحافظ^{٨٩} أو الوزراء الذين يلتقون بهم في مكاتب مجلس الشعب. وأيضا مديري الجهاز الإداري المركزي أثناء إقامتهم في القاهرة. ومن جهة أخرى تتركز النصوص القانونية هذا الدور بمنحها نواب مجلسي الشعب والشورى حق حضور جلسات المجالس الشعبية المحلية في دائرتهم، وإن كان ليس لهم حق التصويت في هذه المجالس. ويجب الإشارة إلى سمة أخرى من سمات النظام الإداري والسياسي المحلي وهي علاقة التبعية بين نواب مجلس الشعب وأعضاء المجلس الشعبي المحلي في الدائرة، والسبب في ذلك هو أن النواب هم من بين أعضاء اللجان الفرعية للحزب الوطني الديمقراطي وأن هذه اللجان مكلفة بإعداد كشف المرشحين على قائمة الحزب في الانتخابات المحلية التي تجرى عادة بعد الانتخابات التشريعية. وبطبيعة الحال يسعى نواب مجلس الشعب إلى ترشيح الأشخاص الذين ساعدوهم على الفوز بمقاعدهم، والذين قد يساعدهم على الفوز في الانتخابات المقبلة. وعلى هذا الأساس يمكن فهم سمات العاملين في المجال السياسي الشمسين ألف الذين تتكون منهم المجالس الشعبية المحلية بعد الإصلاح المضاد الذي شهدته السلطة المحلية عام ١٩٧٩.

ويبدو أن إعادة النظر في صلاحيات المجالس الشعبية المحلية قد قوبل باستياء شديد على المستوى المحلي: لأنها حرمت الأهالي من كثير من حلقات الاتصال بالدوائر العليا، وأصبحت هذه الحلقات نادرة أو اختفت تماما بمعنى أن نواب مجلسي الشعب والشورى أصبحوا يلعبون دور المجالس الشعبية المحلية. ولا شك في أن اتصال الأهالي بنواب الدائرة ووصولهم إليهم أصبح من اتصالاتهم بأعضاء المجلس المحلي المنتخب في القرية أو الحي. كما أن هذا الإصلاح قد أثار حالة من الاستياء العام بين النخب السياسية المحلية التي حُرمت من اختصاصاتها وممارسة مهاراتها السياسية، وفقدت بالتالي وضعها وهيبتها في قراها. حتى يتسنى فهم أثر هذا الإصلاح المضاد على النخبة السياسية المحلية يكفي الاستماع إلى ما يقوله اليوم بعض الأشخاص المنتمين إلى هذه النخبة عن تجربة الحكم المحلي في عهد السادات وقد اعتبروا هذه الحقبة بمثابة العصر الذهبي للحكم المحلي.

العصر الذهبي للمحليات

ز.ع (مرشح الوفد في انتخابات ٢٠٠٠):

"... تقدمت لأكون عضوا في المجلس الشعبي المحلي للقرية وذلك عن طريق الانتخاب المباشر والحر، وليس كما يحدث اليوم، كلام فارغ! صدقني كانت

الانتخابات حرة بالفعل، وكان الذي يفوز أو يخسر هو السبب في فوزه أو خسارته. كانت تجربة ١٩٧٥ ذات أهمية كبيرة لأنها تمت عن طريق الانتخاب ونحن ندرس مشاكل كل قرية بعد انتخاب المجلس. وإذا لم نفعل ذلك لن ينتخبنا الناس بعد ذلك. كان المجلس يقوم حقا بدوره في الرقابة بناءً على الاستجابات وطلبات الإحاطة المقدمة لرئيسي المجلس التنفيذي ولعمدتي ورؤساء الإدارات بالقرية. وهذا هو ما جعل الناس يحترمونا والحكومة تحشانا... لأننا كنا نستطيع سحب الثقة من أي مسئول، وظل الأمر كذلك حتى انتخابات ١٩٧٩ والقانون الذي ألغى إمكانية سحب الثقة من التنفيذيين، إذ لم يكن القانون يتضمن ما يسمح بمحاسبة المسؤولين. منذ ذلك الحين أعطيت سلطات المجالس الشعبية المحلية لأعضاء مجلسي الشعب والشورى فأصبحت انتخابات المحليات تجرى بالقائمة، والقائمة تعد أساساً بناءً على أوامر النواب وأعضاء مجلس الشورى، الأمر الذي تسبب في نزاعات بين النواب وأعضاء مجلس الشورى من جهة وأعضاء المجالس الشعبية المحلية من جهة أخرى؛ لأن الأولين أصبحوا يقومون بدور الآخرين. نواب مجلسي الشعب والشورى هم الذين طلبوا من الحكومة القيام بدور أعضاء المجالس الشعبية، والحكومة وافقت على ذلك. لأن أعضاء المجالس الشعبية، بحكم قربهم من الأهالي الذين انتخبوهم، كانوا يعملون جدياً على رقابة الإدارة وخدمة بلدهم، ولا ينطبق ذلك على الآخرين. أما اليوم، فمن المفترض أن يكون هناك تنسيق بينهم، ولكن في الواقع لم يعد أعضاء المجالس الشعبية المحلية يحضرون الاجتماعات كما لا يحضرها نواب وأعضاء مجلس الشورى عن الدائرة المعنية مع أن المنتخبين المحليين من بين زبائنهم. الواقع أنهم لا يحضرون لأنه في حالة حضورهم، فإن الخدمات التي يقدمونها سوف تنسب إلى المجالس الشعبية المحلية وإلى المنتخبين المحليين، وليس إلى النواب وأعضاء مجلس الشورى شخصياً. الواقع أن أعضاء المجالس الشعبية المحلية يتبعون ويخضعون للنواب ولأعضاء مجلس الشورى. فإذا ما قاموا بفعل يضر النائب لن يدرج اسمهم في المرة التالية في كشف أسماء المرشحين للانتخابات المحلية...".

م.ز. (منتخب عن الحزب الوطني الديمقراطي بالمجلس الشعبي المحلي بمحافظة المنوفية ورئيس لجنة التجارة الداخلية والتموين بالمجلس الشعبي، طهيب) :

"... في الحقيقة أنا بدأت العمل في المحليات في عام ١٩٧٥ أي عندما كانت هذه محليات بالفعل. كنا قد انتهينا من حرب أكتوبر للتو، وقد بقيت في الجيش حتى عام ١٩٧٤. قام السادات بإعادة تنظيم المحليات وأعطاهم سلطات وصلاحيات

لم تكن موجودة في هذا الوقت. بناءً على التشجيع الذي حصلت عليه اشتركت في الانتخابات وفزت. كانت تجربة ١٩٧٥ بداية ونهاية الحكم للمجلس في مصر لأن المجالس الشعبية المحلية كانت شبيهة بالمجالس البرلمانية ويتم انتخاب أعضائها عن طريق الانتخاب الفرع المباشر. وكان لهم سلطات كبيرة تجاه أي موظف في الإدارة المحلية أيا كان مركزه. وكان بإمكان المجلس الشعبي المحلي سحب الثقة من مجلس التنفيذيين، غير أن تغيير القانون كان لعنة بالنسبة للمحليات. سحبت كل الصلاحيات وكل ما يستطيع عمله العضو المنتخب النشط الذي يتمتع بكفاءة عالية هو أن يحرر التوصيات. لم تعد للمحليات أية فاعلية. يجب العودة إلى السلطات التي كانت تتمتع بها قديما. فأننا، على سبيل المثال، رئيس لجنة التتبعين بالمحافظة ومع ذلك ما الذي استطعت فعله أثناء أزمة السكر؟ تقدمت بطلب إحاطة للمجلس التنفيذي بالمحافظة مضاده أن السكر المطروح في الأسواق غير كافٍ، وطلبت التوصية بطرح الكميات الكافية بسعر معقول بالنسبة للشعب، وهذا كل ما استطعت فعله، حتى بدأ تجار السكر يطرحونه مرة أخرى في الأسواق. ليس لدينا أي دور أو أي ثقل...".

يتضح من كل هذه السمات التي تنتم بها الإدارة المصرية المحلية أن صورة النائب الذي يقتصر نشاطه على توفير الخدمات - "وهي صورة غالبا واقعية" - لا ترتبط فقط بالثقافة السياسية أو بتدني المستوى الفكري للنواب، وإنما ترتبط أيضا، ببساطة شديدة، بمسألة أبى النظام في مصر التعامل معها أو عجز عن حلها^٨ ألا وهي مسألة سوء أداء الجهاز الإداري للدولة ومركزيته المفرطة وعدم مراعاته لرغبات وتطلعات المواطنين وتلبيةها من خلال من يمثلهم فعلا في المجالس المحلية والبلدية المنتخبة.

لذلك تكون وظيفة النائب المصري بهذه الصورة من الأمور الأساسية التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم الرهانات المحلية في الانتخابات التشريعية المصرية. وبالتالي أهمية الروابط المحلية للنائب كما تبين من دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لنواب البرلمان المصري. ومن جهة أخرى يفسر هذا الدور جزئيا الإنهال الشديد على الترشيح لمجلس الشعب، الأمر الذي يتضح من كثرة عدد المرشحين. كما اتضح أن عددا كبيرا من النواب الفائزين في انتخابات ٢٠٠٠ هم من أعضاء المجالس الشعبية المحلية وهم يرون في ذلك ما يؤملهم تماما لأداء دورهم الجديد كنواب في البرلمان. العامل المؤسسي الآخر الذي يفسر السلوك الانتخابي "اللا سياسي" الذي يتسم به المصريون مرتبط بطبيعة النظام السياسي المصري وموقفه من مجلس الشعب الذي لا ينال القليل المناسب في تنظيم وتوزيع السلطات والذي يقع تحت هيمنة السلطة التنفيذية والمؤسسة الرئاسية.

مجلس الشعب المنقيد^{٨٥}

ليس هناك أدنى شك في أن المؤسسة المهيمنة على تنظيم السلطات في مصر هي المؤسسة الرئاسية. ومع ذلك فمن الصعب من الناحية القانونية وصف النظام المصري بأنه نظام رئاسي؛ حيث إنه من قواعد النظام الرئاسي "الخالص" - مقارنة بالنظام البرلماني أو النهائي "الخالص" - أن تكون كل من السلطتين (التنفيذية والتشريعية) مستقلة عن الأخرى. فالأصل في النظام الرئاسي الصريح أن يكون انتخاب الرئيس دون أي تدخل من النواب وأن يكون رئيس الدولة هو رئيس الحكومة أي أن السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية. إلا أن الوضع يختلف في حالة النظام السياسي المصري. كما رأينا من قبل، فإن النص الدستوري الذي بموجبه يتوقف اختيار رئيس الجمهورية على ضمان أغلبية الثلثين^{٨٦} داخل البرلمان، إنما يفسر حرص السلطة التنفيذية على توفير "الضمانات" اللازمة عند إجراء الانتخابات التشريعية. ومن جهة أخرى من الصعب على المعارضة نفسها، حتى عندما يكون لها وجود في مجلس الشعب، أن تتقاعس عن أداء هذا "الواجب الشرعي". ففي عام ١٩٨٧ عندما بلغ تمثيل المعارضة في مجلس الشعب أقصى ما وصل إليه، صوت نواب التحالف الإسلامي والوفد الجديد مع نواب الحزب الوطني الديمقراطي من أجل تجديد مدة رئاسة حسني مبارك. إن الاحتياطات والضمانات التي تحرص عليها السلطة التنفيذية عند تجديد أعضاء مجلس الشعب إنما تدور حول ضرورة ألا تتعدى المعارضة ثلث أعضاء المجلس، مما يفسر سذاجة تحرك الحزب الوطني لضم "المستقلين الفائزين" في انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية. كذلك يوجد في مصر مؤسسة حكومية غير مكتب رئيس الجمهورية وهي مجلس الوزراء وكل أعضاء هذا المجلس بما فيهم رئيسه يعينهم رئيس الجمهورية وكلهم مسئولون أمامه.

أما فيما يخص علاقة رئيس الجمهورية بالسلطة التشريعية فدستور ١٩٧١ المعدل في ١٩٨٠ و ٢٠٠٥ يخول رئيس الجمهورية حق التقدم بمشروعات قوانين^{٨٧} كما يخول له حق الاعتراض - مع التقيد ببعض الشروط الشكلية - على قوانين أقرها البرلمان، وحق طرح بعض الموضوعات التي يراها على قدر كبير من الأهمية للاستفتاء الشعبي، واقتراح تعديل بعض النصوص الدستورية^{٨٨} كما يحق له تعيين عشرة نواب في البرلمان^{٨٩}. ورئيس الجمهورية هو الذي يحدد تاريخ بدء الدورة البرلمانية الجديدة ويفتتحها بخطاب حول السياسة العامة. وأهم سلطات الرئيس تجاه مجلس الشعب هي حق رئيس الدولة في حل البرلمان عند الضرورة بعد إجراء استفتاء شعبي. وقد استخدم الرئيس هذا الحق عدة مرات. فقد لجأ إليه السادات عام ١٩٧٩ عندما حل

المجلس المنتخب عام ١٩٧٦ وذلك لضمان تأييد نواب مجلس الشعب لسياسته الخارجية. وفعل مبارك نفس الشيء بالنسبة لبرلماني ١٩٨٤ و ١٩٨٧ بسبب حكم بعدم دستورية بعض أحكام الانتخاب في قانون مباشرة الحقوق السياسية التي تم انتخاب المجلسين على أساسها. ووفقا للدستور يتولى مجلس الشعب مهمة التفريع بالتعاون مع مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية، كما يقوم باعتماد السياسة العامة للحكومة والميزانية العامة سنويا. كما يوكل للمجلس مهمة مراقبة السلطة التنفيذية لاسيما حق استجواب الحكومة، الأمر الذي قد ينتهي، في حالة توفر شروط معينة^{٨٩}، بسحب الثقة من أعضاء مجلس الوزراء. ويمكن طرح الموضوعات للمناقشة العامة بناء على الطلبات المقدمة من عشرين نائبا على الأقل.

من المؤكد أن كل هذه السمات التي يتصف بها النظام السياسي المصري لا تكفي لتفسير الدور السياسي المحدود الذي يلعبه مجلس الشعب، وخاصة كون النواب لا يمارسون إلا نادرا السلطة التي يخولها لهم الدستور^{٩٠}. ويرجع ذلك أساسا لمشكلة هيمنة حزب الحكومة على مجلس الشعب منذ عودة مصر إلى نوع من التعددية السياسية وارتباط هذه الهيمنة بالعقبات الكثيرة التي يصطدم بها التوجه الديمقراطي الحقيقي للحياة السياسية. ومن أهم هذه العقبات قانون الأحزاب السياسية الذي ترتب عليه منع أقوى تيار سياسي معارض من تكوين حزب خاص به، والجدير بالذكر أن غالبية الأحزاب السبعة عشر الموجودة حاليا تأسست بعد أن حكمت المحاكم في صالحها وكانت قد طعنت في قرارات لجنة الأحزاب السياسية برفض طلباتها، وهي اللجنة التي تشكلت بموجب هذا القانون. وغلاوة على القيود التي يفرضها هذا القانون تصطدم أنشطة الأحزاب بعدة عقبات، لاسيما الأنشطة التي تجعلها على اتصال بالجماهير وتمكنهما من ثم من القيام بتعبئة الأهالي. لذلك تخضع الاجتماعات العامة والتظاهرات والتجمعات لقواعد تعسفية وأمنية ولمرافقة صارمة من قبل وزارة الداخلية. ولا شك في أن مثل هذه العراقيل لها آثار مباشرة على التعبئة السياسية والانتخابية، ولا يكون مستغربا ألا تنجح معظم أحزاب المعارضة حتى اليوم في تقديم مرشحين في كافة الدوائر. وإلى جانب هذه المسائل التي تتعلق مباشرة بأنشطة التنظيمات السياسية هناك عدد من وسائل الكبح التي تعوق مباشرة حرية التعبير وممارسة الحريات العامة بصفة عامة كحق ممارسة الأنشطة النقابية وحق تكوين الجمعيات، وأخيرا توجد في القانون الجنائي وقانون المحاكم العسكرية نصوص تمس حقوق الإنسان. ومما يزيد من خطورة هذه الوسائل هو تجديد العمل

بقانون الطوارئ بصفة دورية.

بالإضافة إلى ترسانة النصوص القانونية التي يرجع جزء كبير منها لثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى قبلها يجب الإشارة إلى "الميراث الناصري" المتمثل في إعادة إنتاج نوع من "الحزب / الدولة" الذي كان من قبل الحزب الوحيد ثم أصبح الآن مهيمنا رغم وجود أحزاب أخرى، هذا الوضع هو أصل اختلال التوازن الصارخ لصالح وريث الاقتصاد الاشتراكي العربي الذي أطلق عليه في البداية "منبر الوسط"، ثم حزب مصر العربي الاشتراكي وأخيرا الحزب الوطني الديمقراطي، وذلك على حساب الأحزاب الأخرى. هذا ولا يمكن مقارنة الفوز الساحق الذي يحرزه الحزب الوطني الديمقراطي في جميع الانتخابات التشريعية بتفوق حزب الوفد في التجربة الجزئية قبل ثورة ١٩٥٢. فبينما كان السبب في تفوق الوفد هو مكانته الشعبية نجد أن السبب في نجاح الحزب الوطني هو قاعدته الدلوتية باعتباره حزب الحكومة، واندماجه بأجهزة الدولة والأجهزة الإدارية، ولذلك لا يواجه الحزب الوطني الديمقراطي الصعوبات التي تواجهها الأحزاب الأخرى^{١٠}.

الواقع أن اقتتصار وظيفية المناصب المصري - ومع استثناءات لبعضهم - على دوره "المحلي" أي في دائرته وخضوعه لسلطة السلطة التنفيذية أمر استوعبه تماما المرشحون والناخبون على حد سواء وهم في ذلك يستخدمون نفس اللغة ونفس القواعد الانتخابية. و "يتحكم" هذا الوضع بطريقة ما في السمات العامة التي تتميز بها عملية التصويت والانتخابات في مصر. فالتصويت لصالح أحد المعارضين إن يغير شيئا يذكر في ثقل مجلس الشعب داخل تنظيم السلطات، وفي حالة فوزه فمن الأرجح أنه لن يستطيع مساعدة أهالي دائرته: إذ أن كل أبواب الأجهزة الإدارية ستظل موصدة أمامه. هذا الأمر يفسر ما سبق أن ذكرناه بخصوص التصويت "الحذر سياسيا" لصالح المرشح المستقل على ميادئ الحزب الوطني الديمقراطي وكذلك التصويت لصالح المرشح الإسلامي: الذي يقدم الخدمات للأهالي دون الاعتماد على الأموال العامة أو على مهارته في التعامل مع الوزارات معتمدا في ذلك على أمواله خاصة. ولنسمع إلى ما يقوله فدا (٥٢ سنة، دون أي انتماء سياسي واضح) في شأن إحدى صور تزوير الانتخابات وتسمى التسييد، والتي سوف نتطرق لها في الجزء الأخير من هذا الكتاب :

"... التسييد قد يكون لصالح أحد المستقلين، وهناك احتمال كبير أن تعترض القرية أو الدائرة على التسييد لصالح مرشح الحزب الوطني الديمقراطي؛ لأن هذا

الحزب مكروه عندنا بصفة عامة، ولذلك فإن البلد تتصدى عموماً لمرشح الحزب الوطنى وتقف إلى جانب الوجوه الجديدة لاسيما إذا كانوا من المستقلين. وكل ذلك ضد الحزب الوطنى، لأن الناس يشعرون بأن مرشح الحزب الوطنى هو شخص مفروض عليهم. ومع ذلك فالأهالى يدركون جيداً أن المرشح المستقل سوف ينضم إلى الحزب الوطنى؛ لأن هذه هى الوسيلة التى ستمكنه من تحقيق ما يقدمه للأهالى من خدمات على عكس المعارض الذى لا يستطيع أن يفعل شيئاً !...".

[هوامش]

- ١- أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكماً بعدم دستورية الفقرة ٨ من المادة ٢٤ بقانون ٧٢ لسنة ١٩٥٦ القاص بممارسة الحقوق السياسية والتي تميز إسماء رئاسة لبنان الانتخاب الفرعية لغير أعضاء الهيئات القضائية.
- ٢ تم تعديل بعض مواد القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ القاص بممارسة الحقوق السياسية وبعض مواد القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ في شئون مجلس الشعب والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شئون مجلس الشورى.
- ٣- نيل عبد الفتاح، سياسات الأديان، المصروفات ومشروعات الإصلاح، ص ٥٧٢ إلى ص ٥٨٢ للاطلاع على أبنية القوة التقليدية والروابط العائلية والمشارية والقبولية في الانتخابات البرلمانية، انظر في ذلك.
- 4- Mustafa Kamil Al-Sayyid, « Comment analyser les élections législatives en Égypte? », dans Sandrine Gamblin (éd.) *Contours et Détours du Politique en Égypte. Les élections de 1995*. Paris. L'Harmattan /Cedej. 1997, p. 7-17
- 5- Sara Ben Néfissa, « Les partis politiques égyptiens entre les contraintes du système politique et le renouvellement des élites », *Revue des Mondes Musulmans et de la Méditerranée*. 1998, (81-82), p. 55-87.
- 6- Gamal Abdel Nasser, « Les élections de 1995 dans le gouvernement du Caire », in Sandrine Gamblin (ed) *Contours et détours du politique en Égypte. Les élections de 1995*. Paris. L'Harmattan /Cedej. 1997, p. 198-228.
- 7- Elizabeth Longuenesse, « Logiques d'appartenances et dynamique électorale dans une banlieue ouvrière: le cas de la circonscription 23 à Helwân », in Sandrine Gamblin (ed) *Contours et détours du politique en Égypte. Les élections de 1995*. Paris. L'Harmattan /Cedej. 1997 p. 229-266.
- 8- Elizabeth Longuenesse. *ibid*.
- 9- René Otaeyek (éd). *Des élections comme les autres. Politique africaine*. 1998, (69): 175 pages.
- 10- Jean Louis Briquet et Frédéric Sawicki (éds): *Le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines*. 1998. PUF Coll. « Politique d'aujourd'hui ». 1998. 324 pages.
- 11- Christian Jaffrelet (ed). *Démocraties d'ailleurs*. Paris. Karthala. 2000. 638 pages.
- 12- Alain Garrigou, « Le vote et la vertu. Comment les Français sont-ils devenus électeurs? ». Paris. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques. 1992. 288 pages. Michel Offerlé. *Un homme, une voix? Histoire du suffrage universel*. Découvertes Gallimard histoire, 1993. 160 pages, « La politique en campagne », *Politix*, n°15. 1991, etc.

- 13- Daniel Gaxie (éd). Explication du vote. Un bilan des études électorales en France. 1989. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques. 1989. 450 pages.
- Jean Louis Briquet et Frédéric Sawicki. Le clientélisme dans les sociétés contemporaines. Paris. PUF. coll. Politique d'aujourd'hui 1998. 324 pages. « Domaines d'élections ». Politix. n°5. 1989. ; « L'institution des rôles politiques ». Politix. n°38. 1997. ; « Liaisons politiques ». Politix. n°45. 1999. Marc Abélès. Jours tranquilles en 89. Ethnographie d'un département français. Paris. Odile Jacob. 1989. 345 pages.
- 14- Alain Garrigou. op. cit. p.136.
- 15- Pierre Quantin. Pour une analyse comparative des élections africaines. Politique Africaine. 1998. n°6 p.12-28.
- 16- Jean Louis Briquet et Frédéric Sawicki. op. cit.
- 17- Alain Garrigou. Clientélisme et vote sous la III^e République: le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines. Paris. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques. 1992. p°39-78.
- 18- Richard Banégas. « Bouffer l'argent », Politique du ventre. démocratie et clientélisme au Bénin ». Le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines. Paris. PUF. 1998. p. 75-110.
- 19- Agnès Favier (dir). « Municipalités et pouvoirs locaux au Liban ». Beyrouth. Les Cahiers du CERMOC. n°24. 2001. p. 434.
- 20- Sandrine Gamblin (éd). Contours et détours du politique en Égypte. Les élections de 1995. Paris. L'Harmattan /Cedej. 1997. 345 pages.
- 21- Michel Cameau. « D'une République à une autre. Refondation politique et aléas de la transition ». Paris. Documentation Française. Maghreb-Machrek. n°157. juillet-septembre 1997. p. 3-16.
- ٢٢- حدث تغير في الحالة المصرية بعد تحول المادة ٧٦ من دستور ١٩٧١، إلا أن ذلك لم يجر جديلاً دستورياً سياسياً وإمعاناً حول جدواه ومدى فعاليتها في تطوير الحياة السياسية والنظام التسلطي في مصر.
- ٢٣- يمكن تلخيص معنى هذه الفرضيات فيما يلي: الاستثمار الذي أوفقه، عملية التوجه القوي إلى السياسي الذي كان قد بدأ في بعض البلدان منذ بداية القرن العشرين؛ الاقتصاد الرائج وعدم وجود نظام شرعي، عادي يدفع المواطنين إلى عدم الشعور بالملحمة إلى محاسبة حكومتهم أو مساءلتهم؛ المصروف، والمصارعات المسلحة التي "تطرح في الدنيا" تلك العسكريين؛ القيم والمبادئ العربية تجعل الفرد يفضل العلاقة التي ينتمي إليها على المجتمع السياسي؛ عدم وجود استقلالية الفرد وسيادة روح العصبية esprit de clan والنموذج الأبوي السلطة الذي يستمد منه القائد طابعه، عدم وجود مفهوم الأمة (وطن) Nation الذي يحل محله بسبب الأمة الإسلامية أو الأمة العربية؛ عدم استقلالية "المجتمع المدني" والديمقراطية؛ تنمية الطبقات الوسطى للدولة؛ الضغوط الديمقراطية؛ خيانة الشعب والمثاقرة إلى الديمقراطية؛ وأخيراً ربما الأكثر أهمية كون الدين الإسلامي لا يفضّل بين الدين والسياسة وعدم احترام القيادات الإسلامية لتقواعد الديمقراطية الخ. انظر في هذا الشأن كتاب: Ghassan Salame. Paris. Fayard. 1994. 452 pages
- 24- Jean-Noël Ferrière. « La démocratisation limitée en Afrique du Nord. De la « société civile » à la participation politique. Études et Documents. n°7. Le Caire. Cedej. 2002.
- ٢٥- مجلة مصطفى، انتقادات مجلس الشعب ٢٠٠٠، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١، ص ٣٠٥
- ٢٦- مجلة مصطفى، نظرية الانتخابات ٢٠٠٠، نشره جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٦٩٩
- ٢٧- مركز الدراسات العربية للانتخابات التشريعية في مصر، دروس انتخابات ١٩٨٧، القاهرة، ميدان للنشر، ١٩٩٠، ص ٣٧٢

- ٢٧- قدم Patrick Haenni في رسالة الدكتوراه التي ناقشها في عام ٢٠٠١ تحت إشراف Jean Leca والتي مازالت تحت النشر تطويلا على المستوى المبكر: «*Banlieues indociles Sur la politisation des quartiers périurbains du Caire*». يعرض في الجزء الأخير من رسالته تطويلا شيقا للمناقشة الانتخابية الزبائنية في حي امبابة.
- ٢٨- قرأ في هذا الشأن الجزء الأول من كتاب Démocraties d'ailleurs. Paris. Karthala. 2000. ومؤلفه Christian Jaffrelet.
- 29- Alain Garrigou. op. cit. p. 10-11.
- 30- Ben Néfissa S. «*Les partis politiques égyptiens entre les contraintes du système politique et le renouvellement des élites*». Revue des Mondes Musulmans et de la Méditerranée. 1998. (81-82). p. 55-87.
- 31- Kandil Amani. «*L'évaluation du rôle des islamistes dans les syndicats professionnels égyptiens*». dans B. Dupret (éd.). Le phénomène de la violence politique. Perspectives comparatistes et paradigme égyptien. Dossiers du CEDEJ. Le Caire. 1994. p. 281-293.
- 32- Ben Néfissa S. «*Citoyenneté morale en Égypte. Une association entre État et Frères musulmans*». dans Ben Néfissa en collaboration avec Hanafi S. (éds.). Pouvoir et associations dans le monde arabe. Aix en Provence. Éditions du CNRS. coll. De l'Annuaire d'Afrique du Nord. 2002. p. 147-179.
- 33- Zghal M. Gardiens de l'islam. Les Oulémas d'al-Azhar dans l'Égypte contemporaine. Paris. Presses de Sciences Po. 1996.
- ٢١- انظر في ثعولت دور الأزهر. نبيل عبد الفتاح. سياسات الأديان. المراجع السابق من ص ٢٧٢ إلى ٢٧٨ والمراجع المشار إليها هناك.
- ٢٢- مركز الدراسات السياسية والاعترافية بالأهرام التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣. القاهرة. ص ١٣٩ - ١٤٨.
- ٢٣- تم تنفيذ مهمة القضاء على التمرق الثاني: القضاء من شخصية القناصل ومن وجود اسمه في كشف القناصلين، ومعاملة المستوف قبل بدء عملية التصويت والقناصل من علوم ثم عد أوراق التصويت قبل بدء الانتخابات وعد الأوراق قبلها بعد انتهائه وإثبات ذلك في المحضر. إقبال المستوف بالشمع وختمه ونقله إلى اللجنة العامة في صحيفة متدوين عن المرشحين حيث تبدأ عملية الفرز ويثبت ذلك في المحضر. وخلال الدورات التصويتية تحدث مهمة القناص على أن تتضمن ثلاث مراحل في اليوم السابق على إجراء الانتخابات يتم لقاء بين جميع أعضاء اللجنة القضائية للجنة بالمحافظة المعنية برئاسة رئيس المحكمة الابتدائية وذلك بمقر هذه المحكمة للجنة والمحافظة وبمقر مندوب عن مديرية الأمن لتعديد اللجنة التي يتولون الإشراف عليها وتسلم للقناص بطاقات الانتخابات وكشوف الناخبين ومعاشر افتتاح وانتهاء العملية. في يوم الانتخابات وأول بدء العملية يقوم القناص بمعاملة مقر اللجنة ومراجعة التجهيزات والسواتر وفرد بطول نسخ من كشوف الناخبين في مكان واضح الخ.
- 37- Murielle Paradelle. «*Le politique appréhendé dans son fonctionnement juridique. Analyse du cadre légal des élections du Majlis al-shach*». dans Garblin (éd.). op. cit. p. 29-61.
- 38- Jacques Ellul. Histoire des institutions. Le XIXe siècle. Paris. PUF. 1982. p. 336-343.
- ٢٩ يذكر أن بطاقة الانتخاب ليست أساسية للتصويت وأن النص القانوني يجيز الانتخاب على أساس البطاقة الشخصية وحدها. غير أن حيادية البطاقة الانتخابية تسهل على القناصل عملية الانتخاب لما تحصله من بيانات من اللجنة التي يتبعها ورسم قديم في كشف القناصلين. ولتسهيل عملية التصويت على منعههم يقوم بعض المرشحين بطبع بطاقات غير رسمية وتوزعها على أتباعهم، وعادة ما تحمل هذه البطاقات صورة المرح الذي قام بطبعها ورسمه وشعاره أو مبادئه السياسية.

- ١١ - الأخطاء الأكثر شيوعاً هي إلقاء في الاسم أو في رقم القنابل على جدران الانتخاب.
- ١٢ - بلغ القعد الإجمالي للجان الانتخاب ١٥٢٨٠ لجنة
- ١٣ - عمرو هاشم ربيع، دليل القضية البرلمانية ٢٠٠٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٦٨.
- ١٤ - تنص المادة ٨٧ من الدستور على ضرورة ألا يقل عدد أعضاء البرلمان المنتخبين للجال وفلاجلين من نصف الأعضاء والنصف الآخر من فئات وهم يمثلون الطوائف الاجتماعية الأخرى. ومن ثم، فعلى المرشح عند تقديم طلب الترشيح أن يحدد مسئلة الانتخابية وأن يقدم المستندات التي تثبت صحة البيانات التي يدافع بها وبمطابقتها لنص القانون في شأن تعريف تلك الطوائف. وكان الهدف من هذه القاعدة الصورية من عهد النظام القنصرى هو ضمان تمثيل الطوائف الاجتماعية الأضعف في البرلمان. وكان على القلميين أن يختاروا من بين المرشحين على الأقل واحداً من ممثلى الجال وفلاجلين. وفى عام ١٩٩٥ قرر وزير الداخلية حق القلميين في عدم تنفيذ بهذه القاعدة وفى انتخاب اثنين من المرشحين عن الفئات أو أى مرشح آخر، وبذلك أصبحت قاعدة الـ ٥٠٪ لا تنطبق إلا عند فرز بعد الأصوات. وفى حالة عدم تنفيذها بصورة طبيعية فى النتائج تطبق مجموعة من القواعد الصعبة وحدتها المقترح. تنص من المذهب إلا أن يتم برامان ٢٠٠٠ عدة أكبر من ممثلى الفئات مقارنة بحد ممثلى الجال وفلاجلين
- ١٥ - فى انتخابات ١٩٩٥ لم يتقدم من حزبى الوفد والقنصر، وهما حزبان من أحزاب المعارضة الرسمية سوى ١٨٠ و ٤٠ مرشحا على التوالي.
- ١٦ - مصطفى عطوى، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠، ص ١٠٩.
- ١٧ - هالة مصطفى، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١، ص ٣٥٥.
- ١٨ - محمد سعد أبو عاود، "تفاعلات بين الأحزاب والقوى السياسية" فى هالة مصطفى، مرجع سابق، ص ٦٢.
- ١٩ - لا يمكن تحديد عدد المرشحين الإسلاميين بدقة فغالباً ما يهتد النظام الحاكم من إرادة وإشاعة يستمع من الاشتراك فى الانتخابات. وبمقتضى من محفل مجلس الشعب انتهى الإسلاميون الاشتراكية للكتابة: الإعلان عن عدم الاشتراك فى الانتخابات وتقديم الترشيحات فى اللحظة الأخيرة لتجنب العقوقل الإدارية وقصر ترشيحاتهم على الأعضاء غير المعروفون أو الذين لا تعرف مساهمتهم بالإسلاميين، وأخيراً قائمة علنية وأخرى سرية للترشيحات.
- ٢٠ - عمرو هاشم ربيع، "المشاركة السياسية: مؤشرات توعية وكتابة"، فى هالة مصطفى، مرجع سابق، ص ١٧٤.
- ٢١ - عمرو هاشم ربيع، دليل القضية البرلمانية ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٦٣.
- ٢٢ - على سبيل المثال أسفرت انتخابات ٢٠٠٠ عن سقوط كل رؤساء اللجان أعضاء الحزب القومى الديمقراطى ببرامان ١٩٩٥
- ٢٣ - اتصل المعلقون أنفسهم لتلويها بالمستقلين الفاتزين فى الدوائر التابعة لهم ليقولوا منهم الانضمام إلى الحزب القومى أو العودة إليه على وجه السرعة.
- ٢٤ - ينتخب رئيس الجمهورية من طريق الاستفتاء العام لمدة ٦ سنوات قابلة للتجديد. غير أنه يشترط أن يتم الترشيح من طريق ثلاث أعضاء البرلمان وأن يوافق على هذا الترشيح ثلثي الأعضاء على الأقل. وذلك قبل تحويل المادة ٧٦ من الدستور إلى نظام الانتخاب الجديد.
- ٢٥ - هذه اللجنة التى يرأسها رئيس مجلس الشورى تتكون من وزراء العدل والداخلية ومثلون مجلس الشعب ومن ثلاثة رؤساء معاكم (أو ممثلهم أو معاونهم) بينهم رئيس الجمهورية. والمهمة الرئيسية لهذه اللجنة هى التصريح بتأسيس الأحزاب السياسية أو رفض الطلب المقدم بهذا الغرض. وذلك على أساس عدد من المعايير حددها القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل فى ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢. ومن ضمن هذه المعايير منع تشكيل أى حزب سياسى على أساس طبقي أو طائفي أو قومي أو جهاتي. وبناءً عليه لم يتمكن الإخوان المسلمون من الحصول على تصريح بتأسيس حزب كما فشلت محاولة تأسيس حزب الوسط تقدر فى مشروع حزب الوسط نيل عبد الفتاح (رئيس التحرير) وآخرين تقرير

المقالة الثانية في محور لعام ١٩٩٦، من ص ٢١٧ إلى ص ٢٢٦، فنانشر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٧.

٥٦ - يعتبر هذا تحولاً هاماً في السياسة القبطية المصرية تجاه الإخوان المسلمين، فقد استقر الرئيس مبارك في موقفه من الإخوان المسلمين في القزام ترح من "العمل الروسط" الذي كان السادات قد بدأه في السبعينيات. على المستوى الاجتماعي، تولى هذا العمل الروسط في إتاحة عامل من حرية التعبير للإخوان المسلمين في إطار النقابات والجمعيات الأهلية. وعلى المستوى السياسي، رغم تسك القنطرة الحاكمة برفضها الاعتراف بحركة الإخوان المسلمين كحزب سياسي، إلا أنها لم تمنعهم من إصدار الصحف الخاصة بهم، بل ومن دخول مجلس الشعب عن طريق التحالفات التي طمعاها الإسلاميون مع الأحزاب الرسمية.

٥٧ - بعد ثلاث سنوات تم حل المجلس الجديد وأجريت انتخابات أخرى في عام ١٩٩٠ وسط أزمة حرب الخليج. وقد فطع هذه الانتخابات كل من حزب الوفد وحزب العمل بالتحالف مع الإخوان المسلمين وكذلك حزب الأحرار.

٥٨ - قبل بداية الحملة الانتخابية بقليل امتثلت السلطات معظم نقابات العمال الإسلامية المتمثل في شيوخها والنشطاء في مجلس الشعب، وليس من الغريب في مثل هذه الظروف ألا يضم المجلس إلا ناشئاً ولما من الإخوان المسلمين.

٥٩ - ترجع هذه الأزمة لعدة عوامل، ولكن العامل الذي لعب دوراً هاماً هو محاولة للضغط الرئيس حسني مبارك في أنسب أياها وما أثارته من شكوك بالنظام الحاكم في السودان الذي تربطه علاقة وثيقة بالإخوان المسلمين. هذه العوامل مجتمعة وفعل الإخوان المسلمين المتزايد على مستوى النقابات والجمعيات الأهلية وعلى المستوى الاجتماعي والسياسي كذلك دفع السلطات إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات القمعية ضد الإخوان والتحول تحولاً شاملاً في موقفها من المسألة الإسلامية. ثم كان من شأن انتخابات الأسماء في عام ١٩٩٧ التي لقي فيها عدد كبير من المسلمين مدعومين وتسميت في الأزمة المدعومة التي واجهتها السلطة، أن تثبتت السلطات المصرية بموقفها هذا. ولغني عن القول أن أحداث العادي عثر من سبتمبر كان لها نفس الأثر.

٦٠ - ترتبط هذه القرارات بالحملة التي شنتها جريدة الشعب ضد قيام إحدى المؤسسات التابعة لوزارة الثقافة بنشر قصة للكاتب المصري جابر جابر وضمت الجريدة الكتاب على أنه يسيء الدين. وردا على افتراء الذي نشرته الجريدة تنقاع هذه من طلاب جامعة الأزهر، مما أدى إلى تدخل قوات الأمن. وقيل ذلك كان قد صدر حكم ضد مجدي حسين رئيس تحرير جريدة الشعب في قضية قذف وزير الزراعة يوسف والي.

٦١ - كان وزير الداخلية قد أعلن أن أي مرشح يتقدم تحت مظلة الإخوان المسلمين سوف يتم القبض عليه فوراً.

٦٢ - في يوم ١٩ نوفمبر ٢٠٠٠ حكمت المحكمة العسكرية على ١٥ مشرلاً نقابياً من الإسلاميين بالسجون خمس سنوات. صدر هذا الحكم بعد الانتخابات حتى لا يستغل الإخوان في الحملة الانتخابية.

٦٣ - استطاع الإخوان المسلمون بناء قواعد اجتماعية وسياسية وانتخابية من خلال جمعية خيرية إسلامية كبرى لها أكثر من ٤٥٧ فرع ومكتب و ٦٠٠٠ مسجد منتشرة في أنحاء الجمهورية. انظر في هذا الشأن :

Sarah Ben Néfissa "Citoyenneté morale en Egypte : al-Gamia Charia pour l'entraide des serviteurs de la Sunna Mohammedia entre l'État égyptien et les Frères musulmans", dans Ben Néfissa Sarah en collaboration avec Hanafi S. (éds), Associations et pouvoirs dans le monde arabe. op. cit.

٦٤ - انظر في تحليل موقف جماعة الإخوان المسلمين في انتخابات ٢٠٠٠، نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان، المرجع السابق ذكره، ص ٢٢٧ إلى ص ٢٤٥.

٦٥ - نُقذَ القنطرة التي تقع فيها القرية موضع البحث الميداني غير مثال على الاستراتيجية القبطية التي تبناها الإخوان المسلمون في انتخابات ٢٠٠٠ (انظر الملحق).

٦٦ - وحيد عبد المجيد، جريدة الجبل ١٢/١٧/٢٠٠٠

٦٧ - عمرو هاشم ربيع، نابل القنطرة البرلمانية ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٦٢.

٦٨ - نفس المرجع السابق ذكره.

٦٩ - عمرو هاشم ربيع، نابل القنطرة البرلمانية ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٦٢.

٧٠ - نفس المرجع ص ٦٠.

٧١ - نفس المرجع ص ٦١.

72- Camille Goirand, " Clientélisme et politisation populaire à Rio de Janeiro", dans

- ٧٢ - المرجع السابق، ص ١١٢.
- ٧٤ - يتحدث هنا من ثقل تركه ذكرى طيبة لدى الأهالي لما قدمه من خدمات جماعية وما أنجزه على مستوى العراقيل.
- ٧٥ - لم يؤسس قانون ١٩٧٥ سلطة محلية حقيقية بمعنى أنه لم ينص على أن تكون المجالس الشعبية المنتخبة شخصية قانونية مستقلة وبخاصة ميزانية مستقلة وموارد محلية يمكنها من تأدية مهمتها في مجال الخدمات، فالميزانية في مصر هي ميزانية الدولة، وبالتالي يديرها محليا على مستوى المحافظات والتقسيمات الإدارية الأصلي، كالأحياء أعضاء المجالس القبلية وليس المجالس الشعبية المنتخبة.
- ٧٦ - انظر في ذلك، نبيل عبد الفتاح، الحرية والديمقراطية: مساهمة في الإصلاح ونقد الدولة والسلطة، ص ٢٥ إلى ص ٢٤، الفصل مبريت - القاهرة ٢٠٠٥.
- ٧٧ - توجد بالتأكيد سلطات غير رسمية وغير مؤسسية حيث أن عدم وضوح النظام الإداري المصري يبرز مجموعة غامضة من الوسطاء والسماسرة مهمتهم هي القوس بين الجهاز البيروقراطي والأهالي. وبفضل العلاقات التي تركزها داخل الإدارة يتحكم هؤلاء في الحصول على الأموال والخدمات التي توفرها الإدارة (تصاريح البناء، تصاريح مزاولة النشاط التجاري، الخمرات...) ويقومون بدور الوسطاء والمقابل يتسلم بعض هؤلاء مبالغ من المال يلتزمونها مع الموظف المعنى. أما بالنسبة للأعيان فهي مسئلة مكانة ونفوذ قد تفتح أمامها المجال للعمل بالسياسة كعضو بالمجالس الشعبية المحلية.
- ٧٨ - في انتخابات ١٩٩٧ انتخب نحو ٤٩٪ من أعضاء المجالس المحلية بالتركيبة لعدم وجود مرشح يناهض مشروع الحزب الوطني الديمقراطي.
- ٧٩ - أطلق عليهم "تقنيون" لأنهم من موظفي السلطة التنفيذية والوزارات.
- ٨٠ - تخصص هذه المناصب الهامة عادة لقومى شبكات الشرطة والقوات المسلحة.
- ٨١ - بعد المحافظة محور الإدارة المحلية المصرية.
- ٨٢ - بطريقة ما يتفق خبراء الديمقراطية في السلطات ورفض اللامركزية مع القيود القسوية والاقتصادية، فالأخذ بنظام سياسي-إداري محلي لا يتسبب، للمنظمات من تنظيهم الشعب، ولا يقلل إقرارهم بفتح توزيع موارد الدولة الضئيلة على أسس انتخابية تلعب فيها المسؤولية دورها نظرا لعدم إمكانية خدمة جميع الأهالي أو تلبية مطالبهم الجماعية والقوية.
- ٨٣ - كما تضيف ديق للعلاقات القائمة بين مجلس الشعب والسلطة التنفيذية في: "دور البرلمان في عملية التحول الديمقراطي" في كتاب وحيد عبد المجيد، التطور الديمقراطي في مصر، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢، ص ٧٩-١٢٤.
- ٨٤ - ينتخب رئيس الجمهورية من طريق الانتخاب العام لمدة ٦ سنوات قابلة للتجديد. غير أنه يشترط أن يتم الفرطج من طريق ثلث أعضاء البرلمان وأن يوافق على هذا الفرطج ثلث الأعضاء على الأقل (تغير ذلك في التعديل الدستوري الأخير للمادة ٧٦).
- ٨٥ - المشروعات والقوانين التي تتقدم بها السلطة التنفيذية بناءً على توجيهات الرئيس تطرح للمناقشة مباشرة بعد عرضها على اللجنة المختصة أو لجنة خاصة بينما للقرارات ثواب البرلمان لابد من عرضها أولا على لجنة الاقتراحات والشكاوي قبل اللجنة المختصة علما بأن أي مشروع بقانون صادر عن النواب ورفضه المجلس لا يجوز إقراره مرة ثانية.
- ٨٦ - يتمتع النواب أيضا بهذا الحق، ولكن يشترط أن يأتي الاقتراح من ثلث أعضاء المجلس على الأقل.
- ٨٧ - في الأصل كان المقصود بذلك أنه يجوز لرئيس الجمهورية تعيين بعض الشخصيات العامة القادرة على إثراء المجلس بما لديها من خبرات أو حكم مهنية. وكان معظم هؤلاء من المسلمين والقيادات المتقاعدين أو أساتذة الجامعات. ثم استخدم الرئيس هذا الحق بعد ذلك في تعيين بعض قيادات أحزاب المعارضة وبعض المواطنين من قطاعات الاجتماعية غير المعتلة بالقدرة الثاقبي في مجلس الشعب لاسيما المرأة والأيتام. كان هدف هذه الصلاحيات الدستورية التي منحت لرئيس الجمهورية هو معالجة مشكلة التشكيل البرلماني للأيتام، بعد فشل نظام القوائم المغلقة لمرشحين أقباط، انظر في ذلك نبيل عبد الفتاح، سياسات الأيمان المرجع السابق ذكره، ص ٢٨١-٢٨٢، وانظر أيضاً نفس المؤلف، انص

والرصاص، الإسلام السياسي والأقباط وأزمات الدولة الحديثة في مصر، الناشر دار النهار - بيروت ١٩٩٨.

٨٨ - يشترط أن يصغر الطلب من ١٠ نواب على الأقل وأن يحصل على موافقة الأغلبية.

٨٩ - القرارات القليلة التي مارس فيها مجلس الشعب هذه الحقوق بطريقة مستقلة عن السلطة التنفيذية حدثت عندما كان للمعارضة السياسية لمطلوب قوي في البرلمان. وهذا هو الحال بالنسبة لمجلس الشعب المنتخب عام ٢٠٠٠ والذي شهد في أولى دوراته ٦٦ اقتراح بمطروح قانون و ٢٢ طلب إحاطة و ١٧ طلب عرض موضوع المناقشة في الجلسات العامة كما جاء في التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١ (ص ٤١٩-٤٢٣) الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. والعمرى نفس الملاحظات على الدورة البرلمانية الثانية. انظر في هذا الشأن التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (ص ٤٠٦-٤١٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

٩٠ - على سبيل المثال عادة ما يكون صيغة القضية هو السؤال السطحي للحزب الوطني الديمقراطي.

الباب الثاني

تاريخ التصويت في مصر
ممارسة انتخابية عشوائية ومعايير مهمة

وفقا للجدل العلمي - والسياسي كذلك - الذي دار إثر انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية فإن طبيعة التصويت المصري اللاسياسية^{١٠} ترتبط ارتباطا وثيقا بالتجربة الناصرية وتأثيرها على النظام السياسي الحالي. من قبل، وخاصة في الفترة الليبرالية، كان انتخاب النائب يعني أساسا التعبير عن اغتياح سياسي. أما تفريغ عملية الانتخاب من محتواها السياسي والحد من سلطات المجلس الذي يمثل الشعب فيرتبطان بما اتسمت به التجربة الناصرية من نزعة تسلطية وهيمنة الحزب الواحد وتحول النظام في عهد عبد الناصر - من ناحية الممارسة الواقعية للسلطة - إلى نظام رئاسي علاوة على لقل دور المؤسسة العسكرية في ذلك الحين. ومع الانتقال إلى التعددية الحزبية والسياسية لم تتغير في الواقع طبيعة النظام السياسي بالقدر الكافي حتى يمكنه تغيير دلالات الانتخاب.

يجب التحقق من هذا التحليل لسببين على الأقل، أولهما محاولة الخروج من دائرة الجدل حول الفترة الليبرالية (١٩٢٤-١٩٥٢) وحول الفترة الناصرية (١٩٥٢-١٩٧٠) والساداتية (١٩٧٠-١٩٨١) على حد سواء. وثانيهما والأهم التساؤل عن ما الذي تبقي من هذه التجربة القديمة الثرية، أي تجربة الانتخابات التي بدأت عام ١٩٢٤ واستمرت ولو كإجراء شكلي في ظل نظام الضياع الأحرار، ثم استردت حيويتها أيام السادات وبالتحديد اعتبارا من ١٩٧٦ وهو تاريخ أول انتخابات تطرفية في ظل التعددية السياسية. وهذا سؤال جوهري بالفعل. فإذا كان التصويت في الديمقراطيات الغربية وفقا للقواعد المعمول بها اليوم هو نتيجة لعملية بطيئة وطويلة، فإن مصر لها هي الأخرى تاريخ حافل في هذا المجال. لقد شهدت عشرة انتخابات تشريعية في الفترة الليبرالية، وثلاثة في الفترة الناصرية^{١١}، وثلاثة في عهد السادات، وخمسة منذ تولي حسني مبارك الرئاسة. فما الذي يهقي من هذه التجربة الطويلة سواء على مستوى الممارسات الانتخابية أو على مستوى النصوص التي تحدد معايير وقواعد عملية التصويت وما "تستوجبه" من دلالات.

يذكر آلان جارهجو^{١٢} أنه في عام ١٨٤٨ عند البدء في تطبيق نظام الانتخاب العام كان التصويت في فرنسا عبارة عن نوع من التصويت الجماعي، العلني وليس السري،

على أساس الروابط العائلية والاجتماعية والمهنية كذلك على الإجماعية. وهو تصويت يعبر عن ثقل التبعيات العديدة التي كان يخضع لها الفرد ومنها التبعية للكنيسة ولأعيان هذه الفترة من الطبقة الأرستقراطية وملاك الأراضي، كما كان يعبر أيضا عن أهمية وتعدد صور الولاء للأسرة والقرية وشبكات النفوذ بأنواعها المختلفة. في البداية كان التصويت يتبع رأى من لهم الحق في التعبير عن الصالح العام مثل رب الأسرة والعمدة والقساوسة الذين كانوا يقومون بدور المرشد والمحفز "لحمل الناس على التصويت" وقد أوضحت نتائج أول انتخابات تجرى في فرنسا بنظام الانتخاب العام أن ثلاثة أرباع المنتخبين توافرت فيهم الشروط المالية للترشيح التي كان يفرضها النظام الملكي (الملكية المخلوعة). وقد استلزم الأمر في الواقع صراعات سياسية حادة بين الجمهوريين وخصومهم، والعديد من الإصلاحات المستمرة في النواحي الفنية وفي الممارسة الانتخابية من أجل تصحيح الظواهر التي أسفرت عنها مختلف الانتخابات بطريقة تلقائية، والتي "نظر إليها فيما بعد" كظواهر غير سوية أو منحرفة مثل تبرعات المرشحين والتلاعب في الأصوات الانتخابية... الخ يتبين من هذه النتائج أن الانتخابات كانت في البداية ولعدة عقود مؤسسة ليس بها ما يميزها، وأنها كانت تتم في ظل العلاقات الاجتماعية السائدة في ذلك الحين، حيث كان التصويت في البداية فعلا اجتماعيا وكيفية وفقا لتصورات موجودة مسبقا. وكانت الإصلاحات ترمى إلى "تهذيب" الناخب وتحريره من ضغوط عديدة، وتوصلت في النهاية إلى صنع هذه الصورة الأسطورية والعائلية للناخب الفردي، الذي يضع بنفسه بطاقة الانتخاب داخل ظرف مغلق قبل وضعها في صندوق الانتخاب الموجود خلف سائر احترامات السرية للتصويت. هذه الصورة معناها أنه لا بد من إبعاد عملية التصويت عن أي علاقات اجتماعية سابقة الوجود مثل التواطؤ والترهيبات التقليدية وعلاقات الهممنة. وقد تم هذا التحول من التصويت الجماعي إلى التصويت الفردي على يد من يسميهم آلان جاريجو "المقاولين السياسيين" مقابل الأعيان التقليديين، أو على يد "محترفي السياسة" مقابل من كان نشاطهم وسيادتهم السياسية نابعة من سيادتهم الاجتماعية والاقتصادية. فمن أجل منافسة "المهيمنين" "les dominants" اتخذ هؤلاء موضعا مختلفا عن الذي يمنحه اللقب أو الثروة لافتقارهم إلى ذلك معتمدين على "الرأي" السياسي، فاستطاعوا هكذا تعويض العائق الاجتماعي عن طريق العمل السياسي المتخصص والذي تعد فترة الانتخابات أهم فترة فيه : تنظم الانتخابات وتشكل اللجان المحلية وإعداد الزيارات والخطب واللقاءات... الخ وذلك استطاعوا

التغلب على الاحتكارات السياسية المحلية، وبناء علاقة "مثالية" جديدة بين المرشح والناخب حيث يقوم المرشح بعرض البرامج والمشروعات، ثم يصوت الناخب لصالح من يريد حسب رأيه الشخصي.

بناءً على ما سبق فإن تعريف التصويت بكونه التعبير عن اختيار سياسي فردي - وهو تعريف يبدو عادياً وطبيعياً اليوم - لم يأت إلا نتيجة لما قام به بعض الفاعلين معروفى الهوية تماماً والمستفيدين من عملية التصويت فى حد ذاتها ومن نوع المعايير التى يجب أن تتوفر فيها، هؤلاء الفاعلون هم أساساً النواب والمرشحون ووكلاؤهم فى الانتخابات.

يستشهد ميشيل أوفيرليه بما يقوله ج. موسكا فى هذا الشأن : "عندما نقول إن الناخبين ينتخبون نائبيهم فهذا يعد تعبيراً غير دقيق على الإطلاق. الحقيقة أن الناخب يجعل ناخبيه ينتخبونه"^{٩٢}. ويقول آلان لانسو^{٩٣} "إن المشاركة ليست عملية كبرى أنت من أعماق الأمة تلغانيا ولا هى نوع من التدفق الجارف. إنها بالأصح استجابة لنداء التعبئة، بل يمكن مقارنتها بحشد فرقة بناءً على طلب قائدها. هذا هو ما اكتشفه النواب المصريون المنتخبون فى عام ١٩٢٤ عند مناقشتهم مشروع الوفد بإعادة صياغة قانون الانتخابات الذى تم انتخابهم فى ظله. فيقول أحد النواب : "يفترض أن المرشحين ترشحهم جماعات من الناخبين... إن المرشح هو الذى يرشح نفسه بمساعدة الحزب الذى ينتمى إليه..."^{٩٤}.

وبذلك يرجع الفضل فى تعريف التصويت بأنه تعبير عن اختيار سياسي شخصي للنخب السياسية الجديدة فى فرنسا فى القرن التاسع عشر، تلك الفئات التى، لدى دخولها مجلس النواب وتكوينها الأغلبية فى البرلمان، اهتمت بشروط إعادة إنتاجها بمعنى إعادة انتخابها وذلك بوضع نصوص قانونية خاصة بالمعيارية الانتخابية على أساس الممارسات الانتخابية القائمة من أجل تغيير هذه الممارسات. وقد أثارت هذه النصوص جدلاً واسعاً وصراعات سياسية عديدة وتم تعديلها عدة مرات، وهى تتناول أدق التفاصيل من أجل "تهذيب الممارسة" و "تهذيب الناخب" فى آن واحد. بدفعنا هذا التطور التاريخي والقانوني والسياسي إلى طرح السؤال التالي : ماذا عن مصر فى هذا الشأن؟ هل "تحركت" الممارسات بفعل النصوص؟ هل "تحركت" النصوص بفعل الممارسات؟ وهل يجوز الحديث عن أغلبية برلمانية اهتمت أو على الأقل استطاعت وتوفير لها الوقت اللازم والمساحة اللازمة للاهتمام بشروط إعادة إنتاجها؟ لم يحدث ذلك فى أى فترة من الفترات سواء الالهبرالية أو الناصرية أو المعاصرة وذلك لأسباب

مختلفة تماما. فالتاريخ الانتخابي المصري يختلف عن التاريخ الانتخابي الفرنسي ولم يشهد، رغم عمقه التاريخي، ما يطلق عليه آلان جاريجو "الدائرة المثالية لك ارتباط المجال السياسي والانتخابي بالتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والمقصود بها الجهود الرامية إلى الحيلولة دون تأثير الهيمنة الاجتماعية على الانتخاب وقد ساهمت تلك الجهود في تكوين السياسي كعالم له استقلالته"^{٩٠}.

الفرضية التي نطرحها هنا هي أن مثل هذه الظاهرة تتوقف على عاملين أساسيين : طبيعة النظام السياسي من جهة والظروف السياسية التي تجرى في ظلها الانتخابات من جهة أخرى، والعنصر المشترك في هذه الفترات الثلاث هو عدم وجود أغلبية برلمانية تنافسية تهتم في مجلس النواب بشروط إعادة إنتاجها، وتسعى بالتالي إلى مناقشة المعايير الانتخابية والحدود بين المباح والمحرم، وتعمل أيضا على أن يصدق المجلس ويقر الشروط والمعايير التي تخدم مصلحة كل منها. تؤكد هذه الظاهرة بطريقة ما "وبالتضاد" الفرضية التي يدافع عنها غسان سلامة بخصوص التجارب الديمقراطية في لبنان والكويت. فأهم عوامل الجذب في المسار الديمقراطي لهاتين الدولتين هو أنه الوحيد الذي يمكن من تنظيم عملية تقسيم السلطة سلميا في مجتمع لا تستطيع مجموعة مهيمنة فيه أن تنفرد بالتفرد أو على الأقل أن يكون لها هيمنة واضحة. وعليه تستمد الآلية الديمقراطية شرعيتها في هذه الحالة مما لها من فوائد أكثر من كونها تستمد من القيم التي يفترض أن تجسدها^{٩١}. وعلى هذا الأساس اخترنا كعنوان لهذا الباب من الدراسة : "ممارسة انتخابية عشوائية وقواعد انتخابية مهملة". ليس من المستغرب إذن، على سبيل المثال، ألا يكون في مصر حتى يومنا هذا نصوص تهتم على وجه الدقة بما "يجب أن تكون عليه" الحملة الانتخابية باستثناء بعض النصوص التي تتحدث عن الموضوع بصفة عامة ويمكن تأويلها وتفسيرها بطرق مختلفة. ولا يفرد بذلك نواب العهد الناصري الذين كانوا "جميعا" نوابا للنظام، فنواب العهد الساداتي وكذلك النواب الحاليون يعتمدون في الواقع على السلطة التنفيذية لضمان إعادة انتخابهم ويكتفون بصفة عامة "بالتصديق" على ما تعده السلطة التنفيذية من تعديلات في قانون الانتخابات وفقا لحالة علاقات القوة بينها وبين المعارضة. ومن جهة أخرى نجد أن المعارضة، نظرا لقلّة ثقلها في مجلس الشعب، تقوم بطرح المشكلات المتعلقة بالمعيارية الانتخابية خارج المجلس في الصحافة، ولكن أيضا -وربما أكثر- أمام السلطة القضائية وعلى وجه الخصوص المحكمة الدستورية العليا. ولم يكن الوضع مختلفا في الفترة الليبرالية، رغم أن الملكية

النيابية تساعد على مثل هذه الظاهرة. فإن الأغلبية الوفدية، باستثناء واحدة منها، لم يكن لديها الوقت، بل ولم تحتاج إلى ذلك ونادرا ما كانت المناقشات والاعتراضات على القواعد الانتخابية تحدث داخل المجلس، ولكنها كثيرا ما كانت تثار خارجه في الساحات الاجتماعية والعامه.

بالتالى لم يطرأ على الممارسة الانتخابية المصرية ودلالات التصويت بالنسبة للنائب فى هذا البلد أى تغييرات جوهرية. فالمهمة الرئيسية للنائب المصرى كانت دائما وما زالت قيامه بدور الوساطة بين الجماهير والجهاز الإدارى والسياسى للدولة، كما أنه على مدى الأحقاب التى مر بها النظام السياسى المصرى ظل النائب يعتبر بمثابة "المعلم" "patron" الذى يقدم الخدمات الشخصية والجماعية. فالذى تتميز به كل فترة من هذه الفترات الثلاث فيما يتعلق بوظائف النواب هو كالأتى : فى الفترة الليبرالية كان النائب يعتبر أيضا وكيل الأمة المعبر عن الإرادة الوطنية الشعبية، وهو الدور الذى كان يقوم به النموذج المثالى للنائب الوفدى. وإذا كانت الفترة الناصرية قد أفرغت عملية انتخاب نواب المجلس من هذا البعد السياسى الهام بسبب طبيعة نظام الحكم الجديد نفسه (مجموعة من الضباط الأحرار ونظام تسلطى)؛ حيث المهمة السياسية الأسمى متمثلة فى طرد الإنجليز على يد الضباط الأحرار، فإنها قد دعت بصورة أكثر فاعلية وظيفية الوساطة التى يقوم بها النائب من جهة كان نواب هذه الفترة "نوابا للنظام"، ومن جهة أخرى لم تعد الدولة تقوم بالوظائف السيادية فقط كما فى الفترة الليبرالية، بل أصبحت على عكس ذلك تأخذ وضع الدولة الراعية *Etat-providence*، أو على الأقل الدولة التوزيعية *Etat distributeur* التى يصبح من بين أدوارها إعانة توزيع الثروة على المواطنين ومن هنا أصبحت وظيفة النائب محدودة وانحصرت فى كونه شخصية عامة "محلية"، وهى الصورة التى تلازم النائب حتى الآن، وقد فقد صورة الشخصية السياسية الوطنية التى كان يتسم بها فى الفترة الليبرالية. أما فى الفترة الساداتية فلم يحدث تغير جوهري فى وظيفة النائب المحلية، ولكن شهدت هذه الفترة إضافة وهى صورة النائب رجل الأعمال الذى يقدم الخدمات العامة والشخصية ليس من الأموال العامة، وإنما من ماله الخاص. هذه هى سمات التحالف "السياسى" الجديد بين النظام الحالى الذى انسحب إلى حد ما من الدور الاجتماعى، وبعض القطاع الخاص "المسيح" الذى لعب دورا كبيرا فيما قد نسميه شخصية الساحة العامة المصرية.

أما فيما يتعلق بسمات الممارسة الاجتماعية للتصويت فهى لم تتغير كثيرا طوال

هذه الفترة. وتشير الشهادات التي جمعناها عن الانتخابات خلال الفترة الليبرالية والفترة الناصرية وكذلك الدراسة الميدانية التي أجريناها إلى وجود نفس الظواهر الانتخابية: التوسط المفرط بين المرشح والأهالي عن طريق "الناخبين الكبار غير الرسميين"، وشبه غياب الناخب الفردي الذي يدلي بصوته في سرية تامة وبالتالي تتم عملية التصويت علنيا، والاتفاقات أو التريبطات بين المرشحين والأعيان المحليين، وأهمية الروابط المحلية للنائب وثقل الروابط العائلية والاجتماعية، وأخيرا وربما الأهم ثقل الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية. عموما، مع بعض الاستثناءات أي كان لبعض مرشحي حزب الوفد يخلقون نجاحا في بعض النواثر التي كان يرشح فيها الوفد بعض الأقدية، في مواجهة بعض الباشوات وينتصرون عليهم في إطار عملية التصويت. كما يلاحظ أيضا طوال هذه الفترة ثقل الإدارة في صوره المتعددة في عملية التصويت، وإن كان هذا الثقل قد ازداد بطريقة ملموسة في الفترة الناصرية ويميل إلى الانكماش الآن بفعل "خصخصة" الفضاء العام مما أدى إلى استقلالية جزء كبير من الوظائف العامة المحلية^{١٨}. إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو أنه، على خلاف الفرضيات المسبقة حول خضوع الجماهير المصرية "لرؤسائها الطبيعيين" وللتعليمات التي تتلقاها من "أعلى" ظهرت في وقت مبكر قوة أخرى، وهي قوة مجتمع محلي يسعى إلى الاستفادة - على طريقته الخاصة - من هذه المؤسسة المتمثلة في انتخاب نائب ما، وذلك على عكس الصور التي التصقت بالجماهير وأظهرتها كأسيرة لتفانيات أبرمت بين "معلميها" *propres patrons* والمرشحين. وبالعودة إلى "التعددية" وإن كانت مقيدة ازدادت هذه الظاهرة حدة. وإذا كانت كثرة عدد المرشحين تبين بالفعل أن الانتخابات التشريعية المصرية الحالية لا تتحدد نتائجها مسبقا، إلا أنها تبين أيضا أن "الهيئة الناخبة" - على حد تعبير ريشارد بانوجاس - بإمكانها أن تلعب على التنافس بين المرشحين للحصول على أكبر المكاسب.

الفصل الأول

الحقبة الليبرالية، التصويت بالأغلبية الساحقة لوكيل الأمة وإعادة النظر فيه

ارتبطت السمات الاجتماعية لعملية التصويت المصري في الفترة الليبرالية بالشعبية الكبيرة التي كان يتمتع بها الوفد بقدر ما ارتبطت بشئى أساليب العنف التي استخدمها الملك والإنجليز على حد سواء في محاربة هذا الحزب. ما هي أشكال عدم احترام السيادة الشعبية في هذه الفترة؟ كيف يمكن وصف التصويت لصالح الوفد؟ ما هو تعريف التصويت من منظور النخب السياسية في هذه الفترة وبماذا اتسمت ممارساتهم الانتخابية في الواقع.

نظرا لأهمية الرهانات: ما هي الأشكال والأساليب التي اتخذتها الصراعات الانتخابية سواء بالنسبة للوفد أو لخصومه؟ وهل ساهمت هذه الأشكال بالفعل في وضع حد للهيمنة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية وثقل الروابط للعائلية على عملية التصويت وجعله يعبر حقيقة عن الاقتناع السياسي الشخصي للنائب؟ وأخيرا سوف نطرح السؤال التالي: إلى جانب المعايير الانتخابية الرسمية التي تحددها النخب، فما هي المعيارية الاجتماعية للتصويت في تصور النخبين في هذه الفترة؟.

عدم احترام التصويت الشعبي

في مقال نشرته جريدة الوفد أثناء انتخابات ٢٠٠٠ يرى المؤرخ عبد العظيم رمضان أنه من الأصح التحدث عن تاريخ تزوير الانتخابات في مصر وليس عن تاريخ الانتخابات. ويبدو أن استخدام تعبير "تزوير الانتخابات" ما هو إلا نوعا من الكناية مقارنة بما حدث بالفعل خلال الحقبة الليبرالية. كان هناك تزوير بالفعل، بل وتكرر أكثر من مرة كما تشهد بذلك الكتابات التاريخية. فبيدو كذلك أن عدم احترام السيادة الشعبية من قبل الملك والإنجليز على حد سواء لم يحدث بشكل مباشر وعنيف،

وإنما اتخذ صورا أخرى : تشكيل الحكومات على نحو لا يعكس التركيبة السياسية لمجلس النواب، وعدم احترام سلطات البرلمان، وحل المجالس النيابية بحيث لم يكمل أى من المجالس مدته القانونية. ويذكر أيضا فى هذا الشأن تأجيل معاد دورات البرلمان أو تعليق الحياة البرلمانية، وانتهاك الدستور انتهاكا بدها، وإصدار دستور جديد دون الالتزام بالشروط التى يجب توافرها لإجراء أى تعديل دستوري... الخ.

بين عامي ١٩٢٤ و١٩٥٢ شهدت مصر ما لا يقل عن عشرة انتخابات تشريعية. غير أن ذلك لا يعنى رسوخ الممارسة الانتخابية فى هذا البلد، وإنما ما يمكن قوله إن التجربة قد ساهمت فى تفريغ الممارسة الانتخابية من معناها ودلالاتها. فحزب الوفد رغم فوزه فى كافة الانتخابات التشريعية غير المزورة والتي دخلها تقريبا لم يتول السلطة بمفرده إلا ثلاث مرات ولمدة تقل فى مجملها عن عامين. والواقع أن اندماج الجماهير فى المؤسسة الانتخابية يتوقف أولا على تحقق هدفها الرئيسى من ذلك ألا وهو اختيار الحكام وتداول السلطة. غير أن ما حدث فى التجربة السياسية الليبرالية كان على عكس ذلك، إذ بهتت هذه التجربة أن التغيرات السياسية الكبرى لا تأتى عن طريق صناديق الانتخاب.

ترجع حالة عدم الاستقرار هذه لأسباب معروفة، فنتيجة للاستقلال الشكلي الذى أعطاه الإنجليز للمصريين بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أصبحت المسألة الوطنية تمثل الرهان الأكبر فى الحياة السياسية التى شهدت الصراع بين ثلاثة أقطاب رئيسية : الملك الذى خوله الدستور سلطات واسعة، والوفد الذى كان يستمد قوته من شرعيته الشعبية المرتبطة بنضاله الوطنى وتحالفه مع البرجوازية المصرية الجديدة التى تضم مزيجا من التجار وعلاك الأراضى الزراعية والمهن الحرة الخ... والتى تكونت فى فترة ما بين الحربين، وأخيرا الإنجليز ممثلين فى المندوب السامى البريطانى - السفير بعد تصريح ٢٨ فبراير-. وقد توالى الأزمات السياسية (٦ أزمات) طوال هذه الفترة ورغم اختلاف الظروف السياسية التى أحاطت بكل منها إلا أنها كانت فى كل مرة تسلك نفس السيناريو الذى لخصه بعض الباحثين على النحو التالى : " وصول الوفد صاحب الشعبية الساحقة إلى الحكم فى أعقاب انتخابات حرة، وسرعان ما تدخل وزارة الوفد فى صدام مع القصر أو الإنجليز أو كليهما، وهو ما يؤدى إلى إقالة الملك لوزارة الأغلبية الوفدية من الحكم وتكليف أحد أحزاب الأقلية بتشكيل وزارة. وتقوم الوزارة الجديدة بتأجيل انعقاد البرلمان الذى يتمتع فيه الوفد بالأغلبية ثم يصدر مرسوم - بقاء على طلبها - بحل وإجراء انتخابات جديدة تحت إشرافها تستخدم

فيها من الوسائل ما يضمن نجاح أنصارها على حساب حرية الانتخابات ونزاهتها، من بينها التزوير والضغط الإداري^{٩١}

ومن المفارقات في هذه التجربة السياسية الليبرالية على حد قول غسان سلامة، أنه إذا كان الوفد نفسه، لم يظهر الحزم الكافي لجعل الملك والبريطانيين يحترمون تمثيله الشعبية مما يعد تفريطاً في استخدام حقوقه السياسية، فإن الملك والإنجليز لم يحاولوا أو بالأصح لم يستطيعوا، وقف التجربة السياسية الليبرالية بصفة نهائية. واستمرت هذه التجربة بما تشمله من تعددية سياسية وتنظيم الانتخابات ووجود تنظيمات نيابية، حتى توقفت ولو جزئياً على يد قيادات ثورة ١٩٥٢. كيف يمكن تفسير ألا يعاد النظر في مبدأ الانتخابات حتى وإن كانت النتائج السياسية التي ترتبت عليه هي التي تعرضت للرفض والتحويل؟ يتبين من ذلك أولاً مدى اهتمام النخب السياسية والفكرية في هذا العصر بالفكرة الرئيسية التي تقوم على أساسها الليبرالية السياسية ألا وهي السيادة الشعبية وقدره المواطنين على انتخاب من يريدون. ومنذ البداية كان الإصلاح السياسي على أسس ليبرالية ودستورية يشغل بال الزعماء الوطنيين، ليس في مصر وحدها، وإنما في البلدان العربية بصفة عامة. غير أن هذا التفسير ليس كافياً. ثمة سبب آخر لتوخي الملك والإنجليز الحذر، وهو مرتبط بمسألة سياسية غاية الأهمية في هذه الفترة ألا وهي المسألة الوطنية التي رأها الشعب مجسدة في حزب الوفد. ولا شك في أن قوة الوفد وشعبيته التي كانت سبباً ونزعة لعدم استقرار الأمور وانحرافها عن مجراها السياسي الطبيعي كانت في نفس الوقت أداة الكبح التي تصدت لأية محاولة لإرساء الحكم السياسي المطلق في هذا البلد طوال هذه الفترة، ناهيك عن كون الوفد الناشئ أصلاً عن حزب الأمة كان عداؤه الأساسي للمصري، ويسانده كبار ومتوسطو الملاك الذين كان لهم موقف معار لتبعة المصري، ويمكن إرجاع هذا الموقف إلى عهد الثورة العربية. ولفهم الظواهر الانتخابية في العصر الليبرالي لا بد من وضعها في هذا الإطار. ما هو المعنى الجوهري للانتخاب آنذاك بالنسبة للمجتمع المصري؟ نظراً لأهمية الرهانات المطروحة ما هي الأشكال التي اتخذتها المعارك الانتخابية، وما هي الأساليب التي استخدمت فيها سواء من قبل الوفد أو خصومه؟ وهل يمكن القول بأن هذه الأشكال قد ساهمت بالفعل في تحرير عملية التصويت في مصر من الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية ومن نقل التضامانات الأولية لتجعله يعبر عن الاقتناع السياسي الشخصي للنخب؟

التصويت بالأغلبية الساحقة لوكيل الأمة

إذا كان قيام النائب المصري بدور الوساطة وتقديم الخدمات من الثوابت المؤكدة، فيبدو أنه كان يقوم أيضاً آنذاك بدور آخر لم يعد من مهامه اليوم وذلك لأسباب واضحة. لقد كان يؤتمن في هذه الفترة على الإرادة الوطنية للشعبية ومكلفاً بالتعبير عنها أمام الملك والإنجليز، وهو ما يعتبر أمراً جوهرياً يفسر بطريقة ما سحر انتصار الوفد في الانتخابات التشريعية وسر قوته وشعبيته.

ثمة مؤشرات عديدة تؤكد هذه الفرضية. أولاً كانت التعددية السياسية أو على الأصح التعددية الحزبية أكثر وضوحاً في هذه الفترة، وكانت الخلافات بين مختلف التنظيمات السياسية ترتبط بأسلوب النضال الوطني ضد الإنجليز أكثر من ارتباطها بخلافات أيديولوجية أو لفتلافات في برامجها. وبذلك على أن هذه المسألة كانت تمثل المسألة السياسية المحورية آنذاك. أما التنظيمات السياسية ذات المحتوى الأيديولوجي المتميز والبرامج السياسية المتعلقة بمشاكل المجتمع المصري الداخلية فلم تظهر إلا في فترة متأخرة نسبياً. يتضح هذا التطور في كون جماعة الإخوان المسلمين والحركات الاشتراكية والشيوعية لم تظهر كتنظيمات سياسية فاعلة إلا في الأربعينيات كنوع من رد الفعل لعجز الأحزاب السياسية التقليدية - بما فيها الوفد - عن معالجة المسألة الوطنية وكذلك المسائل ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي. هذه الملاحظة لا تعني أن الأحزاب السياسية التقليدية، ولا سيما الوفد، لم يكن لديها برامج سياسية تستهدف الأوضاع الداخلية. ومما يذكر لحزب الوفد أنه اتخذ في السنوات القليلة التي تولى فيها الحكم عدداً من الإجراءات والتشريعات الهامة والإيجابية المرتبطة بالإصلاح الاجتماعي، غير أن أكثر ما أظهره الوفد هو تشدده تجاه الوجود البريطاني وهيمنة الملك، وهذه هي الصورة التي رآها فيه الشعب والتي أراد هو نفسه أن يراه فيها الشعب. السبب الثاني الذي يبين أن التعددية الحزبية كانت سطحية إلى حد ما، هو أننا إذا تركنا جانبا الأحزاب التي أنشأها القصر الملكي، ليس لحساب الإنجليز بل لحسابه الخاص، بهدف محاربة الوفد، سوف نجد أن التنظيمات السياسية الأخرى هي إما موروثه عن الفترة الأولى للحركة الوطنية المصرية التي نشأت منذ قبل الحرب العالمية الأولى وامتدت حتى ثورة ١٩١٩ مثل الحزب الوطني، وإما أحزاب منشقة عن الوفد وترجع نشأتها لما قبل عام ١٩٢٣ مثل حزب الأحرار الدستوريين، أو نشأت بعد هذا التاريخ مثل السعديين أو الكتلة الوفدية.

طوال هذه الفترة لم تكن شعبية الوفد مرتبطة بهيكله التنظيمي أو بأسلوب أدائه بقدر ما كانت مرتبطة بقدرة قاداته ولا سيما الشخصيتين الكارزيميتين سعد

زغلول والنحاس باشا على تجسيد رغبة المصريين الشديدة في التخلص نهائياً من البريطانيين. تبين دراسة وحيد عبد المجيد^{١٠٠} عن الأحزاب المصرية من الداخل أن معظم الأحزاب السياسية قبل ثورة ١٩٥٢ كان لها سمات مشتركة: المركزية الشديدة في إداره شئونها وانغلاقها على نفسها وهيمنة قياداتها على التنظيم واتخاذ القرارات، والنزوع إلى الشللية، كما اتسمت بصفة عامة بانعدام الديمقراطية في تسهير شئونها الداخلية. ويشير وحيد عبد المجيد أيضاً إلى عدم وجود هياكل تنظيمية حقيقية في هذه الأحزاب. ولكن ما يشير إليه هو أن حزب الوفد، الذي كان الحزب الرئيسي في تلك الفترة، لم يحد عن هذه السمات. لقد كان في واقع الأمر تجمعاً شعبياً كبيراً دون أن يتم تسجيل المنتمين إليه، وكانت قدرته على التعمشة تظهر أساساً في فترة الانتخابات التشريعية^{١٠١}. ومن وجه المغارقة، كما يقول وحيد عبد المجيد إن الوفد كان أقل الأحزاب ديمقراطية في ذلك الوقت، فهو لم يعقد أى مؤتمرات ولم تتضمن لائحته الداخلية أى ذكر في ما يخص مؤتمر الحزب وميعاد انعقاده. ولثقتة في أنه يمثل الأمة المصرية كلها كان الوفد يؤثر الاتصال المباشر بين قيادته والرأي العام، بينما لم يكن على أنصاره على المستوى القاعدي، وفقاً لللائحة الحزب الداخلية، إلا "تطبيق تعليمات القيادة بشرط أن تكون في خدمة الشعب"^{١٠٢}. وهذا هو مدلول ما كان يردده سعد زغلول من أن الوفد ليس حزياً سياسياً حقيقياً.

هنا يكمن كل الفرق بين الوفد والتنظيمات السياسية الأخرى في هذه الفترة وخاصة الأحرار الدستوريين والحزب الوطني... الخ، بينما تشابهت قيادات الأحزاب إلى حد كبير من حيث تكوينها الاجتماعي، كان الفرق الأساسي بينها وبين الوفد هو أن هذا الأخير كان يتمتع بتعاطف وولاء أغلب فئات الشعب، سواء الطبقات الغنية والوسطى أو الأعيان في الأقاليم والبلدية والعمال وأصحاب المهن الحرة. وهذا التواصل مع أغلب فئات الشعب هو الذي مكّنه من حشد الجماهير وتعبئتها أثناء الانتخابات وعند تنظيم المظاهرات والإضرابات الاحتجاجية. غير أن هذه الشعبية كانت تزاد وتصبح أكثر وضوحاً أثناء الانتخابات وذلك بطبيعة الحال على حساب خصومه ومنافسيه. والتعليقات على كون حزب الوفد قادراً على جعل الناهبيين "يتشبهون معزة أو حجر" - أي ليس على أساس زبوني- خير دليل على ذلك. ثمة شهادات أخرى تعبر عن هذا الانتماء الشعبي لحزب الوفد ومنها ما ورد على لسان المؤرخ عبد الرحمن الرافعي^{١٠٣} الذي رشح نفسه في انتخابات ١٩٢٤ في دائرة المنصورة ضد مرشح الوفد وكان من أعين الدائرة، ولكنه على عكس عبد الرحمن الرافعي، لم يكن يلعب دوراً سياسياً؛

"رشدت نفسي في دائرة المنصورة معتمدا على مبادئ وشخصيتي وتاريخي وماضي في النضال الوطني وشرح الوفد أحد أعيان المنصورة..."

"... فقد رشدت نفسي في دائرة مركز المنصورة، معتمدا على الله ومستندا إلى مبادئ وشخصيتي وماضي في الحركة الوطنية، وكان الوفد رشح ضدي على يد عبد الرزاق من أعيان المنصورة، فكان موقفى حرجا، إذ كان المنديون والناخبون عامة مع تقديرهم لى مترددين بين انتخابى وانتخاب من رشحه الوفد، وكانوا يسألوننى: لماذا لم يرشحك الوفد؟ أو لم يترك لك الدائرة؟ فكننت أقول لهم إن الوفد قد ترك لكم حرية الانتخاب، فعليكم أن توازنوا بين المرشحين فتتخبروا من هو أفضل وأرسخ قدما فى الجهاد والإخلاص... وتألفت لجنة وطنية لتأييد ترشيحي أخذت تجوب الدائرة وتوزع المنشورات على المنديين والناخبين للدعوة إلى انتخابى، وفى الحق أنهم عانوا متاعب كثيرة فى الطواف فى الدائرة والمرور على كل مندوب أو ذى مكانة فى بلدة، وإقناعهم بانتخابى. وكنت أمرا أيضا معهم مجتمعين أو منفردين وألقى أحيانا ترحيبا، وأحيانا إعراضا، ولم يحصل لى أذى بفضل الله، فإن مخالفى فى الرأى كانوا الجملة يحترموننى شخصا، وقد وزعت على جميع مندوبى الدائرة وذوى الرأى والمكانة فيها موفقاتى التى ظهرت فى ذلك الحين، فكان لها أثر كبير فى تركيبتى وتقدير المنديين والناخبين لى. وكان لطلبة الدقهلية لجنة ساهمت فى المعركة الانتخابية، وكان أعضاؤها يزكون مرشحي الوفد فى دوائر المديرية. ولكنهم استكنوا دائرة مركز المنصورة، فمع أنهم كانوا فى الغالب وفديين أترونى على مرشح الوفد..."

وبعد ستة وعشرين عاما من تلك الواقعة يذكر ضياء الدين داود^{١٠٤} نفس الظاهرة بالنسبة لانتخابات ١٩٥٠ أى آخر انتخابات قبل ثورة ١٩٥٢.

"ووجدت نفسى متورطا فى معركة انتخابية أساعد فيها زميلا من المحامين المرشحين فى دائرة فارسكور حيث تقع بلدتي الروضة. وكان الزميل المرشح منتميا للحزب السعدي، وكان التيارات الشعبي جارفاً وشديد الحماس للوفد ولمصطفى النحاس باشا. وبالتالي لمرشحي حزب الوفد. وقاسيت محنة شديدة وتجربة قاسية بالوقوف ضد هذا التيار الجارف الشعبى بحيث كان يصعب على إقناع أقرب الناس وكاننى أدعوه لتغيير دينه. وفى تلك الانتخابات امتلكك عن قرب بأساليب الانتخابات قبل الثورة حيث كانت تستعمل الأموال بكثرة لرشوة الناخبين، وكان هذا أمرا مألوفاً ومقدوراً عليه بحكم انتماء المرشحين إلى الطبقات الثرية والمالكة، ولكن كل تلك

الأساليب لم تغلق في التصدي للتهار الجارف لصالح مرشحي حزب الوفد^{١٠٠}.

هذا التأييد شبه العاطفي للوفد هو الذي يفسر الهجوم الذي تعرض له من قبل خصومه واتهامهم بإيهاء بالفوغائية أو الدماجوجية والشعبوية وباستغلال عواطف شعب يتسم بالأمية والجهل وانعدام المنطق. وهو أهدسا الذي أدى إلى ألا يتحدث الباحثون عن تصويت مكثف لصالح الوفد بقدر ما يتحدثون عن استفاء شعبي لصالحه، وذلك لأن حزب الوفد ظل لفترة طويلة دون خصم على نفس المستوى قادر على منافسته في الاستحواذ على قلوب المصريين وعقولهم. خير دليل على ذلك النتائج التي أحرزها الوفد في كافة الانتخابات، باستثناء تلك التي أجريت في ظل التدخل السافر من قبل الإدارة، والتي تتراوح بين ٧٠٪ و ٩٣٪ من مقاعد مجلس النواب. تؤكد هذه الظاهرة بصورة ما، وبالتضاد، أطروحة دانكفارت روستوف^{١٠١} ومفادها أن الصراعات التي تنشأ بين نخب تتألف من مجموعات تتساوى في أهميتها، إنما تشكل أحد العوامل المساهمة في التحول الديمقراطي، إذ إن عدم توصل أي منها إلى التفوق يدفع هذه النخب إلى الاتفاق على قواعد اللعبة التي يجب الالتزام بها وانتهاج إجراءات ديمقراطية ذات طابع مؤسسي.

ولذلك يقسم بعض المؤرخين المصريين بشيء من التسرع الانتخابات التشريعية العشرة التي أجريت في العهد الليبرالي إلى نوعين: انتخابات اتسمت بالحرية وأخرى اتسمت بالتزوير، ويربط هؤلاء المؤرخ الرئيس على نزاهة الانتخابات بالنتائج التي أحرزها حزب الوفد فيها. فعندما لا يفوز الوفد بالأغلبية العظمى يكون معنى ذلك أن الانتخابات قد زورت، والمصدر الوحيد لهذا التزوير هو الإدارة والإرادة السياسية البهينة المتمثلة في المحاباة لأنصار القصر وإسقاط أنصار الوفد. هل يمكن الموافقة كلها على هذا التحليل؟ للإجابة على هذا السؤال علينا أن نفهم أولا ما هي مقاييس القواعد الانتخابية التي كانت سائدة وقتذاك حتى يمكن فهم مقاييس انحرافها.

القواعد الانتخابية للنخب

كانت القواعد الانتخابية الرسمية وقتذاك من صنع النخب السياسية. أجريت كل الانتخابات في الفترة الليبرالية في ظل دستور ١٩٢٣ والقوانين الملحقة به باستثناء انتخابات ١٩٣١ التي نظمت وفقا للشروط الجديدة التي وضعها دستور ١٩٣٠ والقوانين الملحقة. وقد كانت هذه النصوص القانونية المختلفة موضع صراعات سياسية حادة بين الوفد - ولكن ليس للوفد وحده - من جانب والقصر والإنجليز

عموما مع الوضع في الاعتبار موقف الإنجليز المتضرر من جانب آخر. كان كل طرف يسعى إلى فرض القواعد القانونية التي تتفق أكثر مع مصالحه وتضمن لأنصاره الفوز في الانتخابات. ولكن ما يجب ذكره هو أن - على عكس ما حدث في فرنسا بصفة خاصة - لم تكن النصوص القانونية تناقش بطريقة سلمية داخل مجلس النواب إلا نادرا، بينما تناقش خارجة وذلك بسبب تعطيل الحياة النيابية وعدم استقرارها. وبصفة عامة كان الوفد - وحده أو بالتحالف مع غيره من الأحزاب - يستشهد بالشعب وي طرح المشكلة السياسية أو القانونية في ساحات أخرى بعيدا عن المجلس: في المؤتمرات والاجتماعات والصحف الخ. ونتيجة لهذه الصراعات بين الوفد والقصر، ما كان يحدث عادة هو تراجع القصر إما بتنظيم انتخابات جديدة، وإما بإلغاء قانون الانتخابات أو الدستور محل الرفض كما حدث في عام ١٩٢٥ بخصوص قانون الانتخابات الذي فرضه زيور باشا، أو في عام ١٩٣٦ بخصوص دستور ١٩٣٠. وبالتالي لم يحدث في مصر ما حدث في فرنسا من تراكم النصوص القانونية بحيث يبين تطورها كيف أن النص يحاول "التقاط" ممارسة سبقتها، وتعديلها، ووضع الحدود بين المباح والمحظور، وذلك بأدق تفاصيل عملية التصويت.

وبذلك فإن الصراعات المتعلقة بقانون الانتخابات في هذه الفترة تكاد تكون مقصورة على نقطتين جوهريتين: تحديد نظام الانتخاب^{١٠٦} وتعريف الهيئة الناخبة. وسرعان ما اختار الوفديون نظام الانتخاب المباشر على درجة واحدة معتمدين على قاعدتهم الشعبية الواسعة، كما أنهم كانوا يسعون دائما إلى توسيع للهيئة الناخبة المصرية بمنح حق الانتخاب لأكبر عدد ممكن من الأشخاص. وعلى عكس ذلك حاول القصر أكثر من مرة للحيولة دون إمكانية فوز الوفد في الانتخابات، ففرض نظام الانتخاب غير المباشر على درجتين والحد من هيئة الناخبين وفرض مزيدا من الشروط الصارمة لمباشرة حق الانتخاب.

تتسم مختلف النصوص القانونية في هذه الفترة بروح سياسية وأيديولوجية واحدة، لا سيما الإشارة إلى النماذج السياسية والقانونية الغربية والإعجاب بها. كما أن هناك قاسما مشتركا بين هذه النصوص وهو الإيمان بقيمة التطعيم والإصلاح الاجتماعي، وهو ما يعكس في الواقع إيمان النخبة السياسية والاجتماعية بمهمتها التحديثية وبدورها في إرشاد جماهير الشعب وتهذيبها. ولكن رغم هذه المرجعية العامة المشتركة كان هناك فرق جوهري بين الوفد وخصومه فيما يتعلق بالتحديد بتعريف "التصويت". فالوفد، نظرا لشعبيته الواسعة، أبدى ثقة أكبر في جماهير الشعب

والناخبين، وكان في نفس الوقت يسعى إلى جعل التصويت عملية الاقتناع شخصي وسياسي وإلى تحرير التصويت من ثقل وتأثير النفوذ الإداري والنفوذ الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء. وبالمقابل كان خصومه - علاوة على عدم ثقتهم عامة في الناخبين - يعتقدون، على غرار المحافظين الفرنسيين في القرن التاسع عشر، أن الهيئة الانتخابية والسياسية ليست إلا نتيجة للهيمنة الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الإدارية.

بالنسبة لحق الانتخاب لم ينص دستور ١٩٢٣ إلا على أربعة مبادئ : يكون مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالانتخاب العام؛ ضرورة أن ينتخب نائب لكل ٦٠٠٠٠ نسمة؛ يعتبر التقسيم الإداري الذي له حق انتخاب نائب عنه بمثابة دائرة انتخابية؛ ألا يقل سن النائب عن ٣٠ سنة. أما قانون الانتخاب الصادر في عام ١٩٢٣^{١٧} فكان يطهية الحال أكثر تفصيلا. فيما يتعلق بالهيئة الناخبة كفل القانون حق التصويت لكل مصري من الرجال بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة، ومقيد في أحد الكشوف الانتخابية الدائمة، ويكون التصويت على درجتين. يتم الانتخاب بواسطة مندوبين ويكون هناك مندوب عن كل ثلاثين ناخبا، ويشترط في المندوب أن يبلغ من العمر خمس وعشرين سنة على الأقل، ويكون انتخابه بالأغلبية البسيطة/ النسبية، ثم تقوم الهيئة المشكلة من المندوبين بانتخاب النائب. أما المرشح للمجلس فيشترط أن يكون مقيدا على الكشوف الانتخابية للدائرة التي يرشح نفسه فيها وأن يحصل ترشيحه على تأييد ما لا يقل عن ٣٠ مندوبا من دائرته. وإذا كان القانون يفتقر إلى الدقة فيما يتعلق بطريقة انتخاب المندوبين، فأسلوب انتخاب النائب عن طريق المندوبين روعيت الدقة في صياغته. يجري الانتخاب في مقر الدائرة، ويقوم مديرو المديرية بإخطار الناخبين المندوبين قبل ثمانية أيام من موعد الانتخابات. يلحق بالإخطار كشف بأسماء المرشحين في صورة بطاقة انتخاب أعدت وفقا لقرار وزارة الداخلية. وفي كل دائرة من الدوائر تتولى إدارة الانتخابات لجنة انتخابية برئاسة قاض أو أحد أعضاء الهيئة القضائية يعينه وزير العدل، ومندوب عن وزارة الداخلية، وثلاثة ناخبين مندوبين من بين غير المرشحين ينتخبهم نظراؤهم بالأغلبية البسيطة/ النسبية. يتسلم الناخب بطاقة الانتخاب غير مطوية من رئيس اللجنة ويتوجه إلى المكان المخصص للتصويت في ذات الحجرة، ويعد ملء البطاقة يسلمها مطوية لرئيس اللجنة ويضعها هذا الأخير في صندوق الانتخاب. وينص القانون على أن يكون الانتخاب سريا. ولكن يجوز لمن لا يستطيع ملء بطاقته بنفسه أن يدلي بصوته

شفاهة بحيث لا يسمعه إلا أعضاء اللجنة. ثم يقوم معاون اللجنة بتسجيل ذلك على بطاقة انتخاب يؤمّر عليها الرئيس. ويتم فرز الأصوات بصورة جماعية عن طريق اللجان الانتخابية على أن يكون أعضاء تلك اللجان المنتخبين معارين من أقسام أخرى. وتكون المداولة سرية. ويكون الانتخاب بالأغلبية المطلقة، وإن لم تتحقق يتم تنظيم جولة ثانية بين المرشحين الذين فازا بأكبر عدد من الأصوات في الجولة الأولى.

كان لمجلس النواب الصلاحية المطلقة في الفصل في صحة أو عدم صحة عضوية أعضائه. وأخيرا كان القانون يعاقب مخالفة القواعد الانتخابية. وقد تمثلت هذه المخالفات أساسا في التعدي على حرية الناخب في التصويت لصالح الشخص الذي يختاره؛ وذلك عن طريق التهديد أو الإكراه أو الضغط أو غيرها من الوسائل مثل منح الناخب أو وعده بمزايا أيها كانت. كما كان القانون يعاقب الناخب الذي يقبل مثل هذه التعاملات. وينص القانون كذلك على أن الموظف العام الذي يرتكب إحدى الجرائم الانتخابية يستحق الفصل من وظيفته. وأخيرا كل من يروج الإشاعات أو يسيء بأقواله لأحد المرشحين ويعشور به، وكل من يكشف عن المرشح الذي انتخبه ناخب ما يكون قد خالف قانون الانتخاب.

تم تنظيم أول انتخابات عامة في عام ١٩٢٤ وفقا للقواعد التي لصناتها للثو، وأسفرت عن فوز ساحق للوفد. ومع ذلك سرعان ما سعى النواب الوفديون، معتمدين على هيمنتهم على المجلس، إلى تعديل هذا القانون وإقرار القانون رقم ٤ لعام ١٩٢٤، والتحول بذلك إلى نظام الانتخاب المباشر على درجة واحدة. وطوال هذه الفترة لم يتراجع النواب الوفديون عن إرادتهم في فرض هذا النوع من التصويت، وبالفعل ظل هذا النظام مطبقا في كافة انتخابات العهد الليبرالي باستثناء مرة أو مرتين.

القواعد الانتخابية الوفدية ، التصويت كتعبير عن اختيار سياسي

وبذلك يكون قانون سنة ١٩٢٤ هو القانون الأول والوحيد الذي خضع للمناقشة العامة داخل مجلس النواب. ومن خلال الجدول^{١٠٨} الذي دار حول هذا القانون نرى كيف أن قانون الانتخابات الذي تم وضعه بطريقة مجردة بعيدا عن الواقع، لكونه مستمدا من تشريعات أوروبية مختلفة، أعيدت صياغته بناءً على التجربة الأولى ليتناسب مع الظروف المعيشية في مصر في هذه الفترة ومع خصائص الناخبين المصريين. غير أنه بالنسبة للأغلبية الوفدية، أو بالأصح بالنسبة للحكومة وقبادات الأغلبية

الوفدية، كان المقصود بذلك هو عدم تعرض الناخبين لكافة أنواع الضغوط لاسيما الإدارية وعدم تأثر تصويتهم بذلك. ومن ثم تغير نظام الانتخاب ليكون بالانتخاب المباشر، وحاولت الأغلبية إدخال عنصر جديد ألا وهو التمييز بين الناخب المتعلم والناخب الأمي، كما ألزم المرشح بإيداع مبلغ من المال كضمان، كما ألغى شرط أن يكون المرشح مقبداً في الكشوف الانتخابية للدائرة التي يرشح نفسه فيها.

فهما يتعلق بنظام الانتخاب استندت مذكرة الحكومة إلى حجتين لتبرير القانون. جاء في هذه المذكرة أن نظام الانتخاب القديم يحرم في الواقع معظم الناخبين من حقهم في التصويت ويجعل للتصويت في أيدي حفنة من الأشخاص (نحو ٥٠٠ شخص)، كما أنه يطيل مدة الانتخابات ويعقد عملية التصويت أكثر مما ينبغي. في واقع الأمر كان هدف الوفد من ذلك هو التخلص من مجموعة الناخبين المندوبين؛ حيث لاشك أنهم يمثلون مرتعا خصبا لشتى أساليب الضغط وممارسة النفوذ من قبل الإدارة على وجه الخصوص. فعدد المندوبين محدود وهويتهم معروفة، خاصة من خلال شهادة تذكر الاعتماد التي يصدرها لهم مدير المديرية، ذلك علاوة على كون القانون ليس على قدر كبير من الدقة فهما يخص أساليب انتخاب الناخبين المندوبين. كان هدف الوفد إنفاذاً ضمان حرية انتخابية حقيقية، وهذه الحرية تفترض بطبيعة الحال سرية التصويت وعدم علنيته.

هذه الإرادة الوفدية في ضمان حرية الناخب تتضح كذلك في أمر آخر. ففي نفس الوقت الذي أدى فيه الإصلاح إلى زيادة هائلة في عدد الناخبين، اقترح الوفد التمييز بين الناخب الأمي والناخب المتعلم برفع السن الأدنى للتصويت بالنسبة للناخب الأمي^{١٠٩}. وتوضيحا لهذا الاقتراح تقول مذكرة الحكومة الوفدية: «حيث إنه من الصعب على الناخب الأمي فهم المصالح العام»^{١١٠}، و«برامج الأحزاب السياسية وتقييم كفاءة الأشخاص وأسباب الصراعات السياسية، فمن المهم أن يكون الحد الأدنى لسن الناخب الذي لا يقرأ ولا يكتب أعلى من الحد الأدنى لسن الناخب المتعلم بالقراءة والكتابة، فالأمي قد يخدع أو يغبى عندما يلجأ لأشخاص متعلمين لمساعدته في الاختيار، وبالمقابل يعطى ارتفاع السن بصفة عامة قدرة أكبر على التمييز، ومزيداً من الحذر والخبرة بالناس والحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى أن الشخص البالغ يمثل المصالح الأسرية والاقتصادية والاجتماعية أكثر من غيره».

يرتبط هذا الاقتراح -الذي لم يتم إقراره في نهاية الأمر- بنسبة الأمية في مصر في ذلك الوقت واعتماد الوفد للفوز في الانتخابات على الطبقات المتعلمة

والمسيسة وعلى المطبقات الاجتماعية الجديدة التي ظهرت مع التقدم الذي أنجز في مجال التعليم^{١١١}. بينما الناخبون الأميون يمكن التأثير عليهم بسهولة سواء من قبل المهيمنين اقتصاديا *dominants économiques* أو من قبل رجال الإدارة، وهو نفس المنطق الذي كان سائدا في فرنسا على سبيل المثال والذي على أساسه حرم المهيمن عليهم اجتماعيا *dominés sociaux* لمدة طويلة - وهم على سبيل المثال النساء والخدم من حق التصويت. ولم يقتصر اهتمام الوفديين على شأن الناخبين فقط، ولكنهم اهتموا كذلك بالمرشحين. ففيما يتعلق بمنع موظفي الحكومة من الترشيح في الدائرة التي يعملون بها أيد القانون الجديد هذا الحظر، بل اتسعت فئات الموظفين المعنيين بهذا الحظر: إذ تقول المذكرة أن "هؤلاء الموظفين يتقاضون أجورهم من الحكومة وبالتالي فهم خاضعون لإداراتهم وابتسوا أحرازا في أرائهم". إلا أن هذا القانون الجديد يستثنى من تلك العمدة على سبيل المثال "لأن لا العمدة ولا مشايخ القرى يتقاضون أجرا من الدولة"^{١١٢}.

كان الهدف من إلزام المرشح بإيداع مبلغ من المال على سبيل التأمين، وهو شرط من شروط قانون ١٩٢٤، هو إثبات جدية الترشيح وتفادي الظواهر التي شهدتها انتخابات عام ١٩٢٤ من قبل بعض الأشخاص الذين يرشحون أنفسهم "للمساومة بعدد الأصوات التي يتحكمون فيها" أو "للحصول على مبلغ من المال من منافسيهم مقابل تنازلهم". ومن جهة أخرى رأى النواب الوفديون أن اشتراط أن يكون المرشح مقيدا بإحدى القوائم الانتخابية للدائرة التي يرشح نفسه فيها قد أدى في الانتخابات السابقة إلى استبعاد عدد كبير من المرشحين المحتملين عن المنافسة، وإلى محاباة المرشحين ذوي العصبية المحلية. ورغم أن مثل هذا التغيير تم تبريره بأن "النائب يمثل الأمة بأكملها" إلا أن من الممكن ربطه أيضا بقاعدة الوفد أي أنصاره من الطبقة الوسطى المتعلمة وحاملو الشهادات الذين كانوا يرشحون أنفسهم في الأقاليم اعتمادا على حظوة وضعهم الاجتماعي، ولكنها ليست حظوة زبونية. وهذا الأمر يتعلق كذلك، بطريقة ما، بالصراع بين السلطة الجديدة التي يمنحها "العلم" *savoir* والسلطة التقليدية القائمة على الروابط المحلية ونقل كبرى عائلات الأعيان. وجدير بالذكر أن بعض النواب قد انتقدوا هذا الاقتراح على أساس أنه "لا يمكن لشخص من الإسكندرية أن يعرف مشاكل دائرة قنا، وبالتالي لا يمكنه الدفاع عن مصالحها". المسألة المطروحة هنا هي مسألة الروابط المحلية وتعريف وظائف النائب. ثمة تعديل آخر أدخله النواب الوفديون على قواعد الانتخاب وهو يتعلق بمسألة الإشراف

على لجان الانتخاب. فنظرا للزيادة عدد اللجان التي ترهب عن ٢٠٠ دائرة حتى يمكن لكل لجنة استقبال ما بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ ناخب، فقد كرس القانون الجديد للممارسة التي انتهت في انتخابات ١٩٢٤؛ ألا وهي تعيين عدد من موظفي وزارة العدل لسد العجز في عدد القضاة وأعضاء الهيئات القضائية.

أما التعديلات الأخرى الواردة في قانون ١٩٢٤ فهي تتجه كلها نحو التوسع في حق الانتخاب سواء بالنسبة للناخبين أو للمرشحين، إذ تحد من حالات إسقاط حق الانتخاب ومن حالات تعليق حق الانتخاب. ومن المفارقات التي ظهرت في هذا التعديل أن القانون أصبح أقل تشدداً في تعريف الجرائم الانتخابية وكذلك في عقوبة مثل هذه الجرائم، فحذفت من قانون ١٩٢٣ النصوص التي لم يرد فيها تعريف دقيق للجريمة الانتخابية مثل الفقرة ٤ من المادة ٧٧ التي تتحدث عن "من حاول عن طريق الغش أو الخداع الحصول على صوت أو تسبب في الامتناع عن التصويت"، وكذلك المادة ٨٧ التي تقضي بمعاقبة "من تسبب في ضرر غير مشروع لأحد الناخبين بسبب تصويته أو امتناعه عن التصويت". وبذلك فإن الأمر كله متعلق بمسألة شرعية الأساليب المستخدمة للفوز بالأصوات. وربما كان الوفد يخشى، وهو التنظيم السياسي الوحيد القادر على تقديم مرشحيه "لخوض المعركة الانتخابية، أن يستغل منافسوه عدم وضوح" تلك المواد للتشكيك في أشكال حملاته الانتخابية.

وقد عزز القانون الجديد حق الناخبين تجاه الإدارة لاسيما فيما يتعلق بالطعون الخاصة بالقيد في القوائم الانتخابية، وذلك بزيادة عدد أعضاء الهيئات القضائية في اللجنة المختصة بالنظر في هذه الطعون وزيادة البيانات التي يجب إظهارها في البطاقة الانتخابية لتحديد هوية الناخب المقيّد. كما نص القانون على أن تنشر أسماء المرشحين ليس فقط في مركز الدائرة، وإنما أيضا في الأقسام التابعة لها. ويخص القانون أيضا على أن توجه دعوة الناخبين للتصويت على نطاق واسع بحيث تمتد حتى القرى، مع إظهار أسماء المرشحين على هذه الدعوة، ويمتد أيضا الوقت المخصص للتصويت بحيث لا يقتصر على مواعيد محددة. وأخيرا عزز القانون حقوق المرشحين تجاه الإدارة بأن فرض على هذه الأخيرة إعطائهم إيصالا يفيد بترشيحهم والحق في اختيار خمسة مرشحين ينضمون للجنة الانتخابية.

القواعد الانتخابية للقصر ، التصويت كتعبير عن الهيمنة الاجتماعية

إذا كان قانون ١٩٢٤ يعكس إرادة الوفد ومصالحه، فإن مرسوم ١٩٢٥ الذي استصدره أحمد زور، خاصة دستور ١٩٣٠ وقانون الانتخاب الذي صدر معه إنما يعكس أن إرادة ورغبات القصر ومصالحه ومصالح الأحزاب الموالية للقصر والبريطانيين في بعض الأحيان. فمع صدور دستور ١٩٣٠ وقانون الانتخاب^{١١٢} المترتب عليه خضوع حق الانتخاب في مصر لتغيرات جوهرية. صدر هذا الدستور بناءً على اقتراح من إسماعيل صدقي باشا، رئيس الوزراء وقتذاك، الذي كان يسعى إلى اتخاذ إجراءات جذرية للتصدي للوفد، والحد من سلطات مجلس النواب وإرساء سلطات الملك والسلطة التنفيذية على أسس راسخة و"دستورية". فعلاوة على إعادة صياغة المواد الخاصة بسلطات الملك وتلك التي تحكم العلاقات بين مجلس النواب والحكومة، كان أول ما تطرق إليه الدستور الجديد هو ما مكن الوفد من الفوز بالأغلبية البرلمانية أي النظام الانتخابي. كان قد تبين من تجربة الانتخابات الأربعة السابقة أن تغيير نظام الانتخاب لا يكفي للتحول دون فوز الوفد بأغلبية مقاعد مجلس النواب، وأن الأمر يتطلب اتخاذ عدد من الإجراءات الصارمة، وبالفعل تغيرت الفلسفة العامة لعملية التصويت التي أقرها دستور ١٩٢٣.

بالإضافة إلى العودة لنظام الانتخاب غير المباشر على درجتين، حدد القانون الجديد عدد أعضاء المجلس بدلا من الربط بين عدد الأعضاء وعدد السكان، فأصبح المجلس يتكون من ١٥٠ نائبا، بينما كان عدد أعضاء مجلس ١٩٢٩ قد بلغ ٢٣٢ نائبا، كما رفع الحد الأدنى لمن الناخب فجعلها خمسا وعشرين سنة، أما بالنسبة للناخبين المندوبين فقد قيد القانون الجديد انتخابهم بشروط مادية أو مالية أو حصولهم على شهادة الابتدائية، ولم يعد المندوب الواحد يمثل ٣٠ ناخبا كما في قانون ١٩٢٣، وإنما ٥٠ ناخبا. وبالنسبة للمرشحين يشترط أن يكونوا مقعدين في القوائم الانتخابية للدائرة التي يتقدمون للترشيح فيها منذ ما لا يقل عن سنتين، وأخيرا وفقا لقانون ١٩٣٠ لا يجوز ترشيح من يمارس مهنة حرة في مدينة غير مدينة القاهرة. كان للهدف المباشر الذي سعى إليه إصلاح صدقي باشا^{١١٣} من خلال هذين الشرطين هو التقليل من القواعد الشعبية للوفد لا سيما في الأقاليم، وهو ما يؤكد أن هذه القواعد كانت تتكون خاصة من طبقة جديدة هي الطبقة الوسطى المتعلمة التي استمدت مركزها الاجتماعي من التعليم. وقد أشارت للمذكورة إلى أن مجلس النواب السابق، أي مجلس ١٩٢٩، ذا الأغلبية الوفدية الساحقة، كان يضم نحو ٦٠ محاميا و ١٠ أطباء يقطن أكثر من ثلثهم خارج القاهرة.

إن مذكرة الحكومة التي وقع عليها إسماعيل صدقي باشا^{١١١} والتي يفسر فيها دواعي هذه التعديلات له دلالة كبيرة ليس فقط على نية محرري المذكرة، وإنما أيضا وبوجه خاص على أنماط تواجد الوفد وقوته في الانتخابات وكذلك وبصورة أشمل على الممارسات الانتخابية في هذه الفترة. إن ما يتضح على مدى قراءة هذه المذكرة هو احتقار الناخبين المصريين بوجه عام واعتبارهم غير قادرين على الاختيار بسبب سذاجتهم وسهولة التأثير عليهم وعدم نضجهم وافتقارهم إلى التدريب السياسي وهم في الواقع غير جديرين بدستور ١٩٢٣ الذي يناسب أكثر حالة التقدم التي وصلت إليها المجتمعات الأوروبية الصناعية على حد ما جاء في المذكرة. كما تشير المذكرة إلى أنه من الخطأ الاعتقاد بأن التصويت حق طبيعي يتمتع به الجميع، فهو وظيفة لا تحق ممارستها إلا لبعض الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط المالية أو التعليمية اللازمة والقادرين بذلك على الارتقاء فوق الجماهير وتوجيهها. وبذلك أصبح الوفد متهما بأنه أفرز صورة جديدة من الأوتوقراطية النيابية أفسدت المؤسسات، واستهدت بالشعب وخدعته وسيطرت عليه وذلك بأن أحيت بطريقة ديماجوجية ذكرى ماضيه في الكفاح الوطني، وتقتبس المذكرة الكثير من الأيديولوجيا الفرنسية المضادة للحياة النيابية الخاصة بهذه الفترة والتي تستند على الفرضيات الأولية الآتية : البرلمان مصدر لعرقلة الحياة السياسية لأنه يحول دون قيام السلطة التنفيذية بأداء مهمتها: أدى الأخذ بنظام الانتخاب العام إلى اقتحام الحياة السياسية من قبل "محترفي السياسة" أي أولئك الذين يحترفون العمل السياسي لتحقيق مصالحهم الشخصية، ونتج عن ذلك انخفاض المستوى العام للعمل السياسي وحرمان الأشخاص ذوي المستوى الرفيع من ممارسته. هذا هو الفرق بين "الأعيان" - الذين يمثل العمل السياسي بالنسبة لهم نوعاً من الاستمرارية والتكريس لوظيفتهم أو لسيادتهم الاجتماعية والاقتصادية - و "محترف السياسة" أو "المقاول السياسي" من أصل متواضع والذي يسعى إلى تعويض النقص الاجتماعي الذي يشعر به بالعمل السياسي المتخصص الذي يبلغ أقصاه أثناء الانتخابات^{١١٢}.

كذلك تنتهم المذكرة الموقعة من إسماعيل صدقي باشا، الوفد بأنه كون لنفسه مجموعة من الزبائن بين النخبة السياسية داخل البرلمان والجالس الإقليمية، وأن هؤلاء يخضعون له تماما وغير قادرين على معارضته. كما اتهم الوفد كذلك بأنه أدخل في السلوك الانتخابي ممارسات غير شريفة تستوجب العقاب مثل "الاتجار بالتنازلات الانتخابية" وتهديد القلة من المرشحين غير الوفديين بالفائزين لإرغامهم

على الانضمام للوفد، واتباع تعليماته في مجلس النواب. وهكذا بموجب القانون الجديد انتزع من مجلس النواب حقه المطلق الفصل في صحة العضوية.

يتضح من هذا العرض السريع لقانوني الانتخاب أنهما يدلان على رؤيتين مختلفتين للتصويت ترتبط بالنزب السياسية التي وضعتهما. غير أنه على مستوى الممارسات الانتخابية ونظرا للرهانات ولخطورة الممارسات "الانتخابية" لمنافسي الوفد، يبدو أن هذا الأخير قد استخدم كافة موارده للفوز وخاصة الموارد والاختصاصات التي توفرها الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وكذلك اتجه الوفد، في الفترات التي فقد فيها شعبيته، إلى استخدام نفس الأساليب الملتوية وغير النزينة التي استخدمها منافسوه.

الممارسة الانتخابية للنزب : الهيمنة الاجتماعية والانحرافات الإدارية الهيمنة الاجتماعية

من بين الاتهامات الموجهة للوفد في مذكرة الحكومة الموقعة من إسماعيل صدقي باشا أنه أنشأ "طبقة محترفي السياسة"، غير أنه من الصعب قبول مثل هذه الادعاءات لعدة أسباب. يتضح من تحليل وحيد عبد المجيد^{١١٧} لطبيعة العلاقات بين قيادات الوفد وقاعدته أن الوفد لم يكن لديه أعضاء بالمعنى المعروف في التنظيمات الحزبية، يكرسون الجزء الأكبر من وقتهم للنشاط السياسي والانتخابي. وكانت الهياكل التنظيمية للوفد فضفاضة إلى حد كبير، وكانت لجانه المختلفة، مثل لجان الطلبة والشباب، تتشكل عند وقوع أحداث سياسية هامة كتنظيم المظاهرات والتجمعات أو تنظيم الحملات الانتخابية لدعم المرشحين الوفديين ومساعدتهم على الفوز، وهو ما أشار إليه عبد الرحمن الراقعي في شهادته التي أوردناها سابقا. وكذلك على المستوى القاعدي ارتبط الوفد بكافة الطبقات الاجتماعية بما فيها أكثرها شعبية، كما كان يحظى بدعم الطبقات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر ثراء سواء في المدن أو في الريف. وكما يتضح من نتائج آخر انتخابات قبل ثورة ١٩٥٢، فإن شعبية الوفد قد بلغت حدا يدعو إلى افتراض أنه لم يكن بحاجة إلى البحث عن مرشحين يخوضون المعارك الانتخابية باسمه بلقر ما كان المرشحون يسعون إلى حمل اسم الوفد؛ إذ أن "شعار الوفد" ظل - على الأقل لفترة ما - مفتاحا للنصر. وكانت قيادة الوفد تكتفي باختيار أكثر العناصر قدرة على الفوز إما بسبب روابطها المحلية وشبكة اتصالاتها الشخصية في الدائرة، وإما بسبب ما تتمتع به من إمكانيات مالية ومادية، أو بسبب

تقلها داخل الهياكل الإدارية المحلية والقومية. يرجع ذلك لكون الأحزاب السياسية بصفة عامة، بما فيها الوفد، لم يكن لديها ميزانية للإنفاق على الحملات الانتخابية لمرشحينها، علما بأن هذه الحملات كانت، منذ ذلك الحين، باهظة التكاليف، ويشهد على ذلك المناقشات التي دارت في مجلس النواب عندما اقترح الوفد في عام ١٩٢٤ أن يقوم كل مرشح للانتخابات بإيداع مبلغ من المال في خزانة الحزب.

وبالنسبة لممارسات الوفد في الانتخابات، يقول صبري أبو المجد^{١١٨} في هذا الشأن وإن كان علينا توخي الحذر الشديد إزاء تلك الأقوال: "الواقع أن الوفد لم يكن يختار مرشحيه على أساس كفاءتهم، وإنما على أساس قدرتهم على الفوز. كان يدرس الدائرة من الناحية التاريخية والجغرافية ولا يتردد في ترشيح شخصين أو ثلاثة أشخاص من العائلة الواحدة في دوائر مختلفة حتى وإن كانوا لا يقيمون فيها ولا أحد يعرفهم. أي على أساس سياسي..." ويبدو أن هذا السلوك كان متبعاً في كل الأحزاب السياسية وقتذاك، وهو ما يؤكد سيد مرعي حين لاحظ أن النقراشي باشا زعيم السعديين اختار في انتخابات ١٩٤٤ أن يرشح أكبر عدد من الأعيان، لأن الأعيان ملتصقون بدوائرههم وذلك حتى لا يتحمل حزبه النفقات^{١١٩}. ويتبين من ذلك كيف أن الهدف الرئيسي للوفد من هذه الممارسات كان ضمان فوز مرشحيه وأن الوسائل التي استخدمها لتحقيق هذا الهدف عديدة ولا تختلف كثيراً عن تلك التي استخدمها خصومه، وهي في هذه الحالة ثقل العائلات الكبيرة ونفوذها الاجتماعي والاقتصادي على الناخبين. ويتناول صبري أبو المجد في كتابه عن غضب الشباب الوجدانيين في محافظة البقهيية عندما لم ترشح أمانة الحزب الدكتور محمد حلمي الجبار رغم شعبيته الكبيرة بين الشباب.

كما سبق أن ذكرنا، كان من بين الاتهامات التي وجهها اسماعيل صدقي باشا للوفد أنه كون لنفسه مجموعة من الزبائن/الأنصار السياسيين داخل البرلمان والمجالس الإقليمية وأن هؤلاء يخضعون له تماماً وغير قادرين على معارضته، وأنه أدخل في السلوك الانتخابي عملية الاتجار بالتنازلات وتخويف المرشحين غير الوجدانيين الفائزين في الانتخابات.

الواقع أن تلك الممارسات تظهر كذلك قوة وشعبية الوفد بالقدر الذي تظهر به عدم تربيده في استخدام شتى الوسائل التي تمكنه من الفوز حدث ذلك بالفعل في انتخابات ١٩٢٩ حيث فاز للوفد ٩٣,١ ٪ من المقاعد وكان ١١٣ من مرشحيه قد فازوا بالتزكية لعدم وجود منافس لهم. وتكررت هذه الظاهرة في انتخابات

١٩٤٢ التي حصل فيها الوفد على ٨,٩٪ من المقاعد وكان ١١٤ مرشحا قد فازوا بالتركبة^{١٢٢}. وكذلك يظهر القانون الجديد الذي فرضه إسماعيل صدقي والذي يحرم مجلس النواب من حقه في الفصل في صحة العضوية استعداد الوفد لعمل أي شيء في سهيل البهيمنة على المجلس. فبسبب الضغوط الشديدة التي تعرض لها من قبل الملك والإنجليز، وبسبب "مهمته الوطنية المقدسة"، كانت قيادات الوفد تسعى إلى الفوز في الانتخابات مهما كلفها الأمر، ولم تنشغل كثيرا بالمسائل الشكلية والأساليب المستخدمة في الانتخابات إلا إذا كان في ذلك خطر على فوز الوفد.

الانعراشات الإدارية

اتخذ تزوير الانتخابات في هذه الفترة أشكالا عديدة ومتنوعة وكان غالبا من صنع الإدارة، بعضها يقع قبل الانتخابات مثل تقسيم الدوائر الانتخابية بحيث تأتي النتائج في صالح بعض المرشحين دون غيرهم، وبعضها الآخر أثناء الانتخابات بمساعدة رجال الإدارة كمديرى المديرية والموظفين وضباط الشرطة، وكذلك العمدة والشيوخ بطبيعة الحال لما لهم من تأثير على الأهالي، لاسيما في الريف. وتغمر هذه الظواهر ما اتخذته قيادة الوفد من قرارات بمقاطعة الانتخابات كلها أدركت أن الملك، بسبب توتر العلاقات بينه وبينها، سيستخدم كافة الوسائل الإدارية للحيلولة دون فوز الوفد. كما تغمر هذه الظواهر أيضا السبب الذي جعل قيادة الوفد تطالب بعد كل أزمة من هذه الأزمات بتشكيل حكومة محايدة أو ائتلافية تترأس الانتخابات التالية وتشرف على عملية تقسيم الدوائر لحساسية هذه العملية. كان تقسيم الدوائر الانتخابية قبل إجراء الانتخابات يتم عن طريق لجنة في وزارة الداخلية، وكان للهدف الرئيسى من هذه العملية هو ضمان أكبر عدد ممكن من الأصوات لبعض المرشحين بتجميع القرى والكفور التي توجد بها أهم "الشبكات الموالية لهؤلاء المرشحين" (أهالي وأقارب المرشح وكل من على أملكه الزراعة أو الصناعية أى بتعبير آخر كل "تابعية" كالفلاحين والمزارعين والعمدة الخ) في دائرة واحدة، حدث ذلك في عدة انتخابات وخاصة في انتخابات ١٩٢٥ حيث تم تعديل ١٠٦ دائرة من إجمالى ٢١٤ دائرة وانتهت بفوز الوفد وإن لم يكن فوزا ساحقا كما فى ١٩٢٤. وتكرر نفس الشيء أيضا في انتخابات ١٩٢٨ فامتنع للوفد عن تقديم مرشحين باسمه فى ٩٨ دائرة بعد إعادة رسم خريطة الدوائر كلها بحجة تزايد عدد الفلاحين الذى أظهره آخر تعداد للسكان. وبذلك ارتفع عدد الدوائر من ٢٢٢ دائرة إلى ٢٦٥ دائرة. ووفقا لشهادة محمد

حسين هيكل^{١٢١} الذي كان وزيرا آنذاك وأحد رموز حزب الأحرار الدستوريين، كان المرشحون المقربون للحكومة والقصر يذهبون إلى اللجنة التابعة لوزارة الداخلية ويطلبون إضافة مدينة ما أو حذف قرية ما من دائرتهم !! ويمكن القول أن رؤية الوفد تختلف عن غيره من الأحزاب الأخرى، وذلك نظرا لاختلاف وضعه وظروفه عن الآخرين، وهو ما يبرز في أن الوفد كان يطالب بوزارة محايدة لتشكيل الدوائر، أما أحزاب السراي، فكانت تقسم الدوائر بنفسها لاعتبارات انتخابية محضة.

إن الذين استفادوا من مثل هذه الميزات هم أكثر المرشحين تقريبا للدوائر الحاكمة. وفي هذا الشأن يروي سيد مرعي^{١٢٢} تجربته في أول انتخابات يرشح نفسه فيها، وهي تجربة تستحق الذكر. تقدم سيد مرعي للانتخابات كمرشح سعدي وكانت الحكومة آنذاك حكومة سعدي، ومع ذلك، ففي الدائرة التي رشح نفسه فيها، دعمت حكومة أحمد ماهر باشا منافسه فكري أباطة من الحزب الوطني، علما بأن هذه الدائرة هي التي كان يمثلها والده في عام ١٩٢٤ كنائب ودي. وقد فوجئ سيد مرعي بأن الحكومة كانت قد حذفت إحدى القرى من هذه الدائرة وضمتها إلى دائرة أخرى.

"...وكانت هناك بلدة مجاورة للعززية لها أهمية، وأصواتها لها تأثيرها في الدائرة - واسمها كفر فرج جرجس - ذهبت إليها في جولتي وخلال مروري بها لاحظت فتور الاستقبال من الأهالي، وأحسست أن هناك شيئا غير عادي وتكشفت الموقف عندما سألوني: أنت جاي ليه؟ ودهشت في بادئ الأمر ولكنني عذرتهم بعد ما عرفت أن الحكومة قد ضمت بلدتهم إلى دائرة "منيا القمح" - وكان المرشح فيها فكري أباطة من الحزب الوطني - وكان الموقف كله بمثابة الصدمة الأولى ولم تحتمل كبريائي أكثر من ذلك، وغادرت البلدة على الفور وأنا أغلى من الغضب والغليظ من الحكومة السعدية، كيف يحدث هذا التصرف بالنسبة لمرشح من السعديين وكيف يضعني النقراشي في هذا المأزق؟ وتوجهت مباشرة إلى القاهرة لمقابلة النقراشي "باشا" في وزارة الخارجية وكنت ثائرا وقلت له: لماذا إذا طلبتم مني ترشيح نفسي في الانتخابات؟ ولماذا كان الإصرار على نزولي المعركة في دائرة العززية عن السعديين ثم تفتنون أصوات الدائرة من وراء ظهري؟"

وبخلاف تقسيم الدوائر الانتخابية في مرحلة ما قبل الانتخابات كان التزوير يتم بواسطة رجال الإدارة ولاسيما العمدة والشيوخ كما يذكر د. سيد صبري^{١٢٣}. "لقد أصبح من المعلوم أن أية وزارة في الحكم تستطيع الحصول على أصوات أغلبية هيئة الناخبين إذا توفرت لديها أمران: الأول تأييد رجال الإدارة وبالأخص العمدة الذين في

فيضتهم أصوات الناخبين في القرى، الثاني العدد الكافي من اللوريات لنقل الناخبين إلى اللجان للإدلاء بالاسم الملحق لهم. ولقد أثبتت التجارب سهولة كلا الأمرين".

وللتصدي لهذه التحركات كان الوفد يعتمد، وهو في قمة شعبيته، على أنصاره داخل الجهاز الإداري. ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى الإضراب الشهير الذي قام به العمدة والشيوخ في عدة مديريات في عهد حكومة زيور باشا، ويمكن القول أن الحركات داخل الجهاز الإداري كانت جزءا من حركة مقاومة عامة يقودها الوفد. بدأت حركة الاحتجاج هذه بإرسال خطاب إلى وزير الداخلية تعبيراً عن اعتراضهم على قانون الانتخابات الجديد وعزمهم مقاطعة الانتخابات، فأقبلوا من مناصبهم وقدموا للمحاكمة إلا أن المحكمة برأتهم. كانت هذه المقاومة الإدارية من بين الأسباب التي أدت إلى تراجع الحكومة وإلغاء قانون زيور باشا. وتكررت نفس الظاهرة عند وقوع أزمة ١٩٣٠ حينما استقال نحو ٤٠٠ عمدة احتجاجاً على قانون انتخابات ١٩٣٠ وذلك رغم أساليب القمع والغرامات الباهظة التي فرضت عليهم. إلا أن البرلمان الذي كان يتمتع فيه الوفد بالأغلبية قد ألغى كل هذه القرارات. وبالإضافة إلى الغرامات والفصل استخدمت إجراءات أخرى ضد الموظفين المتعمرين من بينها النقل أو الإحالة على المعاش المبكر.

ينطبق هذا الكلام على رجال الشرطة أيضاً. فمن بين أشكال تزوير الانتخابات في ذلك الحين أن كان وزير الداخلية يرسل العساكر لتطويق القرى في بعض الدوائر أو إيداع شيوخها في السجون أو منع الناخبين من دخول لجان الانتخاب^{١٢١}. ولا بد أن نذكر هنا أيضاً عدم التجانس السياسي بين رجال الإدارة. وفيما عدا بعض الاستثناءات الناتجة عن مقاطعة الوفد للانتخابات، فإن نتائج الانتخابات لم تكن مضمونة وكانت تنتهي عادة بفوز الوفد، مما كان يدفع الموظفين إلى توخي الحذر الشديد تجنباً للعقاب الذي كان ينزله الوفد بمجرد توليه الحكم على الموظفين الذين لم يحترموا إرادة الناخبين أو تدخلوا ضد مرشحيه. وما ذكره صلاح الشاهد^{١٢٢} في هذا الصدد عن انتخابات ١٩٥٠ يثبت ذلك. فهو يروي حقيقة الصراع بين فؤاد سراج الدين الذي كان يعلم أنه سيتولى وزارة الداخلية بعد انتهاء الانتخابات ووزير داخلية حكومة سرى باشا بخصوص موقف الشرطة والإدارة أثناء الإعداد للانتخابات. قام وزير الداخلية بطمأنة فؤاد سراج الدين على حياد الانتخابات، ولكنه طلب منه بالنسبة لمرشح معين أن "يتركه يفوز" وذلك لأسباب لم يذكرها صلاح الشاهد. غير أن فؤاد سراج الدين رفض هذا الطلب بمنتهى الثقة، وظل طوال الحملة الانتخابية

يؤكد في خطبه على كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومات الوفدية لصالح الشرطة وفي المقابل تنوى الشرطة الاستغناء عن الوفد بتزوير الانتخابات. كما ذكر أيضا في هذه الخطب أن عددا كبيرا من رجال الشرطة اتصلوا به ليؤكدوا حيادهم. وأخيرا يذكر صلاح الشاهد كيف أن فؤاد سراج الدين قد أرسل سرا أحد الأشخاص إلى الضابط المسئول عن دائرة مرشح وزير الداخلية ليهبط منه عدم تزوير الانتخابات لصالحه، وبالفعل لم يفز هذا المرشح.

كل هذه التصريحات بالغة الدلالة على الممارسات الانتخابية في أواخر الحقبة الليبرالية وعلى قوة الوفد كحزب "حاكم" وعلى التواطؤ والتحالفات بين النخب السياسية، سواء كانت اجتماعية أو أسرية أو اقتصادية، بغض النظر عن اختلاف مواقفهم السياسية. تزايد هذا التواطؤ مع الزمن في الوقت الذي اتسعت فيه الهوة بين "الناس اللي فوق" و "الناس اللي تحت". وقد مهد هذا الوضع لاستيلاء الضباط الأحرار على السلطة في عام ١٩٥٢ وانتهاء عهد التعددية الحزبية والتعددية السياسية الذي شهدته مصر في الحقبة الليبرالية.

ومن المفارقات أن عدم التوازن المفرط لصالح الوفد وشعبيته التي فاقت كل الحدود لارتباطها بمهمته "الوطنية" هو الذي أدى إلى ابتعاد الوفد عن تعريف التصويت في الإطار الاجتماعي الذي أرادته النخب الوفدية ذاتها في بادئ الأمر، أي أن يكون التصويت تعبيراً عن اختيار حقيقي أو رأي سياسي. الواقع أنه نظرا لأهمية الرهانات والعنف الذي استخدمه القصر لتزوير إرادة الناخبين لجأت النخب الوفدية إلى كافة الوسائل لتأكيد تفوقها في الانتخابات، فحشدت موارد المرشحين من الطبقات المهمنة اجتماعيا واقتصاديا وكذلك الإمكانيات التي توفرها الهيمنة السياسية والحكومية. وتجدر الإشارة هنا إلى البنية الاجتماعية لأخر مجلس نواب عام ١٩٥٠ والذي كان للوفد فيه الأغلبية الساحقة^{١٣٦}: ٣٥٪ كبار ملاك زراعيين، ٢٧٪ متوسطي ملاك زراعيين، ١٤٪ رأس المالون صناعيون، ٥,٩٦٪ رأس المالون تجاريون، ٢٠,٦٩٪ مهنيون ومعظمهم من المحامين والأطباء، ٥٪ موظفون حكوميون. وتقول عزة وهبي أن ارتفاع نسبة تمثيل الطبقات المهمنة اقتصاديا واجتماعيا يعد سمة ثابتة في البرلمانات التي تشكلت منذ عام ١٩٢٤. هذه النتائج هي حصيلة دراسات عديدة تناولت هذا الموضوع مع اختلاف المعايير التي استخدمها الباحثون بطبيعة الحال في تعريف مختلف الفئات المذكورة. يفهم مجموع هذه الظواهر كيف أن وراء القواعد الانتخابية الرسمية للنخب السياسية، و وراء الرهانات السياسية الكبرى المتمثلة في

الانتخابات، تختبئ في الواقع ممارسات ومعارية انتخابية شعبية تكاد تكون باقية على حالتها ولا تزال سماتها الرئيسية موجودة حتى الآن.

المعايير والممارسات الانتخابية الشعبية

الواقع أن الممارسة الشعبية للتصويت خلال الفترة الليبرالية غير مفصح عنها ويصعب اكتشافها. معظم الذين كتبوا أو أدلوا بشهادتهم عن ماضيهم السياسي وتجاربهم الانتخابية كانوا من كبار الشخصيات السياسية آنذاك وكانوا يشغلون المناصب الهامة كمنصب وزير أو رئيس وزراء أو من كبار المسؤولين في الأحزاب السياسية أو من كبار الصحفيين... الخ. وبالتالي نكون بصدد وجهة نظر متأثرة بموضعهم الاجتماعي والسياسي وموقفهم الأيديولوجي. من جهة أخرى غالبا ما تكون شهادتهم انتقائية وبها ثغرات، وهذه الثغرات إما أن تكون حتمية لعدم احتفاظ الذاكرة بكل البهانات، وإما أن يكون سببها ببساطة شديدة أن بعض المعلومات الأساسية بالنسبة لدراسي الأنثروبولوجيا السياسية لا يراها غيره ذات أهمية. وبالتالي لا يتم ذكرها أو الإفصاح عنها. أما شهادات من قد نسميهم المرشحين العاديين في انتخابات الفترة الليبرالية فهي نادرة للغاية. ومع ذلك استطعنا بناء على بعض هذه الشهادات، التعرف إلى حد ما على العادات الاجتماعية الحقيقية التي سادت عملية التصويت في هذه الفترة، ومن ثم دلالات التصويت بالنسبة للجمهور. لا يجب ترك الرهانات السياسية الوطنية في انتخابات هذه الفترة تلهينا أو تحجب عنا الرهانات الاجتماعية المحلية لانتخاب النائب. ففي وقت مبكر جدا تكونت في مصر صورة "النائب الوسيط" بين الأهالي المحليين والأجهزة الإدارية المركزية والإقليمية، وكذلك النائب مقدم الخدمات والمجاملات الشخصية والجماعية. في ضوء هذه التوظيفية يمكن فهم حقيقة منطق الانتخاب حيث تقدم الجماهير دعمها وأصواتها للمرشح مقابل بعض الخدمات والمزايا التي يوفرها لهم. وهو ما يحدث اليوم. إن مثل هذا التصويت يكون دائما في صالح المرشحين الذين يتمتعون بالقوة الاقتصادية أو بعلاقات كثيرة، وكذلك الذين يتمتعون بقاعدة شعبية في الدوائر التي يرشحون أنفسهم فيها. وهذا ما يشير إليه عبد الرحمن الرافعي^{١٧٧} بشأن تقدمه لانتخابات ١٩٢٤.

"...فعلى الرغم من أني لم أعتمد في حملتي الانتخابية على عصبية عائلية أو نفوذ شخصي أو قوة حزبية في دائرة مركز المنصورة، فإن ما عرفه الناس عني من

ماضٍ وصفوه بالوطنية، قد أوجد شيئاً من التوازن بيني وبين منافسي، ففزت عليه بصوت واحد، إذ نلت ١٧١ صوتاً، ونال هو ١٧٠ صوتاً، وكان عدد المندوبين الذين أعطوا أصواتهم ٣٤١ مندوباً..".

من الواضح أيضاً أن عملية التصويت لم تكن سرية على الإطلاق، وإنما كانت تتم بطريقة جماعية شفافة نظراً لارتفاع نسبة الأمية. يشير محمد زكي عبد القادر^{١٧٨}، وكان من المرشحين في عام ١٩٤٥، إلى ذلك واصفاً الظواهر التي شاهدها ويحاول شرحها على النحو التالي :

"... وما أكثر ما أثرت فيه صور أخرى فيها سذاجة ولكن فيها جمال أخاذ... سمعت عن بعضهم يسأله عضو اللجنة من تنتخب فيجيب : "الشيخ محمد" وهو يعنيني... إن أعظم الألقاب عنده هو لقب "الشيخ" وهو يضيفه على راضياً فرحاً... وآخر يسأله رئيس اللجنة من ينتخب فيجيب "أبو عبد القادر" وهو يعنيني أيضاً... إنه لا ينتخب مثلاً له لمجلس النواب... وقد لا يعرف ما هو هذا المجلس ولا ما هي اختصاصاته وخصائصه، ولكنه ينتخب ابن الرجل المقيم معه في قريته يعرفه ويعطف عليه ويحبه، وهو عنده أقرب إليه من مجلس النواب ومن كل ما في مجلس النواب... وثالث يسأله الرئيس من تنتخب فيجيب في سذاجة حلوة : ودي عاوزة كلام ابن بلدنا... وهو يعنيني أيضاً... إن الانتخابات في نظره ليست إلا الانتصار لابن بلده أيها كان، سواء أكان صالحاً أم غير صالح... إنها العصبية الريفية القديمة كانت لا تزال بكل صولتها تسيطر على أنفاس الناس، ورابع يسأله الرئيس من تنتخب فيقول "ابن السنجرى" وهو يعنيني أيضاً... إنه هنا ينتخب الأحرار... إنها العصبية الأممية القبلية... أنصار لأسرتنا وخصوم... وخامس يجيب : الأستاذ الكبير، وسادس يقول سعادة البية وسابع يقول البية بتاعنا... كل إجابة من هذه الإجابات لها مغزاها ولها دلالتها ولها تفسيرها... الأول متعلم عارف لمن يعطي صوته والثاني ينتخب سعادة البية الذي يراه يرتدى البدلة ويذهب إلى القاهرة ويعود منها ويجلس مع البكوات والباشوات فهو واحد منهم بطبيعة الحال وطبيعة الوضع والثالث يصف "البية" بأنه "بتاعنا" أعنى الرجل الذي نعتد عليه ونلجأ إليه ونستجير به..".

تشهد هذه التصريحات الواردة على لسان محمد زكي عبد القادر على ما كان يحدث في لجنة الانتخاب في القرية عندما يكون أحد المرشحين للانتخابات من أبنائها فينتخب كل الأهالي "ابن البلد" الذي يعرفون اسمه وعائلته. غير أن ذلك لا ينطبق على كل اللجان خاصة في المدن الكبيرة وكل القرى الأخرى لأن النائب لم

يولد في كل قرى الدائرة وهذا ما يؤكد أحد القضاة وهو د. السيد صبرى^{١١٩} الذى كان رئيسا لإحدى لجان الانتخاب بالإسكندرية فى عام ١٩٢٨.

"... فقد حضر للانتخاب أفراد لا يعرفون أسماء المرشحين وآخرون ينتخبون محافظ المدينة، وغيرهم ممن يفوضون رأى لرتيس اللجنة، وآخرون يصوتون لرئيس الحكومة وهو غير مرشح فى الدائرة، أو من يطلبون مجرد أسماء المرشحين لأنهم نسوا اسم من يريدون انتخابه".

وبالطبع فإن التصويت شفاهة، ومن ثم علنا، يتيح الفرصة للضغط على الناخبين سواء من قبل الإدارة أو من قبل أنصار المرشحين والأشخاص الذين اتفقوا معهم على دعم حملتهم الانتخابية. وبالفعل قبل عملية التصويت كان هناك فترة للمساومات التى يتحتم على كل ناخب جاد إجراؤها مع "الناخبين الكبار غير الرسميين"، أى مع مجموع الشخصيات المحلية القادرة على التأثير على الجماهير لانتخاب مرشحا ما. وقد ترتبط هذه القدرة بسلطة الفرد الشخصية أو بوضعه، مثل كونه من الأعيان أو رأس عائلة كبيرة، أو بمركزه الاجتماعى لكونه شخصا متعلما أو بمنصبه الإدارى أو قدرته على ممارسة القمع إذا كان موظفا حكوميا فى الأجهزة المحلية. ويؤخذ فى الاعتبار أيضا أن مرشحي الوفد كانوا قادرين فى بعض الأحيان على هزيمة الباشوات المحليين وهزيمتهم فى دوائرهم. إلى جانب هذه المساومات استخدم المرشحون وسائل أخرى عديدة، وكانت هذه الوسائل والأساليب المستخدمة فى حملة الدعاية الانتخابية تختلف وفقا لسمات كل مرشح ونوع الجمهور الذى يريد إقناعه، وإذا كانت الاجتماعات الجماهيرية والمواكب وإقامة الحفلات التى يشارك فيها الخطباء والشعراء الشعبيون لمدح المرشحين والتقنى بغضائهم من السمات المشتركة فى الحملات الانتخابية، فإن البعض الآخر كان يعمل على التميز بتوزيع الإعلانات ومبادئه السياسية وغيرها من وسائل الاتصال المكتوبة. وكان هذا النوع من الدعاية يستهدف أساسا النخب المحلية المثقفة ولاسيما المدرسين والأطباء والمحامين ورجال الدين... الخ، ويبدو أن هؤلاء كانوا يمثلون فى ذلك الوقت فئة هامة من فئات "الناخبين الكبار غير الرسميين". وهذا ما فعله عبد الرحمن الرفاعي حين قام بتوزيع كل ما نشر من كتاباته للتأكيد على أنه يتميز بالعلم والثقافة علاوة على نشاطه الوطنى التاريخى.

غير أنه رغم وجود هذا الكم من وسائل الدعاية الانتخابية منذ الانتخابات الأولى فى عام ١٩٢٤ إلا أن تأثيرها على الانتخابات لم يكن كبيرا لأن الناس كانوا

ينتخبون حسب ما يوصيهم به الأشخاص الذين يفترض أنهم على علم بالصالح العام ومصلحة مجتمعهم. وهذه هي النصيحة التي يعطيها نائب وفدى سابق وكان أيضاً من المسئولين عن الحملة الانتخابية للوفد في كافة دوائر مديرية الشرقية وهو محمد زكى عبد القادر^{١٣٠}.

"... لا تعتمد على الهتافات والتصفيق... إن الناس في القرى يقابلون كل مرشح بالتلهيل والزعيق، ولكن هذا لا يعنى شيئاً. اجتهد أن تعتمد على الصلات الشخصية والاتفاقات والزيارات الخاصة... إن تجربتي دلتني على أن هذه أحسن وسيلة...".

وبالفعل تؤكد محمد زكى عبد القادر بنفسه من ذلك من تجربته الشخصية.

"... وزرت قرية رزنة وهي بلدة أحمد عرابي زعيم الثورة الأولى في مصر، واستقبلني الناس هناك بحماسة وتصفيق وهتاف والمنظومة المعهودة... الكرسي لمين؟ تنتخبوا مين؟... وهي المنظومة التي لاقيتها وسمعتها في كل قرية زرتها تقريباً، فما أن يحس الطبايون والزمارة وسامسة الانتخاب أن المرشح هبط البلد، حتى يلبسوا "هدوم الشغل" وهي ليست إلا الطبلية والزمارة وجماعة من الصبية والأطفال، خليط من أهل القرية المتعطلين، يزفون للمرشح، حتى أنسى في أوقات متعددة كنت أشعر بالأسف والألم أن أدبت بنفسى إلى هذا الموقف... وتذكرت قول الشمسي باشا أن هذا كله لا قيمة له... إنه "مولد" مجرد "مولد" حتى إذا انتهى الموكب كان لابد من صرف المكافآت، للطبايل والزمارة والحلاق وخادم المسجد والمؤذن والأطفال والصبية الذين كانوا يمدون أيديهم ليأخذوا قروشاً، أية قروش...".

كان التصويت وقتذاك - مثل ما هو عليه اليوم - متوقفاً على المساومات بين مختلف المرشحين وبعض الأشخاص في كل قرية أو منطقة، على أن يتم اختيار هؤلاء الأشخاص بعناية شديدة بمعنى أن يكون لهم بالفعل وضعهم ومركزهم الاجتماعي في القرية ومن شأنهم التأثير على الأهالي وضمان عدد كبير من الأصوات. لذلك كان على المرشحين ومساعديهم أو وكلائهم، دراسة المنطقة، في حالة عدم انتمائهم إليها، لمعرفة من هم الأشخاص المسيطرون على الانتخابات في كل قرية حتى لا يقعوا في شرك بعض المحتالين. وعلى حد قول محمد زكى عبد القادر، لا يمكن الارتجال في هذا الأمر.

"... أحسست أن الانتخابات أشبه بالمواسم، لها سمسرة ما أعجيبهم... واحد منهم يأخذك على جنب ويقول لك هامساً: البلد دي كلها في أيدي الشيخ أبو محمود... اتفق معاه وحط في بطنك بطيخة صيفي ونام... ويقترب منك آخر محذراً: إياك من الشيخ

عامر، وهو الذى همس فى أذنيك من قبل، ويقول فى خبث ومكر ودهاء لازم قال لك البلد فى ايد الشيخ أبو محمود، ما تصدقوش... أبو محمود ده راجل بتاع غرزة وماهوش من البلد، عليك بالحاج عبد الكريم... راجل طيب حج بيت الله الحرام...".

وكان الهدف من المساومات بين المرشح والأشخاص الذين يعتمد عليهم هو تحديد شروط المقايضة، أى تحديد التبرعات أو للوعود بالتبرعات والخدمات التى يتحتم على المرشح تقديمها مقابل دعمه وتأييده فى الانتخابات. وهنا أيضا يروى محمد زكى عبد القادر^{١٣} كيف أن رفضه الدخول فى لعبة الوعد بتقديم الخدمات والتبرعات وعدم اختباره للأشخاص المناسبين أدى إلى فشله فى الانتخابات لاعتباره فظا وجاهلا بأصول اللعبة.

"... ويقترِب منك ثالث، وهو بهمس أيضا: إن كنت عايز أصوات البلد دى، صلح الجامع... دورة الميه خسرانة ووزارة الأوقاف بقى لها ستين ومسا عملتش حاجة... ويجيئك رابع وخامس وسادس، وأعجبهم هو الذى قال لى أن أبو سنة محبوس على ذمة قضية... كلم وكيل النيابة يطلعه والبلد كلها تنتخبك... وأسأل: وأبو سنة ده متهم فى إيه؟ فيقول فى حادث قتل... ويقترِب شيخ جليل ويدس فى يدك ورقة ويقول باسمنا: النوادى بنى ساقط فى البكالوريا وعايز يدخل كلية البوليس... البركة فيك... وقد اعتدت أن أكون صادقًا، فكنت أقول لمن يسألوننى شيئًا ما إذا كنت أستطيع أو لا أستطيع، ولاحظ بعض أنصارى خطئى، فكانوا يزعمون شفافهم أسفا، حتى إذا اختلوا بى قالوا فى أسف شديد: الشغل ده ما ينفعش... لازم توعد الناس... ما فيش حاجة ما يمكنكش... هو أنت حتفروم حاجة... جامع... آه يتصلح... المفروض أنك صاحب وزير الأوقاف، وصاحب وزير الداخلية... الناس هنا ما بتفهمش، خدhem على قد عقولهم...".

هذه هى على ما يبدو أهم سمات التجربة الانتخابية الليبرالية والإطار الذى يصح وضعها فيه إذا أردنا فهم السهولة التى استطاع بها الضباط الأحرار إنهاء فصل الليبرالية الانتخابية فى مصر. وإذا كانت دراسة سمات الانتخاب على مستوى الدائرة قد سمحت بإدراك الدوافع الحقيقية للتصويت من وجهة نظر الأهالى والوسائل المستخدمة من قبل المرشحين للفوز، فإن المستوى القومى الكلى يعطى كذلك بعض الدلالات الهامة. بالنسبة للمشاركة فى الانتخابات (الجدول رقم ٦ الملحق) وطوال هذه الفترة كان متوسط نسبة المشاركة الفعلية للناخبين المقيدين فى الجداول الانتخابية ما بين ٥٤ ٪ و ٩٦ ٪. ولكن كم من الذين لهم الحق فى التصويت كان مقيدا بالفعل فى الجداول الانتخابية؟ وإن كان من الصعب الحصول على هذا الرقم فما يمكن قوله هو

أن متوسط عدد المقويدين لم يكن يتعدى ١٨ ٪ من إجمالي عدد سكان مصر في هذه الفترة^{١٢٢}. غير أن أكثر الأمور دلالة هو أن المشاركة الفعلية في الانتخابات قد سجلت انخفاضاً بين ١٩٢٤ و ١٩٢٥ وإن كان من الصعب المقارنة بين انتخابات أجريت في ظل نظم انتخاب مختلفة. من المؤكد أن هذا الانخفاض يرتبط بظاهرة سياسية هامة اتسمت بها هذه الفترة وهي عدم احترام إرادة الناخبين.

الفصل الثاني

الحقبة الناصرية:

احتكار الدولة للسياسية ومحلية دور النائب

إذا كان النائب في الفترة الليبرالية يعتبر قبل كل شيء مستودع الإرادة الوطنية الشعبية، ممثلاً في صورة النائب الوفدي، والانتخاب نوع من الاستفتاء الشعبي لصالح الوفد، ففي الفترة الناصرية كان النائب أساساً هو الوسيط الفعال بين الشعب والدولة "ولبة النعم"، وهو موزع الخدمات العامة والأموال العامة. فبإتعامهم مهمة الوفد السياسية الأسمى، ألا وهي طرد الإنجليز نهائياً من الأراضي المصرية، وبإعطائهم هذه المهمة عمق أكبر من خلال الكفاح ضد الإمبريالية والإنجازات السياسية الكبرى مثل تأميم قناة السويس انتزع نظام الضباط الأحرار عن عملية الانتخاب أحد أبعاده السياسية الهامة، وهي كونه يعبر عن خيار سياسي، ثم توطد غياب مثل هذا البعد بقيام نظام سياسي استبدادي وأحادي، وبوجود شخصية بارزة ذات "كاريزما" لزعمهم وكُل نفسه لتحديد الصالح السياسي ويحرص على إقامة علاقات مباشرة وحميمة *passionnées* مع الشعب. وعليه لم يكن أمام النائب المصري إلا أن يكتفى بدوره التقليدي الذي طالما قام به وهو دور الوسيط بين المجتمع والدولة، أي أن يكون بمثابة "سير لنقل الحركة" الذي ينقل رغبات واحتياجات الشعب وفي الوقت ذاته يشارك في تأطير المجتمع بنقل الخيارات والتوجهات التي تحددها الجهات العليا وحدها. وبذلك اختفى الاقتراع كتمثيل سياسي نهائياً ليحل محله الاقتراع - المفاضلة بين الذين يقدمون دعمهم وصوتهم والذين يعطون ويوزعون نعم وخدمات الدولة، وهو ما يعتبره البعض بمثابة تغير نوعي.

ازدادت فعالية الوسيط في تلك الفترة لسببين. من جهة ظل النائب هو نائب النظام الحاكم؛ إذ أن اختيار الناخبين محصور في المرشحين الذين يدعمهم النظام، ومن جهة أخرى لا تقوم الدولة بالوظائف السيادية التي كانت تقوم بها في الحقبة

الليبرالية فحسب، بل على عكس ذلك، تعتبر نفسها مسئولة عن تنمية وتطوير المجتمع كلها وإقرار العدالة الاجتماعية وتوزيع الخيرات والخدمات. إذا كان اختيار الناخبين في هذه الفترة لا يعد اختياراً سياسياً فهذا لا يعنى مع ذلك أن السياسى اختفى تماماً من عملية الاقتراع وأن هذا الأخير لا يحكمه سوى الروابط العائلية والعصبية. الواقع أن هذه الحقبة قد شهدت إعادة تعريف النشاط السياسى الذى أصبح نشاطاً مفتوحاً للجميع وليس مقصوراً على نخبة رجال السياسة أو الأعيان فى الأقاليم، ومن جهة أخرى اتسع مضمون النشاط السياسى ليشمل جهود كافة المواطنين لاسيما المسؤولين لمساعدة الدولة "وليه النعم" فى كفاحها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإقرار العدالة الاجتماعية. فقد للنائب البعد "القومى" الذى كان يتسم به فى الفترة الليبرالية واتخذت صورته الطابع "المحلى" الذى يعرف به اليوم. أصبح النائب شخصية عامة محلية تستطيع بحكم تأصلها فى الحياة الاجتماعية المحلية وفى الحياة العامة على المستويين المحلى والقومى أن تخدم مصالح أهالى الدائرة وتوزع الخدمات العامة اعتماداً على الأموال العامة لدولة تعتبر نفسها دولة راعية ومنصفة. إن الحقبة الناصرية هى بالفعل التى وطدت علاقة التبعية بين النائب والدولة، وهى علاقة جارى تصحيحها اليوم مع انتشار صورة النائب "رجل الأعمال". هذا التحول الذى طرأ على وظيفة النائب يقره من مواطنيه وفى الوقت ذاته يؤدى، على المستوى الانتخابى، إلى تمييز المرشحين الذين يتمتعون بمكانة عالية فى الدوائر العليا للدولة والهيئات السياسية القيادية، وإلى جعل الانتخاب من بين ما يعبر عن الهيمنة الإدارية.

المعايير الانتخابية الناصرية، التصويت غير السياسى و"الشأن العام"

لجميع

فى عهد عبد الناصر شهدت مصر ثلاثة انتخابات تشريعية لعضوية مجلس الأمة^{١٢٢} الذى حل مكان مجلس النواب. جرت هذه الانتخابات الثلاثة فى إطار سياسى وقانونى مختلف تماماً عن الذى كان سائداً فى الفترة السابقة. تبنى دستور ١٩٥٦، وكذلك دستور ١٩٦٤، نظاماً سياسياً يمزج بين النظام الرئاسى والنظام البرلمانى أو ما يطلق عليه البعض فى الفقه الدستورى المصرى النظام البرلماسى. فهما يقضيان بتشكيل مجلس للأمة، يختار أعضاؤه عن طريق الانتخاب العام السرى، ويتولى هذا المجلس السلطة التشريعية. كما ينصان فى الوقت نفسه بأن تتولى المؤسسة الرئاسية

السلطة التنفيذية وتحدد مع الوزراء السياسة العامة للحكومة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري، وتقوم كذلك بالإشراف على تنفيذ هذه السياسة. كما نظم الدستوران نوعاً من التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطين. بالإضافة إلى ذلك يرشح مجلس الأمة بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه رئيس الجمهورية، ثم يعرض الترشيح على المواطنين لاستفتاءهم فيه. ومن الناحية القانونية أيضاً وفيما يتعلق بتنظيم السلطات أضاف دستور ١٩٦٤ عنصرين لم يردا في دستور ١٩٥٦ : حق رئيس الجمهورية في تعيين نحو عشرة نواب، وأن يكون للعمال والفلاحين ٥٠ في المائة على الأقل من مقاعد البرلمان.

ولتقييم طبيعة النظام السياسي الناصري على حقيقته، لا سيما فيما يخص السلطة التشريعية، لابد من إضافة بعض العناصر الجوهرية إلى هذا الوصف :

١- إلغاء الأحزاب السياسية وجماعة الإخوان المسلمين في ١٩٥٣ و ١٩٥٤ على

التوالي:

٢- نصت المادة ١٩٢ من دستور ١٩٥٦ على أن "يكون المواطنون اتحاداً قومياً [...] ويتولى الاتحاد القومي حق الترشيح لعضوية مجلس الأمة. كما نصت المادة الثالثة من دستور ١٩٦٤ على أن الاتحاد الاشتراكي العربي (الذي أنشئ عام ١٩٦٢) المكون من تحالف قوى الشعب هو السلطة التي تمثل الشعب :

٣- وأخيراً استبعد النظام الناصري من لعبة الانتخابات وبالتحديد من حق الترشيح في الانتخابات التشريعية، ولأسباب سياسية واضحة، بعض الفئات مثل المنتمين إلى الأسرة الملكية المخلووعة، والأشخاص الذين "أفسدوا" الحياة الحزبية قبل الثورة، والذين فرضت على أملاكهم وأموالهم الحراسة، والذين جرى اعتقالهم في وقت من الأوقات بعد الثورة... الخ.

ويتضح ضعف ثقل البرلمان في الحقبة الناصرية ليس فقط من كونه خاضعاً لرقابة هذا "الحزب/ الدولة" - برلمان معين لاجتماع في ٦٠ و ٦١ - الذي أدخله النظام على الحياة السياسية المصرية، ولكن أيضاً من عمر المجالس المنتخبة خلال هذه الفترة والتي تبلغ مدتها القانونية خمس سنوات. فمجلس الأمة المنتخب عام ١٩٥٧ لم يكمل سبعة أشهر من عمره حتى تم حله بسبب قيام الوحدة المصرية - السورية. ويحدث الانفصال انتهى دور مجلس الأمة وظلت مصر بدون برلمان منتخب حتى بداية عام ١٩٦٤. انتخب المجلس الجديد في عام ١٩٦٤ واستمر ثلاث سنوات وثمانية أشهر فقط أما المجلس المنتخب في عام ١٩٦٩ فقد استمر سنتين. كذلك

يتأكد ضعف دور البرلمان بالنسبة لغيره من التتظيمات السياسية القابعة للنظام من الأسلوب الذي نظمت به الإدارة الناصرية مختلف الانتخابات. ففي عام ١٩٦٤ على سبيل المثال حرم عدد كبير من المواطنين من مباشرة حقهم في التصويت لمجرد أن وزارة الداخلية لم تقم بطبع بطاقات الانتخاب الجديدة وطلب من الناخبين استعمال بطاقات ١٩٥٧. وحتى الناخبين الذين تمكنوا من العثور على بطاقاتهم القديمة لم يتمكنوا كلهم من التصويت لأنه مع طبع القوائم الانتخابية الجديدة والمعدلة بناءً على الإضافات والحذف، تغير الرقم المسلسل الدال على لجنة الانتخاب، كما تغير أيضا مكان لجان الانتخاب نتيجة لإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية، حتى أن عدد الناخبين في كل لجنة من لجان الانتخاب في انتخابات ١٩٦٤ لم يتعد ٥٠٠ ناخب^{١٣١}.

غير أنه رغم كل هذه التعقيدات، ورغم إنشاء جهاز قانوني وسياسي يخضع البرلمان لرقابته ويكون له (أي الاتحاد القومي الاشتراكي) حق الولاية على مجلس الأمة المنتخب، أدخل النظام السياسي الناصري بعض التعديلات الهامة في عملية الانتخابات لاسيما في اتجاه توسيع الهيئة الناخبة المصرية، مثل تخفيض الحد الأدنى لسن الناخب إلى ١٨ سنة وإن قلت عن سن الرشد القانوني وهي ٢١ سنة. ومنح المرأة المصرية لأول مرة حق الانتخاب على أن القانون قد فرق بين الرجل والمرأة بأن جعل القيد في جداول الانتخاب إجباريا بالنسبة للرجال واختياريا بالنسبة للمرأة، وإعطاء حق التصويت لبعض الفئات التي لم يكن لها هذا الحق قبل ذلك مثل العسكريين والموجودين خارج الحدود وقت إجراء الانتخابات. وأخيرا بموجب قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ أصبح التصويت إجباريا وكل من تخلف عن أدائه يعاقب بغرامة.

وفيما يتعلق بالدوائر الانتخابية أخذ القانون بالمبدأ الذي كان قد أقره دستور ١٩٣٠ وهو مبدأ تثبيت عدد الدوائر الانتخابية بحيث لا تعرض للزيادة أو للنقص بحسب تعداد السكان. وقضى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٦ بأن "يؤلف مجلس الأمة من ثلاثمائة وخمسين عضوا"، وبأن "تقسم الجمهورية المصرية إلى دوائر انتخابية عددها ثلاثمائة وخمسون دائرة". أما بالنسبة لنظام الانتخاب فقد أخذ قانون الانتخابات بالنظام الذي ساد في ظل دستور ١٩٢٣، وهو نظام الانتخاب المباشر على درجة واحدة، كما أخذ بنظام الانتخاب الفردي وليس الانتخاب بالقائمة، ويكون انتخاب عضو مجلس الأمة بالأغلبية المطلقة. وأخذ بمبدأ الانتخاب السري وفيما يتعلق بممارسة الأميين لحق الانتخاب فقد استحدث القانون مبدأ الرموز لتمييز المرشحين

كضمان لسرية الانتخاب بينما كان الأمي في الحقبة الليبرالية يدلي برأيه شفاهة أمام المسؤولين في لجنة الانتخاب.

وفيما يتعلق بالمرشحين أخذ النص القانوني بما كان معمولاً به في تشريع الحقبة الليبرالية من حيث إنه لا يلزم أن يكون اسم المرشح مقيداً في جداول انتخاب الدائرة التي يتقدم للترشيح عنها. ومن شروط العضوية في مجلس الأمة أيضاً أن يكون العضو محسناً للقراءة والكتابة، وألا تقل سن عضو مجلس الأمة يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية. وبخصوص عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولي بعض الوظائف العامة قضى القانون على أنه يحظر على القضاة وضباط الشرطة والجيش الترشيح لعضوية مجلس الأمة إلا في حالة استقالتهم وقبول تلك الاستقالة. وكذلك نص قانون مجلس الأمة على أن يكون طلب الترشيح مصحوباً بإبداع المرشح ملفاً من المال كتأمين لضمان جدية الترشيح.

هذه هي المبادئ التي أضافها دستور ١٩٦٤ والتي قضت على وجه الخصوص بتقليل عدد الدوائر الانتخابية إلى النصف على أن يمثل كل دائرة نائبان يكون أحدهما على الأقل "عامل أو فلاح". ويرى معظم المتخصصين وخاصة علي الدين هلال^{١٢٠} أن انتخابات ١٩٥٧ هي أكثر الانتخابات الحيوية. ومع أن علي الدين هلال يرى أن هذه الحيوية يمكن إرجاعها إلى أن الدولة لم تكن قد استكملت بعد هيمنتها على المجتمع، إلا أنه من الممكن أيضاً إرجاعها إلى تزامن هذه الانتخابات مع بلوغ شعبية جمال عبد الناصر ذروتها. فبعد استبعاد محمد نجيب وإرساء سيطرته على مجموعة الضباط الأحرار زادت شعبية جمال عبد الناصر إلى حد كبير بسبب الإجراءات التي اتخذها على المستويين الداخلي والخارجي: اشتراكه في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ الذي جعله يظهر في صورة رجل سياسي دولي، وتأميم قناة السويس، وحرب السويس وأخيراً إصدار قانون الإصلاح الزراعي.

ترتبط حيوية هذه الانتخابات أولاً بتوسيع الهيئة الناجبة بعد الإصلاحات التي أشرنا إليها. ورغم تباین الأرقام التي يعطيها الكتاب في هذا الصدد، يقول علي الدين هلال إن الهيئة الناجبة قد قفزت من ٤,٥ مليون مواطن عام ١٩٥٠ إلى أكثر من ستة ملايين عام ١٩٥٧^{١٢١}. من الجدير بالذكر أنه يمكن قياس درجة المشاركة السياسية بمعيارين: درجة الإقبال على الترشيح بالنسبة لعدد المقاعد، وعدد الدوائر التي لم يتم انتخاب النائب إلا في الجولة الثانية أي بعد الإعادة. وإذا كان المؤشر الأول (درجة الإقبال على الترشيح) يدل على ثقة المرشحين في انفتاح لعبة الانتخابات، فإن

المؤشر الثاني (درجة إقبال المواطنين على التصويت) يدل على درجة هذا الانفتاح وهذه المنافسة. تقول عزة وهبي في دراستها الشيقة لانتخابات ١٩٥٧ التشريعية^{١٣٧} أن عدد المرشحين المتبقين بعد تصفية الاتحاد القومي لهم قد بلغ ٢٤٩٣ مرشحاً، وبذلك يكون متوسط عدد المرشحين لكل دائرة قد قفز من ٣,١٦ عام ١٩٥٠ إلى ٧,١ عام ١٩٥٧، وذلك رغم الشدة التي أظهرها الاتحاد القومي في عملية التصفية هذه، والتي أسفرت عن استبعاد ١٢٦٨ طلب ترشيح. وقد أدّى الاعتراض على بعض المرشحين إلى خلو عدد من الدوائر من المرشحين بالكامل ومن ثم أعلن عن إعادة فتح باب الترشيح فيها مستقبلاً. ومن الواضح أن الهدف الرئيسي من عملية اختيار قائمة المرشحين من قبل الاتحاد القومي كان التخلص من الطبقة السياسية القديمة التي لعبت دورها في الحقبة الليبرالية. وإذا كان إلغاء الأحزاب السياسية والإجراءات الأخرى التي أسفرت عنها والمتعلقة باستبعاد بعض الفئات من اللعبة الانتخابية تمس أكثر رجال السياسة تألقاً في الفترة الليبرالية، فإن عملية اختيار المرشحين التي قام بها الاتحاد القومي كانت تهدف إلى التخلص نهائياً من رجال السياسة من الأعيان وأثرياء الريف الذين كانوا يشكلون النخبة السياسية في العهد الليبرالي، لا سيما في المحافظات والريف.

تمثل زيادة عدد المرشحين لأول انتخابات تشريعية تجرى في الحقبة الناصرية ظاهرة غاية الأهمية تستحق التطويل، فإذا ما حاولنا التعبير عن الخريطة الاجتماعية والسياسية للذين تقدموا لترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الأمة فسوف نلاحظ التغير الشامل الذي حدث فيها^{١٣٨}. تشير المصادر الصحفية لهذه الفترة إلى تنوع المرشحين وإلى أن من بين الذين خاضوا المعركة الانتخابية أشخاص ينتمون إلى الطبقات الوسطى، بل والدنيا، الذين كانوا مستبعدين من قبل من أي صراع سياسي، ومنهم العمال يدعمهم الاتحاد المصري العام للعمال، والمهنيين تساندتهم لجنة شكلات من أمعاء النقابات المهنية، بالإضافة إلى التجار ورجال الصناعة ومتوسطى الملاك الزراعيين، وأخيراً الموظفين وضباط الجيش وضباط الشرطة وعدد من النساء (١٦ مرشحة). يعكس هذا التغيير إرادة النظام الحاكم ورغبته في تشجيع الفئات الاجتماعية التي كان يريد الاعتماد عليها لتكوين قاعدته الشعبية على المشاركة السياسية، ويمكن القول أن ظاهرة كثرة عدد المرشحين ترجع أساساً إلى الاختفاء المفاجئ للطبقة السياسية مما خلق فراغاً مجهولاً طمع كثيرون إلى ملئه على أساس غير سياسي في معظم الأحيان، حيث كان الجميع مؤيدين للنظام. وقد أنارت الظاهرة

انتزعاج الصحف وقتها. نظرا لأن كثيرا من المرشحين لم يكن لهم برنامج سياسي، ووضع حد للهوة التي كانت تفصل بين النخبة السياسية الحاكمة وجزء كبير من المجتمع المصري. يعكس هذا التغيير أيضا الشعبية التي كان يتمتع بها النظام الناصري في ذلك الوقت، حيث لم تكن مصداقيته قد تأثرت بعد بإخفاقه في عدد من الأحداث مثل فشل الوحدة مع سوريا وهزيمة ١٩٦٧، علاوة على ما تنسم به بعد ذلك من طبيعة سلطوية وبيروقراطية، وانخفاض مستوى المعيشة في المجتمع نتيجة لعواقب المغامرات العسكرية التي دخلها وأساليب إدارة النظام للاشتراكية.

يشير هذا الإقبال الشديد على الترشيح لانتخابات نقائهما "السياسية" معروفة سلفا، حسب التحليل السابق، إلى مدى ثقة المرشحين في انفتاح اللعبة الانتخابية على المستوى المحلي. وبالفعل بالإضافة إلى الرقابة "من المنيع" التي يمارسها الاتحاد القومي باختياره المرشحين اتخذ النظام الناصري نوعا ثانيا من الاحتياطات وهو إغلاق ٧٦ دائرة على مرشحين بعينهم لضمان فوزهم بالتركيبة. ويلاحظ أن الدوائر المعنية بهذا القرار هي على وجه الخصوص الدوائر التي كان المرشح فيها من الوزراء أو العسكريين أو المسيحيين كما أغلقت دائرة من الدوائر على رئيس الاتحاد المصري العام للعمال. أما الدوائر الأخرى وعددها ٢٦٩ دائرة فكانت مفتوحة أمام المرشحين، وإشدة المنافسة شهدت ١٦٨ دائرة جولة ثانية لانتخاب نائبيها^{٢٢}. ووفقا لما تقوله عزرة وهبي في دراستها يبدو أن المعركة الانتخابية قد تمت في إطار حهاد الأجهزة الإدارية وعدم تدخلها لصالح مرشح ما أو للإضرار بغيره. وباستثناء بعض الأفعال الفردية يمكن القول بأن التجاوزات والانحرافات التي حدثت كانت من فعل الناخبين والمرشحين أكثر منها بفعل الأجهزة السياسية أو الإدارية. وقد أظهر النظام حسن نيته أثناء المعركة الانتخابية، ومثال ذلك ما قرره الحكومة من أنه لا يجوز لوزير من الوزراء أن يباشر الدعاية الانتخابية في دائرة غير الدائرة التي أغلقت عليه، غير أن نفس النظام الذي طالما أظهر حرصه على إبعاد الجانب السياسي والأيدولوجي عن المعركة الانتخابية هو الذي منع المرشحين من تقديم برامج جماعية أو القيام بدعاية مشتركة رغبة في عدم ظهور تكتلات سياسية أو أيديولوجية. كذلك أصدرت وزارة الداخلية تعليمات مشددة تقضي ألا يختار المرشحون مندوبيهم أمام لجان الانتخاب من بين العمد والمشايخ، وذلك حرصا على عدم تأثير العناصر السياسية والإدارية القديمة على تصويت الناخبين، كما صدرت التعليمات لجميع العمد والمشايخ بعدم التدخل في المعركة الانتخابية بحضور الاجتماعات الانتخابية أو المشاركة في

الدعاية الانتخابية. وبالفعل، فيما عدا ترشيح بعض الشخصيات المعروفة بانتماها لليسار ومرشحي النقابات العمالية، تركزت المنافسة على القدرات الشخصية للمرشح وارتباطه بالدائرة والخدمات أو المشروعات التي يتعهد بالقيام بها. وهذا أمر يمكن فهمه نظرا للتشابه الشديد بين المبادئ والبرامج التي خاض بها المرشحون حملتهم الانتخابية وكلها تشير إلى الالتزام بمبادئ ثورة ١٩٥٢. ومن ثم فمن المنطقي أن تكون هذه الانتخابات قد تمت مع بعض التدخل المسبق كالشطب الواسع لبعض المرشحين الذي يتجاوز الممنوعين من ممارسة حقوقهم السياسية، ثم ترك النظام المنافسة تلعب دورها على مستوى القاعدة وثقا في أن النتائج ستكون مطابقة لما يريده بعثته. ويمكن هنا الاستشهاد بما يؤكد ضياء الدين داود^{١٤٠} في مذكراته من أن النظام الناصري قد ترك علاقات القوي على المستوى المحلي تلعب دورها، وهو يروي لنا قصة ترشيح أحد أقرابه في الدائرة التي تقع فيها قريته.

"في عام ١٩٥٦ كانت أول انتخابات لمجلس الأمة وفوجئت بقيام ابن خالي بترشيح نفسه للمجلس، ووجدتني ملزما بحكم القرابة وحكم الصداقة الوثيقة بيننا وحكم الإيمان بكفائته أن أكون بجانبه وأن يكون لي دور أساسي في معركته. ولكن الطريق كان حافلا بالصعاب فهو وإن كان من عائلة نشأت بقوية "الطرحة" إحدى قرى مركز فارسكور وله فيها وفي الكثير من القرى الأخرى عشرات الأقارب والأصهار غير أنه لم يسبق له الإقامة بها أو الاتصال بأهلها كما أنه أعلن عن ترشيح نفسه متأخرا عن منافسيه ما يقرب من الشهر، مروا خلاله بالدائرة وربطوا علاقات واتفاقيات وحصلوا على وعود وعهود، بل كنت أنا شخصا مرتبطا ببعضهم مما صعب مهمتي فأحدهم زميل والآخرين أصدقاء. غير أنه نزل إلى الجماهير ببرنامج وأسلوب دعائي ممتاز وإمكانات طبية، وخضنا المعركة وكان علي أن أقف في اليوم الواحد خطيبا عشرات المرات، ولم يكن لي سابق عهد بالخطابة أو الكلام العام اللهم إلا المرافعة أمام المحاكم وفي إقلا وإيجاز، وكنت أنا الذي أعرف الناس والقرى وعلى أن أقدمه وأن أفهد من كل معرفة لي أو صلة. ووقعت أخطاء فقد شطب أحد المرشحين ومنع من الترشيح [بحجة عدم التزامه بمبادئ الثورة]... ولأنه كانت له علاقات وثيقة ببعض رجال الثورة، وخاصة المشير عامر^{١٤١} فقد نسب إليه أنه وراء شطب هذا المرشح ولذلك انضم المرشح المشطوب وأنصاره وبكل إمكانياته وقدراته وهي كبيرة إلى واحد من المرشحين المنافسين، وكان لذلك أثر كبير في نجاحه".

هذه الأقوال لها أكثر من دلالة فهي تدل أولا على وجود منافسة حقيقية بين

المرشحين في تلك الانتخابات تنعكس في المعركة الانتخابية التي خاضوها وما شملته من زيارات وخطب ووعود و"اتفاقات". كما تدل أيضا على أن استعداد السلطات العليا لبعض المرشحين لا يكون دائما في صالح من يتهم - عن حق أو دون حق - بأنه السبب في هذا القرار اللبهرقراطي الذي يمثل "ضغطا" على الناجب، وذلك في الوقت الذي بلغت فيه الناصرية ذروتها. إن هذه المعلومة تدعو إلى عدم التسليم دون حذر بما يقال أحيانا، بشيء من السطحية، عن خضوع "المطي" للمركزى في مصر. وأخيرا تدل هذه الأقوال كذلك على الوزن الحقيقي للعصبات المحطية، إذ يتضح أنه لا يكفي أن يكون المرشح من مواليد القرية أو الدائرة لينجح في الانتخابات وأن هناك عوامل كثيرة أخرى تدخل في الاعتبار. ولكن قبل أن نتطرق للسؤال الهام عن الأساليب التي اتبعتها المرشحات في هذه الفترة للفوز بالأصوات، يجب أن نوضح أولا كيف عبر نظام الضباط الأحرار في بداية عهده علاقة المصريين بالسياسة وقتذاك. يمكن القول بأن فترة ما قبل هزيمة ١٩٦٧ كانت بمثابة العصر الذهبي للناصرية. انعكس ذلك على مستوى الانتخابات في الإقبال الشديد على الترشيح مما يعنى أنه بالنسبة لكثير من المواطنين، لا سيما الفئات الاجتماعية الدنيا، أصبحت المشاركة في الحياة العامة إن لم يكن السياسية مفتوحة أمام الجميع دون تمييز للمركز أو الثروة أو الطبقة الاجتماعية أو السياسية، لكن مع الوضع في الاعتبار محددات المشاركة في ظل النظام التسلسلي وقيوده وضوابطه المعروفة. ويمكن القول كذلك أن الناصرية في ذلك الوقت فتحت المجال السياسى أمام الشباب، ويكفى أن نستمع إلى ما يقوله حتى اليوم جيل الذين دخلوا الحياة العامة والسياسية خلال هذه الفترة ومازال كثير منهم يمثلون حتى الآن النخب السياسية المحطية والموجودة في بعض القرى المصرية النائية. وكمثال لهذه الظاهرة نستشهد بأحد مرشحي الوفد في انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية الذي أجرينا معه حديثا طويلا، ما يقوله عن الحقبة اللبهرالية يتكرر على لسان كل من أجرينا معهم مقابلة ميدانية من الذين في الستينيات من العمر. يبين خطاب أحد المنتمين حالها إلى الوفد الجديد مدى تأثير هذه الفترة على جيل بأكمله أيما كانت خبارات الشخص السياسية حالها، وكيف أن القيم الناصرية جزء من الذاكرة الجماعية المصرية وتضرب جذورها إلى أبعد بكثير من التظاهرات السياسية الحالية التي تدعى انتماءها إلى الفكر الناصري. ومن بين هذه القيم الأساسية، رغم كل القيود التي فرضها نظام الضباط الأحرار على النشاط السياسى - وهنا تكمن المفارقة - فتح المجال السياسى أو بالأصح الشأن العام أمام الجميع.

ز.ع. : إذا قارنا بين ما يحدث اليوم وما كان يحدث في الفترة الناصرية نجد أن في عهد عبد الناصر كان يوجد ثقافة سياسية. الدليل على ذلك أنه كان هناك الاتحاد الاشتراكي والاتحاد القومي ومنظمة الشباب، حتى وإن كان البعض يتهم بالتجسس لحساب الحكومة. هذه المنظمة سمحت بإنشاء الكوادر السياسية التي لعبت دورا هاما في السياسة المصرية. هؤلاء الشباب التابعون لمنظمة الشباب كان عمرهم في ذلك الوقت يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ سنة وهم الذين لهم اليوم دور سياسي هام. هؤلاء كنا نسميهم "المنظرين السياسيين" وكانوا يدرسون "الثقافة السياسية". في المدارس كان الأطفال يدرسون مواد مثل التربية الوطنية ويتعلمون الثقافة السياسية والفكر الاشتراكي، وكان يوجد في ذلك الوقت معهد الدراسات الاشتراكية والذي كان عليه إعداد الكوادر السياسية وتوعيتها، وحتى لو كنا لا نتفق معهم كانوا على درجة عالية من الثقافة بالنسبة للسياسة. وكانوا قادرين على توصيل ثقافتهم السياسية لكل الشعب لأن النظام كان موافقا على ذلك. والدليل على أهمية هذا المعهد أن م.أ. كان يقوم بالتدريس فيه وأنه علم جيلا من المؤرخين مثل ز.ع. و ع.أ. وهم مؤمنون حتى اليوم بفكر عبد الناصر. م.أ. كان شقيق الدكتور.ع.أ. الذي نشر كتابا عن الثقافة المصرية مع م.أ. وكان هناك أيضا م.أم. عميد مؤرخي اليسار في مصر هؤلاء هم الذين يقال عنهم مثقفو الستينيات. لديهم القدرة على مخاطبة الجماهير المصرية باللغة السياسية التي تفهمها والتي تصل إلى عقولهم وقلوبهم. وهم يعرفون كذلك أكثر من لغة أجنبية قراءة وكتابة حصلوا جميعا على درجة الدكتوراه من باريس أو لندن أو أمريكا. دخلوا المدرسة أيام الاحتلال الإنجليزي وتعلموا الانجليزية منذ المرحلة الابتدائية. كنا نستطيع قراءة وفهم اللغة الانجليزية. في هذا الوقت كانت المرحلة الابتدائية القديمة من الممكن أن تصنع وكيل وزارة لأنها كانت تساوي شهادة البكالوريوس الحالية. جيل الستينيات فريد من نوعه. لم يخرج مثله حتى اليوم. الدكاترة حاليا كلهم أميون. في هذه الفترة كان يوجد كذلك كتب سياسية بأسعار في متناول الجميع. وكان هناك أيضا المطبوعات القومية : مطبوعات "الشعب"، والقصص الأجنبية المترجمة وحتى الكتب السياسية الصادرة في أوروبا وأمريكا كانت تنشر في "نفس الوقت". لم تكن باهظة الثمن. وكان هناك كذلك هيكل في الأهرام وكان الناس يتخاطفون الجرائد لقراءة مقالاته ومحمود أمين العالم في "أخبار اليوم". كان يمكن للناس الاجتماع والحديث عن مشاكلهم وكان يرسل إليهم بعض الكوادر من منظمة الشباب ليخاطبهم وينقلوا لهم الوعي والثقافة السياسية. وحتى من لم يكن

يتفق مع الفكر الناصري كان يتعلم ويزيد وعيه بالثقافة السياسية في هذا النوع من الاجتماعات أكثر مما يتعلمه في أي كتاب. ولكن إذا نظرنا لما لدينا اليوم من ثقافة سياسية وقمنا بالمقارنة. في عهد عبد الناصر كان النظام دكتاتوري، ولكن لم يكن هناك قانون الطوارئ. فكيف يمكن أن يكون هناك ثقافة سياسية في ظل تطبيق قانون الطوارئ؟؟ ما هي الكتب التي توصل الثقافة السياسية للجماهير؟ (... هل يستيقظ أحد اليوم مبكرا لقراءة مقالة في الجريدة الصباحية؟ لماذا حدث كل ذلك؟ أولا لأن عهد الناصر كان يحارب كبار الملاك الزراعيين وأصحاب النفوذ والمال الذين من جيل ما قبل الثورة. قضى عليهم بالإصلاح الزراعي والتأميمات المختلفة. ولهذا كان مضطرا إلى الاعتماد على طبقة المفكرين المثقفين... ويقدر ذلك اهتمامه بنشر الثقافة السياسية بين جماهير الشعب لأن هذه هي الطبقة التي كان يعتمد عليها والتي كانت تدافع عن مكاسب ثورة ١٩٥٢ وهي المكاسب التي كان يدافع عنها. مصالح متبادلة! أما اليوم في عصر الخصخصة وظهور رجال الأعمال الجدد والطبقة التي ولدها الانفتاح، فمصلحة النظام الحاكم هي الإضرار بالقاعدة الشعبية وتركها في حالة الجهل السياسي لأن مصلحتها مع رجال الأعمال ومع الخصخصة التي هي ضد مصلحة الشعب. فطالما بقي الشعب جاهلا، لا يستطيع المطالبة بحقوقه السياسية، وإذ ذلك لا يفعل النظام الحالي شيئا لتشجيع ونشر الثقافة السياسية.

لم تقتصر مباشرة العمل السياسي في ذلك الوقت على المشاركة في انتخابات مجلس الأمة وإنما كانت تمتد إلى عدة فضاءات أخرى سواء كانت التنظيمات السياسية التي أنشأها النظام والتي امتد نشاطها ليطغى كافة أنحاء البلاد أو الجمعيات التعاونية والنوادي والمصنف والإعلام الجماهيري... الخ. إلا أنه على مستوى الانتخابات كان تعدد التنظيمات على هذا النحو يتيح لكل مرشح إمكانية بناء قاعدة شعبية تساعده، كما كان يمكن الأهالي من الحصول على خدمات نوابهم. ولعل ما يؤكد مثل هذه الفرضية ويدعو إلى إعادة النظر في أقوال بعض المحللين عن انعدام "السياسي" تماما في عملية التصويت في الحقبة الناصرية، هي التجربة الشخصية لضياء الدين داود الذي انتخب لعضوية مجلس الأمة في عام ١٩٦٤.

صورة النائب: شخصية عامة محلية في خدمة الجميع

رشح ضياء الدين داود^{١٤٧} نفسه في الدائرة التي تقع بها قريته. ورغم أن والده كان من صفار الأغنياء فقد تميز ضياء الدين داود منذ شبابه بالاهتمام بالشأن السياسي

وبالرغبة في الدفاع عن قضايا الفقراء ولاسيما الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً، وبالتالي سرعان ما اعتنق الأفكار والمبادئ الناصرية التي بقي على وفائه لها حتى اليوم. وإذا كان اشتراكه في الحملة الانتخابية لأحد أقرابه في عام ١٩٥٦ قد علمه "الخطابة السياسية الجماهيرية وحسن التحدث إلى الجماهير بالأسلوب وباللغة التي يأنفونها ويهذبونها إليها" كما جعلته يكتشف الكثير من أساليب ومناورات الانتخابات وحيلها، فهو لم يقرر ترشيح نفسه إلا في عام ١٩٦٤. وكان ضياء الدين داود قد اكتسب صداقات كثيرة وروابط محلية بحكم عمله كمحام في قريته ونشاطه في التنظيمات التعاونية والإدارية والسياسية. يقول ضياء الدين داود إنه رشح نفسه وهو واثق من نجاحه لدرجة أنه حدد قبل بدء المعركة الانتخابية نسبة الأصوات التي يتوقعها في كل قرية والتي جاءت النتيجة من بعد قريبة جداً منها.

كان ضياء الدين داود قد استثمر في شبابه متسعاً كبيراً من الوقت في النشاط الاجتماعي والثقافي والرياضي، واشترك في تجمعات الطلبة والمثقفين في قريته وتوجت جهودهم بإنشاء نادٍ رياضي. ثم رشح نفسه للجنة الاتحاد القومي في قريته وانتخب ثم انتخب عضواً للجنة المركز غير أنه وجد في هذا التنظيم كثرة من الوجوه التقليدية وطبقة الأعيان وهي الطبقة التي ينتمي إليها أسراً، ولكنه يفتقر عنها لأنه "فكرياً وعاطفياً مع مشات الفلاحين والمطحونين في آمالهم وتطلعاتهم ومصالحهم...". ووفقاً لما يقوله فإن تصدى هذه الطبقة حال دون فوزه عندما رشح نفسه لمركز من مراكز المستولية في الاتحاد القومي. ورغم علمه مقدماً بأنه لن يفوز، فقد أراد بترشيح نفسه أن "يؤكد معنى الرفض لهذا الأسلوب وكى يؤكد أيضاً أنه ينبغي أن تتاح الفرصة لطلائع جديدة تمثل معنى من معاني الثورة...". وكان لضياء الدين داود تجربة مماثلة عندما رشح نفسه لرئاسة الجمعية التعاونية للمركز وانتخب رئيساً لها. وكان ذلك "لتطبيق رغبة المسؤولين في الجمعية إحياء تلك الجمعيات لتخدم بالفعل مصالح الزراع الحقيقيين وليس مصالح كبار الملاك...". ولدى انتخابه للمرة الثانية استقال ضياء الدين داود عندما اكتشف أن عشرة من أصل الأحد عشر عضواً الذين يتكون منهم مجلس الإدارة الجديد هم من كبار الملاك وأنهم يسعون بذلك لتحقيق مصالحهم.

واستمر ضياء الدين داود في العمل السياسي بالاتحاد الاشتراكي العربي في مجلس محافظة دمياط بعد ذلك. وعند افتتاح أول محكمة ابتدائية بالمركز انتقل عمله ومكتبه الرئيسي إلى هناك اتسع نشاطه المهني والسياسي والاجتماعي ليشمل كل

المحافظة. وبفضل عضويته بمجلس المحافظة أُنْهت له الفرصة لتحقيق العديد من المشروعات الحيوية في مجال الإنتاج والخدمات والبنية التحتية والتي عمت العديد من قرى ومدن المحافظة. ويشير ضياء الدين داود إلى أن الفضل في تحقيق تلك الإنجازات يرجع للاعتمادات المالية الكبيرة التي وفرتها ميزانية المحافظة والإدارة المحلية آنذاك. ونظرا لما اكتسبه من ثقة لدى الأهالي واتساع اتصالاته وما أنجزه من مشروعات يتمويل من المحافظة قرر ضياء الدين داود أن يدخل المعركة الانتخابية على أسس ومفاهيم وأساليب انتخابية جديدة. وحيث إن المبلغ الذي كان ينوي إنفاقه في الانتخابات لم يكن كبيرا فقد قرر عدم استخدام وسائل الدعاية المعقدة مثل طبع الملصقات واللافتات في الشوارع أو توزيع الكتيبات أو المرور في مواكب بالسيارات أو إقامة السراقدات، وقرر أن يتقدم للناس بمنشور واحد يعلن فيه عن ترشيح نفسه. ويقول ضياء الدين داود: "إنني أعتقد أن لي رصيدا لدى الناس حصيلة نشاطي المهني كمحام ونشاطي العام والاجتماعي..."

يبدو أن هذا هو نموذج المرشح والنائب في العهد الناصري: أن يكون مؤمنا بالتوجهات والمبادئ السياسية الكبيرة للنظام الناصري ويعمل على تحقيق المصالح المحلية كوسيط، كما أن هذه المبادئ وتوسيع قاعدته داخل الأجهزة السياسية والإدارية المحلية يمكنه من تخطي كافة العقبات بأنواعها لخدمة المصالح الجماعية لدائرته من المال العام. غير أن هذا الوصف ليس إلا نمونجا، بينما يكشف الواقع عن اعتبارات أخرى يجب أخذها في الحسبان ومنها على وجه الخصوص الاعتبارات الشخصية والصراع على السلطة والمصالح داخل النخبة السياسية المحلية والقومية. وقد تعلم ضياء الدين داود^{١٤} ذلك عندما وقع ما لم يكن في حسبانته. فبعد أن أعلن عن ترشيح نفسه بقليل اهتزت ثقته عندما اكتشف أن أحد أصدقائه من الاتحاد الاشتراكي العربي والمرشح عن نفس الدائرة وراء الخطاب المسجل الذي تلقاه من قيادة الاتحاد الاشتراكي العربي والذي يحمل إليه قرارا بمنعته من الترشح لأنهم "يسفرونهم لمهام أخرى أكبر". والدفاع عن نفسه توجه ضياء الدين داود إلى مقر الاتحاد الاشتراكي بالقاهرة، وكانت دهشته كبيرة أمام عدد المرشحين الذين رفض ترشيحهم مثله لأسباب لا علاقة لها بالسياسة، وكذلك لكون باب المسؤولين بالاتحاد الاشتراكي مغلقا دون الجماهير. ولم يتمكن ضياء الدين داود من التوصل إلى إلغاء قرار العزل وإباحة الترشح للجميع إلا بعد أن أرسل خطابا شخصيا لجمال عبد الناصر. ولدى عودته من القاهرة شعر بأن هذا الإجراء قد ضاعف من شعبيته وإقبال الناس عليه

لأن هذا الإجراء قد أظهر في الواقع ثقل اتصالاته مع الأوساط "الطليّة" وثقة الرئيس عبد الناصر فيه.

لا شك في أن هذا المثال لتكوين قاعدة شعبية تمكن المرشح من الحصول على مقعد في مجلس الأمة يظهر الحذر الذي يجب توخيه حيال ما يقال عن "عودة الروابط العائلية لأن الروابط العائلية ربما كانت تلعب دورا أكبر في الوجه القبلي خاصة في المحافظات التي تتمتع بهناء قبلي متماسك مثل قنا وسوهاج. ودورها في انتخاب النائب إيمان الحقبة الناصرية. من المؤكد أن هذه الروابط تلعب دورا كبيرا في فوز المرشح". ويروي ضياء الدين داود كيف أن أبناء قريته المقيمين في القاهرة عادوا للقريّة ومعهم كل إمكانياتهم لمساعدته على الفوز. غير أن هذا الارتباط بالمجتمع المحلي لا يكفي وحده. فهو قد فاز في الانتخابات لأنه استثمر وقته وجهده في العمل الاجتماعي والعام. مقابل الأصوات التي تمكنه من الفوز يقدم النائب لأهالي دائرته المزاييا والخدمات التي تنجحها الدولة ويقدم كذلك العديد من الخدمات ويقوم بحل المشاكل الفردية مثل التسجيل في إحدى المدارس أو الجامعات ونقل أحد الموظفين ليكون محل عمله قريبا من مسكنه... الخ.

الممارسة الانتخابية والهيمنة الإدارية

إن من شأن وظيفة النائب المصري في الحقبة الناصرية أن تخفي وضع النائب وعمقت روابطه المحلية وأصبح أقرب إلى أهالي دائرته. وفي هذا الصدد يقول ضياء الدين داود إن جميع الزملاء الذين فازوا في الانتخابات في المحافظة كلها كانوا يقيمون فيها. مما جعلهم "أقرب إلى الناس ومشاكلهم ولم يكن الوضع كذلك من قبل". ويذكر أيضا ازدياد عدد الطلبات بشتى أنواعها التي كان أهالي الدائرة يوجهونها للنواب وله شخصيا. تبين مثل هذه الظاهرة كيف أن الخطاب السياسي الناصري المعبر عن كون الدولة أصبحت "دولة الجميع"، وخاصة أكثر المعوزين كان له أثر على العلاقة بين النائب وأهالي دائرته الذين أصبحوا يرون فيه شبه "ساحر" قادر على حل كل مشاكلهم وتلبية جميع مطالبهم. كذلك ساهم تغيير الخصائص الاجتماعية للنواب المصريين بعد ثورة ١٩٥٢ في التقارب بين النواب والشعب. هذا هو الفرق، على حد قول ضياء الدين داود، بين النائب في العهد الليبرالي والنائب بعد ١٩٥٢ : "كان ذلك يدعو للتفكير : لماذا تحتاج مصالح الناس إلى نائب للوساطة في قضاياها ؟ ولماذا يضطر الناس سواء في بعض مصالحهم العامة أو الخاصة

للجوء إلى عضو مجلس الأمة ؟ ثم كيف يستطيع النائب أن يوفق بين كل تلك المصالح المتعارضة وأن يرضى الجميع ؟ كيف يوفق بين الالتزام بقيم الحق والعدل والمساواة ثم إرضاء الناس وتحقيق آمالهم والمحافظة على أصواتهم التي أوصلتهم لمقعده والتي يأمل أن توصله مستقبلاً. إن مهمة النائب لم تتغير كثيراً عما كانت عليه قبل الثورة إلا من زاوية واحدة... أنه لم يعد مرتبطاً بحزب له أنصاره وله خصومه فيتحرك ويتصرف في هذا الإطار فيندق على الأنصار ويضيق ويشتقم من الخصوم، وبالتالي يطلق له حزيه - خاصة إذا ما وصل للحكم - العنان فييسر له الكثير من الاستثناءات والمحسوبيات. وبالتالي فهو غارق في الطلبات والعرائض والوساطات والمشاكل الفردية للناخبين. لم تختلف الصورة إلا من الناحية الحزبية، ثم تختلف أيضاً في نوعية ممثلي الشعب ودخول قطاعات من الشعب كانت محرومة في ظل النظام الملكي والذي كان يسيطر على الحياة السياسية فيه مجموعة الأمر الثرية والمالكة للأرض أو المهيمنة على الاقتصاد. أما مهمة النائب وارتباطه بالناس ونظرة الناس إليه والمهام التي يتوقعونها منه فلم تتغير كثيراً ولم يعاون النظام على تغييرها...^{١١١}.

هكذا أصبح النائب في الحقبة الناصرية نائباً للجميع الأمر الذي لم يفت على الأهالي ولا - بالأحرى - على الناخبين. وكمثال لنظرة الناخبين للمرشح أو النائب في هذه الفترة، نستشهد هنا بما صرح به أحد المشاركين في انتخابات ١٩٦٩، ليس كمرشح وإنما كناخب أو بالأصح بصفتي على رأس مجموعة من الناخبين. أف. البالغ من العمر ٦٠ عاماً هو حالياً أحد المسؤولين بالحزب الوطني الديمقراطي في المحافظة التي أجرينا فيها البحث الميداني، وقد بدأ نشاطه السياسي أو المشاركة في الانتخابات في الفترة الناصرية وبالتحديد أثناء انتخابات ١٩٦٩. كان أحد المرشحين في دائرته معروفاً بعلاقاته الوثيقة مع السلطات، وبالتالي كان له نفوذ كبير. أف. من كفر صغير في هذه الدائرة وكانت علاقة الصداقة التي تربطه بهذا المرشح هي نقطة البداية في انخراطه في العمل العام والسياسي على المستوى المحلي.

أف. : "كنت قد لاحظت أن المرشح سي كان يتمتع بسمعة ممتازة كرجل يقدم خدماته لأبناء الدائرة وذي نفوذ. إلا أن قريننا كانت محرومة من الكهرباء والعام. حاولت الاتصال به وكان أحد أصدقائي له خبرة طويلة في السياسة فنصحتني بجمع كل مطالب أهالي القرية كتابة وتنظيم اجتماع بحضور المرشح وأن أسلمه هذا الخطاب أثناء الاجتماع. غير أن تنظيم مثل هذا الاجتماع لم يكن أمراً سهلاً لأنني لم أكن معروفاً في ذلك الوقت. وعندئذ خطر ببالنا أنا ومجموعة من الأصدقاء فكرة

نشر إشاعة عن طريق شخص لا يمكن التشكيك في كلامه وهو شيخ القرية وهي أننى أفضل من يستطيع "تجميع الأصوات" وأنى مفتاح الانتخابات فى القرية. وكان لا بد أن يحضر الاجتماع لأنه كان بالنسبة لنا بمثابة "الفرخة التى تبض ذهباً". نجحت الإشاعة وبعد أيام قليلة كان المرشح س يسعى إلى مقابلتى ويبحث عنى فى كل مكان سائلاً : "من هو.. آف.. هذا الذى يتحكم فى كل أصوات القرية ؟" هكذا تمت بتنظيم الاجتماع وطلبت من كل الأهالى الحضور ومعهم أسوأ ما يملكون من لمبات الغاز حتى يتضايق المرشح نفسه من عدم الرؤية ويدخل الكهرباء فى القرية وبالفعل، لم يستطع أن يرى شيئاً فى الاجتماع الذى أُلقيت فيه قصيدة أمدحه فيها وأقول أنه إذا ما أدخل الكهرباء فى قريتنا سيكون "القمر الذى يضيئنا" ونقف جميعاً معه ويحصل على كل أصوات قريتنا. بعد ذلك بيومين وفى تمام الساعة السابعة صباحاً وجدت أمام باب بيتى قاطرة محملة بعواميد الكهرباء، وقام العمال بتوصيل الكهرباء لكل المنازل. هذه القصة كانت أساس شهرتى ومنذ ذلك الوقت استطعت بالفعل التحكم فى أصوات الأهالى لأن الخدمة التى قدمها المرشح س نسبت إلى وكان الناس يقولون أن الحاج . آف.. أدخل لنا الكهرباء بمساعدة المرشح س...".

هذه القصة عن "الانتخابات" ذات دلالة كبيرة عن خصائص التصويت بهدف المقايضة فى عهد عبد الناصر وعن نظرة الناخبين للناخب وهى مبتنية على "المنفعة" وكذلك عن الأساليب التى كان يستخدمها المرشح المقدر له النجاح لحمل الأهالى على انتخابه استناداً إلى ثقته وعلاقاته داخل النظام الإدارى. فقبل بداية الانتخابات كانت المرافق تدخل القرية أو الكفر ولم يكن أمام الناخبين إلا شكر المرشح وذلك بإعطائه أصواتهم. ويتضح أيضاً من هذه القصة أن التصويت كان "جماعياً" وإن كان ذلك لا يعنى أنه تصويت لا عقلانى من قبل أشخاص يخضعون لمن نصب نفسه رئيساً عليهم مثل ما حدث مع آف. بل على عكس ذلك سواء الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم لصالح مرشح واحد، أو "مجمع الأصوات"، فكل منهم استطاع أن يحقق مصلحته الخاصة : فالناخبون حصلوا على الكهرباء بينما حصل المرشح على الهيبة وبداية الشهرة. وأخيراً تبين هذه القصة كيف أن المرشحين ليسوا الوحيدين الذين يستخدمون شتى الأساليب - غير النزيلة أحياناً - للفوز بمقاعدهم، وأن القاعدة أيضاً تستخدم كثيراً من الحيل والخدع للفت أنظار المرشحين إذا رأوا فيهم القدرة على خدمتهم. بطبيعة الحال يميز هذا النوع من التصويت، أى التصويت بهدف المقايضة الذى اتسمت به الحقبة الناصرية، للمرشحين الذين لهم وضعهم فى السلم الإدارى

والسياسي للحزب/ الدولة أي الاتحاد الاشتراكي. فليس غريبا إذا أن يكون ضمن نواب ١٩٦٩ وعددهم ٣٥٠ نائباً، ٣٠٥ من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا وغيرها من لجان الاتحاد الاشتراكي العربي. ومن الصحيح أيضاً أن انتخابات ١٩٦٩ جرت بعد هزيمة ١٩٦٧ بعامين فقط في جو يسوده تلاشي الأوهام وخيبة الأمل في نظام ثورة ١٩٥٢ وفي ظل مناخ سياسي شديد التوتر، فلم يتقدم للترشيح سوى ٨٧٠ مرشحاً وهو ما يدل على إحكام هيمنة النظام وتنظيماته على الانتخابات^{١١٥}.

ومن جهة أخرى فتح التصويت بهدف المقايضة المجال للتجاوزات والانحرافات الإدارية، بل وانتشارها واستخدم المرشحون ثقلهم في رشوة الموظفين المكلفين بتنظيم عملية الانتخاب. علاوة على ذلك فإن طبيعة النظام القانونية والسياسية على حد سواء وعدم استقرار المجالس المنتخبة وقصر عمرها هي أمور تفسر عدم اهتمام نواب هذه الفترة ليس فقط بمسألة القواعد الانتخابية، وإنما أيضاً بطريقة أعم بما يتعلق بالسياسة العامة. ثمة عامل آخر لتفسير تلك المعطيات وهو أن معظم عناصر مجلس الأمة، بحكم تجديد المجلس تجديداً شبه كامل، لم يكن لديهم خبرة في الحياة النيابية ولم يدركوا بوضوح مهامهم وديورهم كنواب.

وبالنسبة لمسألة القواعد الانتخابية بالتحديد يروي محمد الطويل في كتابه "برلمان الثورة"، الذي استند فيه على المناقشات التي كانت تدور في البرلمان وقتذاك، كيف أن موضوع سوء تنظيم وزارة الداخلية لانتخابات ١٩٦٤ كان ضمن الموضوعات التي طرحت للمناقشة في مجلس الأمة بناءً على اقتراح تقدم به أحد النواب بشأن إلغاء جميع المخالفات المحررة ضد المتخلفين عن الإذلاء بأصواتهم في حين أن التصويت كان قد أصبح واجباً إجبارياً منذ قيام الثورة^{١١٦}. يشير المؤلف إلى أنه إذا كان النواب قد ناقشوا بالفعل مسألة إعفاء أو عدم إعفاء المتخلفين من الغرامة، إلا أنهم لم يتطرقوا للمسألة الجوهرية في الموضوع وهي إضلال وزارة الداخلية بمهامها في تنظيم الانتخابات بتقاعسها عن طبع بطاقات جديدة. ويشير محمد الطويل أيضاً إلى الضجة التي أثارها سؤال أحد النواب في مايو ١٩٦٦ حول موضوع تعرض الموظفين المحظيين للنقل بصورة تصفية نتيجة لسلوكهم أثناء الانتخابات، مشيراً بذلك إلى سوء استعمال بعض النواب المنتخبين لتفويضهم بمعاقبة من "سلوكوا سلوكاً غير سليم" في الانتخابات إما بحياده وإما بالتصويت لصالح منافسيهم^{١١٧}.

الفصل الثالث

الانتخابات ابتداءً من عهد السادات ، العودة المقيدة للبعد السياسى وجدلية الحوار حول المعيار الانتخابى

ترجع سمات وخصائص عملية التصويت المصرية التى نشهدها اليوم إلى حد كبير للتحويلات السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية التى أدخلها السادات وإن كانت تداعيات هذه التحويلات على عملية الانتخاب قد ظهرت بوضوح أكثر فى عهد الرئيس حسنى مبارك. من أهم هذه التغيرات العودة المقيدة إلى التعددية السياسية والحزبية، والإصلاح الاقتصادى الذى أدى إلى ظهور طبقات اجتماعية جديدة، وأخيراً إلى انسحاب الدولة من مهامها الاجتماعية دون التنازل من ثقل الجهاز الإدارى والبيروقراطى بشكل ملموس. أما الظاهرة الجديدة التى شهدها عهد مبارك فهى عودة الحوار حول المعايير والقواعد الانتخابية وارتباطها بدور المحكمة الدستورية العليا فى هذا الشأن^{١١٨}، مما يدل على تجديد تلك المعايير والقواعد وكونها لم تعد حكراً على السلطة التنفيذية والمؤسسة الرئاسية. كما يظهر تنامى دور القضاء فى السياسة من تزايد عدد الطعون المقدمة للمحاكم ضد بعض النواب المتهمين بالتلاعب فى الانتخابات.

التصويت فى عهد السادات وعودة البعد السياسى

شهدت مصر فى عهد السادات ثلاثة انتخابات تشريعية مختلفة تماماً من حيث خصائصها ونتائجها. فهى كما اتسمت انتخابات ١٩٧١ بتشابهها الكبير مع انتخابات الحقبة الناصرية بخلاف بعض التعديلات الطفيفة^{١١٩} فإن انتخابات ١٩٧٦ ما زالت عالقة بالأذهان وفى الذاكرة السياسية حتى الآن. اتسمت تلك الانتخابات بالفعل بعدة عناصر: بروز ظاهرة المرشحين المستقلين -التي كانت قد اختفت من الساحة السياسية منذ عام ١٩٥٢- والذي كان عددهم ٨٩٧ مرشحاً مستقلاً فاز

منهم ٤٨ مرشحا. بعضهم من نوى التوجهات السياسية الواضحة وهم بوجه خاص الإسلاميون والوفديون واليساريون، وبعضهم كانوا مستقلين حقيقة ولا ينتمون إلى أي تيار سياسي من التيارات القائمة، وهذا لا يعني أنه لم يكن لهم رأي سياسي ثابت. وأخيرا بعض "المستقلين" كانوا في الواقع يمثلون النشبة الاقتصادية الجديدة التي ارتبطت بسياسة الانفتاح رشحوا أنفسهم كمستقلين أو تحت لواء حزب الدولة آنذاك وهو تنظيم مصر العربي الاشتراكي (منبر الوسط). بلغ عدد مرشحي هذا التنظيم ٥٢٧ مرشحا فاز منهم ٢٨٠ مرشحا، بينما رشح تنظيم التجمع (منبر اليسار) ٦٥ مرشحا فاز منهم ٦ مرشحين، وتنظيم الأحرار الاشتراكيين (منبر اليمين) ١٧١ مرشحا فاز منهم ١٢ مرشحا^{١٥}.

وإذا كانت انتخابات ١٩٧٦ ما زالت عالقة بالأذهان فلأنها كانت أول انتخابات تجرى في ظل التعددية بعد الفترة الناصرية، التي اتسمت بهيمنة الحزب الواحد وانعدام الحرية. لذلك اتسمت المعركة الانتخابية بحدة الحوارات السياسية المتعلقة بالرهانات القومية في هذه المرحلة من تاريخ مصر. كما تميزت أيضا بقدر من الحرية في ظل تولي معدوح سالم وزارة الداخلية وكان آنذاك معروفا باستقامته ونزاهته. ومن المؤشرات الصادقة عن درجة المناقشة في الانتخابات هي نسبة الدوائر التي أجريت فيها انتخابات الإعادة. ففي انتخابات ١٩٧٦ لم يفز في الجولة الأولى سوى ١٢٥ مرشحا مما دعا إلى إعادة الانتخاب في ٢٢٥ دائرة. وتميزت هذه الانتخابات أيضا بارتفاع نسبة الوجوه الجديدة في البرلمان؛ حيث بلغت هذه النسبة نحو ١٥١٪٥٠ على المستوى القومي. وفي هذه الانتخابات أيضا قام الناشطون اليساريون بإنشاء "لجان الوعي الانتخابي" التي سعت إلى قيد المواطنين في قوائم الانتخابات وحلهم على التصويت.

الواقع أن انتخابات ١٩٧٦ جرت في ظل نظام سياسي على درجة عالية من اللقطة في النفس بسبب نصر ١٩٧٣، ومن ناحية أخرى أجريت تلك الانتخابات بعد إصلاح الإدارة المحلية بهدف إعطاء المجالس الشعبية المحلية سلطات حقيقية، الأمر الذي قد ساهم بالتأكيد في تخفيف ما كان يقع على النواب من أعباء و"مهام محلية" حتى يتفرغوا لمهامهم القومية المتمثلة في مراقبتها، بل والاشتراك في وضع السياسة العامة للدولة على المستويين الداخلي والخارجي. وبذلك فليس من الغريب أن يكون نواب مجلس ١٩٧٦ هم مصدر المضايقات والمعارضة الشديدة التي واجهها السادات عند قيامه بزيارته المفاجئة للقدس. بعد ذلك قام السادات بحل مجلس الشعب وتنظيم

انتخابات جديدة في عام ١٩٧٩، وكان المناخ الذي أجريت فيه هذه الانتخابات الجديدة مختلفا تماما عن مناخ انتخابات ١٩٧٦ لتزعزع مصداقية النظام السياسي نتيجة لمدنيين هامين، فإذا كانت زيارة القدس قد أفقدت السادات تأييد جزء كبير من الطبقة السياسية والمثقفين فإن ارتفاع أسعار السلع الأساسية في عام ١٩٧٧ أشار أكثر طبقات المجتمع المصري فقرا وهو ما تدل عليه الانتفاضات الشعبية التي شهدتها مصر في عام ١٩٧٧. وفي انتخابات ١٩٧٩ استخدم النظام كل ما توفر له بحكم سيطرته الإدارية والقمعية من أساليب لمنع المعارضة السياسية من العودة إلى المجلس، كما تم تعديل قانون مجلس الشعب ومن ضمن هذه التعديلات نص القانون على ضرورة موافقة القوى والأحزاب السياسية أو من يرشح نفسه لعضوية مجلس الشعب على المبادئ التي وافق عليها الشعب في الاستفتاء على معاهدة السلام بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٧٩. وأخيرا تم أيضا في عام ١٩٧٩ إصلاح مضاد في السلطة المحلية بهدف إعادة دور النواب إلى ما كان عليه أي شغلهم من جديد بالمهام المحلية.

التصويت في عهد مبارك وعودة الحوار حول المعايير الانتخابية

لعل أول ظاهرة هامة تمس العملية الانتخابية في مصر في ظل رئاسة حسني مبارك هي عودة الحوار حول قواعد الانتخابات. وهذا الحوار، الذي لم يكن له وجود في عهد عبد الناصر وحتى في عهد السادات، يختلف إلى حد كبير عن الحوار الذي شهدته الحقبة الليبرالية. فقبل عام ١٩٥٢ عادة ما كان الذي يشور مثل هذا الحوار هو الوفد معتمدا على الشعب بهدف التصدي للإصلاحات الرامية إلى عدم تمكنه من الفوز والضغط بالتالي على السلطة للتنفيذية انطلاقا من ضغط "الشارع". أما في الفترة الحالية فالذي نشهده هو نوع من الصراع حول المعايير والقواعد الانتخابية بين النظام المصري من جانب وأفراد يرفعون الدعاوى أمام المحاكم^{١٢} بشكل فردي وليس في إطار مجموعات سياسية، وهم غالبا أشخاص أرادوا ترشيح أنفسهم ولم يقبل ترشيحهم أو من المرشحين الذين لم يفوزوا في الانتخابات دون أن يكونوا بالضرورة من مرشحي المعارضة.

وقد أدت أحكام المحكمة الدستورية العليا إلى حل البرلمان أكثر من مرة، ولكن للمرة الأولى في التاريخ السياسي المصري لا يحدث عدم الاستقرار هذا بسبب السلطات السياسية رغبة منها في التخلص من مجلس غير منقاد، وإنما بسبب حكم قضائي. فقد تم حل مجلسي ١٩٨٤ و ١٩٨٧ بموجب الأحكام التي أصدرتها

المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نظام الانتخاب الذى تكون على أساسه كل من المجلسين. وكذلك حكمت المحكمة الدستورية العليا بالنسبة لانتخابات ٢٠٠٠ التشريعية بوجوب الإطراف القضائى على كافة اللجان العامة والفرعية. وأخيراً قضت المحكمة الدستورية العليا فى أغسطس ٢٠٠٢ بعدم صحة عضوية ٢٢ نائباً مستندة فى حكمها ذلك إلى أنه يشترط فىمن يرشح لعضوية مجلس الشعب أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية الإلزامية أو أعفى من أدائها طبقاً للقانون. وإذا كان عدد الطعون والدعاوى الانتخابية قد بلغ ٩٥٠ طعناً بعد انتخابات ١٩٩٥، فقد تزايد هذا العدد بعد انتخابات ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٥٠٠٠ دعوى وطعناً ضد التجاوزات الانتخابية. وقد ارتبطت تلك الطعون بحجج عديدة : عدم أداء الخدمة العسكرية، الأخطاء الواردة فى جداول الانتخابات، التزوير فى الإجراءات الانتخابية، تغيير صفة المرشح (عمال - فلاحين - فئات) أو دائرته وأخيراً مسألة ازدواج الجنسية.

يبدو أن عودة الحوار حول القواعد والمعايير الانتخابية وتحوله المتزايد إلى ساحة القضاء يرتبط بالأسلوب الذى استطاعت به المحكمة الدستورية العليا، من خلال الأحكام التى أصدرتها، فرض استقلاليتها تجاه السلطة السياسية بقدر ما يرتبط بالتغيرات التى شهدتها الساحة العامة المصرية خلال العقدين الأخيرين. فالضغوط الدولية من أجل اتخاذ إجراءات "الحكم الرشيد" من جهة، والمطالب السياسية التى تنادى بها النخب السياسية والمثقفون داخلها قد أدت إلى ظهور وتطور فاعلين سياسيين جدد مثل المنظمات غير الحكومية المهتمة بمسألة حقوق الإنسان وحماية الحريات العامة. وتقوم هذه المنظمات التى تضم كواكب رفيعة المستوى متصلة بالمنظمات الأجنبية والدولية غير الحكومية بعمل ضخم فى مجالى البحث والإعلام بموضوع حقوق الإنسان، وقد ساهمت بذلك فى إبراز تلك الحقوق ووضعها ضمن رهانات الحوار السياسى الداخلى. بدأ الحوار حول القواعد الانتخابية بإصلاح تاريخى لنظام انتخاب نواب مجلس الشعب. يعتبر هذا الإصلاح تاريخياً بالفعل لكونه يمثل تحولاً من نظام الانتخاب التقليدى المعمول به فى مصر منذ ١٩٢٤، وهو النظام الفردى بالأغلبية المطلقة على درجتين، إلى نظام الانتخاب بالقائمة. دخل هذا الإصلاح حيز التطبيق منذ أول انتخابات تجرى فى عهد الرئيس مبارك أى انتخابات ١٩٨٤. وعلاوة على الانتخابات بالقائمة أخذ قانون الانتخابات الجديد بمبدأ التمثيل النسبى. فبمقتضى هذا القانون يقدم كل حزب قائمة بمرشحيه وتحظر الترشيحات الفردية وكذا القوائم غير الحزبية. مما يعنى أن الحظر يشمل ليس فقط

الترشحات الفردية، ولكن أيضا الترشيحات المستقلة أي غير المئتمنين إلى أي من الأحزاب^{١٤٢}.

من جهة أخرى سعى القانون الجديد إلى ضرب إمكانية التحالف بين أحزاب المعارضة من خلال حظره لنزول أكثر من حزب على قائمة واحدة، كما نُزِعَ من نظام الانتخاب بالقائمة أحد عناصره الأكثر إيجابية وهو التمثيل النسبي الذي يسمح عادة بالمحصل على تمثيل برلماني يعكس إلى حد كبير للرأي العام. غير أن هذا القانون كان ينص على أن الحزب الذي لا يحصل على ٨ ٪ من مجموع أصوات الناخبين على المستوى القومي يحرم من دخول البرلمان.

كانت التعديلات التي جاءت في هذا القانون صدمة للقوى المعارضة كما أنها عكست الصفاء النسبي الذي اتسمت به السنوات الأولى من حكم مبارك. فمُنِذَ توليه الحكم كان مبارك قد اتخذ عدداً من الإجراءات لوضع حد للأزمة السياسية الداخلية التي عاشها النظام في أواخر عهد السادات. كانت فترة أواخر الثمانينيات قد شهدت درجة عالية من التوتر السياسي بين نظام السادات ومعظم القوى السياسية والمثقفين أيما كانت توجهاتهم السياسية سواء كانوا من الإسلاميين أو الوفديين الذين أوقف نشاط حزبهم أو اليساريين بصفة عامة. وبلغت هذه الأزمة قممها في موجة اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ التي واجه بها السادات كل القوى السياسية وشخصيات من شتى المجالات، والتي انتهت باغتياله على أيدي الجماعات الإسلامية. وأتى مبارك فعمل على تحسين المناخ السياسي الداخلي باتخاذ الإجراءات السياسية التالية: الإفراج عن المعتقلين السياسيين، والسماح لحزب الوفد بالعودة إلى العمل، وعودة جرائد المعارضة إلى الصدور، ووضع قيود للانفتاح الاقتصادي الذي كان السادات قد فتحه على مصرعيه، وأخيراً طهر الحزب الوطني الديمقراطي من العناصر ذات التوجه "الساداتي" الشديد. ونتيجة لهذه الإجراءات شهدت علاقاته مع المعارضة السياسية تحسناً أكيدا فخففت المعارضة من حدة خلافها مع النظام وقررت منحه الوقت اللازم للقيام بالإصلاحات الضرورية على المستوى الديمقراطي والاقتصادي أيضاً. وعليه دعمت المعارضة شرعية الرئيس بقبول معظم أطرافها ترشيحه في الرئاسة في الاستفتاء الذي تم وفقاً لما ينص عليه الدستور.

وبذلك تعتبر انتخابات ١٩٨٤ نقطة الانطلاق التي استمد منها حسنى مبارك شرعيته السياسية. ومع ذلك تم حل مجلس الشعب عام ١٩٨٤ بعد انتخابه بثلاث سنوات بناءً على حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة المنظمة

للانتخاب بواسطة القوائم في قانون مباشرة الحقوق السياسية لسنة ١٩٨٢ لتضمنه لبعض النصوص المطلة بمبدأ المساواة والحقوق العامة المقررة للمواطنين بالترشيح للمجالس النيابية بمقتضى الدستور. وأجريت انتخابات مبكرة في عام ١٩٨٧ على أساس قانون ١٩٨٦ الذي جعل نظام الانتخاب في مجلس الشعب نظاماً "مختلطاً" يجمع بين قائمة حزبية ومرشح مستقل عن كل دائرة، وحدد مقعداً واحداً في كل دائرة للمستقلين، ويشغل مرشحو القوائم الحزبية باقى المقاعد النيابية المخصصة للدائرة. غير أن المحكمة الدستورية العليا حكمت بعدم دستورية المادة التي تقضي بذلك الذي تكون على أساسها مجلس ١٩٨٧ لتعارضها مع أحكام الدستور وإخلالها بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين بشأن عضوية مجلس الشعب، مما أدى إلى حل هذا المجلس قبل أن يكمل مدته القانونية والعودة إلى نظام الانتخاب الفردي على جولتين بالأغلبية المطلقة فيما يتعلق بعضوية في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٩٠.

أما الدوافع السياسية وراء تغيير نظام الانتخاب فيسبب الكشف عنها، إن الفرضية التي يمكن طرحها مبدئياً هي أن هذا التغيير كان يستهدف في الواقع المرشحين الإسلاميين الذين يرشحون أنفسهم كمستقلين لعدم انتمائهم إلى تنظيم معترف به رسمياً. غير أن نشاط التيار الإسلامي كان قد توفر لهم على مدى سنوات حكم السادات - الذي كان بمثابة "العصر الذهبي للدعوة" كما يسميه الإسلاميون حتى اليوم - الوقت والمساحة والحرية وربما أيضاً التمويل اللازم للاندماج في المجتمع على المستوى المحلي عن طريق العمل الاجتماعي وتقديم الخدمات الصحية والدينية^{١٤٤}. وكان لهذا الاستثمار الاجتماعي على المستوى المحلي آثاره السياسية الهامة لاسيما في وقت الانتخابات، خاصة وأن ضغط الإنفاق الحكومي في المجالات الاجتماعية المرتبط بسياسة الانفتاح كان قد أدى إلى تحولات في التصويت الزبائني بهدف المقايضة الذي شهدته مصدر في الحقبة الناصرية على النحو الذي أشرنا إليه. فإذا كان عهد السادات لم تختف فيه ظاهرة التصويت لصالح المرشح القوي ذي النفوذ والعلاقات داخل الأجهزة السياسية والإدارية، إلا أنها قد أسفرت عن ظهور نوع جديد من المرشحين وهو المرشح القوي الذي "يفعل" أو يتعهد بأنه سوف يفعل من أمواله الخاصة. ويعد ذلك من نداعيات الانفتاح الاقتصادي وهجرة عدد كبير من المصريين إلى دول الخليج؛ إذ أسفرت هاتان الظاهرتان عن تكوين طبقات اجتماعية اقتصادية جديدة قوية مالياً ومنها من يحاول دخول مجلس الشعب. هذا هو نموذج المرشح رجل الأعمال الذي يسعى إلى الانضمام للنظام الإداري والسياسي من خلال

عضويته في مجلس الشعب وذلك لتحقيق مكاسب أكبر لأنشطته الاقتصادية. يفسر ذلك إحدى المتغيرات الهامة و"السياسية" في التصويت بهدف المقايضة وهو التصويت لصالح الإسلاميين الذي ما زال قويا حتى يومنا هذا إذ "فعل" النشاط الإسلاميون الكثير في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي : مستويات ومستشفيات ودروس خصوصية ومساعدة الأيتام وإعانة المعوزين... الخ.

بيد أن مثل هذه الفرضية عن الدافع السياسي وراء تغيير نظام الانتخاب لم تثبت صحتها في النتائج التي أسفرت عنها انتخابات ١٩٨٤ و١٩٨٧. فممنذ العودة إلى التعددية السياسية المقيدة في عهد السادات لم يحدث أبدا أن كان للمعارضة، ولا سيما المعارضة الإسلامية، مثل هذا التمثيل العالي في مجلس الشعب. الواقع أنه في عام ١٩٨٤ وأملا في تخطي الحظر المفروض على ترشيحهم في الانتخابات عقد الإخوان المسلمون نوعا من التحالف أو الائتلاف الوقتي "المخالف للطبيعة" مع حزب الوفد الجديد، فأسفرت نتائج تلك الانتخابات عن الآتي : في انتخابات ١٩٨٤ حصل التحالف الوفدي - الإسلامي على ٥١ مقعدا، وفي انتخابات ١٩٨٧، حيث كانت حصة المقاعد المخصصة للمرشحين المستقلين محددة، شكل الإخوان المسلمون تحالفا سياسيا مع حزب العمل الاشتراكي وحزب الأحرار، وهو التحالف الذي دام على الساحة السياسية المصرية لعدة سنوات وحتى لنتخابات ١٩٩٥. وتقدموا بقائمة واحدة، فقد أسفرت لنتخابات ١٩٨٧ عن فوز قوى المعارضة السياسية بمختلف توجهاتها بـ ٩٦ مقعدا.

من المحتمل ألا يكون النظام المصري آنذاك قد أدرك تماما، الفائدة السياسية التي يمكن أن تعود عليه من الترشيحات المستقلة غير الإسلامية. لقد أدرك ذلك في الواقع اعتبارا من عام ١٩٩٠ عند بداية الأخذ باستراتيجيته الهجومية ضد التيار الإسلامي بهدف إقصاء عناصر هذا التيار من كافة الساحات التي نجح في اقتحامها مثل النقابات والمنظمات الخيرية والتي تشكل قاعدته السياسية والانتخابية على المستوى المحلي. ففي انتخابات عام ١٩٨٧ برزت ظاهرة المستقلين بوضوح. إذ تنافس ١٩٣٧ مرشحا من المستقلين على ٤٨ مقعدا المخصصة لهم في ٤٨ دائرة مما يدل على الإقبال الشديد من قبل بعض طبقات المجتمع على الانضمام للنظام السياسي الرسمي عن طريق عضويتهم في البرلمان، وكذلك على ضعف التنظيمات الحزبية الرسمية وعدم قدرتها على استيعاب هذا الطلب.

لم تكن انتخابات ١٩٩٠ التشريعية موضع اهتمام كبير من قبل علماء السياسة والسبب واضح. جرت هذه الانتخابات في ظل مقاطعة أهم أحزاب المعارضة السياسية

وهو الوفد الجديد والتحالف الإسلامي المكون من حزب العمل الاشتراكي والإخوان المسلمين وحزب الأحرار، بهنما اشترك فيها حزب التجمع وغيره من أحزاب المعارضة الأقل أهمية مثل حزب الخضراء وحزب الأمة وحزب مصر الفتاة. وأمام تخوف النظام من أن يدخل مجلس الشعب عدد كبير من النواب الإسلاميين من خلال الترشيحات الفردية والمستقلة اتخذت عدة إجراءات الهدف منها ضمان فوز مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي دون غيرهم. ومن أهم هذه الإجراءات تقسيم الدوائر الانتخابية لصالح مرشحي النظام على حساب الآخرين. وكان المبرر لهذا التقسيم هو تغيير نظام الانتخاب والعودة إلى الانتخاب الفردي. فعندما كان يؤخذ بنظام الانتخاب بالقوائم، أو حتى بالنظام المختلط كما في عام ١٩٨٧، كان عدد الدوائر الانتخابية ٤٨ دائرة فقط^{١٠٠}. في ١٩٩٠ أعيد تقسيم الدوائر الانتخابية بحيث بلغ ٢٢٢ دائرة أي بزيادة ٤٩ دائرة إلى عدد عام ١٩٧٦، و٤٦ دائرة مقارنة بعدد الدوائر في ١٩٧٩. وقد قامت وزارة الداخلية وحدها بهذه العملية وفقا لأحكام القانون الجديد لسنة ١٩٩٠. وقابلت أحزاب المعارضة هذا التقسيم للدوائر الانتخابية بالتقيد الشديد، حتى انتهى الأمر بقرار مقاطعة الانتخابات. وكان من بين الاعتراضات التي وجهتها المعارضة ولاسيما الإسلاميين من حزب العمل والوفديين إلى هذا التقسيم هي أنه هدف بالأساس إلى ضم مجموعة هائلة من القرى والنجوع إلى دوائر المدن التي يقل فيها عدد مؤيدي الحزب الوطني الديمقراطي كما أن عملية تزوير الأصوات لصالح مرشحي الحكومة تكون أكثر سهولة في القرى عنها في المدن بسبب وجود أنصار المعارضة في المدن.

ومع مقاطعة جزء كبير من قوى المعارضة، لا سيما الإسلاميين في "حزب العمل"، اتسمت انتخابات ١٩٩٠ ببروز ظاهرة المستقلين التي ظلت محجوبة نسبيا في الانتخابات السابقة بسبب نظام الانتخاب حيث بلغ عدد المرشحين المستقلين ٢١١٣ مرشحا من إجمالي ٢٦٧٦ مرشحا. وإن كانت هذه الظاهرة قد نشأت منذ أول انتخابات تجرى في عهد السادات في ظل التعددية النسبية أي انتخابات ١٩٧٦ حيث بلغ عدد المستقلين ٨٩٧ مرشحا من إجمالي ١٦٦٠ مرشحا، وفي ١٩٧٩ كان عدد المستقلين ١١٩٢ مرشحا من إجمالي ١٨٥٧ مرشحا، إلا أن نسبتها قد تزايدت في انتخابات ١٩٩٠ بشكل ملحوظ وارتفعت من ٥٤,٠٣٪ في ١٩٧٦ إلى ٦٤,١٨٪ في ١٩٧٩ وإلى ٨٠٪ في عام ١٩٩٠، كما تؤكد استمرار هذه الظاهرة في انتخابات ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ حيث ظلت نسبة المستقلين حوالي ٨٠٪ من إجمالي المرشحين.

والى جانب ظاهرة المستقلين فإن انتخابات ١٩٩٠ كانت تنبئ بما حدث فى انتخابات ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ فيما يتعلق بعدد من الظواهر الأخرى والتي أثارت عدة تساؤلات فى هذا الكتاب. فرغم مقاطعتها من قبل أهم التيارات السياسية فى المعارضة إلا أن انتخابات ١٩٩٠ تدل على شدة الإقبال على الترشيح لعضوية مجلس الشعب كما تدل على شدة المنافسة بين المرشحين. ومن ناحية أخرى أبرزت انتخابات ١٩٩٠ بما استخدم فيها من أساليب العنف فوز عدد كبير من المستقلين كما أبرزت انضمام المستقلين الفائزين إلى الحزب الوطنى الديمقراطى، وظاهرة التزوير التى شملت كافة لجان الانتخاب تقريباً وليس فقط لصالح مرشحي الحزب الوطنى الديمقراطى دون غيرهم... الخ. هذه هى الظواهر التى أثارت تساؤلات مؤلفي هذا الكتاب ودفعتهم إلى محاولة فهمها من خلال القيام ببحث ميدانى فى إحدى قرى دائرة أشمون بمحافظة المنوفية، أى فهم المنطق الاجتماعى والسياسى المحلى وراء هذه الظواهر وذلك حتى قبل تأثرها بفرض الإشراف القضائى على لجان الانتخاب الفرعية. هذا هو الهدف الرئيسى من الباب الثالث والأخير من الكتاب : دراسة إعمال المنطق القديم لعملية الانتخاب من أجل انتخاب نواب مصر فى العصر المالى والتحول الذى طرأت على هذا المنطق إثر قيام القضاء بمهمته.

- ١١٠ هذا التغيير من الأيمن واليسار كان موضوع انتقاد من يوسف الجندعي الذي على وجه الخصوص، على أساس الجمع التفاضلي المذكور في ٧٧٦.
- ١١١ في عام ١٩٤٨ اقترح أحمد أنشأ مجلس الشيوخ هذا التغيير مع شاربيل رعد وهو منتج النساء على التصويت، ولكن بشرط "معرفة القراءة والكتابة". انظر عبد الحميد مازار، مساهمة إصلاح النظام الانتخابي المصري، ١٩٤٨، مطبوعة دار نشر الثقافة، الإسكندرية، ص. ٨، وبقريو لذلك هو أن معظم الأيمن هم من القروى ولذا يفهم بسهولة فكرة شعبية لنشأ مجلس الشيوخ والكتابة والكتابة.
- ١١٢ الواقع أن هذا التغيير جاء استجابة لارغبة رؤساء بعض القبائل المصرية في عرض الانتخابات لاجل التمثيل.
- ١١٣ الهيئة الرسمية بعد غير اعترافه، ولم ٩٨ في ١٩٣٠/١٠/١٩٣٠، ص. ١-٢.
- ١١٤ كتابة المبرور، المجلس الأعلى للثقة كالتالي: كلاً من ما والقبائل الأقباط والمسلمين الذين يمثلون في الأنظمة من حضور اجتماعات مجلس الشيوخ مما يتسبب في تعطيل أعمال المجلس. أما القضية إذن لتأخراتهم في السياسة بعدد بورجوازية التزعم في المجلس.
- ١١٥ الهيئة الرسمية بعد غير اعترافه، ولم ٩٨ في ١٩٣٠/١٠/١٩٣٠، بشأن تعديل الدستور والقانون الانتخابي، ص. ١٩-٢٢.
- 116 Alain Garrigou, Le vote et la vertu. Comment les Feshaïs sont-ils devenus électeurs? op. cit. pp220-225.
- ١١٧ بعد عبد الحميد، الأحزاب السياسية من الناحية، ص. ٢٤-٢٥، مرجع سابق.
- ١١٨ صبري أبو الحميد، ملاحظات مادلوف القويك، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٧، ص. ٤٩٧-٤٩٢.
- ١١٩ محمد الفوازى، سود منى عريه، يشاهد على حضور القروى والقوى والانتخابات في مصر المتعددة (١٩٤٤-١٩٨٤)، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩، ص. ٢٤ وما بعده.
- ١٢٠ عزه رئيس، التنمية الديمقراطية القروية في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٥، ص. ٢٦-٢٦.
- ١٢١ محمد حسين هوسا، مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الثاني، من ٢٩ يناير ١٩٢٧ إلى ٢٦ يناير ١٩٥٢، القاهرة، دار المعارف، مطبعة وم ٧٢.
- ١٢٢ محمد الفوازى، مرجع سابق، ص. ٢٩ وما بعده.
- ١٢٣ سود مبرور، مبرور القانون الدستوري، مطبعة ١٩٤٧، ص. ١٨٦.
- ١٢٤ أحمد القريشي، "الأحزاب والقوى"، في يوسف، مجلس الأحرار، السياسية المصرية، ١٩٢٢-١٩٥٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥، ص. ٢٢٩-٢٥٥.
- ١٢٥ صلاح الشاهد، تكتيكات في ميدان، دار المعارف، ص. ٥٠ وما بعده.
- ١٢٦ عزه وهبي، مرجع سابق، ص. ٨٠.
- ١٢٧ بعد الرحمن القريشي، في أعقاب الثورة المصرية، مرجع سابق، ص. ١٧١.
- ١٢٨ محمد زكي عبد القادر، أقام على الطريق، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٧٧، ص. ٤٢٧.
- ١٢٩ سود مبرور، مجلس القانون الدستوري، في عبد الحميد متولى، مشكلة إصلاح نظام الانتخاب في مصر، القاهرة، مطبعة دار نشر الثقافة، الإسكندرية، ١٩٤٨، ص. ٩.
- ١٣٠ محمد زكي عبد القادر، مرجع سابق، ص. ٤١٥.
- ١٣١ نفس المرجع، ص. ٤٦٦.
- ١٣٢ بعد الحميد متولى، مشكلة إصلاح النظام الانتخابي المصري، ١٩٤٨، مطبعة دار نشر الثقافة، الإسكندرية، مرجع سابق، ص. ٢٨.
- ١٣٣ تحرير اسم البرلمان المصري في الدستور الجديد من "مجلس قنول" إلى "مجلس الأمة" يعني هذا التغيير على وحدة السلطة السياسية للجامعة من قرة ١٩٥٢ للتسام "البرلمانية".
- ١٣٤ محمد الطويل، برلمان الثورة تاريخ الحياة القروية في مصر، ١٩٥٧-١٩٧٢، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٥، ص. ٤٧ وما بعده.
- ١٣٥ علي الدين خليل، "الانتخابات التشريعية المصرية من بعد زكريا إلى حسني مبارك" في علي الدين خليل، التطور الديمقراطي في مصر، ليبيا، ومناقشات، جامعة القاهرة، ١٩٨٦، ص. ٢٥٧.
- ١٣٦ كان عدد المندوبين ولذا لحدّ الذين هلال ٢٧٧٤٤٧، لكتابة، مرجع سابق، ص. ٢٥٢.
- ١٣٧ عزه رئيس، السلطة التشريعية في النظام السياسي المصري بعد يناير ١٩٥٢، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٢، ص. ٣١.
- ١٣٨ أسباط عبد القوي، خمسة أصدا: لتأسيس كبر ملاك الأرائس قروية الذين ضلّهم لقرنين الإصلاح القرا في السبعين ١٩٥٢، القاهرة، الجزيرة السياسية التي لعبت دوراً في غرة ما قبل الثورة التي حلّ الأحزاب السياسية وأخيراً كان قروي، مادلوف القويك القروية.
- ١٣٩ عزه وهبي، ١٩٧٢، مرجع سابق، ص. ٨٢-٨١.
- ١٤٠ شهاب الدين دارو، مذكرات شهاب الدين دارو، مذكرات عبد القادر وأيام السادات، دار الهلال، ١٩٩٨، ص. ٢٦.
- ١٤١ كمال الدين عبد الحكيم، حارس القاعة للقرارات المسلحة يوم ٧ في السلطة والفتنة، نشر حمر بعد هيئة ١٩٧٧.
- ١٤٢ شهاب الدين دارو، مذكرات، مرجع سابق، ص. ٢٣-٢٤.
- ١٤٣ نفس المرجع.
- ١٤٤ نفس المرجع، ص. ٤٤.
- ١٤٥ علي الدين خليل، مرجع سابق، ص. ٢٦٠.
- ١٤٦ محمد الطويل، مرجع سابق، ص. ٤٧.
- ١٤٧ المرجع السابق، ص. ٥٦.
- ١٤٨ انظر في دور المحكمة الدستورية العليا في النظام السياسي المصري، نبيل عبد الفتاح، فيوليا والمصري، من ١٠٠ إلى ٢٢٩، مطبعة القاهرة.

القانون رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٠٥.

١٤٩ ولم أن أول انتخابات في عهد السادات وهي انتخابات ١٩٧١، قد أجريت على إطار القواعد التي كانت تفرض على المحكمة الدستورية في العملية الانتخابية. لأسباب تتعلق بموافقة الاتحاد الاشتراكي العربي على الترشح، إلا أن تلك الانتخابات شهدت نزاعاً ملحوظاً في عهد الرئيس (١٩٧٢-١٩٧٥) حيث دعا المرشحون في ظل الحزب القوي المتميزه السلطة الدستورية إلا أنها أسفرت عن انتصاف شخصيات جديدة لا يوجد بينها وبين الاتحاد الاشتراكي العربي علاقة جيدة، وكان هذا الأخير قد فقد ثقته إلى حد كبير لأسباب تتعلق بعدم إحصاء النتائج الحقيقية. ويجوز بالتأكيد أيضاً أن قرارات داد أحمد من المحكمة الانتخابية كل الشخصيات المرتبطة من قريب أو بعيد بقضية "مركز القوي".

١٥٠ على حين حاله مروج سابق، من ٢٦٦-٢٧٤.

١٥١ نفس المرجع.

١٥٢ أنشئت المحكمة الدستورية العليا بموجب دستور ١٩٧١ من أجل العوض على استمرام أحكام الدستور من قبل السلطان الدستوري والقضائية. ومن أهم سمات المحكمة الدستورية العليا مراقبة دستورية القوانين ول والنظم والقوانين الإدارية. فمن يرى في أحد النصوص الدستورية أو تشريعية أو تنظيمية انتهاكاً لمبدأ من المبادئ التي يكفلها الدستور لا يستطيع الخوض في هذا النص مباشرة أمام المحكمة الدستورية العليا، ولكن عليه أن يرفع دعوى أمام المحكمة الدستورية وماتت في هذا الشأن في مطلقاً النص لأحكام الدستور، يستطيع الدخول إما إعمالاً للأمر في المحكمة الدستورية العليا وإما للتصريح بالحظر من الأطراف بالرفع بعدم دستورية النص أمام المحكمة الدستورية العليا. ومن جهة أخرى تنطرح المحكمة الدستورية العليا أن يكون هذا النص صاحب صفة شخصية وبمشاركة أحد له الخطين الأخرى في هذا الشأن :

Nathalie Bernard-Manguion, « La Haute Cour Constitutionnelle, gardienne des libertés publiques », dans Le Prince et son juge. Droit et politique dans l'Égypte contemporaine, Egypte/Monde arabe, nouvelle série, n°2, 1999, Cedej, Le Caire, p. 17-54.

واقتر أيضاً نموذج هذا الشأن، القويوتو والجمعية المروج السابق ذكره.

١٥٣ د. عادل طوف، نص القضاء الدستوري، القضاء الدستوري في مصر، من ص ١٠٥ إلى ص ١٢١، د. ن. القاهرة ١٩٨٨.

153 Murielle Paradelle, "Le Politique appréhendé dans son fonctionnement juridique. Analyse du cadre légal des élections législatives du Maglis al-Sha'ch", dans Sandrine Gambelin (éd.), Concours et détours du politique en Egypte. Les élections législatives de 1995, Paris, L'Harmattan/Cedej, 1997, p 29-41.

١٥٤ يدخل القضية الإدارية في صفة الانتخابات -مع الإداري الإلزامي- وروام عدم حصول هذا الأخير على إطار قانوني كالحزب، انتخاب الإسلاميين طوائف طائفة السلفيين، وغير من الفروع متكاتف من العمل على الصوري الاجتماعي والقانوني، كما أنهم أقروا لانتخابات على ذلك بسبب القنابل بين مصر ومصر والعلج، وهذا الأخير الإداري من الأنواع التي اعتقدت بأنه من تلك الفروع الواسعة تدخلها في مجال الأنسب الإدارية. جدير بالذكر أن القواعد الإسلامية التي كانت قد أوردت إلى مولى العلج، أن السلطة الدستورية كانت قد كونت علاقات قوية مع كبار الشخصيات في ذلك البلدان. كما أن نشاطهم الاجتماعي وفي مجالات الصحة والتعليم تشجعهم من النظام الذي "كثرت" -إنجاز القول- بهذه الطريقة السلام الاجتماعي.

١٥٥ نظراً لانتاج هؤلاء الانتخابية لخدمة لخدمة ولقاء المرشحين المستقرين الذين لا يتمتعون بدعم حزب من الأحزاب، صعوبات كبيرة في تنظيم حملاتهم الانتخابية، وكذلك في مواجهة لجان الانتخاب بواسطة أخصائهم.

١٥٦ على حين حاله رئاسة القوي، حزب الانتخابات، مجلس الشعب، ١٩٩٠، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢، ص ١٥ -

١٩

الباب الثالث

**الزياتنية هي الانتخابات المصرية
بين هيئة ناخبة أسيرة وتوسيع السوق الانتخابي**

أجريت الدراسة الميدانية التي استند إليها التحليل المعروض في هذا الباب من الكتاب في قرية سنتريس بدائرة أشمون في محافظة المنوفية. لم يكن اختيار قرية سنتريس مبنياً على معايير محددة، ولكن كل ما في الأمر هو أن هذا الاختيار قد ارتبط بظروف معينة وبسهولة الوصول إلى موقع الدراسة. فأحد مؤلفي هذا الكتاب من مواليد القرية وعاش فيها ما يقرب من ٢٥ عاماً، وبالتالي يستطيع الحصول على معلومات قد لا يدلي بها الفاعلون لباحث أجنبي أو من خارج الدائرة أو القرية.

قبل عرض خصائص هذه الدراسة الميدانية وتحليل المواد التي تم جمعها، يبدو من المهم توضيح ما يلي، أن نقدم أولاً للقارئ أهم العوامل والظواهر والنتائج التي أسفرت عنها انتخابات ٢٠٠٠ في الدائرة التي تقع فيها قرية سنتريس. ثمة هدفان من هذا التقديم: تذكير القارئ بأحد الأمور الجديدة وهي أن قرية سنتريس وإن كانت قد ساهمت في نتائج الانتخابات إلا أنها لم "تحددها". فعدد الناخبين في دائرة أشمون ١٥٠١٥٧ ناخباً^{١٤٧} وتستحوذ مدينة أشمون على ٢٢ ألف ناخب منهم، وهو ما يمثل ١٤,٦ ٪ من جملة ناخبي الدائرة^{١٤٨}، تليها قرية طليا وقرية البرانية وتضم كل منهما ١٢ ألف ناخب أي حوالي ٨ ٪ من جملة أصوات الناخبين، تتوزع بقية أصوات الدائرة على ٦٤ قرية وعزبة تشملهم دائرة أشمون التي تعد من أكبر الدوائر على مستوى الجمهورية من حيث عدد القرى، وتتسم بذلك بغلبة الطابع الريفي. يتراوح عدد الناخبين في قرية سنتريس موضع الدراسة بين ٦ آلاف و ٧ آلاف ناخب، مما يجعلها في موضع متوسط بين القرى الكبيرة والقرى الصغيرة التي لا يزيد عدد الناخبين فيها عن ألف ناخب أو أقل. العامل الثاني الذي يدعو إلى تقدير ثقل هذه القرية في الانتخابات الأخيرة، سواء في انتخابات ٢٠٠٠ أو في انتخابات ١٩٩٥ و ١٩٩٠ بحجمه المناسب، هو أن لا أحد من المرشحين أو من الذين فازوا في الانتخابات كان له روابط محلية مباشرة في قرية سنتريس: فلا يوجد بين المرشحين من هو من مواليد القرية أو من سكانها أو من المرتبطين بها لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية، كأن يكون له عيادة أو مكتب محاماة أو ورشة أو تجارة أو أراضي زراعية. ولم يكن الوضع كذلك من قبل، بل ويفتخر أهالي القرية بأن الذي كان يمثلهم

فى برلمان ١٩٥٧ وهو على محمود أحمد عمر كان من مواليد قريتهم وقد فاز ضد النائب "الإقطاعي" وقتذاك. كما أن محمد شاهين، نائب الدائرة عن الفئات فى الدائرة ظل يمثلهم منذ ١٩٦٧ حتى ١٩٧٩^{١٩٩} فى مقعد الفئات، وكان يمتلك عزية كبيرة فى ضواحي قرية سنتريس.

هذا التقدير المناسب لدور قرية سنتريس ولقراها فى الانتخابات الأخيرة لا يعنى إطلاقاً أن ما سوف نسميه مؤقتاً الهيئة الناحية للقرية لم يكن لديها رأى فى المرشحين أو قدرة على الاختيار^{١٦٠}. ولا يعنى كذلك أن المرشحين لم يكن لهم وكلاء وشبكات داخل القرية. وأخيراً وربما الأهم هو أن مثل هذه الظاهرة لا يقلل إطلاقاً من شأن هذه القرية كموضع للدراسة ولا من أهمية الأحاديث التى جمعناها خلال اللقاءات وذلك للأسباب التى ذكرناها فى مقدمة هذا الكتاب. فالهدف من الدراسة الميدانية التى أجريت لم يكن التحليل السياسى بحصر المعنى لعملية الانتخابات فى هذه القرية، أو حتى التحليل السياسى لانتخابات ٢٠٠٠ التشريعية فى مصر، وإنما يرمى إلى فهم المنطق الاجتماعى، بل والانتروبولوجى لانتخاب النائب فى مصر خلال هذا العقد الأخير. فما هى الظواهر التى نستخلصها من دراسة انتخاب النائب على المستوى المحلى، والتى قد تساعد على فهم الظواهر التى تلاحظ على المستوى القومى؟ وكذلك ما الذى نستخلصه من دراسة انتخاب النائب على مستوى القرية والذى قد يساعد على فهم الظواهر التى تلاحظ على مستوى الدائرة؟

ومن ثم فإن دراسة انتخابات ٢٠٠٠ بدائرة أشمون تفى بهذين الهدفين. فهى تظهر من ناحية كيف أن الظواهر الانتخابية "الكلمية" على مستوى الجمهورية والتى عرضناها فى الجزء الأول من هذا الكتاب تتضح أيضاً على مستوى الدائرة الواحدة. كما تظهر من ناحية أخرى كيف أن نفس هذه الظواهر، إذا تناولناها على مستوى الدائرة الواحدة لتحليلها على الوجه الصحيح، يجب تناولها على مستوى أوسع وهو القرية فى هذه الحالة. ثمة سبب آخر لتطرفنا لانتخابات أشمون فى هذا الفصل ألا وهو أن يتأقلم القارئ مع أسماء الأطراف الرئيسية فى انتخابات العقد الأخير التشريعية والتى سيظهر إليها المستطلعون مراراً فى هذا الباب من الكتاب.

انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية فى دائرة أشمون

دار الحديث طويلاً عن دائرة أشمون خلال انتخابات ٢٠٠٠. كانت أشمون من ضمن الدوائر التى شملتها المرحلة الأولى^{١٦١} من الانتخابات وهى المرحلة التى مثلت اختباراً على المستوى القومى لنزاهة الانتخابات ولدور القضاء الفعلى فى هذا

الشأن. كما كانت هذه الانتخابات بمثابة اختبار لعلاقة القوى بين مختلف الأطراف السياسية، وللإستراتيجيات والخطط التي اتبعتها كل من هذه الأطراف، واختبار كذلك لسلوك الناهضين. وفي هذا الصدد تحققت في أشمون كل التوقعات، فقد بلغ عدد المرشحين المتنافسين على المقعدين ١٩ مرشحا بينهم ١٢ مرشحا على مقعد الفئات و٧ مرشحين على مقعد الفلاحين والعمال. وتشير صحيفة "المنايفة" إلى أنه لم يسبق أن خاض الانتخابات مثل هذا العدد من المرشحين، وقبل بداية الانتخابات توقعات الجريدة أن تكون المعركة الانتخابية شديدة الصعوبة، وأن الأمر لن يحسم إلا في جولة الإعادة. ومنذ عام ١٩٩٠ تشهد دائرة أشمون بالفعل تزايداً مستمرا لعدد المرشحين: إذ ارتفع عددهم من ٥ مرشحين في ١٩٩٠ إلى ١٤ مرشحا في ١٩٩٥ و ١٩ مرشحا في عام ٢٠٠٠. وتشير نفس الصحيفة إلى أن الدائرة أصبحت تشكل تحديا لمرشحي الحزب الوطني الديمقراطي الذي عانى من إخفاقات متتالية منذ انتخابات ١٩٩٠، وأن الناهضين يؤيدون المستقلين للحيلولة دون فوز مرشحي الحزب. وأنه من الأرجح أن يتكرر نفس الشيء لأن الحزب لم يستفد من دروس الماضي ولم يوفق في اختبار مرشحيه. وتضيف الصحيفة أن أشمون هي أكبر دائرة في محافظة المنوفية، إذ تشتمل على ٦٤ قرية وعزبة إلى جانب البندر أي مدينة أشمون. ومع ذلك تعاني دائرة أشمون أكثر من أي دائرة في المحافظة من نقص شديد في الخدمات الأساسية، ومن ثم قرر الأهالي على ما يبدو انتخاب النواب القادرين على حل المشاكل المحلية وإيجاد الحلول المناسبة.

وتشير خريطة المرشحين إلى ارتفاع عدد الوجوه الجديدة التي تشارك لأول مرة في الانتخابات التشريعية حيث بلغت ١٢ من إجمالي ١٩ مرشحا. وعلى مستوى القوى السياسية فقد دخل الحزب الوطني الديمقراطي بمرشحين هما سمير زكي السقا على مقعد الفئات، ويحيى حسنين على مقعد العمال، ودخل حزب الوفد بمرشح واحد على مقعد العمال والفلاحين وهو زكي عبد الفتاح. وأخيرا كان مرشح التيار الإسلامي على مقعد الفئات هو أشرف بدر الدين الذي رشح نفسه كمستقل. ووفقا لما جاء في صحيفة المنايفة فإن أكثر المرشحين تفوزا هو أشرف بدر الدين لأنه مشهور في كل الدائرة بإنسانيته وتفايته في خدمة الأهالي وإنجازاته وكان له الفضل في بناء مستوصف في مدينة أشمون. وقد تقدم بالترشيح في اللحظة الأخيرة مسأ فريك كل المرشحين الآخرين وأشار مخاوفهم وجعلهم يراجعون إستراتيجياتهم وخططهم للحصول على الأصوات، بل وقرر بعضهم الانسحاب من الانتخابات. ولا يجيب الاندهاش لهذا

الترشيح المفاجأة: إذ أنه يتمشى تماما مع الاستراتيجية الجديدة التي وضعها التيار الإسلامي لتجنب الملاحظات الأمنية والتحاييل على رغبة النظام العامة الواضحة في منعهم من خوض الانتخابات. فقد قيل عن أشرف بدر الدين، المرشح الإسلامي الذي ينتمي إلى إحدى عائلات الطبقة الوسطى بمدينة أشمون أنه، تجنباً لرفض ترشيحه ولخداع أجهزة الأمن التي كانت تراقبه، ذهب إلى الصعيد قبل إغلاق باب الترشيح ببضعة أيام بعد أن حرص على توكيل محامي من أصدقائه بتقديم طلب ترشيحه نهاية عنه.

أما مرشح حزب الوفد - وليس للوفد مقر في الدائرة - زكي عبد الفتاح من مواليد "سبك الأحد" ومنشق عن الحزب الوطني الديمقراطي فقد قام قبل الانتخابات بأيام قليلة بتغيير صفته الانتخابية من فئات إلى عمال أو فلاحين؛ نظراً لشدة المنافسة على مقعد الفئات. أما ترشيحات الحزب الوطني الديمقراطي الرسمية والمستقلين على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي فهي تستوجب التحليل الدقيق؛ لأنها تمثل عنصراً حاسماً في الانتخابات التشريعية لدائرة أشمون على مدى العشر سنوات الماضية. ويعكس ما يحدث في دائرة أشمون من هذه الزاوية نفس الظاهرة الانتخابية التي نلاحظها على المستوى القومي.

وإذا كان الحزب الوطني الديمقراطي لم يرشح إبراهيم جنيته عضو البرلمان السابق ليمثله على مقعد الفئات، إلا أنه رشح على مقعد العمال أو الفلاحين عضواً آخر من أعضاء البرلمان السابق وهو يحيى حنين. ورغم ذلك تمسك إبراهيم جنيته بترشيح نفسه كمستقل، ويرى بعض المراقبون المحليون أن استبعاداً من ترشيحات الحزب وتمسكه بترشيح نفسه كرد فعل لذلك جاء في صالحه. وكان إبراهيم جنيته يعتمد على تعاطف كثير من أهالي الدائرة معه بسبب الخدمات التي استطاع أن يقدمها لهم على مدى الخمس سنوات من خلال عضويته في مجلس الشعب، كما كان يعتمد أيضاً على أن منافسه سمير السقا الذي ينتمي إلى عائلة كبيرة من التجار بقرية البرانية، والمرشح الرسمي وأمين عام الحزب الوطني الديمقراطي في دائرة أشمون، والذي كان إبراهيم جنيته قد انتصر عليه في انتخابات إعادة عام ١٩٩٥، لم يحظ ترشيحه بموافقة عدد من مؤيدي الحزب. ومن جهة أخرى كان إبراهيم جنيته يعتمد كذلك على أصوات أهالي قريته وبعض القرى المجاورة التي لا يوجد بها مرشحون.

ومن بين المرشحين الآخرين المستقلين على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي عبد الواحد سبل من مدينة أشمون والمرشح على مقعد الفئات، وإبراهيم طه مقلد المقيم في

سبك الأحد وهو مرشح على مقعد العمال. ويتميز كل منهما بخبرة برلمانية سابقة. بالنسبة لمعد الواحد سبل تعد انتخابات ٢٠٠٠ ثالث معركة انتخابية يخوضها؛ حيث فاز في انتخابات ١٩٩٠ كاستقل على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي، وخسر في انتخابات ١٩٩٥ لأنه رشح فيها على القائمة الرسمية للحزب الوطني أي حزب الحكومة ولأنه لم يتميز بما قدم للدائرة من إنجازات، بينما فاز في ١٩٩٥ منافسه إبراهيم جنيته المرشح المستقل على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي. أما الثاني وهو إبراهيم طه مقلد فكان يخوض الانتخابات للمرة الرابعة على مقعد العمال والفلاحين. فاز في انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٧ وفي عام ١٩٩٠ شغل مقعد العمال بوفاء المرشح الفرماوي، بينما خسر انتخابات ١٩٩٥ أمام يحيى حسنين الذي كان وقتذاك مرشحا مستقلا على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي.

أما الانسبا عشر مرشحا الذين لا ينتمون إلى أية تيارات سياسية فهم من الوجوه الجديدة، وتكاد خبرتهم بمجال الانتخابات أو حتى بالعمل السياسي تكون معدومة. وسوف نكتفي هنا بذكر ثلاثة من هؤلاء لعرض الاستراتيجيات التي تقدر بعض الترشيحات. نبيل الحمراني ويعتمد على العلاقات والاتصالات التي كونها على مستوى الدائرة بفضل خبرته الطويلة في المجالس الشعبية المحلية، وعبد الصليب أبو يوسف وهو طبيب يتمتع بسمعة حسنة، وعبد المنعم مبروك المذبح بالبرنامج العام الذي تقدم لأول مرة في الانتخابات تحت شعار "صوت أشمون مسموع" إشارة إلى أحد برامج القليوبية الذي يعرض فيه المشكلات التي تعاني منها دائرة أشمون ولاسيما مشكلة الصرف الصحي.

وكما كان متوقعا أسفرت النتائج عن إعادة الانتخاب على المقعدين. فبالنسبة لمقعد الفئات تنافس سمير زكي السقا مرشح الحزب الوطني الديمقراطي مع المستقل أشرف بدر الدين مرشح التيار الإسلامي. وعلى مقعد العمال تنافس يحيى حسنين مرشح الحزب الوطني الديمقراطي مع إبراهيم طه مقلد المرشح المستقل على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي. وقبل أن نعطي عدد الأصوات التي حصل عليها كل من المرشحين نجد الإشارة أولا إلى قلة عدد من قاموا بالتصويت: فقد صوت ٣٥٤٤٢ ناخبا فقط أي نحو ٢٠ ٪ فقط من العدد الكلي للأصوات. وبذلك تكون نسبة المشاركة الفعلية في التصويت أقل من المتوسط القومي، وخاصة أقل بكثير من مستوى المشاركة في المناطق الريفية في مصر. قد ترجع هذه الظاهرة أساسا إلى بطء إجراءات التصويت في لجان الانتخاب^{١٧}. وقد أسفرت الجولة الثانية من الانتخابات عن فوز

سمير السقا مرشح الحزب الوطني الديمقراطي ب ١٠٠٨٧ صوت مقابل ٦٨٠٢ صوتا لأطرف بدر الدين، وفوز إبراهيم طه مقلد ب ١٥٨٠٦ صوتا، بينما لم يحصل منافسه يحيى حسنين إلا على ٩٩٩٣ صوتا.

ويرجع الفضل في النتائج الجيدة نسبيا التي أحرزها سмир السقا لتحالفه مع المرشح المستقل على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي إبراهيم طه مقلد وهو من كبار التجار وله سمعته ونفوذه. فقد تحالف المرشحان لضمان حصول كل منهما على أصوات مؤيدي المرشح الآخر حيث إنهما لم يتنافسا على نفس المقعد وبذلك استطاع سмир السقا الفوز على منافسه يحيى حسنين مرشح الحزب الوطني الديمقراطي بسبب تضائل شعبية هذا الأخير والتحديات التي واجهها من مرشحين عدة في القرى المجاورة لقريته البرانية. ويبدو كذلك أن إبراهيم طه مقلد حصل على أصوات الإسلاميين لعدم وجود مرشح إسلامي على مقعد العمال والفلاحين؛ إذ أنهم أيدوا المرشح المستقل رغبة منهم في إسقاط مرشح الحزب الوطني الديمقراطي يحيى حسنين رغم مساندتهم له في انتخابات ١٩٩٥ عندما كان مرشحا مستقلا على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي.

هذا وقد شهدت انتخابات الإعادة نسبة مشاركة أقل من الجولة الأولى، فكان عدد الناخبين لمقعد اللغات ٢٦٦١٩ ناخبا فقط ولمقعد العمال والفلاحين ٢٧٨٠٢ ناخبا فقط. لمثل هذه الظاهرة تفسيرات خاصة بدائرة أشمون. كانت دائرة أشمون ضمن الدوائر التي شملتها المرحلة الأولى للانتخابات. وقد أحدثت نتائج انتخابات الجولة الأولى على مستوى الجمهورية صدمة تناقلتها وسائل الإعلام بما فيها الصحف "القومية" وصحف المعارضة والصحف الإقليمية والدولية وكذلك التعليقات والتصريحات التي أدلت بها النخب المحلية والقومية. فقد لعب القضاء دوره وارتفعت نسبة المقاعد التي لم يفز بها أحد في الجولة الأولى مقارنة بالانتخابات السابقة، كما سجل الحزب الوطني الديمقراطي فشلا ذريعا حيث لم يفز في الجولة الأولى إلا ٢٠ من مرشحيه من إجمالي ١٥٠ مرشحا على قائمته الرسمية وتنافس في انتخابات الإعادة لدوائر المرحلة الأولى، والتي أجريت بعد أسبوع من الجولة الأولى، ١٢٣ مستقلا بما فيهم المرشحون الإسلاميون، ضد ٨٦ مرشحا من الحزب الوطني الديمقراطي و ٢ من حزب الوفد و ٢ من حزب التجمع و ٢ من الحزب الناصري. وأسفرت النتائج عن الآتي: لم يفز الحزب الوطني الديمقراطي إلا بـ ٥٨ مقعدا، وكان نصيب مرشحي الإخوان المسلمين ٦ أو ٧ مقاعد، والتجمع ٣ مقاعد، والوفد مقعدا واحدا، في حين فاز

المرشحون المستقلون ب ٧٩ مقعدا انضم ٥٩ منهم إلى الحزب الوطني الديمقراطي بعد فوزهم.

وفى اليوم التالى لانتخابات الإعادة فى دوائر المرحلة الأولى احتلت انتخابات دائرة أشمون الصفحات الأولى من الصحف. وفى صفحتها الأولى تشير صحيفة الوفد (٢٥/١٠/٢٠٠٠) إلى موقف الحكومة المتشدد فى عملية التصويت كلما اشتد التنافس فى جولة الإعادة بين الحزب الوطنى الديمقراطى والمعارضة، وإلى الاشتباكات التى وقعت بين قوات الأمن والمواطنين وأسفرت عن مقتل ثلاثة أشخاص. وفرض حظر التجول فى عدة مدن، ومنع الناخبين - وخاصة المشتبه فى ولائهم للمعارضة - من دخول لجان الانتخاب للإدلاء بأصواتهم. وقد شهدت دائرة أشمون فى انتخابات المرحلة الأولى: ٢ قتلى، و٢١ جريحا، واعتقال عدد كبير من الأشخاص، إغلاق عدد من لجان الانتخاب، وإشعال الحرائق، ومنع المرور بمدينة أشمون... الخ.

فما الذى حدث فى أشمون وأدى إلى كل هذه التجاوزات؟ الواقع أن السبب الأساسى لكل هذا الضجيج وهذه الاشتباكات العنيفة هو شدة التنافس على مقعد الغدات بين أشمرف بدر الدين مرشح الإخوان المسلمين والعميد سمير السقا مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى. كانت الجولة الأولى من الانتخابات قد أسفرت عن فارق ٢٢٨٧ صوتا فقط لصالح سمير السقا، ولذا فإن نتائج انتخابات الإعادة لم تكن مضمونة. ويبدو أن القلق تجاه النتائج قد انتاب الإخوان المسلمون ومؤيديهم فى مدينة أشمون فقرروا اتباع استراتيجية هجومية بالتوجه للتصويت جماعيا بعد صلاة العصر لتفادى تعرض مؤيديهم لأساليب التخويف فى حالة توجيههم للتصويت بمفردهم. وتسبب خروج الناخبين فى جماعات كبيرة من الجامع الرئيسى فى المدينة وما رفعوه من شعارات دينية فى قلق وانزعاج قوات الأمن التى كانت على علم بهذه الاستراتيجية منذ اليوم السابق. ومن بين ما جاء فى جريدة الوفد: أشمون تحولت إلى منطقة عسكرية وأصبحت معظم لجان الانتخاب بالمحافظة أشبه بالكنائس العسكرية منذ الصباح الباكر. تمركز قوات الأمن أمام لجان الانتخاب وفى الأماكن المجاورة لها. منع عدد كبير من المواطنين من الإدلاء بأصواتهم وخاصة مؤيدى التيار الإسلامى والمستقلين والمعارضة بحجة عدم حيازتهم على البطاقات الحمراء (بطاقات الانتخاب). وأشارت جريدة الوفد كذلك إلى تواجد عدد من البلطجية، رجالا ونساء، أمام لجان الانتخاب ومهاجمتهم للناخبين المؤيدين لغير مرشحي الحزب الوطنى الديمقراطى وتعرضهم خاصة للنساء المنقبات ومطالبتهم بخلع النقاب قبل دخول اللجنة، واستخدام هؤلاء

البلطجية المسلحة الهيضاء لتخويف الناخبين، وعلى صدورهم صورة مرشح الحزب الوطني الديمقراطي.

إلا أن استراتيجية الإخوان المسلمين أثبتت عدم فاعليتها. فبينما كان الهدف منها التأثير على قوات الأمن من جهة وجذب تعاطف الناخبين من جهة أخرى بالظهور في موضع ضحايا القمع الذي يمارسه ضدهم النظام، جاءت النتيجة عكسية، وخسر أشرف بدر الدين الجولة الثانية من الانتخابات التي أسفرت عن فوز المرشح الرسمي للحزب الوطني، وذلك بسبب إغلاق عدد من لجان الانتخاب سواء في مدينة أشمون أو ساقية أبو شعرة وسملاي والقناطرين، ولم يحصل أشرف بدر الدين إلا على ٨٨٣٠ صوتاً وهي أقل من الأصوات التي حصل عليها في الجولة الأولى، بينما استطاع مرشح الحزب الوطني الديمقراطي - بطريقة غامضة إلى حد ما - الحصول على ١٧٧٨٩ صوتاً. إن ما حدث في أشمون يثير الدهشة حيث إن إعلان نتائج انتخابات الإعادة على المستوى القومي تشير إلى فوز الإخوان المسلمين بـ ٦ مقاعد في الإسكندرية وبور سعيد والبحيرة والفيوم وأن موقف قوات الأمن في تلك الدوائر كان مختلفاً. إذا ما الذي حدث في أشمون؟ نجد الإجابة على هذا السؤال في كتابات بعض الصحفيين المصريين الذين دفعهم فوز الإخوان المسلمين بهذا العدد من المقاعد إلى دراسة الاستراتيجية التي تبناها هؤلاء في حملتهم الانتخابية. وإذا سلمنا بالفرضية التي طرحها هؤلاء الصحفيون فهذا معناه أن نقر بأن ما حدث في أشمون يدخل في إطار تكتيكات الإخوان المسلمين على المستوى القومي: إثارة الشغب في إحدى الدوائر حتى يتركز اهتمام قوات الأمن في هذه الدائرة، بينما يخوض الإخوان المسلمون المعركة بجهود في دوائر أخرى يتوقعون الفوز فيها. قد يقال إنها خطة شيطانية تلك التي دفعتهم إلى التضحية بإحدى الدوائر للفوز في دائرة أخرى وإتاحة الفرصة أمام الحزب الوطني الديمقراطي للعودة إلى دائرة ترفضهم منذ انتخابات المجلسين السابقين.

أكدت انتخابات ٢٠٠٠ في دائرة أشمون بطريقة أكثر وضوحاً الدلالات والنتائج التي أسفرت عنها هذه الانتخابات على المستوى القومي. فمن الناحية السياسية كان الصراع بين الحزب الوطني الديمقراطي والتهار الإسلامي هو المسيطر. كما أن النتائج التي أحرزها زكي عبد الفتاح، المرشح الوفدي على مقعد العمال والفلاحين، بحصوله على ٥٤٣ صوتاً فقط تعكس الفشل الذي واجهه حزب الوفد الجديد في هذه الانتخابات، وتشير إلى عدم تمتع الوفد بتواجد قوى في الدائرة. أما انتخابات الإعادة التي تنافس

فيها يحيى حسنين وإبراهيم طه مقلد على مقعد العمال والفلاحين، فهي تبين كيف أن أشد صور المنافسة التي شهدتها الانتخابات المصرية خلال العقد الأخير هي المنافسة بين الحزب الوطني الديمقراطي والمستقلين على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي. فإن فوز إبراهيم طه مقلد، الذي استطاع الحصول على بعض أصوات الإسلاميين، إنما يدل على أن التصويت لصالح المرشح المستقل، وإن كان مستقلاً على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي، ليس تصويتاً سياسياً، بل هو تصويت يتسم بالرفض السياسي. ومن جهة أخرى أكدت انتخابات ٢٠٠٠ واحدة من أهم دلالات الاقتراع في مصر وهي أنه في الأساس تصويت بهدف المقابلة بين مرشح "فعل" أو "بعد" بأنه سوف يفعل "شئاً" ونالخب يرد (أو لا يرد) الجميل من خلال اختباره الانتخابي. هذا هو الوضع على سبيل المثال بالنسبة لأشرف بدر الدين الذي وصل إلى الجولة الثانية من الانتخابات لأنه "فعل" أي بنى مستوصفاً في مدينة أشمون، بينما يرجع السبب في خسارة يحيى حسنين إلى أنه، خلال الخمس سنوات التي كان فيها عضواً في البرلمان، لم يفعل أو لم يحقق الكثير لأهالي الدائرة، وبالتالي كان عدم فوزه في الانتخابات عقاباً على ذلك. وبفضل هذا العقاب كان فوز إبراهيم طه مقلد شبه مؤكد منذ الجولة الأولى. ورغم ترشيح هذا الأخير على مقعد العمال والفلاحين إلا أنه مثال للمرشح رجل الأعمال الذي له مركزه واتصالاته القوية، وبالتالي من المنطقي أن يستفيد من ذلك أهالي الدائرة، خاصة وأن انضمامه مرة أخرى إلى الحزب الوطني الديمقراطي بعد فوزه أمر لا شك فيه.

وبصفة عامة أكدت الانتخابات الأخيرة في دائرة أشمون سمة أخرى من سمات التصويت المصري وهي تصويت الجوار أي المحاباة لأبناء العائلة أو القرية أو الحي. فكل المرشحين الفائزين في الجولتين الأولى والثانية من أبناء الدائرة. وهذا العامل يمكن قياسه على مستوى الدائرة، ولكن أيضاً على مستوى المدينة والحي والقرية. ورغم أن توزيع الـ ١١٠٠٠٠٠ الأصوات الخاصة بالانتخاب حسب التوزيع الجغرافي غير متوفرة لدينا، فمن الواضح أن الناخبين يبدلون بصوتهم عادة لأقرب المرشحين إليهم. ومن جهة أخرى أكدت الانتخابات الأخيرة في دائرة أشمون الانطباع بخيبة الأمل والإحباط الذي أدت إليه نتائج الانتخابات على المستوى القومي. فالرأي السياسي يعبر عنه بكثير من الحذر وهو لا يمثل ثقلاً حقيقياً بالنسبة للمنفعة التي قد يجنيها الفرد من وجود نائب قريب منه سبق أن أثبتت فعاليتها وقدرته على "فعل شئ"، أو يفترض أنه قادر على "فعل شئ" بسبب ما يتمتع به من قوة وتفوذ سواء على المستوى

الاقتصادي أو على مستوى العلاقات الشخصية. فنحن إذا بصدد نموذج من نماذج التصويت الزياتنى الذى يدل فى الواقع على ثقل الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، بينما المفترض فى التصويت المبني على رأى السياسى أن يكون مستقلا عن هذه الظواهر. فما هى إذا المستجدات الإيجابية فى انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية وهل يمكن اعتبارها مرحلة هامة فى التحول للديمقراطى الانتخابى والسياسى فى هذا البلد ؟ حتى يمكن الإجابة على هذا السؤال الذى يعد محوريا فى كتابنا هذا لابد من فهم المنطق وراء عملية التصويت فى مصر قبل عام ٢٠٠٠ لفهم التغيرات التى طرأت عليها نتيجة للإشراف القضائى على لجان الانتخاب، وهو الهدف الرئيسى من هذا الفصل. من هم الفاعلون الرئيسيون فى الانتخابات التشريعية المصرية قبل انتخابات ٢٠٠٠ ؟ ومن الذى كان يقوم بتزوير الانتخابات قبل عام ٢٠٠٠ ؟ وما هى التغيرات الناتجة عن إخضاع لجان الانتخاب للإشراف القضائى فيما يتعلق بسمات الانتخاب ؟ وما هى النتائج التى يمكن استخلاصها بالنسبة لمسألة الديمقراطية الانتخابية فى هذا البلد ؟

عودة إلى ستريس

للإجابة على هذه الأسئلة سوف نعتمد أساسا على الأقوال التى جمعناها أثناء البحث الميدانى الذى أجريناه فى قرية ستريس. يشمل البحث نحو ثلاثين لقاء تمت بناءً على أسئلة شبه موجهة واتسمت بالخصائص التالية. من الناحية الزمنية بدأت اللقاءات فى شهر مارس ٢٠٠٠ وانتهت عشية الانتخابات التى أجريت فى شهري أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٠، ومن ثم فإن جزءاً منها قد أجري قبل حكم المحكمة الدستورية العليا الذى فاجأ الجميع والذى يقضى بضرورة الإشراف القضائى على عملية الانتخاب. معظم الأشخاص المستجوبين من الشخصيات المعروفة فى القرية أو فى الدائرة بخطرهم فى الحياة السياسية المحلية وبالأخص فى الانتخابات السابقة كمرشحين أو نواب سابقين أو أعضاء فى المجالس الشعبية المحلية أو كمندوبين فى لجان الانتخاب أو مسئولين محليين وأعضاء فى الحزب الوطنى الديمقراطى والأحزاب السياسية الأخرى. فهم باختصار من الأعيان المحليين، إذ إن الانتخابات المصرية فى الحقيقة هى أولاً وقبل كل شيء مسألة تخص "الأعيان" رغم كل ما تكتنفه هذه الكلمة من غموض. فاللقاءات التى أجريت مع من يمكن تسميته "بالناخب العادى" قليلة للغاية والسبب هو أنه فى مصر لا يهتم بالتصويت سوى الفاعلين الحقيقيين

و"الناخب العادي" ليس من هؤلاء. ومن الفرضيات الهامة التي نطرحها في هذا الكتاب أن فئة الناخبين القريدين لم يكن لها وجود في مصر قبل عام ٢٠٠٠ وأن الإشراف القضائي على عملية التصويت هو الذي أظهر هذه الفئة أي فئة الناخب الذي يقوم بالتصويت وفقا لرأيه الشخصي في سرية تامة. أما السبب الحقيقي الذي جعلنا نخشأ "الأعيان" فهو مختلف. كان من المهم بالنسبة لنا أن ندخل في قلب عملية التصويت المصرية، وحيث إن هذه العملية - نظرا لما كان يشوبها من تزوير - كانت سمرا لا يطلع عليه سوى الفاعلين المباشرين، كان من الضروري أن نركز في لقاءاتنا على الأشخاص الذين كانوا يشاركون فيها بالفعل.

لم تجر اللقاءات بناءً على أسئلة محددة وإنما أسئلة مفتوحة حول موضوعات مختلفة تتصل بالانتخابات. ثم ازدادت الأسئلة وضوحا وعمقا أولا بأول كلما ازدادت "الاكتشافات" و"الأسرار" التي أطلعنا عليها الفاعلون. وقد اختلفت الأسئلة كذلك حسب وضع الشخصى المستجوب، وتناولت موضوعات الديمقراطية، والتعبئة السياسية، والمشاركة السياسية، وتنظيم الانتخابات محليا وكذلك تزويرها. كما تناولت دور النائب ووظائفه على المستوى المحلى والدور الذى تلعبه المجالس الشعبية المحلية والموظفون المحليون فى الانتخابات. وأخيرا تطرقت الأسئلة لدور النوادي والجمعيات والتجمعات الأخرى فى عملية التصويت ودور الأحزاب السياسية وأخيرا دور وكلاء المرشحين والوسطاء والمرشحين أنفسهم وثقل العصبية والمال. أما بالنسبة للشخصيات الهامة فى اللعبة الانتخابية والسياسية فقد طرحت أسئلة إضافية حول ماضيتها السياسى وأنشطتها السياسية الحالية والأسباب التى تدفعهم إلى الرغبة فى لعب دور سياسى، وربما ترشيح أنفسهم، وأسباب فشلهم أو نجاحهم... الخ.

من خلال الإجابات التى حصلنا عليها خرجنا من البحث الميدانى بالانطباع العام الأتى. فالأفراد الذين أجريت معهم اللقاءات هم الفاعلون الرئيسيون فى انتخابات قرية سنتريس، وهم فى الواقع الذين تتكون منهم ما قد يطلق عليه قاعدة النظام المصرى أى قاعدة الحزب الوطنى الديمقراطى أو بالأصح "زبانن" هذا الحزب. وفيما عدا بعض الحالات الفادرة^{١٣} لم تتناول الدراسات السياسية عن مصر هذه الفئة بسبب ما يحيط بها من أفكار مسبقة. ففى المفهوم العام لدى بعض الباحثين (المصريين والأجانب) تشكل هذه المجموعة فى واقع الأمر شبكة من الشخصيات المحلية "عديمة الزمة" لا تسعى إلا لتحقيق مصالحها الشخصية بالانضمام لحزب الدولة والإدارة، وليس لها

أى رؤى أو أفكار أو سياسة، ولا تتمتع بالحس النقدي، ومعظم هؤلاء هم فى الواقع من "الخاضعين" للهيكلية الإدارية والسياسية ومن "الانتهازيين". غير أن النتائج التى أسفرت عنها اللقائات كانت مختلفة.

أولا نحن بصدد نخبة سياسية محلية على وعى تام بالرهانات السياسية المحلية والقومية وتدرک بوضوح خصائص النظام السياسى المصرى الحالى وحدوده وكذلك مدى انفتاحه. هذه النخبة السياسية تنتم بالتنوع الشديد من حيث الأفكار والأيدىولوجيات السياسية، على أن ما يجمع بينها داخل الحزب الوطنى الديمقراطى أو حوله هو الوصول إلى الإدارة والدولة والسعى إلى الفاعلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن جهة أخرى هذه النخبة ليست فى وضع الضخوع والتبعية، بل إنها على عکس ذلك تنتم بحدة الحس النقدي ووضوح الرؤية تجاه النظام السياسى. فهى تعاني فى الواقع من كونها فى وضع المهيمن عليه على عدة مستويات، فبصفتهم قرويين يشعر أفراد هذه النخبة بوقوعهم تحت سيطرة المدينة ومركز المحافظة وبطبيعة الحال للعاصمة. وتشعر هذه النخبة كذلك على المستوى السياسى والإدارى بوقوعها تحت سيطرة الهيكلية السياسية والإدارية العليا للحزب الوطنى والسلطات السياسية والإدارية. وهى تعبر عن الحاجة إلى الديمقراطية سواء فيما يتعلق بالحزب الوطنى الديمقراطى أو بالنظام السياسى المصرى ككل. وهى بذلك تعبر عن الشعور العام للأهالى وهو عدم تمتعهم بنظام سياسى - إدارى منفتح يستمع لهم وقادر على تحقيق آمالهم. على أنه بالنسبة للنخبة السياسية المحلية نفسها يبدو أن الحاجة للديمقراطية مرتبطة بشعورها بأن النظام لا يسمح لها بالتعبير عن نفسها أو بالأصح بالتعبير عن قدراتها وكفاءاتها السياسية. ولذا أدهشنا الطريقة الإيجابية التى استقبلت بها قاعدة النظام المصرى حكم المحكمة الدستورية العليا الذى فرض إشراف الهيئات القضائية على لجان الانتخاب، بينما كان يبدو من المنطوق أن تخشى قاعدة النظام من تطبيق مثل هذا الحكم.

انطلاقا من هذه الملاحظات أعطى مؤلفا هذا الكتاب أهمية كبيرة لخطاب الفاعلين وأقوالهم فى النص والتحليل وذلك لسببين على الأقل، أولهما تعريف القارئ بخطاب أشخاص لا "يستمع" لهم بصفة عامة سواء من قبل الباحثين أو من قبل النظام السياسى المصرى، حيث يوجد بالفعل فى مصر احتكار للكلمة - السياسية - ليس فقط من قبل النظام، ولكن أيضا وبشكل أوسع من قبل النخب السياسية والمفكرين بمختلف توجهاتهم السياسية، وكذلك للنخب الأكاديمية. تحتكر هذه النخب الخطاب

حول السياسة قس كافة وسائل الإعلام. ولذا كان من المهم بالنسبة لمؤلفي هذا الكتاب أن "يتجهوا الاستماع" إلى نخب سياسية "من القاعدة". أما السبب الثاني لإعطاء الأهمية الكبرى لأقوال الفاعلين فهو أن هؤلاء الفاعلين واعون تماما بحقيقة النظام السياسي الذي هم جزء لا يتجزأ منه، فهم واعون أيضا بممارساتهم وينتهجون الأسلوب العقلاني في تلك الممارسات. وإن كان لا يجب أخذ أقوال الفاعلين بمعناها الحرفي إلا أنه من المهم فهم رؤيتهم الخاصة والأسباب التي يترعون بها لتبرير أنفسهم وإضفاء الشرعية على ممارساتهم وأفعالهم.

الفصل الأول

الفاعلون في عملية التصويت : المرشحون و"الناخبون الكبار غير الرسميين"

منطقيا يوجد في أى عملية انتخابية نوعان من الفاعلين الرئيسيين على الأقل : المرشحون والناخبون. وإذا كانت فئة "المرشحين" لها وجودها وتشهد تزايدا مستمرا في مصر كما أشرنا فيما سبق، فعلى عكس ذلك تمثل فئة "الناخبين" إشكالية أكبر بكثير. ففي ضوء أقوال من تحدثنا معهم يتضح أن المعنيين الوحيديين بعملية التصويت "القديمة" ينقسمون إلى فئتين : وهم المرشحون، ومن يمكن أن نطلق عليهم "الناخبين الكبار غير الرسميين". وليس المقصود بذلك بطبيعة الحال فئة الفاعلين الذين يتحتم وجودهم في نظام الانتخاب غير المباشر الذي ينص على أن ينتخب الناخب للناخبين الكبار الذين يقومون بدورهم بانتخاب من يتولى المناصب العامة. فب نظام الانتخاب المصري يأخذ بالانتخاب المباشر وهذه الفئة من الفاعلين ليست إلا ظاهرة خاصة بالدراسات السياسية وحدها ولا قيمة لها إطلاقا على المستوى القانوني. الواقع أن عملية التصويت في مصر هي بمثابة "سوق كبيرة" يتنافس فيها المرشحون ولكل منهم أنصاره الذين تمت تعبئتهم بواسطة "الناخبين الكبار غير الرسميين". وهم ببساطة شديدة الأعيان المظهرون ورؤساء شركات أصحاب النفوذ. قبل انتخابات عام ٢٠٠٠ لم يكن الناخب المصري يذهب "تلقائيا" للإدلاء بصوته وإنما كان على المرشحين و"الناخبين الكبار غير الرسميين" أن يأتوا بالناخبين ويحثوهم على التصويت. وكانت المهمة الرئيسية للناخبين الكبار إذاً هي "جعل الناخبين يصوتون" وكان ذلك يتم، وفقا للظروف، إما بنقل الناخبين إلى لجان الانتخاب وإما عن طريق تزوير الانتخابات داخل لجان الانتخاب عن طريق وكلاء المرشحين ومهمتهم "التصويت البديل" أى التصويت محل الناخبين المقيدتين في كشف اللجنة. وبالتالي يمكن القول بأن عملية الانتخاب في مصر قبل انتخابات عام ٢٠٠٠ كانت تتم من خلال فاعلين رئيسيين : وهم المرشحون و"الناخبون الكبار غير الرسميين".

هذه السمة التي تتسم بها الانتخابات أو بالأصح التعبئة الانتخابية في مصر ليست أمراً غريباً في حد ذاته ولا هي من الخصائص المصرية وإن كانت تتفق اليوم مع مقاييس تاريخية وقانونية خاصة بهذا البلد. فحشد الناخبين للتصويت لا يمثل ظاهرة طبيعية ولا تلقائية، وإنما يرتبط أكثر بالفاعلين المعنيين بالانتخابات بطريقة مباشرة وفورية وشخصية، وهم على وجه الخصوص المرشحون الذين يسعون إلى الفوز بمقعد في مجلس الشعب، والناخبون الذين ليس لديهم -بصفة عامة- مصالح مباشرة وشخصية تدفعهم للتصويت^{١٦٤}. وهذا الأمر لا يخص مصر وحدها، بل إن ميشيل أوفيرليه قد حاول إثبات أن البحث عن دافع للتعبئة الانتخابية موجود لدى القائم بالتعبئة، أي المرشحين ووكلائهم، أكثر منه لدى من يتم تعبئتهم^{١٦٥}. وهذا هو أيضاً المنهج الجديد الذي يدعو إليه دانييل جاكسي في أبحاثه عن الانتخابات الفرنسية استناداً إلى استخدام مفهوم بورديو عن "الحقل" وعن التحليل من منظور "السوق"، حيث يؤكد من جهة على استقلالية الحقل السياسي وعلى ضرورة تركيز التحليل على التفاعلات بين الفاعلين، ومن جهة أخرى على قيام محترفي السياسة بـ "إنتاج" التطلعات لدى الناخبين^{١٦٦}؛ فالمرشحون لهم ضلع كبير في توليد أو تشكيل الطلب أو الآمال لدى الناخبين وفي الواقع لا ينجم هذا الطلب في أكثر الأحيان إلا رداً على العرض^{١٦٧}.

بالنسبة لما يحدث في مصر اليوم أو على الأقل قبل انتخابات ٢٠٠٠ فإن التفاعلات الأساسية التي تشكل "الحقل" الانتخابي لا تتم بين المرشحين والناخبين، وإنما بين المرشحين و"الناخبين الكبار غير الرسميين". في أي انتخابات في العالم تمر العلاقات بين المرشحين والناخبين بالضرورة عبر العديد من الوسطاء مثل الوكلاء والهيئات الحزبية والجمعيات المحلية أو اللجان الانتخابية لدعم المرشحين، وهذه ظاهرة يمكن التحقق منها سواء في بلدان الشمال أو الجنوب. أما ما تنفرد به مصر في هذا الشأن فهو الثقل الكبير لدور هؤلاء الوسطاء في إجراء الانتخابات ونتائجها، إذ إن معظم الناخبين لا يدلون بأصواتهم كما يتبين من الأرقام الحقيقية للمشاركة في الانتخابات، ولذلك فبطناً استخدام مصطلح "الناخبين الكبار غير الرسميين" بدلاً من كلمة "وسطاء" لكونهم يلعبون دوراً حاسماً في نتائج الانتخابات.

في الفصول السابقة حاولنا حصر عوامل نزعة المصريين للامتناع عن التصويت بناءً على عدد من العوامل سواء كان ضعف الثقل السياسي للمجلس في تنظيم السلطات أو التزوير الإداري في تنظيم عملية التصويت وصورة العديدة والمتنوعة، ولكن كيف يفهم المستجوبون في البحث الميداني مثل هذه الظاهرة؟

القسم الأول الإحجام عن التصويت والتعبئة الانتخابية الانتخابية

على المستوى المحلي يرجع للمتحدثون إلينا هذه الظاهرة لعدة عوامل وأسباب أولها "الحكومة" وغياب الديمقراطية بصفة عامة. والمثال على ذلك تصريحاتهم التالية: "الحكومة تفعل دائما ما تشاء وإذا أرادت أن ينجح أحد فهو ينجح والعكس صحيح". "عندنا ديمقراطية ظاهرية ولكن دون مضمون". "الانتخابات هي عملية شكلية فقط، فهي كلعبة العرائس تحركها الحكومة". الأحزاب السياسية تلعب دور الترويح للديمقراطية". "نسبة مشاركة الشعب في الانتخابات في دائرتنا ضئيلة مقارنة بعدد من كان يفترض أن ينتخبوا، ولكن الناس لا تشارك في الانتخابات لأنهم يشعرون أن القرارات التي سوف تتخذ لن تأخذ رأيهم في الاعتبار". ولكنهم في بعض الأحيان يرجعون الإحجام عن المشاركة في الانتخابات لأسباب متعلقة بالمواطنين أنفسهم لأنهم لا يتحركون ولا يقاومون سلوك الحكومة غير الديمقراطي بسبب "سلبيةهم" و "أنانيتهم" و "عدم اتحادهم".
ه.ط. (٢٥ سنة) :

"... كل ذلك من الأهالي. في قريتنا إذا رشحت الحكومة مرشحا من الحزب الوطني الديمقراطي وقررنا نحن وأهالي القرى المجاورة عدم المشاركة لن ينجح هذا المرشح بالتزكية لأنه لن يكون هناك أحد أمام صناديق الاقتراع... وهذه سلبية إيجابية. فأنا أعبر عن رأيي بعدم المشاركة في هذا النفاق. أنتم تفرضون علينا شخصا لا نريده، إذن لن نذهب لانتخاب هذا الشخص وسوف نرى ماذا ستفعلون... المهم أن قريتنا والقرى المجاورة إذا وجدوا شخصا يصلح لمجلس الشعب فلماذا لا يظهرون ويتفقون على انتخابه. وبذلك ترفع الحكومة يدها عن الرأي العام. إذا حصل ذلك سيمكثنا كسر هيمنة الحكومة وإن نتركهم يستغفون بمصالح الشعب ويرأيه...".

وأحيانا يفسر الامتناع عن المشاركة بضعف الثقافة والوعي السياسي لدى المواطنين، ولكن معظم من التقينا بهم كانوا يفرقون بين المستوى الثقافي ومستوى الوعي السياسي. على أن ما يسترعى الانتباه فيما يتعلق بالطريقة التي ينظر بها إلى ظاهرة الإحجام عن التصويت هو أنها ظاهرة نسبية إلى حد ما وعند ذكرها يشار إلى بعض الاستثناءات، أي أن ظاهرة الامتناع للجماعي عن التصويت لا يسرى إذا ما توفرت العوامل الثلاثة الآتية: إذا كان أحد المرشحين من أبناء القرية فأهالي القرية كلهم ينتخبونه، وكذلك إذا كان أحد المرشحين من الإسلاميين يؤدي ذلك إلى مشاركة

معظم أهالي الدائرة في الانتخابات ولا سيما الشباب، وأخيرا إذا كان أحد المرشحين يتمتع بشعبية كبيرة بسبب أعماله والخدمات التي قدمها لأهالي الدائرة يحدث نفس الشيء.

ويقول ص.ع. وهو أحد الأعيان المسنين ويتمتع بخبرة سياسية طويلة: "يوم الانتخابات لا يحضر عملية التصويت إلا نحو مائة شخص وهم في الواقع المندوبون وأقارب وأصدقاء المرشح إذا كان المرشح من أبناء القرية". وبذلك فإن العصبية تمثل عاملا من عوامل المشاركة، ويقول زكي عبد الفتاح أحد مرشحي الوفد في انتخابات ٢٠٠٠ "إن الحالة الوحيدة التي يشارك فيها الناس في الانتخابات هي عندما يكون هناك مرشح من أهالي القرية أو عندما تكون المنافسة بين مرشحين من نفس القرية. في الحالة الأولى يقف الأهالي مع ابن قريتهم ضد المرشحين القادمين من خارج القرية، بينما يؤدي الوضع في الحالة الثانية إلى نشوب صراعات بين أهالي القرية الواحدة وتصوت كل مجموعة لصالح مرشحها".

وهناك عوامل أخرى تجعل الناس يخرجون من حالة اللامبالاة تجاه السياسة أو بالأصح "التصويت". ومن هذه العوامل على سبيل المثال وجود مرشح يتمتع عادة بشعبية كبيرة ويتمتع أهالي الدائرة بسبب ما قدمه لهم من خدمات. وعلى حد قول ص.ع. فإن خوض المرشحين الإسلاميين للمعركة الانتخابية يسفر عن تعبئة عامة للناخبين وذلك لتقديمهم الكثير من الخدمات الاجتماعية والصحية.

ص.ع.: "... تتم التعبئة خاصة في القرية التي ينتمي إليها المرشح، وفي القرى الأخرى تكون عادية. إلا إذا كان الأمر يتعلق بمرشح إسلامي ففي هذه الحالة يكون هناك تعبئة عامة في كثير من القرى، أما إذا كان مرشح عادي فالتعبئة تكون عادية...". غير أن المرشحين الإسلاميين ليسوا وحدهم القادرين على جعل الناخبين يتوجهون إلى لجان الانتخاب ففي دائرة (أ.ت) ما زال الأهالي يذكرون النجاح الساحق الذي حققه رجب الفرماوي في انتخابات ١٩٩٠ وهو كان يعمل كمحصل قبل أن يصبح مديرا في النقل العام. ويقول (أ.ت) ٢٨ سنة في هذا الشأن: "سبب فوزه وحسب الناس له هو الخدمات التي قدمها، إلى حد أن في يوم نجاحه توقفت سيارات النقل في وسط الشارع، ونزل السائقون والمفتشون يعبرون عن فرحتهم بفوزه. كان يتمتع بولاء الناس وحبهم لأنه كان له شعبية كبيرة في عمله وبلدته...".

وفي بعض الأحيان قد تكون المشاركة الانتخابية لعوامل عكسية، أي رغبة ليس في إنجاح أحد المرشحين وإنما للحيلولة دون فوزه وفي كل هذه الحالات تقريبا يكون

المقصود هو نائب من نواب الحزب الوطني الديمقراطي في البرلمان السابق لم يعمل شئاً لتحسين الظروف المعيشية للأهالي خلال فترة نيابته.

هذا ما يقوله فرح. (٥٢ سنة): "طبعاً توجد مشاركة سياسية قوية جداً في القرية، فكل الناس يتكلمون في السياسة. اللي بيعقهم واللى ما بيعقهمش فيها، والدليل أن مرشح الحزب الوطني الديمقراطي سقط مرتين في دائرتنا".

بالتالي يمكن القول بأنه فيما عدا الحالات التي تنشط فيها العصبية أو يتمتع فيها المرشحون بشعبية كبيرة وبحب الأهالي، أو التي يكون لديهم الرغبة في إسقاط أحد المرشحين، فإن الانتخابات تنقسم بغياب الهيئة النهائية مما يسهل مختلف أشكال التزوير والتزوير. كذلك يلاحظ في هذه الأقوال أن المشاركة الانتخابية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشخصية المرشحين وسماتهم وأفعالهم على المستوى المحلي وليس بأفكارهم أو برامجهم أو أيديولوجياتهم السياسية حتى ولو كانت هذه العناصر تمثل جزءاً من التبادل أو من السوق الانتخابي في مصر. الواقع أن السمات السياسية للمرشح لا تؤخذ في الاعتبار إلا بالنسبة لنوعين من المرشحين: المرشح الرسمي للحزب الوطني الديمقراطي لكونه مرشح النظام الحاكم والدولة، وهو بالتالي يحمل عبئاً ثقيلاً بسبب فقدان الثقة في النظام، والمرشح الإسلامي الذي، بالإضافة إلى كونه من المهادرين بتقديم الخدمات للأهالي وتمتعه بشبكات واسعة من النشاط القادرين على حشد وتعبئة الجماهير للانتخابات، يُنظر إليه أيضاً على أنه المرشح السياسي المعارض للحكومة الأمر الذي يعطيه طابعاً "غير عادي" على حد قول ص. ع. بالنسبة لانتخابات ٢٠٠٠ عبر أس. (٣٠ سنة) عن هذه التعبئة الانتخابية التي تتم على أساس شخصية المرشح بالتصديح عن توقعاته بضعة أشهر قبل إجراء الانتخابات على النحو التالي:

"سوف تكون التعبئة خلال الانتخابات لصالح بعض الأشخاص دون غيرهم، على سبيل المثال سوف تحشد الجماهير لصالح أشرف بدر الدين رغم أنه لم ينظم أية حملة انتخابية لأن الشباب يقف وراءه ولأنه يحظى بتأييد ودعم الإخوان المسلمين والقياد الإسلامي والجمعية الشرعية"^{١٨٨}، وهم معروفون بدرجة عالية من التنظيم، والشباب يؤيدونهم لأنهم يكرهون كل المرشحين الآخرين المتنافسين على مقعد الفئات. وسوف يكون هناك تعبئة لصالح طه مقلد للأسباب التي ذكرتها من قبل ولن يحدث ذلك بالنسبة لسهير السقا لأنه مكروه حتى من أهالي قريته، وكذلك بالنسبة ليحيى حسنين لأن الكل يكرهه بسبب سلوكه الشخصي"^{١٨٩}. هذه هي أسماء المرشحين التي تتردد في الدائرة...."

ثبتت بعد ذلك صحة هذا التحليل. فمن بين ٢٠ مرشحا في الدائرة، الأربعة الذين ذكرهم أس. هم الذين خاضوا الجولة الثانية للانتخابات وفاز الثمان منهم بطبيعة الحال بمقعدى مجلس الشعب: "سهر السقا بمقعد الفئات، وطه مقلد بمقعد العمال والفلاحين". رغم هذه الاستثناءات التى ذكرناها للتو، فإن الإجماع الجماعى عن الانتخاب من العوامل المواتية لتمتع "الناخبين الكبار غير الرسميين" بثقل كبير فى عملية الانتخابات المصرية. ولكن قبل التطرق لخصائص وسمات ووظائف هذه الفئة من الفاعلين والعلاقات التى تربطهم بالمرشحين وكذلك بالأهالى، علينا فهم وتحليل أولى فئات الفاعلين فى الانتخابات المصرية أى المرشحين.

السمات التقليدية والجديدة المؤهلة للترشيح وال فوز،

المصيبات وروح الخدمة

يتزايد عدد المرشحين لمجلس الشعب فى مصر من انتخاب إلى آخر، ولا تحيد دائرة أشمون عن هذه الملاحظة: إذ بلغ عدد المتقدمين للترشيح فى انتخابات ٢٠٠٠ نحو ٢٠ مرشحا لمقعدين. والأسئلة التى نطرحها، بناءً على دراسة دائرة أشمون، كالتالى: ما هى سمات المرشح "الجاد" الذى يتقدم لعضوية مجلس الشعب فى مصر؟ ما هى معايير "المرشح الجيد" من وجهة نظر من تحدثنا معهم؟ هل من الصحيح أن المعيار المرتبط بالعصبية يعد معيارا أساسيا وما هو المنطق وراء هذا المعيار؟ ألا يمكن القول بأن المعيار المرتبط "بالخدمات" له دور أكبر وأنه يعتبر المعيار الحاسم؟ وكيف يمكن تحطيم أشكال التعاملات الانتخابية بين المرشح والجمهور دون الاستناد فقط على خطاب الفاعلين، وإنما بالاستناد أيضا على ما يسميه مارك أبيليس^{١٧٠} "المؤهلين للانتخاب". فهو يتحدث فى كتابه عن فئة "المؤهلون للانتخاب" مشيرا إلى أن الوصول إلى المناصب السياسية فى فضاء جغرافى بعينه حتى فى إطار الديمقراطية، وإن كان متاحا من الناحية النظرية لجميع من تتوفر فيهم الشروط التى يحددها القانون إلا أنه من الناحية العملية مقصور على أقلية من المرشحين. وهؤلاء هم "المؤهلون للانتخاب"، و"الأهلية" هى على حد قوله صلة ترابطية المقصود بها انتماء المرشحين المتمتعين "بالثقة" و"الشرعية" إلى الشبكات السياسية المحلية حيث تتداخل بقوة الروابط العائلية واستراتيجيات المصاهرة. وفى هذه الشبكات يتم نقل وهاء الشرعيات ومواضع الأهلية. وبطبيعة الحال لا تعرف هذه الشبكات أى جمود، بل إنها تقوم بتحديث وتجديد نفسها لاسيما وقت الانتخابات. وهذه هى على وجه الخصوص المشكلة التى يواجهها أى فرد يرشح فى فضاء جغرافى معين دون

أن يكون متمعيا إليه، حيث لا يكون له أى وضع فى عالم الشبكات السياسية المحلية ويتحتم عليه بالتالى، إذا أراد أن ينجح، التعامل مع الشبكات القائمة ليصبح له مكان فى هذا التشكيل.

ما هى إذا المعايير "الذاتية" و "الموضوعية" التى تمكن المرشح من التأهل للانتخابات فى الدائرة موضع البحث ؟ أحد الأهداف العلمية لهذا الفصل الخاص بالمرشحين هو التحقق من ثقل "العصبية" ويصفه أوسع "الروابط العائلية والاجتماعية" التى تبدو، وفقا لمطلى الانتخابات المصرية الحالية، عاملا حاسما فى اختصار الناخبين. وقد أكدت نتائج الانتخابات على المستوى القومى^{١٧١} هذا التحليل كما أكدته أيضا الفصل السابق حول التعبئة الجماهيرية فى الانتخابات. وهذه الفرضية غير مقصورة على الأبحاث الخاصة بمصر، بل تطرح أيضا فى كافة الأعمال التى تتناول مسألة ضعف الديمقراطية فى العالم العربى. وإذا كانت كلمة "العصبية" قد احتلت موقعا بارزا فى مقدمة ابن خلدون الذى يعتبره علماء الاجتماع العرب مؤسس علم الاجتماع، فإن الباحثين الحاليين مازالوا يستخدمونها ويستثمرونها كثيرا، ومنهم على وجه الخصوص ميشيل سورا^{١٧٢} فى أبحاثه عن سوريا ولبنان وهشام شرابى فى كتابه عن النظام الأبوى الجديد^{١٧٣}. وفقا لهذه الدراسات قد يمثل ارتباط العرب بشبكات الانتماء الأولية (العائلة - القبيلة - القرية - الحي - المجتمع المحلى - المنطقة...) أحد العوائق الكبرى التى تحول دون التحديث السياسى لأن هذا الارتباط يتنافى مع كثير من العناصر الأساسية المكونة للديمقراطية الحديثة. فهو يتنافى أولا مع وجود الفرد الحر المسئول عن اختياراته وأرائه لاسيما على المستوى السياسى، كما أن هذه الجماعات الأولية لا تقر المساواة بين أفرادها وإنما تأخذ بعدم المساواة بينهم : (الشاب/المسن، الرجل/المرأة، الثنى/الفقر، القوى/الضعيف،... الخ). وتتسم العلاقات بين أعضاء هذه الجماعات بالانحسار والتبعية والزبائنية على عكس القواعد الديمقراطية الحديثة القائمة على المساواة إن لم يكن التماثل بين الأفراد : فرد واحد = صوت واحد كما يوضحه بيهر روزانفالون^{١٧٤}. وأخيرا فإن الخصوصيات التى تنمىها العصبية التقليدية الجديدة^{١٧٥} من شأنها التقليل من انتماء الأفراد للتجمعات الأخرى مثل الأحزاب السياسية والقطاعات والجمعيات التى تقوم على الانتماء الحر وعلى العلاقات الأفقية وليس على العلاقات الرأسية.

هذه الفرضية تحظى حاليا برواج متزايد وتكتسب اليوم طرعية جديدة فى الخطاب عن العولمة حيث تتراجع سيطرة الدول على المجتمعات ويقل دورها فى الحماية، وحيث عودة المجتمعات عامة إلى الأشكال الأولية للحماية وهى تلك المتمثلة فى

العائلات والقبائل والجماعات المختلفة. إن العصبية التي تؤكد التحليلات السياسية على أهميتها كمعيار لأهلية المرشح نجدها أيضا في خطاب الفاعلين. فوفقا لمن أجرينا معهم اللقاءات هناك نوعان من المعايير لابد من توفرهما في "المرشح الجيد". النوع الأول يتعلق بصفاته الشخصية كأن يتسم بالأخلاق والتدين وأن يكون مثقفا وملمعا بالعمل النيابي وأن يكون خدوما... الخ. أما النوع الثاني من المعايير فهو متعلق بانتماءات المرشح: أن يكون من عائلة معروفة في المنطقة محترمة وغنية. أما الانتماء السياسي للمرشح ومهنته وأركئه فلا ذكر لها إطلاقا في الإجابات عن "المرشح الجيد". ما يتضح من هذا الخطاب هو التأكيد على وجود نوعين من العصبية، إحداهما جغرافية والأخرى عائلية، ولا تعارض بين النوعين، بل يكمل كل منهما الآخر. فما هو "المنطق" الانتخابي لهذه العصبية؟

١- العصبية ومنطق الجوار

بالنسبة للمعيار الذي يؤكد فرضية "العصبية" الجغرافية: أي أن يكون المرشح من أبناء الدائرة ويحبذ أن يكون من أبناء القرية فهو تفسير منطقي للغاية: إذ أن الجوار العائلي و/أو المكانسي يسهل الحصول على الخدمات التي يقدمها المرشح لأهالي الدائرة. يقول أ.أ. (٣٠ سنة): "أنا أعتقد أن العصبية ليست من علامات الجهل أو الحمافة... العصبية مهمة جدا وكون أهالي القرية الواحدة أو العائلة الواحدة أو الشارع الواحد يدافعون عن مرشح من بينهم فلأن هذا المرشح، دون غيره، هو الذي سيخدم مصالحهم لأننا في مجتمع ريفي... وعلى عكس ذلك في البندر الناس لديهم عدة طرق للوصول إلى الإدارات وأجهزة الدولة، أما في عالمنا الريفي فلا بد من اللجوء لأحد أفراد العائلة لتحقيق ذلك...". جاء نفس الكلام على لسان ض.أ. (٦٠ سنة) الذي فسر منطق الاختيار على أساس العصبية على النحو التالي: "الناس يريدون شخصا يعرفون عائلته أو أقاربه وبذلك يكون بإمكانهم الذهاب إليه عند الضرورة... وهذا هو سبب عدم فوز الوزراء الذين يرشحون أنفسهم هنا أو الذين يريدون ترشيح أنفسهم بعد قضاء ٣٠ عاما في الكويت... هؤلاء يستقون.

٢- العصبية ومنطق القوة

ثاني مظاهر العلاقة بين "العصبية" والانتخابات في خطاب المتحدثين معنا هو أنهم يرون أن الأفضل أن يكون المرشح من إحدى العائلات الكبيرة المعروفة في الدائرة. يقول ض.أ. (٥٢ سنة): لابد أن يكون للمرشح قاعدة اجتماعية قوية في القرى

الواقعة في الدائرة، ويأخذها أو كان من إحدى العائلات الكبيرة والعصبيات الحسنة. ففى مصر كما فى بقية للعالم العربى، ثمة معايير كثيرة لما هى "العائلة الكبيرة" أو "العائلة المحترمة": "الثراء - "القوة - "العلاقات - "الأصل - "عدد الأفراد - "علاقات المصاهرة... الخ.

وفقا للتفسيرات التى حصلنا عليها فإن معيار الانتماء هذا له جانبان إيجابيان، أولهما ضمان عدم سعى المرشح إلى تحقيق مصالح شخصية فحسب من خلال مقعده فى مجلس الشعب وأنه قادر على العطاء وعلى خدمة دائرته لكونه فى وضع يمكنه من العطاء وخدمة الآخرين، وهذه سمة من سمات للعلاقات بين "المعلمين" و "الزبائن" حيث يقبل الزبائن وضعهم "كمهيمن عليهم" مقابل الامتيازات والخيرات التى قد يُنعم بها عليهم "المعلم". فى هذه الحالة يكون الوضع السياسى للنائب مترتبا على وضعه كأحد الأعيان أو "الكبار" إننا نأخذنا بالمصطلح الذى استخدمه بيير بورديو عن الـ Kabyle^{١٧٧} أو امتدادا لهذا الوضع. فالزعامة السياسية هى امتداد وتأكيد للزعامة الاجتماعية - الاقتصادية، والانتماء لعائلة "محترمة" هو إذا ضمان لكون المرشح له كثير من العلاقات والنفوذ وأنه يستطيع بالتالى خدمة مصالح أهالى القرية أو الدائرة على أكمل وجه.

أما ثانياً الجوانب الإيجابية التى يذكره المستجوبون فهو أنه على مستوى عملية التصويت ناتما تعد العصبية الحسنة من الضمانات الأساسية للنجاح. فمن الناحية العملية، انتماء المرشح إلى "عائلة محترمة" يعنى بصفة عامة أن لديه عددا كبيرا من الأشخاص تربطه بهم علاقات القرابة والمصاهرة وعادة ما تكون هذه الأخيرة مع عائلات أخرى من ذات المستوى أى من الأعيان والشخصيات الهامة، مما يزيد من نفوذ المرشح على المستوى الانتخابى. مثل هذا الوضع يرجح نجاحه فى الانتخابات لما له من اتصالات وعلاقات داخل الأجهزة الإدارية من جهة، ولأن وضعه هذا يسهل عليه التربيطات الأساسية التى تسبق أى انتخابات فى مصر. وبالتالي، من وجهة نظر الناخبين، يكون اختيار هذا النوع من المرشحين هو بمثابة اختيار الحصان "الأرجح" فى سباق الخيل.

٣- "العصبيات" و "روح الخدمة"^{١٧٧}

هذه هى أهم مظاهر الدور الذى تلعبه للعصبيات فى الانتخابات المصرية وفقا لما جاء فى خطاب المستجوبين ورأيهم فيما إذا كان هذا المعيار هو حقا المعيار الحاسم والرئيسى فى تحديد مدى أعلية المرشح وبالتالي اختيار الناخب له. الواقع أن معيار

العصبية لا يعمل منفردا وإنما لا بد أن يكون مرتبطا بمعيار آخر لكثير أهمية ألا وهو "الخدمات"؛ بمعنى أن يكون من سيتم انتخابه قادرا على تقديم الخدمات للناخبين. وهذه هي أهم سمات التبادل الانتخابي المعنى على الزبائنية، وهو التبادل بين المرشح الذي يقدم الخدمات والناخبين الذين يشكروته ويجازونه بإعطائه أصواتهم. وبذلك يمكن القول بأن الخطاب عن العصبية له عدة وظائف بالإضافة إلى دوره في تلطيف العلاقة المعنية على المصالح التي تربط بين المعلم و"الزبون" وتحويلها إلى علاقة ارتباط ولاء تجاه النائب ابن البلد ضد الغريب أو تعبيرا عن الاعتبار والكرم الواجب له. ومن وجهة النظر هذه فإن تحليل باتريك هينسي للعلاقات بين "الزبون" و"المعلم" - "الزعيم" في ضواحي مدينة القاهرة على قدر كبير من الحساسية. فهو يؤكد أن الزبائنية تتكون من شبكات نفعية تستخدم لغة غير نفعية ليس بهدف إخفاء أي شيء - "فالكل يعلم ما في الأمر" - وإنما لتبدو مطابقة للأصول أي أن تتخذ التفاعلات مظهرا مقبولا اجتماعيا. غير أن هذا الخطاب من وجهة نظرنا يذهب إلى أبعد من ذلك، ويبدو أن دور العصبية هو الوصول بعلاقة الخدمات إلى أقصى ما يمكن وذلك من زاويتين: فهي تقرب الناخب من الشخص الذي يفترض أن يقدم له الخدمات. كما أنها تتيح للمرشح المنتخب والمرشح المنتمي "لعائلة كبيرة" تقديم مزيد من الخدمات، وعليه فإن العنصر الأساسي هو "الخدمة" وليس "الانتماء".

ثمة عدة عناصر تؤكد مثل هذه الظاهرة. أولا تركيز المرشحين في خطاب برامجهم الانتخابية على الخدمات كما سبق أن أوضحنا^{١٧٨}. يقول الدكتور على محبوب على سبيل المثال (وقد كان مرشحا مستقلا على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى فى انتخابات ١٩٩٥) أن "برنامجهم هو خدمة أهالى الدائرة وخدمة مصالحهم". نفس الشيء يقوله م.ز. المرشح المستقل على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى فى انتخابات ١٩٩٥: "كنت أريد تنمية الخدمات فى مركز أشمون لأنه يعاني من نقص شديد فى الخدمات مقارنة بغيره من المراكز حتى التى بها عدد أقل من السكان".

جدير بالذكر أيضا أن إضفاء قيمة كبيرة على العصبية قد يتحول إلى النقيض فى حالة عدم تحقيق "الخدمة"؛ وذلك أيا كان مدى التقارب بين الأمالى والنائب. على أنه بصفة عامة يؤدي قيام نواب مجلس الشعب السابقين بترشيح أنفسهم مجددا إلى احتمال كبير لحدوث رد الفعل هذا لأنه من المستحيل إرضاء الجميع. وهذه هي الحدود الجوهرية للزبائنية الانتخابية أيا كان نوع الأموال والخدمات التى يستطيع النائب تقديمها سواء كانت أموالا عامة أو خاصة.

٤- العصبية قيمة إيجابية وقيمة سلبية

كثيرا ما يؤخذ على بعض المرشحين من قوى العصبية الفعالة أنهم بعد انتخابهم لا يقدمون الخدمات إلا لأقاربهم أو لأقاربهم وزبائنهم دون بقية أهالي الدائرة. ومن جهة أخرى يعد هذا النوع من السلوك عاملا من عوامل سقوط المرشحين الذين انتهت ولايتهم. كان هذا هو سبب سقوط يحيى حسنين في انتخابات ٢٠٠٠ الذي كان قد فاز في انتخابات ١٩٩٥ بفضل تمتعه بشعبية كبيرة بين شباب الدائرة. فهو لاعب كرة قدم قديم وكان معروفا بنشاطه في تنظيم مباريات كرة القدم بين شباب الدائرة^{١٣} كما أنه استغل مقعده في المجلس الشعبي المحلي بالمركز وفترة نيابته في مجلس الشعب لتسهيل بناء مركز شباب في قرية كفر الحما، مما جعل شباب القرى الأخرى يأخضون عليه تحيزه وعدم المساعدة في إنشاء مراكز من هذا النوع في القرى الأخرى.

كذلك عبر البعض عن أسفه لكون "العصبيات" ليست دائما من عوامل الاتحاد، بل إنها تؤدي إلى الشقاق والصراعات في القرى عندما يوجد أكثر من مرشح من أبناء القرية الواحدة. وأخيرا يرى البعض أن الاختيار الانتخابي الذي يقوم على أساس العصبيات قد يسفر عن استبعاد مرشحين ذوي قيمة قادرين على تقديم الخدمات والمساهمة في تنمية الدائرة لمجرد أنهم لا ينتمون إلى عصبية جغرافية أو عائلية. وبالتالي فإن فوز المرشح رغم عدم انتمائه إلى عائلة معروفة ومعترف بها من الجميع قد يمثل عنصرا من عناصر الشعبية. هذا هو الحال بالنسبة لرجب الفرماوي الذي فاز في الدائرة موضع الدراسة الميدانية في انتخابات ١٩٩٠ بمقعد العمال رغم أنه لا ينتمي إلى عائلة "محترمة". وهذا هو ما يقوله في هذا الشأن أحد المستجوبين (أ.ت. ٢٨ سنة):

"في الانتخابات الأخيرة فاز رجب الفرماوي وهو رجل بسيط بدأ حياته كمحصل تذاكر وتدرج حتى أصبح مديرا في هيئة النقل. هذا الرجل أعطانا الأمل في إمكانية أن يفوز رجل بسيط في الانتخابات إذا كان للناس نية سليمة. فوز الفرماوي أثبت للشعب أن الرجل البسيط الفقير يستطيع أن يفوز..."

ولتحقيق هذا النصر اعتمد رجب الفرماوي بوجه خاص على شبكته الانتخابية داخل هيئة النقل العام وكون لنفسه شعبية كبيرة في الدائرة لما قدمه من خدمات عديدة ليس فقط لزملائه في هيئة النقل العام وإنما أيضا لكل أهالي الدائرة. ولذلك فإن الكل يعترفون حتى اليوم بجميله عليهم. فهو الذي سعى إلى إنشاء خط لسيارات النقل العام لنقل أهالي الدائرة، وهي خدمة عظيمة لانخفاض تعريفتها بالنسبة لخطوط الميكروباصات الخاصة التي كانت تلتهم جزءا كبيرا من الأجور المنخفضة التي

بتقاضاها الموظفين العاملون في القاهرة. غير أن هذا الخط لم يتم تسييره إلا لمدة أسبوع واحد وذلك لتدخل ملاك الميكروإحصاءات وضغطهم على السلطات العليا من أجل إيقاف تلك التجربة. أما العنصر الأخير الذي يدعو إلى عدم المبالغة من أهمية العصبية بالنسبة لروح الخدمة فهو مبنى على مسارات "المؤهلين للانتخاب" في دائرة أشمون.

٥- العصبية و"المؤهلون للترشيح والغوز" هي دائرة أشمون

في انتخابات ٢٠٠٠ يوجد بين المرشحين "الجادين" من يمثلون بعض العائلات الكبيرة في الدائرة. فسمير السقا ينتمي إلى عائلة كبيرة من قرية البرانية، كما ينتمي كل من إبراهيم طه مقلد وزكى عبد الفتاح مرشح الوفد إلى عائلات من أعيان سبك الأحد، بينما ينتمي عبد الواحد سويل إلى إحدى العائلات المشهورة في مدينة أشمون ونسبى عقل من أشهر عائلات كبار ملاك الأراضي الزراعية، ويقال إن هذه العائلة كانت تمتلك قبل ثورة ١٩٥٢ أكثر من ٩٠٪ من أراضي ساقية أبو شعرة. ومع ذلك استطاع الإنسان من المرشحين الذين لا ينتمون لدائرة العائلات الكبيرة من الغوز في الجولة الأولى في انتخابات ٢٠٠٠ وخوض جولة الإعادة وهما الإسلامي أشرف بدر الدين ويحيى حسنين. كيف يمكن إذا تفسير قدرة بعض الأشخاص غير المنتمين لشبكة العائلات الكبيرة المعترف بها في الدائرة على فرض أنفسهم كما هو الحال بالنسبة لمرشح التيار الإسلامي أشرف بدر الدين على سبيل المثال ؟ هل يمثل الإسلاميون استثناء أم أنه يوجد أنواع أخرى من الاستثناءات ؟ وإذا وجدت فما هي ؟ للإجابة على هذه الأسئلة يجب أن ننظر عن كثب إلى مسارات المرشحين الأربعة الموجودين في الجولة الثانية بداية بالذين ينتمون إلى "العائلات الكبيرة".

إبراهيم طه مقلد الفائز بمقعد "العمال" رجل ذو خبرة طويلة في المجال السياسي بدايتها مع ثورة ١٩٥٢ ثم كعضو في الاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٦٣-٦٤. وفي عهد السادات تكثف عمله في السياسة حيث كان من رجال النائب محمد شاهين (في انتخابات ٦٧، ٧١، ٧٦) الذي ما زالت ذكره في الدائرة حتى اليوم بسبب الإنجازات التي نجح في تحقيقها بحكم علاقة النسب التي كانت تربطه بعبد الناصر. وكان السادات هو الذي درجه في العمل حيث إن طه مقلد كان نائباً عن الدائرة في برلمانات ١٩٧٩ و ١٩٨٤ و ١٩٨٧، وفي عام ١٩٩٠ فاز طه مقلد بالمقعد بوفاء رجب الغرماوى. أما عام ١٩٩٥ فكان بالنسبة لطه مقلد بداية الانهيار: إذ فاز عليه

المستقل يحوي حصنين بمقعد العمال. كان إبراهيم طه مقلد عضواً في الحزب الوطني الديمقراطي ولكنه لم يشغل أبداً أى منصب إدارى فيه كما أنه لم يشغل أبداً مقعداً فى المجالس الشعبية المحلية، ولكنه اعتمد على شبكة اتصالاته المهنية. ينحدر طه مقلد من عائلة كبيرة من المزارعين من سبك الأحد وقد كون ثروته الشخصية من تربية المواشى، ومن علامات حركته الاجتماعية البهت الذى بناه على الطريق^{١٨٠}. أما الشبكة التى كونها من اتصالاته المهنية فتتكون من جزائري الدائرة الذين كان يبيع لهم المواشى واكتسب بينهم سمعة حسنة لمراعاته ظروف كل منهم فى تسديد ديونهم. وجدير بالذكر أن وسط الجزائريين يشتهر - "عن حق أو دون حق" - بالبلطجة مما عاد على إبراهيم طه مقلد بفائدة كبيرة أثناء الحملات الانتخابية التى خاضها. وبفضل اعتماده بوجه خاص على شبكته المهنية انتخب طه مقلد رئيساً للجمعية الزراعية المركزية بمحافظة المنوفية لمنتجى البطاطس وكذلك بعضوية الجمعية الزراعية المركزية على المستوى القومى، ومن جهة أخرى، كان ضمن أعضاء لجنة الزراعة بمجلس الشعب.

الفائز بمقعد الفئات بدائرة أشمون هو سمير السقا وهو عميد سابق بالقوات المسلحة وينتمى إلى عائلة كبيرة من قرية البرانية لها فروع فى عدة قرى أخرى بالدائرة. بعد تقاعده المهكر من القوات المسلحة عمل بالرقابة الإدارية وكون ثروته من تربية الدواجن. سمير السقا عضو فى الحزب الوطنى الديمقراطى، ولكنه لم يشغل أى منصب إدارى فى الحزب إلا بعد سقوطه فى انتخابات ١٩٩٥ التى رشح نفسه فيها كمستقل أمام إبراهيم جبهة. كان أخوه أمينا للحزب الوطنى فى أشمون وبعد ١٩٩٥ أصبح هو نفسه أمين عام الحزب فى مركز أشمون. من المؤكد أن شبكة اتصالاته فى القوات المسلحة هى التى سمحت له بالفوز بعضوية المجلس الشعبى المحلى بأشمون وهو من الأشخاص الذين يتسمون بمستوى تعليمى واجتماعى واقتصادى رفيع. وهو يحضر أيضاً بانتظام اجتماعات المجلس الشعبى المحلى للمركز، ويرجع الفضل فى فوز سمير السقا بمقعده فى مجلس ٢٠٠٠ إلى شبكة علاقاته داخل الأجهزة الإدارية والسياسية وقد اكتفى بذلك ولم يسع إلى تكوين علاقات له مع الأهالى، ويقال إنه لا يتمتع بشعبية كبيرة، بل وأنه مكروه فى قريته. الواقع أن سمير السقا قد أدرك بعد سقوطه فى انتخابات ١٩٩٥ أمام إبراهيم جبهة أن علاقاته فى الجهاز الإدارى لا تكفى للفوز فانضم إلى هياكل الحزب الوطنى الديمقراطى والمجالس المحلية للتقرب من الأهالى، وبذلك أصبح المرشح الرسمى للحزب الوطنى فى انتخابات ٢٠٠٠ رغم عدم إجماع الكوادر المحلية للحزب على ترشيحه.

إن مسار هذين الفائزين في انتخابات ٢٠٠٠ بدائرة أشمون يبين بوضوح كيف أنهما رغم كونها من أبناء "العائلات الكبيرة" لم يكتفيا بعلاقتهما العائلية للفوز. إذا كان صحيحاً أن الانتماء لإحدى هذه العائلات يسهل الوصول إلى مركز سياسي فمن الواضح أنه لا يكفي وحده، ويجب أيضاً أن يكون المرشح منتمياً لأنواع أخرى من الشبكات مثله في ذلك مثل المرشحين الذين لا يتمتعون بحماية عائلية قوية في الدائرة كحجي حسنين وأشرف بدر الدين.

يحیی حسنین كان نائباً عن الحزب الوطنی الديمقراطي في المجلس السابق، ففي عام ١٩٩٥ كان مرشحاً على مقعد العمال ضد إبراهيم طه مقلد، ولم يفز، على حد قول الأهالي، إلا لأنه رشح نفسه كمستقل ضد المرشح الرسمي للحزب الوطني الديمقراطي. أما في عام ٢٠٠٠ فإن ترشيحه على القائمة الرسمية للحزب لم يكن في صالحه، بل أضمره، ومن جهة أخرى ينتمي يحيى حسنين إلى عائلة متواضعة. وكما ذكرنا عاليه انتخب يحيى حسنين كعضو في المجلس الشعبي المحلي بمركز أشمون وكون قاعدته الشعبية في عام ١٩٩٥ من شباب الدائرة حيث أنه كان لاعب كرة قدم قديم.

الواقع أننا إذا نظرنا إلى مسارات "المؤهلين للترشيح والفوز" في انتخابات ٢٠٠٠ أو النواب أو المرشحين الجادين في الانتخابات السابقة لوجدنا أن نفس أنواع الشبكات تتكرر: عبد الواحد سبيل، وإن كان من إحدى العائلات الكبيرة بأشمون، ليس إلا مدرس رسم بسيط وسبق أن فاز في انتخابات ١٩٩٥. بدأ عبد الواحد سبيل حياته السياسية بالانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي العربي ثم دخل المجلس الشعبي المحلي بأشمون وكان رئيساً له في فترة ما. كما أنه قد شغل مناصب إدارية في الحزب الوطني الديمقراطي وكذلك في الهياكل المحلية لنقابة المعلمين. أما زكي عبد الفتاح، وهو موظف حكومة بالدائرة، فهو عضو سابق في الحزب الوطني الديمقراطي انضم إلى حزب الوفد عندما رفض الحزب الوطني ترشيحه على قائمته الرسمية. وكان قد بدأ حياته السياسية بالانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي العربي ثم فاز في الانتخابات المحلية، وكان له نشاطه في مركز شباب الدائرة. كان فودة عقل، وهو من أبناء الأرستقراطية المنحلة، قد اغتنى من عمله كمقاول زراعي لحساب وزارة الزراعة واحتل مراكز قيادية في الجمعيات الزراعية بالدائرة، وكذلك في جمعيات أولياء أمور الطلبة، بالإضافة إلى تلك التي شغلها في الهياكل المحلية للحزب الوطني الديمقراطي.

هذه هي السمات التقليدية "للمؤهلين للترشيح والفوز" والتي يتضح منها أن نظام

الانتخاب، رغم أنه يبدو أحاديا إذا ما نظرنا إليه من بعيد، يحتوى فى الواقع على نزاعات وصراعات من أجل الوصول إلى وضعية المؤهل للترشيح والفوز. وهذا الوضع هو تركيبة معقدة بين الشبكات العائلية من جهة وشبكات ذات طبيعة مختلفة من جهة أخرى، ومن خلال هذه التركيبة يمكن للمرشح الوصول إلى المجال العام وتكوين العلاقات وإثبات قدرته على خدمة الجميع. يمكن القول إذا أن العصبية "التقليدية" وحدها لا تكفى إطلاقا لبناء أو تكوين الصفات المطلوبة فى المؤهل للانتخاب، ومن المهم أن يكون المرشح لنفسه "عصبية" جديدة سياسية أو مهنية أو نقابية... الخ. ومن المهم الإشارة إلى أن "العصبية التقليدية" ليست أحادية على الإطلاق وأنها هى نفسها تتعرض للصراعات والخلافات. وهذا الأمر ليس بجديد. فوفقا لشهادة الشهود حتى فى العهد الليبرالى كانت هذه الظاهرة موجودة أى أن أكثر من مرشح من عائلة واحدة كانوا يتنافسون على مقعد فى نفس الدائرة، ويوجد دائما شقايات بين المجموعات العائلية ذات المستويات الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة. ومع ذلك، بالنسبة للفقرة الحالية، يبدو أن سياسة الانفتاح المطبقة منذ ثلاثين عاما قد نتج عنها اختلال كبير وسريع فى التوازن بين المجموعات. وعلى المستوى الانتخابى مثلت انتخابات ٢٠٠٠ صورة كاريكاتيرية لذلك: إذ كان بين المرشحين أفراد تربطهم درجة عالية من القرابة يتنافسون على نفس المقعد كما حدث فى قنأ أو الفيوم التى فاز فيها أحد المرشحين على عمه. وفى دائرة أشعون شهدت تغيرات مماثلة تتعارض مع أطروحة النزعة العائلية وتثبت أن "العصبية" ليست إلا بناء من فعل الأفراد حسب مصالحهم فى لحظة ما وفى موقف ما. ويمكن حتى القول أن إحدى اللحظات الهامة التى يحدث فيها إعادة تشكيل المجموعة العائلية التى ينتمى إليها الفرد هى فترة الانتخابات. فباختباره الانتخابى يعيد الفرد تحديد دائرة مجموعته العائلية. كذلك فإن الذين ينافسون أفرادا من عائلتهم لا يسعون فقط إلى الفوز بمقعد سياسى يحلى من شأنهم ويكون مصدرا لمصالح عديدة وإنما يسعون أيضا إلى الفوز بزعامة مجموعتهم العائلية.

ع. ط. أحد المسؤولين المحليين عن الحزب الوطنى الديمقراطى : الواقع أن الأكثر فقرا هم الذين هاجروا، وكلهم قضوا بين ١٠ و ٢٥ عاما فى السعودية ثم عادوا إلى الوطن بأموال كثيرة مكنتهم من الانتقال من الفرع الفقير فى العائلة إلى الفرع الغنى، وانقلب الحال وأصبح الفرع الغنى هو الأفقر، وبأموالهم عمل هؤلاء العائدون على تعزيز وضعهم؛ وذلك بأن يصبح لهم مكانة اجتماعية فى القرية، فأقاموا علاقات

اجتماعية قوية مع المحافظ وغيره من الشخصيات الهامة وقرروا العمل بالسياسة، واستطاعوا استقطاب كثير من الناس حولهم بفضل أموالهم: مما أدى إلى شكايات كثيرة داخل العائلة الواحدة، وأن لم يعد للعائلة صوت واحد ورأي واحد تجاه مرشح واحد كما كان يحدث من قبل. و"من له أصل" لا يريد دعم محدثي النعمة. تكررت هذه الظاهرة في كل العائلات ولذا أصبح من المستحيل تعبئة عائلة من العائلات ووقوفها وراء مرشح واحد. وإذا كان اختلاف الآراء وما ينتج عنه من صراعات علامة على التخصر، فإن الأمر هنا مختلف: إذ تنشب الصراعات بسبب الغيرة والحقد والجشع. هذا الحديث عن تحويل رأس المال الاقتصادي إلى رأس مال سياسي من قبل بعض المرشحين للمجالس النيابية، إنما يثير مشكلة ظهور أنماط جديدة للتأهيل للانتخاب" في مصر والتغيرات التي تمس طبقة الرياننية الانتخابية والسياسية.

٦- المنافسة بين نوعين من الرياننية

من خلال وصف مسارات المؤهلين للانتخاب في دائرة أشمون رأينا كيف أن الوصول إلى وضع التأهيل للانتخاب شبيه بمهنة السياسة التي يتم بناؤها عبر الزمان والمكان، الأمر الذي يفرض ما قاله المستجوبون عن الحاجة إلى نحو عشر سنوات على الأقل ليصبح المرء مرشحا جادا أهلا للانتخاب.

أت. (٢٨ سنة) : "بالنسبة لقرية مثل قريتنا سنترس فهي صورة مصغرة لمصر من المهم أن يعد المرشح نفسه على مدى نحو عشر سنوات قبلها وذلك بإعداد الميدان الانتخابي الذي سيرشح نفسه فيه (الدائرة).... أي أن عليه أن يقوم بالتزاماته تجاه كل القرى المحيطة بقريته من المشاركة في المآتم والأفراح، وتقديم الخدمات، والمشاركة في المجالس العرفية، والتبرع بأموال للمساجد والجمعية الشرعية، وفي ذهابه ومجيئه عليه أن يحيى الجميع من يعرفهم ومن لا يعرفهم... والناس أنكهاء، فهم يدركون جيدا أن هذا الشخص يرمي إلى ترشح نفسه في الانتخابات القادمة أو التي تليها ويتصرفون معه على هذا الأساس. وعليه التنفيذ وبذلك يبدأ رؤساء العائلات وكبار البلد وغيرهم يعرفونه... الخ".

وبالفعل في معظم الحالات، يبدأ الذين يريدون ترشح أنفسهم باكتساب الشهرة في محيطهم المباشر أو في قريتهم. علاوة على ذلك يتطلب الفوز بمقعد النائب أن يكون المرشح معروفا في القرى والمدن الواقعة في الدائرة التي يسعى إلى الفوز فيها. والواقع أن أصحاب بعض المهن أو المقاعد النيابية يسهل لهم عملهم بناء قاعدة

شعبية واسعة. فعلى سبيل المثال من السهل على من يزاول مهنة المحاماة أو الطب بناء قاعدة شعبية له. غير أن هذه المهن وحدها غير كافية، ومن المهم أن تكون مصحوبة بعوامل أخرى. لذلك غالباً ما يسعى من يريد ترشيح نفسه إلى الفوز أولاً بمقعد في المجالس الشعبية المحلية، إذ تعتبر العضوية في هذه المجالس بمثابة مرحلة أولى مهمة من مراحل العمل بالسياسة، وأكثر هذه المجالس تقديراً من قبل المرشحين هو المجلس الشعبي المحلي للمركز لأنه يغطي من الناحية المكانية حدود الدائرة الانتخابية للمرشح. وبالتالي يستطيع عضو هذا المجلس التعرف على كافة مشاكل الدائرة وإقامة علاقات مع كافة الشخصيات الهامة "التي يعمل لها حساب". كما أن مقعد العضو المنتخب في المحافظة له قيمة كبرى بالنسبة للمرشحين لأنه يتيح الاتصال بالمحافظ وأمين عام الحزب بالمحافظة وغيرهم من كبار الموظفين، مما يمكنه من تقديم الخدمات الجماعية والفردية للجميع والدفاع عن مصالحهم وقضاياهم لدى أصحاب القرار من كبار الموظفين المسؤولين عن الخدمات اللامركزية للدولة. وهناك شبكات أخرى تساعد على التأهل للترشيح والفوز ومنها النقابات، والجمعيات الأهلية والمهنية، والشبكات السياسية للحزب الوطني الديمقراطي، ونوادي الشباب، والجمعيات الزراعية... الخ.

ورغم اختلاف هذه الشبكات من حيث طبيعتها ورسالتها، إلا أنها تشترك جميعاً في خاصيتين تخدمان سير العمل السياسي للفرد وتطوره: فهي تجعل المرشح المحتمل على اتصال بعدد كبير من الأشخاص داخل الدائرة، لا سيما من أطلقنا عليهم فيما سبق "الناخبين الكبار غير الرسميين"، كما أنها تمنحه قدراً من القوة والسلطة يتيح له إقامة علاقات مع الشخصيات التي يعمل لها حساب في الدائرة مثل المحافظ وكبار الموظفين... الخ. وبهذه الطريقة يستطيع أن يقدم الخدمات لمن حوله وتكوين مجموعة من الزبائن وبذلك تتكون قاعدته الشعبية.

هذا هو نوع العمل السياسي التقليدي بمصر والذي له جذوره كما ذكرنا في التجربة الناصرية التي نشأت في ظلها صورة النائب كشخصية عامة محلية في خدمة الجميع، والذي يعتمد على الأموال العامة للدولة الراعية. وما زالت هذه الصورة سائدة في مصر حتى اليوم، بل تنافسها صورة من نوع آخر، وهي صورة المرشح التقليدي الذي "يفعل" أو "يعد بفعل شيء" معتمداً على أموال الدولة القابلة للتوزيع إما على المستوى الفردي (الصاق شخص ما بوظيفة حكومية، الحصول على تصريح من إحدى الأجهزة الإدارية، قيد طفل بالمدرسة أو نقل أحد الموظفين...)، وإما على

المستوى الجماعي (بناء مدرسة أو مستوصف أو نادى للشباب فى قرية من القرى، أو إدخال الكهرباء فى كفر من الكفور... الخ). ومن هنا تتضح أهمية أن يكون المرشح قد تدرب واكتسب التكوين والخبرة أولا فى الهياكل السياسية - الإدارية المحلية والإقليمية والقومية. ومن هنا أيضا تتضح أهمية أن يكون المرشح شبكة له داخل الحزب الوطنى الديمقراطى وأن يحرص على إبقائها حتى وإن لم يرشح نفسه على القائمة الرسمية للحزب، وإنما كمستقل على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى، إذ أن أساليب الإدارة تظل موصدة أمام الذين لا ينتمون إلى هذه الدائرة. فهذه الدائرة، رغم المرونة التى تتسم بها، إلا أن لها حدودا واضحة والمرشح أو النائب الذى ينتمى إلى المعارضة لا يمكنه القيام بدور الوساطة بين الأهالى والدولة لكونه مبنوفا من الجهاز الإدارى، ولذا يكون من الصعب التنظر إليه على أنه مرشح "جاد" أو "مؤهل للانتخاب" نظرا لعدم فاعليته^{١٤}. هذا ما يؤكد زكى عبد الفتاح مرشح حزب الوفد فى انتخابات ٢٠٠٠ إذ يقول: "كل الناس فى الإدارة يرفضون مقابلة مرشحي المعارضة". وهذا ما يؤكد أيضا م.ز. المرشح المستقل فى انتخابات ٢٠٠٠: "نعم إذا فزت سوف أنضم إلى الحزب الوطنى الديمقراطى: لأن ذلك سيكون من مصلحة الأهالى، وذلك أهم من مصالحى الشخصية".

وأمام الزبائنية الانتخابية التى تعتمد على الأموال العامة يوجد اليوم نوع جديد من الزبائنية تنافس النوع الأول، وهى التى يعتمد فيها المرشحون على إمكانياتهم المالية الكبيرة "لفعل" أو "الوعد بفعل شئ" من مواردهم الخاصة. على أن هذا النوع الجديد من المرشحين لا يلزمه التكوين والخبرة فى الشبكات السياسية والإدارية والأهلية والمقابلية التى أشرنا إليها. فأولئك لا يعتمدون إلا على قدراتهم المالية التوزيعية، هذا النموذج هو فى بعض الأحيان صورة كاريكاتيرية "لرجل الأعمال". فقد شهدت دائرة أشمون هذا النوع من المرشحين فى شخص إبراهيم جفينة الذى فاز بمقعد الفئات فى انتخابات ١٩٩٥ الذى رشح نفسه كمستقل فى انتخابات ٢٠٠٠ ولم يحصل فى الجولة الأولى إلا على ٣٩٨٤ صوتا. إبراهيم جفينة ليس من رجال الأعمال الأثرياء، فهو طبيب بيطرى من عائلة متوسطة استطاع أن يفتنى نسبيا من تربية الدواجن ومن المستوصف الذى يمتلكه، وهو يعمل فى الواقع لصالح شقيق زوجته وهو رجل أعمال صاحب منشأة كبيرة وكان له فى وقت ما مشكلة مع القضاء. ويقال إن بلطجية صهره هم الذين قاموا "بتزوير انتخابات ١٩٩٥" لضمان فوزه حيث إنه لم يكن يتمتع بأى شعبية.

تشهد مصر اليوم تزايداً مستمراً لهذا النوع من المرشحين وهم عادة، على المستوى المحلي، أشخاص تمكنوا لدى عودتهم من دول الخليج، بعد قضاء سنوات عديدة هناك، من تكوين رأس المال اللازم لتأسيس شركة تجارية. وهم يسعون إلى الفوز بمقعد في البرلمان لتوسيع علاقاتهم في أجهزة الدولة، لتعود بالفائدة على أعمالهم. وحيث إن هؤلاء الأشخاص لم يكن لديهم الوقت الكافي للاندماج في الشبكات الهامة والوصول إلى مركز مرموق فيها، فهم يعتمدون أساساً على قدراتهم المالية التوزيعية للحصول على التأييد. هذا هو الوضع بالنسبة أ.ع. أحد الماركسيين السابقين الذي عاد من السعودية بعد غياب ٢٠ عاماً وأسس شركة مقاولات. وللحصول على قبول الأهالي وتأييدهم اقترح إقامة مشروع أسماه "عزة لكل مواطن". ولكن نظراً لعدم تشجيع الناس له لم يرشح نفسه أبداً. ويمكننا أيضاً ذكر المرشح الذي عرض تسديد ديون فلاحى القرية في حالة فوزه في الانتخابات. من هذين المثالين يمكننا أن نتبين الاستراتيجية "التوزيعية" التي يتبعها هذا النوع من المرشحين، وهى تتمثل في توزيع الأموال على عدد كبير من الأشخاص. وعادة يعد رجال الأعمال شباب القرية أو الحى الذين يعانون من البطالة بتوفير الوظائف لهم، كما أنهم قد يستثمرون بعض الأموال في المساهمة في بعض الأعمال العامة كبناء مسجد أو مدرسة. ورغم تضاعف عدد هذا النوع من المرشحين في مصر فمن غير المؤكد أن الأموال التي تسمح بتوظيف الشباب وبالإنفاق على الحملات الانتخابية... الخ، تشكل عاملاً حاسماً؛ إذ يدخل في الاعتبار أيضاً مقاومة المنافسين الذين يعتمدون على وسائل أخرى، وكذلك مقاومة الأهالي الذين لا يستحسنون عودة هؤلاء "محدثى النعمة" وينظرون إليهم كبراشوت. وبصفة عامة حتى وإن كان هؤلاء المؤهلون للتشريع والغزو الجدد لا يتمتعون بقاعدة قوية داخل الهياكل السياسية والإدارية والجمعيات المحلية فهم يسعون إلى تكوين علاقات وطيدة مع أجهزة الدولة والحزب الوطنى الديمقراطى لأن نجاح أعمالهم ومشروعاتهم أو منشأتهم يتوقف على ذلك. أما بالنسبة للمرشحين الإسلاميين فالوضع يختلف. وإذا كان القاسم المشترك بين هذين النوعين هو نوع الزبائنية وتوزيع الأموال والخدمات اعتماداً على أموال خاصة فهناك من جهة أخرى أوجه اختلاف عديدة بينهما.

٧- الزبائنية الانتخابية الإسلامية : الفعالية وإخفاء الدين بالسياسة

على خلاف غيره من التيارات السياسية المعارضة فإن التيار الإسلامي قادر على تقديم عدد كبير من المرشحين على المستوى القومي لاتساع قواعده الاجتماعية والانتخابية نتيجة للخدمات العديدة التي توفرها الجمعيات الخيرية التي يتواجد فيها أعضاء هذا التيار ولما يتميزون به من جدية ونشاط. لعل أهم هذه الجمعيات هي الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية^{١٨٢} ولها نحو عشرة فروع يتبع كل منها مراكز للخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية. تتميز الخدمات التي توفرها هذه المراكز بأنها لا تعتمد على أموال الدولة، وإنما يتم تمويلها من تبرعات القطاع الخاص في الداخل وأحياناً الأجنبي. هنا هو القاسم المشترك بين المرشحين الإسلاميين والملاح الجديدة للمؤهلين للترشيح والفوز. ولكن كيف يمكن التمييز بين الزبائنية الإسلامية وغير الإسلامية طالما نحن بصدد زبائنية انتخابية بمقتضاها يعطى الناخب صوته لمن يقدم له الخدمات ؟ الاختلاف الأول هو أن المرشح الإسلامي عامة لا يتقدم للانتخابات إلا بعد أن يكون قد "فعل" أي قدم الخدمات وينتظر مكافأة عن جهده. ومن جهة أخرى عامة لا يقوم التيار الإسلامي بترشيح أحد دون أن يكون قد كون بالفعل قاعدة شعبية تدعمه في الانتخابات لما أنجزه من أعمال في المجال الاجتماعي والصحي. ولقد حدث ذلك مع أنور بدر الدين الذي اكتسب شهرته في الدائرة بفضل مساهمته في المستوصف الخيري بمدينة أشمون.

وعليه فإن المرشحين الإسلاميين لا يقدمون الوعود إلا نادراً لأنهم "فعلوا" شأ قبل تقدمهم للانتخابات. ويمكن القول بأن هذا "الدين" يضمن لهم وفاء الناخب وتأييده الدائم. يؤكد ذلك الشيخ ع. (من مواليد ١٩٣٢) وهو ليس من أنصار التيار الإسلامي لاسيما بسبب الخلافات التي نشبت بينه وبين ابنه المتأثر بالأفكار الراديكالية للتيار الإسلامي والذي يلوم والده على أسلوب حياته "العلماني" مع أن هذا الأخير من أعضاء جمعية التبليغ. يقول الشيخ ع. في هذا الشأن : أصبح أن لهم (الإسلاميين) تأثيرهم على الانتخابات. ولكن الناس اليوم يعطون من هم أولئك الذين يرتدون الجلباب الأبيض، الواقع أنهم أدركوا أنهم يستخدمون الدين لأهداف سياسية. ومع ذلك لا يستطيع الناس نسيان ما فعله الإسلاميون لخدمة ومساعدة الأهالي وهو ما يؤثر على الأصوات أثناء الانتخابات. مثلاً عندما أراد الشيخ رشيد^{١٨٣} الفرماوى ترشيح نفسه كانت كل الأصوات التي حصل عليها هي أصوات الذين تلقوا العلاج في جمعية الشرعية. ويؤكد ذلك أيضاً سائق تاكسي تلقى ابنه العلاج في الجمعية الشرعية :

"أنا أي واحد من الجمعية الشرعية يطلب مني التصويت لصالح مرشح ما، أعطيه صوتي... كان لابد من إجراء عملية جراحية لابني وأجروها له مقابل مبلغ رمزي لا يساوي حتى أجرة الكشف عند طبيب كبير. فهم ردوا الحياة لابني وإذا طلبوا مني أن أضحي بنفسي لأجلهم سأفعل... دول ناس كويسين جدا، يتروح ربنا، بيعملوا الخير لله وأنا عارف أنهم يؤيدون أشرف بدر الدين، ولذلك فأنا لن أذهب إلى على يوم الانتخاب وسوف أضحي بيوم عمل لكي أنتخبه..."

نفس هذا الكلام جاء على لسان من. وهو مرشح لم يحالفه الحظ في عام ١٩٩٥ : "هنا ليس لدينا جمعية شرعية ولا جماعة إسلامية ولكن في ساقية أبو شعرة توجد الجمعية الشرعية ولها دور في الانتخابات، وهذا الدور مرتبط بصديق وصحة كلام وأحاديث أعضائها وياتساع قاعدتها، وحجم هذه القاعدة يتوقف على مدى شعبية أعضائها..."

وكانت منشورات الدعاية الانتخابية leaflets التي وزعها أشرف بدر الدين على الناخبين في حملته الانتخابية تحمل العبارات الآتية : "واقموا الشهادة لله... ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه أثم قلبه... الإصلاح غاية كل حر واختيارك للأصلح الطريق إلى هذا الإصلاح... احرص على أن تدلي بصوتك مهما تكن المعوقات فهذا حق وطنك عليك... لا تعطي صوتك لمن لا يستحقه فسوف تسأل عنه يوم القيامة... كلنا مدينون للوطن بكل ما نملك ومشاركتك الإيجابية تسهم في تقدم هذا الوطن".

إذا كانت هذه المنشورات تتحدث عن "المرشح الذي يستحق" إشارة إلى المرشح الذي أثبت بأفعاله ما هو قادر على إنجازه أمام الجميع، فهي لا تحمل أي وعد ولا أي إشارات محددة إلى ما تم إنجازه بالفعل. وجدير بالذكر أيضا عدم وجود أي إشارة إلى "المحلاة" ولا حتى ذكر لاسم الدائرة. فالمنشور يتحدث عن "البلد" بأكملها. هذا هو أحد المؤثرات الرئيسية، وقراءة هذا المنشور تستنتج أن الزبائنية الانتخابية الإسلامية تتميز بالرغبة في جعل الناس ينسبون "الدين" الذي يربط الناخب بالمرشح والعلاقة بين "الأصوات مقابل الخدمات". ويختلف هذا الأسلوب عن الأسلوب التقليدي الذي يركز على العاطفة والحوار وروح التضحية والاحترام وذلك بإضافة عنصر ثالث للعلاقة ألا وهو "الواجب" أو "الدين نحو البلد". من شأن هذا العنصر الثالث أن يساوي بين المرشح الجدير والناخب، فبذكره أن كافة المواطنين مدينون لبلدهم بكل ما يملكون يوحى النص بأنه إذا كان البعض أكثر قدرة من غيرهم، فإن الناخب عندما ينتخب من يستحق إنما يؤدي واجبه نحو وطنه ويسهم في تقدمه. وفي نهاية الأمر فإن الناخب عندما يدلي بصوته "إيجابيا" لا ينتخب مرشحا بعينه وإنما

ينتخب فئة أعلى من الاثنين (أي الناخب والمرشح) ألا وهي الوطن أو الأمة.

أما الاختلافان الآخران اللذان تتميز بهما الزبائنية الإسلامية فهما أن بعض الخدمات التي يقدمونها قائمة على التمويل الذاتي، ومن أشهر الأمثلة على ذلك تقديم الخدمات الطبية بأسعار متوسطة بين أسعار القطاع العام وأسعار القطاع الخاص. وهناك مثال آخر وهو مشروع قومي بادرت به الجمعية الشرعية يدعو إلى كفالة اليتيم. ومن خواص هذا المشروع أنه يحث الهيئات المهنية على كفالة الأيتام المعوزين الموجودين في محيطها. بفضل هذا النوع من الأنشطة استطاع النشاط الإسلاميون بناء قواعد لجمعية واسعة ليس فقط في الأوساط الشعبية، ولكن أيضا في الطبقات الوسطى التي يجعلونها تشارك بهذه الطريقة في أنشطتهم. وأخيرا يرتبط آخر عرض سياسي قدمه المرشحون الإسلاميون بأنماط من القيم الأخلاقية والفضائل التي يتباهون بها مثل روح المسؤولية والنزاهة وعدم القابلية للفساد... الخ، أي "بالالتزام". وهم يتباهون أيضا بالكفاءة وبالقدرة على التنظيم والفعالية. وهذه القيم الأخلاقية لها تأثير سياسي أكد كما يتضح من الإجابات التي حصلنا عليها حول "معايير المرشح الجيد"، كما أنها تأخذ أهمية كبرى نظرا للسمعة السيئة التي تعرف بها مختلف الإدارات الحكومية لاسيما على المستوى المحلي والتي أصبحت مرادفا للفساد والامتهان بغير حق وعدم الفعالية وانعدام الدقة والكفاءة^{١٨١}.

ص.ع.: "تلعب الجمعية الشرعية دورا غاية في الأهمية في الانتخابات لأنهم ناس منظمين جدا ويعرفون كيف يستفيدون من الانتخابات لأن خدماتهم ملموسة: المستشفيات والمعاهد الدينية ومساعدة الأيتام، الناس يتقنون فيهم. كذلك تضم الجمعية الشرعية بعض الإخوان المسلمين وناس من الجماعات الإسلامية وهؤلاء "معجونيون" بالسياسة ومنظمين جدا... الدليل على ذلك أنهم يستخدمون الإنترنت في حملاتهم الانتخابية، وهم كذلك يتواجدون في كل مكان: في القطاع الحكومي وفي القضاء والنيابة وفي هيئة التدريس بالجامعات... لهم نفوذ كبير لخدمة الناس ولخدمة أنفسهم أيضا... لهم قاعدة شعبية...".

في نهاية هذا الجزء الذي تناولنا فيه خصائص الزبائنية الانتخابية الإسلامية يمكننا القول بأن المرشحين الإسلاميين يتميزون عن غيرهم بأنهم يمثلون المعارضة السياسية دون أن يكونوا مع ذلك غير فعالين وغير قادرين على خدمة ومساعدة الأهالي كغيرهم من مرشحي المعارضة. وبذلك يكون التصويت لصالحهم تصويتا بهدف المقايضة وتصويتا مبنيا على الرأي السياسي، ولكن أقل حذرا وترددا بكثير من التصويت لصالح "المستقل على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي".

القسم الثاني

"الناخبون الكبار غير الرسميين"، السياسة والهيمنة على الشبكات.

لا تختص مصر دون غيرها من البلدان بالوساطة بين المرشح والناخبين. فكل معركة انتخابية تتطلب أن يمر المرشح بعدد من المراحل حتى يصل إلى الجمهور ومنها: اللجان الانتخابية والهياكل المحلية للأحزاب السياسية والنخب السياسية المحلية بصفة عامة مثل العمدة والمستولين المهنيين والقيادات النقابية وقيادات الجمعيات الأهلية... الخ. غير أن الناخب يتمتع، عند التصويت، بحرية الانتخاب حسب ما يمليه عليه ضميره وحسب رأيه الشخصي، والدليل على ذلك الساتر الذي يعزل نفسه ورائه لوضع بطاقته داخل المظروف سرا قبل أن يضعه في صندوق الانتخاب. يدل هذا الطقس على أهمية حرية رأى الفرد بحمايته من الضغوط التي قد يتعرض لها. كما يدل على الرغبة في عدم تأثر التصويت بالعلاقات الاجتماعية القائمة مسبقا سواء كانت التحالفات التقليدية أو علاقات السيادة. وبالفعل يتبين من المواد التي أبرزها آلان جاريجو أنه عند بداية الأخذ بنظام الاقتراع العام في فرنسا عادة ما كان الناخب يتبع رأى من كان لهم أهمية التعبير عن الصالح العام وهم: رب الأسرة والعمدة والكهنة، وكان كل من هؤلاء يقوم بدور المرشد لحمل الناخبين على الإدلاء بأصواتهم وهو ما أطلق عليه آلان جاريجو "الدائرة المثلى للتوجه نحو استقلالية السياسي" *Le cercle vertueux de l'autonomisation du politique* والمقصود بها الجهود المبذولة لمنع السيطرة الاجتماعية من التأثير على التصويت. منذ عام ١٩١٣ وفرنسا تأخذ بنظام خطوة الناخب واستخدام المظاريف حفاظا على سرية الانتخاب، وذلك تحقيقا لرغبة الراديكاليين والاشتراكيين في الدفاع عن مصالحهم الانتخابية وعن تصورهم لما يجب أن تكون عليه الفضيلة الوطنية *vertu civique*.^{١٨٥} كذلك يعتبر كتاب بيير روزانفالون^{١٨٦} عن التاريخ الفكري للاقتراع العام في فرنسا ذا دلالة كبيرة في هذا الشأن. فحتى عام ١٧٨٩ كانت الفئات الاجتماعية التي ترمز إلى التبعية الاجتماعية - لاسيما النساء والقصر والخدم - محرومة من حق الانتخاب.

أما في مصر اليوم فالدور الذي يلعبه "الناخبون الكبار غير الرسميين" في "حمل الناس على التصويت" دور حاسم ومهم، خاصة وأن عددا ضخما من الناخبين لا يتوجه إلى صناديق الانتخاب. ليس هذا هو الفرق الوحيد. فعلى عكس الصورة التي تعطيها وسائل الإعلام لا يتعلق الأمر بمعرفة أو سيطرة الانتخابات، فهذه الفئة الأخيرة موجودة بالفعل، ولكنها لا تشكل إطلاقا نموذج "الناخب الكبير غير

الرسمى"، وعلى المستوى المحلى يدرك الأهالى الفرق بين الفئتين. الواقع أن هناك نوعين من الوسطاء بين المرشحين والأهالى. يهتم وسطاء الفئة الأولى بمصالحهم الشخصية المباشرة كالحصول على مبلغ من المال أو وظيفة أو تعيين أو ترقية فى عملهم أو مقعد بالمجلس المحلى. أما وسطاء الفئة الثانية، فهى جانب اهتمامهم بمصالحهم الشخصية المتمثلة فى اكتساب الهيبة والشهرة، فندهم يهتمون أيضا بمصالح الجماعة التى ينتمون إليها. غير أن الفاصل بين الفئتين ليس بهذه البساطة فى الواقع وثمة نوع من التدرج أو الاتصال بينهما. غير أن الأمر الأكيد هو أن الأعيان المحليين الذين يؤدون دور "الناخبين الكبار غير الرسميين" يعتبرون أنفسهم، أو ينظر إليهم على أنهم النخبة السياسية المحلية. ومن وجهة النظر هذه، يبدو أن هناك اختلافاً كبيراً يشير إليه باتريك هينى^{١٨٧} بخصوص أعيان الضواحي الشعبية لمدينة القاهرة، إذ يتحدث هذا الأخير عن ما يسميه *lumpen-clientélisme* إشارة إلى الزبائنية الناشئة فى ظل انتشار الأجهزة البيروقراطية فى المناطق العشوائية التى أعملتها الدولة لفترة طويلة. هذا النمط من الزبائنية ينمو على يد نوع من الزعماء، أصولهم من الطبقة الشعبية الفقيرة ومن الصعب اعتبارهم حقيقة من الأعيان.

أما فى قرية سنتريس فالوضع مختلف، فمثلا مثل معظم القرى المصرية الأخرى تتمتع هذه القرية بخبرة طويلة فى التعامل مع الدولة وأجهزتها الإدارية، وسكانها ليسوا من الجماعات البشرية حديثة الاستقرار مثل تلك التى تسكن الضواحي الشعبية لمدينة القاهرة بعد هجرتها من الريف. ومن هذا المنظور تشهد قرية سنتريس كمجمل المناطق الريفية مغادرة عدد أكبر من عدد الوافدين إليها. أما وجه الشبه بين قرية سنتريس والضواحي الشعبية لمدينة القاهرة فهو أن قوة الأعيان لدى "الناخبين الكبار غير الرسميين" وقدرتهم على جعل الناس ينتخبون، إنما ترجع هنا أيضا لضعف بل عدم وجود مؤسسات أو منظمات قادرة على منافستهم فى هذا الدور على المستوى المحلى. وبالتالي أمكن للأعيان أن يحتلوا موقعا سياديا، بل قاصرا عليهم، فى لعبة الانتخابات كونهم يحتلون موقعا سياديا فى كافة الهياكل والمؤسسات القائمة. فتواجههم ملحوظ ليس فقط فى الهياكل السياسية والإدارية ولكن أيضا فى الجمعيات الأهلية والمؤسسات الاجتماعية بصفة أعم. إن المنظمات أو الهيئات التى سوف نشير إليها لاحقا هى هيئات تطلب عليها البيروقراطية والدولتية بفعل وساطة الأعيان - "الناخبين الكبار غير الرسميين". فلا يوجد فى هذه القرية على ما يبدو أية منظمات تضم مواطنين متحمسين لتحقيق المصالح العامة أو الجماعية

ويسعون إلى الدفاع عنها لاسيما بالتفاوض مع من يحتمل أن يمثلهم في المجلس. هذه المعطيات خاصة بقرية سنتريس والأمثلة التي أوردناها عن الانتخابات في هذه الدائرة تبين بوضوح كيف استطاع بعض المرشحين الفوز فيها لأنهم نجحوا في تعاملهم وارتباطهم مع بعض مجموعات المصالح مثل نقابة العاملين بالنقل العام (بالنسبة لرجب الغرموي) أو الوسط المهني للجزائريين (بالنسبة لطف مقلد). أما المجموعات الأخرى المشار إليها في البحث الميداني وهي نادى الشباب بالقرية وفروع الجمعية الشرعية، فكلهما لا يقع تحت سيطرة الأعيان النابخين الكبار غير أن نمطهما في التنظّم والعلاقات التي تربط هذه التجمعات برئيسها لا تختلف كثيرا عن علاقة الزبائنية التي تربط "النابخ الكبير" بالمرشح من جهة، وبزبائنه من جهة أخرى.

إن "النابخ الكبير غير الرسمي" هو إذاً وسيط بين المرشح والأهالي أو النابخين المحتملين في مختلف القرى أو مختلف أحياء المدينة في دائرة ما.

عن هؤلاء يقول ع.ط. (٤٥ سنة وأحد المسؤولين عن فرع الحزب الوطني الديمقراطي محليا): "نورهم مهم جدا ولكن كلهم لا يأخذون أموالا. للبعض يأخذ ولكن هذا لا يحدث إلا مرة واحدة بعدها يكتشف الناس ذلك ويعلمون أن فلانا أخذ مبلغا من المال من المرشح، وأنه بذلك استهزأ بالمرشح وبالناس. وبطبيعة الحال هذه المعلومة تسيء إلى سمعته ولا يثق فيه أحد. وهناك وسطاء لا يأخذون أموالا وهم عادة أغنى، هم وعائلاتهم، من المرشح نفسه. لكن الخدمة العامة شيء في دهمهم وهم يرون أن السياسة والانتخابات وسيلة لتحقيق الخدمة العامة وبما أنهم ليسوا موظفين فهم يعتمدون على وضعهم الاجتماعي وعلاقاتهم مع رجال السياسة لتحقيق ذلك. والحقيقة أن جزءا كبيرا مما يفعله مثل هؤلاء في سبيل الخدمة العامة شيء مثالي، فالتشخص الذي يفعله ذلك ليس لديه المستوى الثقافي الكافي لكي يدرك أن ما يفعله شيء مثالي فهو يفعله بطريقة تلقائية بهدف تقديم خدمة عامة لأهالي قريته، والهدف الآخر الذي يرمى إليه هو تأمين وتوطيد مركزه الاجتماعي ودوامه بمواصلة العطاء لأهالي قريته..."

وبذلك يكون تعريف ع.ط. للوسيط مطابقا تماما لتعريف الأعيان التقليديين الذين ينجم ثقلهم السياسي والانتخابي ليس عن ثروتهم بقدر ما هو ناجم عن سلطتهم ونفوذهم. كذلك وفقا لتعريفه فإن المقايضة بين الأعيان وأهالي القرية تنسم دائما بالانجذاب لوهم العطاء دون مقابل،^{١٨٨} أو على الأقل دون مقابل مادي ومباشر

وظاهر. أما ا.ت. (٢٨ سنة) فتصريحاته مختلفة إلى حد ما، فهو من جهة يميز بين الانتخابات في المدن الكبيرة والانتخابات في المناطق الريفية مثل قرية سنترس، ومن جهة أخرى فإن رؤيته للمقايضة الزبائنية أكثر واقعية ووضوحاً ولا تقع تحت تأثير "الوهم" بنفس القدر.

"تعتمد الانتخابات في القاهرة على مجموعة من الوسطاء الذين بإمكانهم، مقابل مبلغ من المال، امتداح أي مرشح أو محاولة اكتساب أكبر عدد من الأصوات يوم الانتخاب للمرشحين الذين يعطونهم أجراً أو مبلغاً من المال. ولكن الوضع مختلف في القرية. فعندما يؤمن الفرد بمرشح ما، وهو ما يحدث في معظم الحالات، فهو يفعل كل ما في استطاعته ليجعله يفوز حتى وإن أنفق من ماله الخاص لمساعدة هذا المرشح وذلك لاعتبارات ومصالح أخرى. فهذا الرجل هو شخصية عامة، وهو الذي له رؤية سياسية، وفي كل القرى يوجد عدد كبير من هذا النوع من الأشخاص. مصلحة الشخصية هو أن يعتمد النائب عليه للفوز في الدائرة. وبالتالي يعتبر هذا الرجل أن فوز المرشح الذي يدعمه هو نصر شخصي له، لأنه يُعتبر من رجال هذا النائب. (...) علاوة على ذلك فإن نواب مجلسي الشعب والشورى هم الذين يقومون باختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية على مستوى القرية والمركز والمدينة والمحافظات. وهذه في حد ذاتها مصلحة شخصية لأن النائب يستطيع أن يختارهم لعضوية المجالس الشعبية المحلية. ومن جانب آخر سوف يصبح هذا الوسيط الشخصية "الرسمية" في قريته التي تتسلم معظم الطلبات المقدمة للنائب في حالة ما إذا لم يكن المواطن يعرف النائب شخصياً. والهدف من ذلك هو التواجد الاجتماعي والنفوذ، وعندما يقرر الوسيط أن يرشح نفسه في الانتخابات يكون قد كون بالفعل قاعدته الشعبية واكتسب حب الناس له."

وفقاً لما جاء في هذه الأقوال فإن ما يكسبه الناضب الكبير من الأعيان من جراء فوز المرشح الذي يسانده لا يقتصر على الخطوة والنفوذ فقط، وإنما يصبح هو الشخص الذي من خلاله يمكن الوصول للنائب. كما يمكنه أيضاً البدء في سلوك مهنة السياسة بمساعدة النائب.

للتحقق من صحة تعريف الناضبين الكبار غير الرسميين وتقديرهم التقدير السليم مع الحرص في الوقت نفسه على أن يكون هذا التعريف واقعياً، سوف تستند إلى دراسة الشخصيات التي تلعب هذا الدور وتقوم بهذه الوظيفة في القرية موضع البحث الميداني، وقد دلنا المستجوبون على تلك الشخصيات.

أ.ت. (٢٨ سنة) :

"...على أي مرشح أن يعد الميدان الانتخابي الذي يرشح نفسه فيه وأن يذهب شخصيا لمقابلة الناس الذين لهم وزنهم في الانتخابات مثل الحاج ط.ح. لأنه كبير عائلة عس، وله اتصالات مع كل أهالي القرية علاوة على علاقاته مع ناس من القرى المجاورة. وله كذلك فكره السياسي. وعليه أيضا مقابلة الشيخ س.ت. لأنه في نفس المستوى من حيث الإدراك السياسي وهو أيضا أحد كبار عائلات القرية وهي عائلة لها فرع كبير في قرية كفر الفرعونية؛ ومن ثم يمكنه التأثير على هذه القرية أيضا. ترجع أهمية س.ت. أيضا إلى كونه كان يعمل مدرسا وقد تتلمذ على يده معظم الأهالي الذين تجاوز سنهم الستين عاما الآن، بينما يبلغ هو حوالي ٨٠ سنة والكل يحترمه ويحشاه، وعلى المرشح الاتصال أيضا ب.ص.ع.، كبير إحدى العائلات التي لها عدة بطون مما يعني أن تأثيره يمتد إلى أكثر من عائلة، والأهم من ذلك أنه شيخ عرب بابيه مفتوح للجميع. ومن أكثر أسباب شهرته أنه يعقد المجالس العرفية ويحل النزاعات التي تنشب بين العائلات في عدة قرى، ومن هنا تأتي أهمية علاقاته. وأخيرا على المرشح مقابلة ك.ع. وهو كبير عائلة لا تعد من العائلات الكبيرة ولكنها تتمتع بثروة كبيرة. وهو أيضا شيخ بلد يعقد المجالس العرفية، وما يميزه هو أنه قادر على اكتساب أصوات الأقباط بسبب العلاقات الممتازة التي تربط بينه وبينهم حتى أنهم يثقون فيه أكثر من ثقتهم في القسيس ويطلقون عليه "قسيس الأقباط" رغم أنه مسلم. ورغم هذه العلاقات الطيبة مع الأقباط فهو رجل معروف بشدته وحدة طباعه لأنه يتمتع بشخصية قوية.

بناءً على هذه التفسيرات يمكن القول بأن "الناخب الكبير غير الرسمي" هو قبل كل شيء شخص من الأعيان أو شخصية محلية معروفة تتوفر فيها عدة معايير. ومن أهمها، على ما يبدو، عاملا السن والانتساب إلى عائلة كبيرة؛ إذ يتكرر كلا المعيارين في كافة الحالات. غير أنه توجد عوامل أخرى مثل: الفكر السياسي، والثقافة، والقدرة على إقامة العلاقات مع عناصر من ديانة مختلفة... الخ. تبين هذه المعطيات مرة أخرى أن الفرضية الخاصة بالعصبية - وإن كان الفاعلون يركزون عليها في خطابهم - لا بد من موازنتها بعوامل أخرى لها نفس القدر من الأهمية. كذلك يرجع الدور الذي يلعبه كبار الأعيان "كمفتاح" للانتخابات - إننا أخذنا بالتعبير الذي استخدمه الأهالي - أولا إلى اتساع علاقاتهم وقدرتهم على إقامة علاقات مع عدد كبير من الأشخاص؛ ومن ثم للتأثير عليهم. وتتعدد طبقة هذه الشبكات: شبكات

عائلية تمتد إلى عدة قرى، وشبكات الأشخاص الذين تم التعرف عليهم في إطار إحدى الأنشطة التعليمية، وشبكات الأشخاص الذين تم الاتصال بهم لدى انعقاد المجالس العرفية، وأخيرا شبكات الأشخاص الذين تم التعرف عليهم من خلال ممارسة النشاط السياسي... الخ. فبالفعل "الناخبون للكبار غير الرسميين" هم قبل كل شيء أشخاص ذوو شبكة علاقات قوية أو يشغلون مواقع استراتيجية في شبكات تختلف من حيث طبيعتها. وهذه المواقع تعطيهم الثقل السياسي والانتخابي حتى لو أنهم ليسوا من الفاعلين السياسيين المباشرين أو الرسميين.

استطعنا في بحثنا الميداني استجواب اثنين من الأشخاص الأربعة الذين ذكرهم أ.ت. في حديثه وهما ص.ع. و ط.ع. الذي توفي مؤخرا. أما الاثنان الآخران فلم نتمكن من الاتصال بهما ومع ذلك حصلنا على بعض المعلومات الخاصة بهما. بناءً على المعلومات التي جمعناها يمكن التمييز بينهم. فإذا كان يمكن اعتبار ص.ع. و ط.ع. "نماذج" من الأعيان - الناخبين الكبار غير الرسميين فالوضع يختلف بالنسبة لـ ك.ع. الذي لا فاعلية له على المستوى السياسي والانتخابي إلا "تأثيره" على نوع واحد من الشبكات وهي شبكة أقباط الشياخة التي يمارس فيها دوره كشيوخ بلد، بينما الأعيان - الناخبون الكبار غير الرسميين هم رجال لهم شبكات عديدة لاسعما بفعل ماضيهم ونشاطهم على المستوى السياسي. ولا يعتبر ك.ع. المثال الوحيد على رئاسة شبكة واحدة، وإنما هناك آخرون في القرية مثل المسئول عن نادي الشباب. كما ذكر المبحوثون أمثلة أخرى ليست بالضرورية في القرية ذاتها كالمسؤولين عن الجمعية الشرعية وغيرهم. من المهم قبل التطرق لأمثلة "رؤساء شبكات واحدة" بالدائرة موضع البحث أن نبدأ بنموذج الناخب الكبير غير الرسمي استنادا إلى مثالين: ص.ع. و ط.ع..

السياسة عند "الناخبين الكبار غير الرسميين"

يمكن القول بأن اللقاءات التي أجريناها مع ص.ع. و ط.ع. كانت حاسمة بالنسبة لتحليل التصويت المصري حتى فترة قريبة كان ص.ع. و ط.ع. هما الفاعلون الرئيسيون في قرية سنقرس على المستوى السياسي والانتخابي، وقد أطلق عليهما "الإخوة الأعداء" لأنهما بدما العمل بالحياة العامة والسياسة معا وسرعان ما شب بينهما صراع دام حتى أصبح وضمهما "كمفاتيح" الانتخابات بالقرية مهددا بدخول وجوه من الأجيال الجديدة في الحقل السياسي المحلي، وكان ينظر إليهما

على أنهما "رجال المؤسسة" وذلك تعبيراً عن ثقتهما الاجتماعى والسياسى فى القرية واحتكارهم للعبة السياسية بالقدر الذى نتج عنه شعور بالضيق والكبت لدى كل من يريد دخول اللعبة السياسية لاسيما من شباب القرية.

١ - الإخوة الأعداء

إن الوجهين الرئيسيين فى الحياة السياسية المحلية خلال الثلاثين سنة الماضية هما بلا جدال وبإجماع الآراء ط.ع. وه.ع. الذين أطلق عليهما "الإخوة الأعداء". ولد كل منهما فى عام ١٩٣٦ وكانا ينتميان إلى الشباب الوفدى قبل ثورة ١٩٥٢. غير أن عملهما القطعى بالسياسة لم يبدأ إلا بعد الثورة داخل التنظيمات القيادية المحلية التابعة للاتحاد الاشتراكى العربى ومجالس إدارة الجمعية الزراعية والجمعية التعاونية الاستهلاكية بسنتريس التى أسسها معاً. لم يسع أو لم ينجح أى منهما فى الفوز بمقعد فى مختلف المجالس النيابية المتعاقبة منذ ثورة ١٩٥٢ حتى يومنا هذا. ومع ذلك تعزز وضعهما السياسى المحلى بفعل الانتصارات الانتخابية التى أحرزها المرشحون اللذين كانا يدعمانهم. وربما كان ذلك هو مصدر الخصومة التى نشأت بينهما. بالنسبة للأول كان الفائز هو عمه على محمود عسر الذى انتخب نائباً للمنطقة فى برلمان ١٩٥٧ والذى نجح بمساندة الشباب الناصرى فى إسقاط المرشح "الإقطاعى" فى ذلك الحين. أما بالنسبة للثانى فقد كان المرشح الذى ساندته هو النائب الكبير محمد شاهين الذى فاز بمقعد فى عدة مجالس.

من حيث المستوى الاجتماعى فهناك اختلاف بين ط.ع. وه.ع. الأول ينتمى إلى عائلة ثرية نسبياً وحصل على شهادة عليا: إذ تخرج فى معهد الخدمة الاجتماعية. ثم كانت حياته العملية فى الإدارة المحلية حتى وصل إلى شغل منصب رفيع على المستوى الإدارى والانتخابى وهو رئيس الوحدة المحلية بساقية أبو شعرة وقضى بضع سنوات فى المملكة العربية السعودية.

أما الثانى فهو من أصل متواضع، عمل فى البداية كناظر عزبة أحد كبار الملاك الزراعيين. ثم كان لقاءه بشاهين - وهو من الملاك الزراعيين - وهو التحول الحاسم فى حياته السياسية. إذ أصبح فى وقت ما عضواً منتخباً فى المجلس الشعبى المحلى لقرية سنتريس وظل يعتبر طوال هذه الفترة "رجل شاهين". نشأت الخلافات بينه وبين ط.ع. منذ الفترة الناصرية فى مجلس إدارة الجمعية الزراعية بشأن المرشحين اللذين يجب دعمهم لمقعد مدير الجمعية. وكذلك لم يكن كلاهما يدعم نفس المرشحين

فى الانتخابات التشريعية. غير أن الصراع بينهما أصبح أكثر شراسة عندما أراد ط.ع. أن يصبح عمدة عند نهاية حياته العملية، واعترض ص.ع. على هذا التعيين بحجة أن هذا المنصب لا يناسبه، وكان لكل فى القرية يعلم أن ص.ع. يؤيد مرشحا آخر، ومنذ هذه الضرورة القاضية التى أصابت ط.ع. والصراع بينهما فى احتداد مستمر ويتركز خاصة حول المرشحين الذين يجب دعمهم فى الانتخابات التشريعية. فى عام ١٩٩٠ كان ص.ع. يؤيد عهد الواحد سبل بينما كان ط.ع. يحاربه متهما إياه بالفساد والسرقة إذ كان يعرفه منذ كان عضوا منتخبا فى الوحدة الإدارية المحلية التى كان يعمل بها، وكان عهد الواحد سبل قد انتقم بعد انتخابه من ط.ع. بأن طلب من المحافظ نقله إلى وظيفة غير التى كان يشغلها والتى كانت قريبة من محل إقامته. وفى انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية كذلك لم يساند الإخوة الأعداء نفس المرشحين. فبينما كان ص.ع. يؤيد عهد الوهاب سبل، كان ط.ع. يؤيد سمير السقا ويحيى حسنين.

تبين السيرة الذاتية لكل من هاتين الشخصيتين أن من يطلق عليهم "الوسطاء" بين المرشحين والأهالى هم من رجال السياسة الذين لهم مسار وماضى سياسى، وأن هذه هى نظرهم لأنفسهم.

ط.ع.: "ولدت عام ١٩٣٦ وتخرجت فى مدرسة الخدمة الاجتماعية قبل أن تصبح كلية الخدمة الاجتماعية. قبل الثورة كنا كلنا وفديين لأن الوفد كان حزبا شعبيا، ثم قامت الثورة وكان عمرى ١٦ سنة وكنت فى السنة النهائية، وكنا نقوم بالمظاهرات ضد الإنجليز فى المدارس. كانت السياسة أكثر حرية من الآن لأن الناس كانوا يتمتعون بمستوى ثقافى أعلى ولأن الذين كانوا يمارسون السياسة كانوا من العائلات الكبيرة الغنية وكانوا قد درسوا فى الخارج. لذلك كانت ثقافتهم عالية. أتممت دراستى الجامعية فى عام ١٩٥٨ ويعدها عينت موظفا فى المجلات ودخلت فى كل التنظيمات المصرية لنظام ثورة ٥٢. فى الاتحاد الاشتراكى كنت مسئولا عن التنظيم فى أشمون وكنا من الشباب المتحمس للثورة وإنجازاتها، وكشباب حارينا من أجل تطهير مبادئ الثورة (...).

كان لى نشاط مستمر طوال فترة حكم عبد الناصر وذلك من خلال الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب، وكان معنا على الدين هلال وحسين كامل بهاء الدين والعمادى وآخرين... وبعد ذلك جاءت الأحزاب السياسية ونظام السادات. فى ذلك الوقت كنت رئيس الوحدة المحلية بساقية أبو شعرة واشتركت فى الانتخابات طوال هذه الفترة وحتى الآن، وكنت أساند من أراهم الأفضل من وجهة نظرى وليس من وجهة نظر

ص.ع.. وهذا هو سبب كره ص.ع. لى. ويعدها بفترة طلعت على المعاش، والحمد لله أتمتع بصحة جيدة وأعمل بالسياسة مع الشخص الأفضل من وجهة نظرى...".

ص.ع. وط.ع. ليسا المثاليين الوحيديين فى القرية. فهما يعتبران خلفاء لأجبال سابقة من السياسيين، وما زالت الذاكرة المحلية تذكر حتى الآن الشخصيات السياسية المحلية التى شاركت فى كبرى أحداث التاريخ السياسى المصرى مثل ثورة ١٩١٩ أو المعروفة بنضالها فى حزب الوفد أو فى تنظيمات نظام الضباط الأحرار.

٢ - ذاكرة سياسية محلية

لم يذكر الإخوة الأعداء شئاً عن الذاكرة السياسية المحلية ولكن الذى تطرق لهذا الموضوع هو ع.ط. أحد المسئولين المحليين بالحزب الوطنى الديمقراطى ورئيس نادى الشباب بقرية سنترىس. وع.ط. هو ابن أخت ط.ع. ويعتبر نفسه خليفة للأجبال السياسية السابقة. وفيما يلى تحليله للصراعات التى تمر بها النخب السياسية المحلية :

"عمرى ٤٥ سنة وقد مارست السياسة حتى عام ١٩٨١ كمندوب لبعض المرشحين وكنت أساند بعض الأشخاص. السبب فى اهتمامى بالسياسة هو خالى ط.ع. الذى تشرىب منه السياسة، والذى يعتبر أستاذاً فى السياسة فى القرية. ثم نشأت مع ابن خالى ر.ش ووالده الحاج ش وكان هو الآخر معلماً فى السياسة هو وعمه الشيخ أ. ومع أن الحاج ش وأخوة إلا أن التعارض بينهما من الناحية السياسية... كان واضحاً وهذا يعنى وجود الوعي السياسى فى ذلك الحين. عندما كنت شاباً، كنت أحضر كثيراً من الاجتماعات التى كانت تعقد عند خالى ط. وكان الصديق الحميم للحاج س.ت. الذى كان من الوفديين القدامى قبل للثورة وظل على ذلك بعدها. وكان هذا الأخير ينظم الذكرى السنوية لوفاة سعد زغلول، ويشاركه فى ذلك الحاج س.ع. الشاعر الذى عاصر ثورة ١٩١٩، استمر تنظيم هذه الذكرى حتى الثمانينيات من القرن العشرين وكانت تعتبر بمثابة مدرسة سياسية حيث كان يدعى إليها كافة الوفديين القدامى من كل المحافظات وشخصيات أخرى، وكان كل من الحاضرين يلقى كلمة أو شعراً فى سعد زغلول. وكان الحفل يبدأ بتلاوة القرآن الكريم ثم إلقاء الخطب وينتهى بأغنية أم كلثوم "يا زمن". وكان الارتباط بالوفد كبير الأهمية. وهنا تعلمت ما هى السياسة. كان الحاج س.ع. مدرس لغة عربية بالأزهر، وعند تقاعده عمل مئزرعاً فى الجمعية التعاونية، وكان الناس يقفون فى الطابور لشراء ما يحتاجونه، وأرادت زوجته أن

تتجاوز دورها، إلا أنه أجبرها على الوقوف في الصف مثلها مثل الآخرين!! كان هناك اختلاف كبير بينه وبين الشيخ س. ت. المعروف بمرونته في السياسة بينما كان هو كحد السيف (...) لم يكن ط. ع. و. ص. ع. أعداء منذ البداية. في وقت ما كان كلاهما ضمن مجموعة من الشباب يتعلمون السياسة مع مجموعة قديمة من الأشخاص الذين كانوا يمارسون السياسة في القرية مثل الحاج علي عمر الذي كان رئيس المجموعة وأمين عام الاتحاد الاشتراكي العربي بمحافظة المنوفية، وكان أيضا عضوا بمجلس الأمة سنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤. هذه المجموعة كانت تضم عدة أشخاص: الحاج ع. ط. والد ل. ط.، المدرس الذي رشح نفسه كمستقل في انتخابات ١٩٩٥ ولم يفز، والحاج س. ت. والد الحاج بهاء الذي كان مرشحا لمجلس الشورى سنة ١٩٩٥ وانسحب بناء على تعليمات قيادة الحزب الوطني الديمقراطي التي كانت ترشح شخصا آخر، وأخيرا الحاج ل. ت. والحاج ش. ع. والد الحاج رش. والحاج أ. ع. الخ. كما يجب أيضا ذكر م. ه. عمدة البلد وقد خلفه ابنه في العمودية. لم يمارس أحد من أبناء م. ه. السياسة من بعده. وينطبق ذلك أيضا على الحاج ع. د. الذي كان ضمن المجموعة القديمة، وكان تاجر قطن ويعد لم يعمل أحد من أبنائه بالسياسة، وانضم واحد منهم فقط للإخوان المسلمين بينما تزوج الآخرون وهاجروا إلى المملكة العربية السعودية. وهكذا انتهى ماضيه السياسي (...). معظم أفراد مجموعة الشباب الذين كانوا يتعلمون السياسة على يد المجموعة القديمة كانت تربطهم علاقات نسب ومصاهرة بتلك المجموعة. هذا هو الحال بالنسبة ل. ص. ع. الذي تزوج من الزهرنة وبدأ يكتسب نفوذه السياسي والمادي من خلال علاقته مع محمد شاهين. أنا أيضا تزوجت من ابنة عمي. هذا يعني أن الأجيال تختلط وأن كل عائلة تسعى إلى أن يكون لها ابن يعمل بالسياسة ليعمل محل أبيه أو عمه. وبذلك يكون لها دائما من يمكنها من الاحتفاظ بمركزها في القرية والدائرة.

أنا مثلا من الجيل الثالث كأبناء عائلة الشايب الإثنيين الحاصلين على الدكتوراه، أحدهما في علم النبات والثاني في الجيولوجيا. كلاهما يدرس في جامعة المنوفية وأرادوا دخول اللعبة السياسية، ولكن لا يمكنهما حقيقة ممارسة السياسة نظرا لأنهما من أصل متواضع حيث كان يعمل أبواهما باليومية في أراضي الغير. غير أن الأخوين سعيا إلى رفع وضع عائلتهما في القرية، وأقاما علاقات مع ص. ع. الذي جعلهما يشتركان معه في المجالس العرفية ثم استفاد هو من علاقاتهما مع المحافظ ورئيس الجامعة.

أما الجيل الوسط فهو جيل ص.ع. وط.ع. هذه الأجيال الثلاثة هي التي عملت بالسياسة في المنطقة، ويلاحظ أن الجيل الأول كان فيه مجموعات متنازعة وجبهات تتصارع فيما بينها. كانت الجبهة الأولى تضم ع.ع. وط.ع. وات.ع. والجبهة الثانية كانت تتكون من س.ت. وس.ع. بينما تكونت الجبهة الثالثة من ع.د. وع.ح. وم.م. وأ.ع. وش.ع. كما يلاحظ وجود نزاعات وصراعات بين بعض العناصر في الجبهة الواحدة، على سبيل المثال التضارب بين الأخوين رغم أنهما في مجموعة واحدة ومن جيل واحد وجبهة واحدة، وينطبق ذلك أيضا على ش.ع. وأ.ع. وهما أخوان ينتميان إلى نفس المجموعة ونفس الجيل ونفس الجبهة ومع ذلك تتعارض بينهما واضح. وبعد ذلك انفصل الشباب عن هذه المجموعة وكونوا مجموعة جديدة تكونت داخلها جبهات جديدة، على سبيل المثال شكل كل من ط.ع. وص.ع. مجموعته الخاصة، ثم نشأت مجموعة ثالثة من الجيل الثالث وجبهات جديدة داخلها، ثم كون كل من رش.ع. وط.ع. وأخوه جبهة رابعة ولكن ذلك قد حدث بعد ١٠ أو ١٥ عاما، والأطفال الذين يقدمون لنا الشاي اليوم سيكون لهم نفوذ فيما بعد، وأولادنا هم الذين سيعدون لهم الشاي....".

هذا الاستشهاد الطويل له دلالة من أكثر من زاوية. فهو يبين أولا كيف أن الأجيال السياسية المتعاقبة انتقلت بطريقة شبه طبيعية من حزب الوفد القديم إلى تنظيمات ثورة ١٩٥٢ ومنها إلى المنظمات السياسية القائمة حاليا، كما لو أن التحولات السياسية المركزية والقومية والتغيرات التي حدثت في نظام الحكم والتوجهات السياسية لم يكن لها تأثير على المستوى المحلي. ولم يكن انضمام هذه الأجيال من عائلات الأعيان إلى التنظيمات السياسية الخاصة بكل نظام من نظم الحكم ناجمة عن اعتبارات سياسية أو أيديولوجية، وإنما كانت حفاظا على أوضاعها السائدة في المجال السياسي والاجتماعي المحلي. هذا ما يؤكد صراحة أحد المسؤولين المحليين بالحزب الوطني الديمقراطي: "تسعى كل عائلة لأن يكون لها ابن يعمل بالسياسة محل أبيه أو عمه. وبذلك تحتفظ العائلة دائما بوضعها في القرية والدائرة". ومع ذلك - كما يقول ع.ط. نفسه - ليس بين هذه النخب السياسية المحلية إجماع، والشقاكات والصراعات التي تقسم بينها ليست صراعات سياسية أو أيديولوجية وإنما الأمر يتعلق بصراعات حول المصالح ومنافسة بين الأعيان، وطبيعة الصراعات التي شبت بين ص.ع. وط.ع. وسبق وصفها إنما هي خير مثال على ذلك. فالذي يجمع بينهما داخل نفس التنظيمات هو أن اللعبة السياسية الفعالة الوحيدة، على الأقل منذ

ثورة يوليو ١٩٥٢، هي تلك التي حول أو داخل تنظيمات النظام الحاكم أي الاتحاد الاشتراكي العربي فيما مضى والحزب الوطني الديمقراطي اليوم. وهذا الدور السياسي الفعال هو المبرر الوحيد لوجود مجموعات الأعيان، ألا وهو دور الوساطة لدى أجهزة الدولة والإدارة. وهذا هو التفسير الذي يعطيه ع. ط. :

"أولا النزاعات والشقاق قديمة وكانت موجودة فيما قبل الثورة. القرية كان فيها الوفديون والسعديون والأحرار الدستوريون. وعند قيام الثورة، تم حل الأحزاب السياسية وأنشئ الاتحاد الاشتراكي العربي ومنظمة الشباب. وظل السياسيون بالقرية على انتماءاتهم القديمة وانتقلوا بصراعاتهم القديمة إلى صفوف الاتحاد الاشتراكي العربي. فهي إذا خصومات حزبية ترجع إلى ما قبل الثورة وهي إرث جلبه السياسيون معهم إلى الاتحاد الاشتراكي العربي. فهي خصومات قديمة وجديدة في آن واحد، وهي ما زالت موجودة حتى الآن بين أجيال الشباب (...). في الحقيقة أنا اعتقد أن الثورة لم تنجح في خلق نخبة خاصة بها وأن معظم الذين انضموا إلى الاتحاد الاشتراكي العربي فعلوا ذلك لخدمة مصالحهم الشخصية وقليل منهم اقتنع بتوجهات عبد الناصر مائة بالمائة. معظمهم انضموا للتنظيمات الناصرية لعدم وجود أحزاب سياسية وبالتالي كان الاتحاد الاشتراكي هو المخرج الوحيد. غير أنهم أتوا إليه بتوجهاتهم القديمة وعلاقاتهم القديمة. ومع ذلك شربوا وتشبعوا بالمفاهيم الناصرية وأصبحوا ناصريين دون أن يدروا، ولكن خصوماتهم بقيت. مما يفسر أنه عندما قام السادات بحل الاتحاد الاشتراكي لم يحدث شيء، وقد ورث أبنائهم عنهم هذه الخصومات. ولكن دون أن يعرفوا حقيقة الأسباب البعيدة لهذه الخصومات.

يتسم تفسير ع. ط. بالذكاء ويمكن القول بأن جهل الأعيان الذي يضم أشخاصا مثل ص. ع. وط. ع. يمثل الطبقة الوسطى في الريف التي درسها ليونار بلهندر^{١٨٨}، والتي كانت من أكثر الداعمين لنظام ثورة ١٩٥٢ السياسي وقضت بذلك على الهيمنة السياسية والاقتصادية التي كانت تمارسها برجوازية الحضر. وبفعل اندماجها في تنظيمات ثورة ١٩٥٢ وعلاقتها مع الجهاز العسكري - البيروقراطي للدولة لعبت هذه "الطبقة الوسطى"^{١٨٩} دور الوساطة بين السلطة والشعب لاسيما بسبب قوتها التمثيلية للشعب المصري الذي كان ٧٠ ٪ منه في ذلك الوقت من الريفيين.

٢ - ميراث ناصري ثقيل

على أنه من الصعب الموافقة على رأي ج. ط. عند قوله بأن الذين انضموا إلى التنظيمات الناصرية إنما فعلوا ذلك عن انتهازية. لم يكن هذا صحيحا على ما يبدو بالنسبة لـ هـ. ص. ع. و ط. ع. ومع ذلك فقد احتفظ كل منهما بالتعريف الناصري لـ "الشأن السياسي" و "الشأن العام"، بالإضافة إلى أن الآثار المؤسسية المترتبة على الناصرية والموجودة حتى الآن تحكم حدود اللعبة السياسية والانتخابية على المستوى المحلي. في الجزء الذي تناولنا فيه عملية الانتخاب في العهد الناصري^{١١} حاولنا أن نبين كيف أن العصر الذهبي للفترة الناصرية فيما قبل هزيمة ١٩٦٧ كان يعني للكثيرين فتح باب الوظائف العامة والسياسة للجميع دون تمييز على أساس الطبقة أو الثروة أو الأصل الاجتماعي أو السن. ونجد "لحظة الحماس" هذه في أقوال "الإخوة الأعداء". في هذا الشأن يقول ط. ع.: "كنا شباب مولعين بالثورة وإنجازاتها". كما جاءت نفس الأقوال على لسان هـ. ص. ع. الذي يقول: "كنا من الشباب المتحمس وكان عبد الناصر يشجع الناس على ممارسة العمل السياسي حتى يعوضوا كل ما عانوه من مظلة في عصر الإقطاع...".

يبدو أن أحد أهم معاني الحقبة الناصرية هي جعل ممارسة السياسة حقا للجميع. ولكن الحقيقة أيضا تقول إنه إذا كان النشاط العام والسياسي حقا للجميع إلا أن محتوى هذا النشاط يخضع لقيود كثيرة لتمحوره حول المسائل المحلية فقط وتحسين ظروف الحياة اليومية للأهالي عن طريق وساطة النخبين الكبار غير الرسميين لدى الأجهزة الإدارية وأدبى النواب عند الاقتضاء. هذا هو الوضع بالنسبة للأخوين الأعداء اللذين انضما إلى الهياكل المحلية للاتحاد الاشتراكي العربي والجمعيات التابعة له. وفي عهد السادات، علاوة على عضويتها في منبر الوسط، ثم في الحزب الوطني الديمقراطي نجدهما أيضا في الوحدات المحلية التي عمل السادات على تنشيطها: هـ. ص. ع. كعضو منتخب في المجلس الشعبي المحلي، و ط. ع. كمستول في مجلس من مجالس التنفيذيين.

يعد هذا من النتائج الرئيسية التي خلفها النظام المؤسسي الناصري على المستوى المحلي، ألا وهي الحزب/الدولة أو حزب الدولة. ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن النشاط السياسي الذي مارسه هؤلاء "الأعيان" يتسم أساسا بما يلي: اختيار الأشخاص البهيمنة عليهم، والرهان على "الحصان الرابع" وفقا لعدد من الثوابت وتوسيع شبكة العلاقات الاجتماعية إلى أقصى حد لتوطيد وضعه كـ "جامع" للأصوات. ويقول ط. ع. في هذا الشأن: "أنا الآن على المعاش وأمارس لعبة السياسة مع الشخص الذي أراه الأفضل.

الناخبون الكبار غير الرسميين والهيمنة على الشبكات

من المفارقات المترتبة على ضرورة "الهيمنة" على أكبر عدد من الرجال والأصوات أن يكون تعريف العمل السياسي غامضاً وفي ذات الوقت متسعاً بحيث يرتبط في الواقع بكل الأنشطة الإنسانية والاجتماعية تقريباً. ويصبح العمل السياسي نوعاً من المجهود العام من أجل "الصالح العام" دون أن ينحصر في أماكن أو مجالات محددة. وهذا هو ما يسميه ع. ط. "الخدمة العامة" التي تجرى في عروق رجل السياسة المحلي والذي يسميه آخرون "العمل العام". أما ص. ع. فيقول: "فترة ما بعد الثورة كانت أكثر فترات حياتي السياسية ثراءً وإنتاجاً. فقد كرست حياتي "للعمل العام": لأنني قادر على العطاء وعلى تلبية طلبات الكبار والصغار؛ ولأن الكبير هو القادر على العطاء فقط، فهو لا يأخذ شيئاً لأنه يضحى بوقته وماله لصالح الآخرين. نفس هذه الأقوال يرددها ط. ع. قبل عدة أشهر من وفاته: "أقوم بالعمل العام من خلال المجالس العرفية. المهم أن أشعر أنني مهم وأتني أقوم بدور إيجابي في المجتمع".

هذه الرؤية الواسعة لمجالات العمل السياسي لا تختص بهافنة "الأعيان" -الناخبين الكبار" وإنما هي رؤية المرشحين أيضاً. يؤكد ا. ت. ذلك عند الحديث عن التزاماته الاجتماعية مثل تقديم التعازي لمن فقدوا أحد أفراد عائلاتهم أو حضور الأفراح،^{١٠} نظراً للصعوبة تحقيق ذلك على مستوى الدائرة، فمن "يكلف" بهذا النشاط هم إلى جون الكبار غير الرسميين.

المجالس العرفية ساحة للعمل السياسي

أظهر البحث الميداني الذي أجريناه في قرية سنتريس أن إحدى الساحات المفضلة التي يمارس فيها الأعيان -الناخبون الكبار العمل السياسي هي المجالس العرفية. وهذه المجالس العرفية ليست خاصة بقرية سنتريس أو المناطق الريفية وحدها، فهي موجودة كذلك في الحضر ولاسيما في الأحياء الشعبية، وهي "مجالس الصلح" وشكل من أشكال تسوية النزاعات دون اللجوء للقضاء. وهذا الأسلوب للقضاء الأهلي المستخدم في حل النزاعات يسد بوجه خاص أوجه القصور التي يتسم بها القضاء الرسمي في مصر وهي ضخامة عدد القضايا والبطء والبيروقراطية، والذي ينظر إلى أحكامه على أنها أحكام غير متوقعة. ويتميز هذا الأسلوب في تسوية النزاعات بالمجانبة والسرعة وبأن الهدف منه ليس العقاب وإنما التوفيق، ومع ذلك ورغم الاختلافات الموجودة بين المجالس العرفية ومحاكم القضاء الرسمي فمن الخطأ ألا نرى في هذه الاختلافات إلا التضاد بين نظام قضائي "عرفي"، مجتمعي، شعبي،

محلى قائم على القيم الثقافية، بل الدينية والأصيلة من جهة، ونظام قضائى حكومى ينظر إليه الفاعلون على أنه بعيد عنهم يحمى مصالح الطبقات الغنية أو العليا. هذه المجالس العرفية لم تنتج عن مهول أو نزوع اجتماعية أو ثقافية أو دينية بقدر ما هى ناتجة عن ضغوط اجتماعية وسياسية مرتبطة إلى حد كبير بحسابات ومصالح مختلف الفاعلين المعنويين. علاوة على ذلك فإن العلاقة بين نظامى التقاضى ليست علاقة تضاد بقدر ما هى علاقة تكامل أو على الأقل علاقة ارتباط وتفاعل. وأخيرا الرهانات من وراء المجالس الشعبية ليست اجتماعية وقانونية فحسب، وإنما أيضا - بل وربما أكثر - رهانات سياسية^{١٢}. فهى تمثل بالنسبة للنظام المصرى أداة من الأدوات التى تمكنه من الاستمرار فى فرض سيطرته على النظام الاجتماعى فى الأحياء الشعبية والقرى بشيء من العرونة، وذلك ليس عن طريق مؤسساته، وإنما عن طريق وكلائه المحليين غير الرسميين. فقد لوحظ أن الأشخاص الذين يمارسون هذا النوع من العدالة هم من الأعيان المحليين، ومن أهم ما يتسمون به إلى جانب التنوع المهنى والوضع الاقتصادى وصفاتهم الشخصية هو ما لهم من اتصالات وعلاقات داخل الأجهزة الإدارية والسياسية للدولة لاسيما على المستوى المحلى. فهم إذا أشخاص فى موضع وسيط بين المجتمع والدولة.

وقد لوحظ من البحث الميدانى الذى قامت عليه هذه الدراسة أن الشخصيات التى تتشكل منها المجالس العرفية هى فى الواقع شخصيات سياسية محلية. تكون ما يمكن أن نطلق عليه الزبائن المحليين للحزب الوطنى الديمقراطى أى الحزب الحاكم، ومن ثم تربطهم علاقات طيبة مع الجهاز الإدارى المحلى. وبذلك فإن هوية أعضاء المجالس العرفية واضحة أمام الأهالى : عددهم محدود، ومن جهة أخرى أسماؤهم مقيدة فى قائمة أعضاء "لجنة المجالس العرفية" التى تشكلها الإدارات المحلية التابعة لوزارة الداخلية سواء قسم الشرطة أو العمدة.

بالنسبة لقرية سنتريس الشخصيات التى تعمل بهذا النوع من القضاء هى فى الواقع من المجموعة السياسية المحلية : "الأخوين الأعداء ص.ع. وط.ع. وك.ع. شيخ الهلد وأحد الملاك الزراعيين، وس.ت. مدرس متقاعد وأخيرا فديش. المدرس المساعد بجامعة المنوفية". يتضح من أقوال ط.ع. التى ذكرناها عاليا أنه يحترق ما يقوم به فى المجالس العرفية من توفيق بين المتنازعين كشكل من أشكال "العمل العام" ومن الخدمات التى يقدمها لبلدته. ويقول ص.ع. نفس الشيء : "فى هذه الفترة كنت مشهورا بفضل المجالس العرفية... ساعدت محمد شاهين^{١٣} وفاز فى الانتخابات...

ولكن قبل الانتخابات كان قد قدم خدمات كثيرة لأهالي القرية والقرى المجاورة : كوبرى سنترىس، وأعمدة الكهرباء لإضاءة الشوارع... الخ. ولما توفي محمد شاهين كنت مشغولا جدا فى المجالس العرفية وكسرت نفسى تماما لها ولخدمة الناس...".

يتضح من كلام كل من ط.ع. وص.ع. أنهما يربطان عملهما فى المجالس العرفية بالعمل العام والسياسي. وحتى إذا كان هناك اختلاف بين العمل العام والعمل السياسي بمعنى الكلمة فهما يريان نوعا من الاستمرارية بين الاثنين كما لو كان العمل السياسي والانتخابي يمثلان امتدادا طبيعيا ومنطقيا للعمل العام وتكمله له. ويفسر ذلك المرارة التى تلحظها فى أقوال ط.ع. الذى اكتفى بالعمل بالمجالس العرفية لعدم حصوله على أكثر من ذلك بسبب عدم فوز المرشحين الذين كان يعمل لحسابهم. فى نظرهما يعتبر العمل بالمجالس العرفية نوعا من العمل السياسي، بل ويعتبر الاشتراك فى هذه المجالس نوعا من الوصول إلى السياسة حيث يمكن من خلال ذلك إقامة العلاقات فى الجهاز الإدارى والأمنى وتكوين شبكات عديدة من المعارف مما يمكن من ممارسة النفوذ على الأشخاص؛ ومن ثم على الأصوات. وبالتالي أصبحت مجالس الصلح هذه ضمن الرهانات التى تتنافس عليها أجيال من الأعيان.

ص.ع. : "لوقعت أن أول مجلس عرفى اشتركت فيه كان فى عام ١٩٦٦، وفى هذا الوقت كنت عضوا فى الاتحاد الاشتراكي العربى وكنت أيضا مسئولاً عن أعمال محمد شاهين. كنت فى مرحلة بناء دور سياسي هام لنفسى وكان الأهالى قد بدأوا يبتعدون عن الأعيان والعائلات الكبيرة ويتقربون من ناس مثلهم لحل مشاكلهم. ثم إن الناس فى الريف يفضلون الابتعاد عن الحكومة لأن المشاور إلى الحكومة طويل ويتطلب كثيرا من النفوذ والمال، وبالإضافة إلى ذلك يجب ألا يتأثر الشخص بخسارة ماله فى حالة الحكم ضده فى القضية... فى عام ١٩٦٥ أصبح من عمدة... كنا أصدقاء وقضينا معا سهرات جميلة فى القاهرة وقت الشباب. ولكن كانت شخصيته ضعيفة وكان بحسباصا، مما أضعف موقفه أمام الناس. الواقع أنه ورث العمودية عن عمه بعد أن تركها العمدة السابق وكان من عهد ما قبل الثورة، ولأنه كان من الوفديين وكان من الصعب عليه التفاهم مع العسكريين"^{١١}. فى وقته لم يكن ممكنا لأى مجلس عرفى أن يتعد بدونه ولا اعتبر ذلك إهانة شخصية بعد ذلك عندما انتقلت العمودية لأشخاص ضعاف الشخصية بدأ الأهالى يلجأون إلى المجالس العرفية. فى تلك الأيام كنا مجموعة من الشباب أنا وط.ع. وك.ع. وكنا مشهورين... فى المجالس كان هناك محمد عسر ع.ع. وكان ناثبا... وأنا كنت أريد أن يكون لى دور سياسي فكنت أستخدم كل

الوسائل للانضمام للمجلس...لم جاءت الفرصة...كنت في الغيظ عندما جاء ابن أخي يخبرني بأن أمين صندوق الجمعية التعاونية الاستهلاكية يتشاجر مع أحد أعضاء مجلس إدارتها. كان هذا الأخير يتهم أمين الصندوق بالسرقية. فأسرعت وتدخلت وقلت لهما إنه لا ينبغي الذهاب إلى قسم الشرطة ويمكن حل المسألة بعقد مجلس. وذهبت إلى ط.ع. و.ك.ع. وقلت لهما: جاءتنا الفرصة! وعقدنا المجلس ونجحنا في حل المشكلة. منذ ذلك الوقت أصبح الناس يلجأون إلينا وسجلت أسماءنا في كشف المجالس العرفية بقسم الشرطة. بعد ذلك بعشرين عاما استطاع ف.ش. تسجيل اسمه في لجنة التصالح المسجلة في قسم الشرطة.

يقول ف.ش.: "أول مجلس عرفي أشترك فيه كعضو عامل كان عام ١٩٨٦، كان ذلك فور حصولي على درجة الدكتوراه وكنت أريد الحصول على مركز سياسي في القرية. فاشتركت مع ص.ع. و.ط.ع. لأنني كنت ضمن الشباب الذين كانوا يساعدون هذا الأخير على الفوز في انتخابات العمودية. ولكن بعد حصولي على الدكتوراه كنت أود تحسين مركزى السياسي، وكان هناك نزاع بين جارين قاما ببناء فيلاتين بفواصل مشترك على أرض اشتريها من شخص واحد. اكتشف أحد الجارين أن جاره قد تجاوز ملكيته بأكثر من ٦٠ مترا قيمة الجزء المبنى على أرضه هو، وعندما توجه إلى جاره رفض هذا الأخير الاعتراف بخطئه، فاتجه إلى بائع الأرض الذي أجابه بأن هذا أمر لم يعد يعنیه... فاتصلت أنا بهما لمحاولة تسوية النزاع بعقد مجلس عرفي. وحينئذ بدأ ط.ع. البحث عنى في كل مكان وعندما عثر على ف.ش. لى: سوف نسجل اسمك في لجنة المجالس العرفية وسوف تشترك معنا في المجالس العرفية...". الواقع أن ف.ش. لم يكن يفكر في الالتحاق بالعمل السياسي كمهنة، ولكنه كان يعمل لحساب أخيه الدكتور والمدرس بالجامعة والذي بدأ حياته السياسية كعضو منتخب في المجلس الشعبى المحلى بالمحافظة. ويبدو أنه ينتظر الوقت المناسب لترشيح نفسه لمجلس الشعب. هذا هو الإطار الذى يجب أن تفسر من خلاله الجهود التى بذلها ف.ش. للانضمام للمجالس العرفية. فبالنسبة له كانت هذه هى الطريقة التى تمكنه من شغل وظيفة في اللعبة السياسية والانتخابية حتى يستطيع، عندما يحين الوقت المناسب، مساعدة أخيه بتمهيد الميدان الانتخابى أمامه على المستوى المحلى. أما بالنسبة له فقد توطد وضعه السياسى محليا بسبب عضوية أخيه بالمجلس ويفضل علاقاته مع المحافظ وغيره داخل المحافظة، وكان توطيد وضعه السياسى على هذا النحو من الأسباب التى دعت ط.ع. إلى ضمه للمجالس العرفية.

إن العلاقة بين السياسي واللعبة الانتخابية في المجالس العرفية واضحة تماما ويدركها الفاعلون في هذه المجالس خير إدراك.

(...) "لا، طبعاً المجالس العرفية ليست إجبارية... أى أن الناس يأتون إلينا من تلقاء أنفسهم أو أن الذى يرسلهم إلينا هو العمدة أو قسم الشرطة... هذا ليس إجبارياً... ولكننا نحاول إقناع الناس بالإلحاح وبالضغط المعنوي عليهم... خاصة عندما نتوجه نحن إليهم لحل المشكلة ونتوصل إلى الحل... ونحن نجنى ثمار ذلك أثناء الانتخابات لأن الناس يريدون حل مشاكلهم بسرعة دون إنفاق الأموال..."

بذلك نرى كيف أن "السيطرة على الأصوات والرجال" تتم عن طريق بناء الولاءات وعرفان الجميل، بل وتبادل الخدمات. ففي قرية سنتريس صورة المجالس العرفية سلبية لاسيما بين الشباب إذ يُنظر إليها على أنها من شئون الأعيان الذين يتبادلون فيها الخدمات وأنه من الأفضل، لحل النزاعات، التوجه إلى القضاء الرسمي الذى يتمتع رغم عيوبه، بالحياد التام لعدم ارتباطه بعلاقات مع الأطراف المتنازعة. وإذا كانت هذه الرؤية غير خاطئة تماماً فهي كذلك ليست صحيحة تماماً. والواقع أن الشخصيات التى ترأس المجالس العرفية تراعى وتدخل فى حساباتها العلاقات الاجتماعية السائدة فى القرية. ومن ثمة ليس أمام المهيمن عليهم اجتماعياً إلا فرص ضئيلة لأن يهتم أعضاء المجالس العرفية بنزاعاتهم. ويقول ط.ح. "إن المجالس العرفية ذات أهمية كبيرة لمن سوف يرشح نفسه لمقعد نائب لأنها خير وسيلة لتكوين العلاقات مع كبار أفراد العائلات الكبيرة فى الدائرة... المجالس العرفية معنية أولاً بالنزاعات التى يكون أفراد هذه العائلات طرفاً فيها... لاتعقد المجالس العرفية للأشخاص ذوي المركز الاجتماعي الضعيف..."

يؤكد ف.ش. هذا الجانب من الظاهرة مفسراً إياه بقوله: "فى كل مرة يكون هناك شخص قوى، فهذا يعنى أن له نفوذاً على الأشخاص القريبين منه ونحن فى حاجة إلى كل ذلك وقت الانتخابات. من الطبيعي إذاً أن نحاول الاهتمام بمشاكل الناس وحلها أيها كان الثمن". ولكي يحظى النزاع باهتمام أعضاء المجالس العرفية يجب أن يكون له تداعيات هامة على مستوى السلام الاجتماعى فى القرية أو القرية أياً كان وضع أطراف النزاع. أى أن يكون الوضع الاجتماعى للمتنازعين مبرراً لاهتمام أعضاء المجالس العرفية بالنزاع^{١٤٤}. ففي الحالة الأولى يكون على الأعضاء إظهار مهارتهم والحفاظ على وظيفتهم "كصانعى السلام". وهنا يجب التمييز بين المجالس العرفية الحقيقية وأشكال أخرى من الوساطة بهدف تسوية الخلافات البسيطة على

وجه المراجعة^{٢٠٦}. وتوضيحا لذلك نذكر لنا مثالا لعملية حرقه تورط فيها بعض الشباب لا علاقة لهم بالحى فلم يتردد أحد المحنكين فى المجالس العرفية فى إرسالهم إلى قسم الشرطة فى حين كان يستطيع حل النزاع وبها، فاستنتجنا من هنا أنه لا بد أن يؤدى حل النزاع عرفيا إلى رفع شأن الموفقين بأن يظهر مهارتهم ويؤكد أهميتهم ومكانتهم فى الحى أو القرية وإلا ترك الأمر للشرطة. أما بالنسبة للحالة الثانية، فهدف أعضاء المجالس العرفية هو التقرب من ذوى النفوذ، وأن يكونوا معهم علاقات يمكنهم تنشيطها والاستفادة منها وقت الانتخابات. غير أن مثل هذه الحالات نادرة الحدوث لأن من يتمتع بمركز اجتماعى أعلى بكثير من مركز أعضاء المجالس العرفية يأبى عادة على نفسه أن تعرض نزاعاته أمام أشخاص أدنى منه ويحتقرهم. ويقول هـ.ع: "هذا البلد بلد الأغنياء وهو ليس للفقراء. وبصفة عامة من يملك المال والنفوذ لا يحتاج إلينا ولا يحتاج للقضاء الرسمى. فهو يحل مشاكله بنفسه. بالقوة والمال والنفوذ. من النادر أن تأتي إحدى هذه الشخصيات وتقبل العثول أمام مجلس عرفى... الناس المهمين، عندما يكون لديهم مشكلة بينهم... يحلون بها بينهم أو أمام العدالة. لأن العدالة هى عدالة الأغنياء والواقع أن من يملك المال يذهب أمام القضاء الرسمى والباقيون هم الذين يأتون إلينا".

من أوجه المغارقة أن ذلك يحدث عندما يكون للنزاع بين شخص "قوى والآخر ضعيف" فيعقد المجلس العرفى بناءً على طلب الطرف الضعيف. وفى معظم الحالات يتعلق الأمر بأشخاص يدركون تماما أنه لا أمل لهم فى أن يحكم لصالحهم فى حالة توجيههم إلى إحدى المحاكم الرسمية. فهم لا يملكون المال اللازم لدفع أتعاب المحاماة ولا يملكون النفوذ، كما أن حكم المحكمة يكون دائما فى صالح القوى بحكم أنه يستطيع أن يوكل محاميا محتكا يعرف خبايا وثغرات القانون وليس لكون القضاء يحكم لصالح الأغنياء. وبذلك "يحافظ المجلس العرفى على" "الشكليات" بأن يبين للقوى أنه يعترف بقوته و"حقه" بمعنى أن حكم المجلس العرفى يكون رسميا وعلنيا على مرام القوى، ثم يأتي بعد ذلك الحل الفعلى للنزاع مختلفا لأن أعضاء المجالس العرفية يلتصقون من القوى التنازل عن حقه والظهور بمظهر الكرم والشهامة تجاه الفقير، فقد يقبل مثلا عدم استلام المبلغ الذى حكم على الطرف الآخر بدفعه أو تقليل هذا المبلغ. ولا شك أن مثل هذا الموقف يعود على الوسطاء بفائدة كبيرة : فمن ناحية كون الشخص القوى يقبل وساطتهم وإقامة العلاقات معه مما يؤكد حظوتهم أمام الجميع، ومن ناحية أخرى يظهرون بمظهر المدافعين عن الضعفاء والفقراء، الحامين

لهم من سحق أحد الأقوياء أو من دفع الأموال أو من السجن.

من هذا المنطلق يتضح أن المجالس العرفية - "إذا أوجزنا القول - لا هي عدالة الفقراء" ولا هي عدالة "الأغنياء" وإنما هي أحد الفضاءات التي يستمد منها النخبون الكبار غير الرسميين "أصوات" "الأغنياء" و"أصوات" الفقراء على حد سواء، الأمر الذي يفسر اهتمامهم بالبقاء في هذه المجالس أيا كان الثمن كما هو الحال بالنسبة للأعضاء المقديين في لجنة المجالس العرفية بقرية سنتريس، التي لم تشهد إلا تجديدًا ضئيلًا وتتسم بشيء من التحول الليبروفراطي مما يجعل الشباب يتحولون عنها. وليس من المستغرب إذاً أن يسعى هؤلاء إلى الالتجاء إلى "معلمين" آخرين.

من هذا المثال، أي مثال المجالس العرفية بقرية سنتريس، يلاحظ كيف أن هيمنة النخبين الكبار السياسية والانتخابية مبنية على الهيمنة الاجتماعية بأشكالها المتعددة. فإلى جانب العمل بالسياسة يتمتع هؤلاء الرجال بشبكات عديدة ومتنوعة، ممتدة من حيث المكان والزمان في آن واحد. وهذه السمات هي التي تجذب إليهم المرشحين وتجعلهم يسعون إلى الاتفاق معهم حتى يستخدموا نفوذهم في حمل زياتهم والشبكات الإنسانية التي يهيمنون عليها على التصويت لصالحهم. وإلى جانب هذه الفئة من الوسطاء - "وهم في الواقع من الأعيان المحليين" - هناك أيضًا "الناخبون الكبار غير الرسميين" الذين يصعب اعتبارهم من الأعيان بالمعنى التقليدي لهذه الكلمة، إذ أن اكتسابهم صفة الناخبين الكبار يرجع لمركزهم الوظيفي أو لأنشطتهم أو لخصيتهم لكونهم على رأس شبكة واحدة من الناس ويمكنهم للتأثير على أفرادها. وغالبًا ما يكون هؤلاء من الأشخاص الذين يسيطرون على نوع واحد من الشبكات، أو تكون دائرة نفوذهم محدودة مكانيًا كالتمثال الذي ذكرناه عندما تناولنا عملية التصويت في الحقبة الناصرية^{١٧٧}. وحسب ثقلهم من حيث عدد "الأصوات الواقعة تحت سيطرتهم" قد يتودد إليهم بعض المرشحين الذين يحتاجون مزيدًا من الدعم.

الفقرة الثالثة "معلم" الشبكة الواحدة

بالنسبة لقرية سنتريس وضواحيها أبرزت أقوال المتحدثين إلينا ثلاثة أمثلة، الأول هو ك.ع. الذي -رغم انتمائه إلى نفس المجموعة السياسية التي ينتمي إليها "الإخوة الأعداء" ورغم كونه من جيلهم - لا يعد من الأعيان السياسيين الحقيقيين، لاسيما بسبب إشتهاره بالثرثرة والفظافة. غير أنه يعتبر مفتاح أصوات الأقباط في قرية سنتريس. الثاني هو ع.ط. الذي يعتبر نفسه "ويثًا" لها. أما الأمثلة الأخرى

التي برزت في اللقاءات فهي تتعلق بقروع الجمعية الشرعية الموجودة في القرى المجاورة، حيث تعتبر هذه الفروع متحركة في عدد كبير من "الأصوات".

١ - حامى الأقباط^{١٩٨}

د.ع. هو أيضا شيخ البلد في قرية سنتريس ويتركز سكان القرية الأقباط في شياخته. إن عددهم محدود ويعرف د.ع. بعلاقاته الطيبة معهم. لقد نصب نفسه - وهو المسلم - "كمحام" للأقباط ومن يتعرض لهم بطريقة أو بأخرى يعرض نفسه لمشاكل جسيمة مع هذا المهدار الهجومي النزعة المشهور بمشاغيته وقضاقلته، ومقابل هذه الحماية التي يوفرها لهم يتبع الأقباط تعليماته عند الانتخاب.

ح.ف.ح. (٣٢ سنة) :

"نحن نعتبر د.ع. قبطيا ونحترم ما يقول، وصحيح أنه له تأثير علينا في مسألة الانتخابات لأننا في شياخته... (..) أحيانا يجمعنا القسيس ويطلب منا التصويت لصالح شخص ما، ولكن في بعض الأحيان نرد عليه بأن د.ع. طلب منا التصويت لصالح شخص آخر وأننا لا نريد أن نغضبه. وفي هذه الحالة يقول لنا القسيس أن نتبع ما يقوله د.ع. لأن رأيه أصح وأنه لا يريد الأذى للأقباط، وهو أدرى بمصالحكم عني. إنه في غاية الذكاء ويحتك بكم أكثر. وأحيانا لا تتدخل الكنيسة في مسألة الانتخابات.."

من غير المجدي، بل من الخطأ، الاستناد إلى هذا المثال وتعميمه على العلاقات القائمة بين الكنيسة القبطية والانتخابات في مصر، ولكن ما يمكن قوله بناءً على تفكير هذا الشاب القبطي وعلى مصادر أخرى هو أن هذه العلاقات تتباين، فهي تختلف حسب الدائرة ولقل الأقباط فيها ومدى تودد المرشحين لهم أو للقيادات القبطية أو "حامى الأقباط" كما جاء في المثال السابق. ويؤكد الحاج م.ت. هذا بقوله: "لا ليس لأقباط قرية سنتريس أي أهمية في الانتخابات لأن عددهم محدود للغاية، وهم يعلمون ذلك. ولكنهم يلعبون دورا كبيرا في قرية منيل دويس؛ لأن نسبتهم كبيرة، وكذلك في سبك الأحد لأن بها كنيسة. ولكن في سنتريس لا. يقال إن الكنيسة هي التي تحركهم ولكنني لا أصدق ذلك. الشيخ د.ع. له تأثير كبير على الأقباط. عندما يقول لهم "صوتوا لصالح فلان" فهم يفعلون. فهم يحبونه كثيرا كما تعلم ويعتبرونه كبيرهم، ويقولون حتى أنه قبطي مثلهم، وأنه رجلهم وليس رجل المسلمين. الأقباط لهم أهمية في الصعيد وفي شبرا حيث المرشح نفسه قبطي، ولكن هنا لا يحدث ذلك...".

ما يجب أن يسترعى انتباهنا في هذا المثال هو أن الأقباط لا يتبعون بالضرورة رأى قياداتهم الدينية، وأنهم يتخذون موقف الانسحاب الذي يتسم بشيء من خيبة الأمل تجاه الحياة السياسية والانتخابية كما يدل على ذلك ما يلي :

ح.ف.ح. (٣٢ سنة) :

... لكن دعنا نتكلم بصراحة... المشكلة هي عدم وجود أقباط في المجلس المحلي لقرية سنتريس أو بالأصح في المجلس الشعبي المحلي لمركز أشمون... ولا يوجد قبطي واحد في مجلس الشعب أو الشورى عن دائرة أشمون، ولذلك فنحن الأقباط لا نهتم بالانتخابات لأنها لا تعود علينا بأية فائدة.

وإذا كان من الممكن اعتبار ه.ع. مجرد سند إضافي في العملية الانتخابية بسبب قلة عدد أصوات الأقباط في القرية فإن الوضع يختلف بالنسبة ل ع.ط. رئيس نادي شباب القرية.

٢ - الشباب والسياسة

ع.ط. عضو الحزب الوطني الديمقراطي، هو رئيس نادي الشباب بالقرية. شخصيته مختلفة تماما عن شخصية ه.ع. والدليل على ذلك الأجزاء الطويلة التي استشهدنا بها والمقتطفة من اللقاء الذي أجري معه. فهو "ورث" خاله ط.ع. أحد الأخوين الأعداء. لا شك في أن ع.ط. له طموحات سياسية أكيدة بفعل تاريخه العائلي وانتمائه إلى الحزب الوطني الديمقراطي وكذلك - "ورثا على وجه الخصوص" - بفعل علاقته بشباب القرية. إنه من المقربين للمجموعة التي ظلت تهيم لفترة طويلة على الساحة السياسية المحلية ويسعى في نفس الوقت إلى التميز عنها ليعطي لنفسه وضعا سياسيا مستقلا، معضدا بالأصوات التي يمثلها النادي الذي يرأسه. والواقع أن الاهتمام بالشباب احتل منذ بضع سنوات موقعا مميزا في الخطاب السياسي ويركز عليه النظام الحاكم ولاسيما قيادات الحزب الوطني الديمقراطي. يضاف إلى هذا أن هذه المسألة تعد من أهم الرهانات التي تم على أساسها اختيار المرشحين الرسميين للحزب في انتخابات ٢٠٠٠، حيث استخدم شعار "باسم الشباب" لإقضاء البعض وتنصيب البعض الآخر، وقد اعتمد لوبي الشباب داخل الحزب الوطني الديمقراطي - والذي لم يكن يتمتع بقواعد محلية كافية - بوجه خاص على نوادي الشباب التي هي تحت رعاية وزارة الشباب والرياضة. ليست مسألة "الشباب" مجرد مسألة اختلاقتها ببعض النخب السياسية التي ينقصها موضوع جديد لتعبئة المؤيدين كما أن مشاكل

الشباب المصري ليست جديدة. فهذه المشاكل تتعلق أساسا بالبطالة التي يعاني منها الشباب ويصعوبة حصول شباب الخريجين على وظيفة، وكذلك الصعوبات التي يواجهها الشباب المصري للانتقال إلى حياة البلوغ والرشد؛ إذ يرتبط ذلك في المجتمع المصري بالزواج والحصول على مسكن. غير أن هذه الظواهر تؤثر كثيرا في ثقل تلك الفئة في العملية الانتخابية في مصر. وهذه الملاحظة على المستوى الجزئي والمحلّي هي التي تبرز ذلك.

ذلك ويرى المتحدثون إلينا أن للشباب ثقلا كبيرا ليس فقط كونه قوة انتخابية، وإنما أيضا لدوره في الحملات الانتخابية والنتائج التي تسفر عنها. وفي دائرة أشمون استطاع يحيى حسنين الفوز في انتخابات ١٩٩٥ لقدرته على اجتذاب نسبة كبيرة من أصوات الشباب المحلي لمعرفته بهم بصفته من الرياضيين القدامى. ومن وجهة نظر المتحدثين إلينا فإن ثمة فئة واحدة من الشباب تلعب دورا سياسيا وانتخابيا، وهي الشباب الذي لم يستقر بعد اقتصاديا وأسريرا. وعلى حد قول ص.ع. فإن الشباب بمجرد أن تزوج وحصل على عمل لا يهتم بالانتخابات. مما يعنى أن اهتمام فئة من الشباب بالانتخابات ليس اهتماما "بالشأن السياسى" ذاته وإنما بعد فرصة ووسيلة كغيرها من الفرص والوسائل لتكوين العلاقات مع النخب السياسية المحلية والنواب المحتملين، وبالتالي تحقيق المصالح الشخصية بتأدية دور نافع أثناء الانتخابات. يقول ص.ع. "أن الشباب بمثابة العمود الفقري للانتخابات وهو الذى يأخذ على عاتقه الانتخابات من الألف إلى الياء لبدءاً من الدعاية حتى تنظيم المؤتمرات واللقاءات، فهم المندوبيون والمرغبون، وهم الذين يتشاجرون عند اللزوم... الخ".

أما ط.ع. المعروف برؤيته السلبية، فهو يرى أن الشباب يهتم وينشط فعلا في فترة الانتخابات ولكن ليس دفاعا عن مبادئ ومثاليات كشباب جيله هو الذى ما زال متمسكا حتى اليوم بمبادئ ثورة ١٩٥٢ وإنما سعيا وراء مصالحهم الأنانية. "فهم زمرة من الصبغة يتعاطون البانجو وينامون طوال النهار هم الذين يقومون بلصق اللافتات وتنظيم المؤتمرات، ولكنهم لا يقومون بذلك من أجل مبادئ أو عن ولاء. وإنما لأنهم يريدون شئا من هذه العملية ويلعبون مع كافة الأطراف". من (٥٥ سنة) عضو المجلس الشعبى المحلى بالمحافظة، الذى كان مرشحا في انتخابات ١٩٥٥ كمستقل على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى ولم يفز، يرى أن "المعركة الانتخابية هي معركة شباب وليس معركة للكبار... والسبب في ذلك هو البطالة... لم يوظفوا أحدا على مدى الخمس عشرة سنة الماضية"^{١٩٩} والشباب أصبح "كالبيت الوقف" لا يتزوجون

أبدا. هم الذين يتحكمون في عملية الانتخابات لمصلحتهم الشخصية. كل ذلك يؤدي إلى عود بالتوظيف في أماكن مرموقة".

على أن الأهداف التي يسعى إليها الشباب من جراء نشاطهم الانتخابي تختلف من حيث طبيعتها. أولا بالنسبة للشباب العاطل، الهدف هو إمكانية الحصول على فرصة عمل. فكل المرشحين يعدون بتوفير فرص العمل للشباب إما في القطاع الخاص وإما في القطاع العام. وهذه الوعود، إذا ما نفذت، لن يستفيد منها إلا أولئك الذين ساعدوهم في حملتهم الانتخابية. وبصفة أعم، على كل مرشح أن يتبع استراتيجية ما لاجتذاب شباب الدائرة. فبخلاف عود التوظيف قد يعد المرشح بتنفيذ بعض المشروعات التي تهم الشباب مثل إنشاء ناد رياضي أو ناد ترفيهي. وهذه الطواهر هي التي تبرر بوجه خاص كون أحد المسؤولين عن نادى للشباب مثل ع.ط. يعتبر رجلا مهما بالنسبة لكل المرشحين، علاوة على أنه هو ذاته له طموحات سياسية أكيدة. فهذا النادى الذى يرأسه هو ضمن الوسائل التي يعتمد عليها لدخول حقل العمل السياسى مستقبلا. أما الآن فهو يكتفى بمساومة المرشحين معتمدا على شبكة الشباب التى كونها.

ع.ط. : ... "ثم بالنسبة للنادى فالأمر كله سياسى. تضم الجمعية للعامة أكثر من ٦٠٠ عضو ينتمون إلى عائلات عديدة، وهؤلاء لهم أقارب وأصدقاء فى القرى الأخرى، وكنا نقيم المباريات الرياضية فى القرى الأخرى كما نقوم بتنظيم بعض المباريات خلال شهر رمضان، وفى هذه الأثناء يتعرف الشباب على بعضهم البعض. وعندما يكون هناك انتخابات أتحدث مع الشباب وأقول لهم إن هذا الشخص الذى رشح نفسه شخص صالح يستحق أن ينتخب وأوصيهم بأن يحثوا أقرابهم على انتخابه. هؤلاء الشباب هم الذين يعتمد عليهم عند إجراء الانتخاب. وعند تنظيم الحملة الانتخابية فى قرية ما هم الذين يتولون المسائل المادية كلصق اللافتات والتصفيق... الخ. يعطونهم سجاثر وفانلات مطبوع عليها اسم المرشح... الخ. وهذا هو الدور السياسى الذى يقوم به النادى. ولكنى بطبيعة الحال لا أستطيع فرض رأى على الشباب. فى بعض الحالات يرفض الشباب الانصياع تحت تأثير العائلة التى قد لا تولى المرشح نفس التقدير!!! ومن جهتى لا يعنينى من يختلف معى وأهتم فقط بأولئك الذين يتفقون معى فى الرأى فأحاول معرفة شبكة علاقاتهم الاجتماعية والأسرية فى القرية وفى القرى المجاورة. وهؤلاء أحترمهم وأعطوهم وضعهم لأن أهم شيء بالنسبة للشباب هو الشعور بوجوده وبأهميته وذلك يخدمنى كما أريد. ثم أقدمه "للناس المهمين" كالمأمور وعضو من أعضاء المجلس الشعبى المحلى بالمحافظة ورئيس المجلس الشعبى المحلى للمدينة

وأحد الضباط وأمين عام الحزب، وأحد الأثرياء وأحد رجال الأعمال... الخ. وفي هذه الحالة لا يستطيع الشاب إلا أن يقص على أسرته ما حدث وأنه حوى فلانا وقابل فلانا وأنه من الآن فصاعداً يمكنه مساعدة أصدقائه وعائلته. وأهم شيء بالنسبة لى هو أن يدرك الشاب أنه إذا ساعدنى فى عملى يستطيع أن يخدم مصالحه الشخصية من خلال العلاقات التى سيكونها من خلالى. وحتى بالنسبة للذين يختلفون معى أترك الباب مفتوحاً وأريدهم أن يشعروا أننى رغم لى اختلاف الآراء بيننا، أحترمهم وأقدمهم لبعض الشخصيات، وبذلك إذا ما غير الشاب رأيه وأدرك أن الآخر لا يضمن له مصالحه الشخصية، يمكنه العودة إلى متى أراد... لأن الشباب هو شغلة الانتخابات. هم الذين يتحركون ويصفقون ويتشاجرون ويتسابقون... الخ. وهذا هو الدور السياسى الذى يقوم به لنادى...".

من هذا الاستشهاد الطويل يتضح لنا كيف ينظر ع. ط. إلى طبيعة نشاطه السياسى على النحو الذى كان يراه فريق الجيل القديم بمعنى مدى السيطرة والتأثير على الشباب. ولكن مع بعضى الاختلافات، ثمة شيء من التهمك فى هذه الأقوال، وعلى خلاف ص. ع. لا يتخذ ع. ط. على ما يبدو بخصوص الدور الذى يلعبه، فهو يدرك تماماً أن التبادل الزبائنى بينه وبين الشباب هو تبادل مبنى على أساس "خذ وهات" وتبادل المصالح. ونرى أخيراً كيف أن هذا النوع الجديد من الزبائنية يُعد الآن ضمن الموارد التى يقدمها الوسطاء مما يجعل مأمور قسم الشرطة على قدم المساواة مع رجل الأعمال. إذا كان ع. ط. يدرك تماماً حدود الدور الذى يلعبه، فالشباب أيضاً يحاول ألا يتخذ كما حدث له فى عام ١٩٩٥، حينما دعم شباب قرية سنترىس بحبى حستين ثم قام هذا الأخير بإنشاء مركز للشباب فى قرية كفر الحما، الأمر الذى اعتبره شباب سنترىس تحيزاً شديداً خاصة وأن اللقل الانتخابى لقرية كفر الحما لا يزيد عن ٢٠٠٠ صوت فى حين يمثل ثقل قرية سنترىس ٦٠٠٠ صوت، يتضح من ذلك أن الفاعلين يصبون تبادلاً "الأصوات" مقابل "الخدمات" بطريقة دقيقة بحصر ما يعطونه وما يحصلون عليه. وهذا ما يفعله ع. ط. الطموح :

"... من الممكن جذب الشباب بمشروع رياضى مهم خاصة الشباب نون الخامسة والعشرين من العمر لأن الأكبر سناً لا يمكن خداعهم لاسيما إذا كانوا جامعيين. على سبيل المثال نادى سنترىس مثالك جدا، وحتى أستطيع جذب الشباب قمت بعقد اجتماع مجلس إدارة النادى وقررنا إرسال برقيات إلى وزير الشباب ورئيس الوزراء نوضح فيها حالة المبانى والخطر الذى تمثله على الشباب، وأننا نغلى بذلك مسئوليتنا

عن أي أضرار قد تلحق بهم؛ حيث إننا قمنا بإبلاغ كل المسؤولين بالمحافظة والمجالس المحلية وكذلك وزارة الشباب ونواب مجلس الشعب عن الدائرة، وبالفعل حضرت لجنة على الفور ووضعت تقريرها عن حالة المبنى وخطورته على الشباب. وحتى يومنا هذا لم يحدث أي شيء...".

٢ - القيادات المحلية للجمعية الشرعية

بصفة عامة، يسعى مختلف المرشحين إلى الحصول على دعم الجمعيات الناشطة محلياً لكونها تضم عدداً كبيراً من الأشخاص، وتعتبر بذلك المكان المناسب لجمع عدد كبير من الأصوات. وطبعاً الجمعيات التي تقوم بأنشطة اجتماعية هي التي تضم العدد الأكبر من الأشخاص، ومن هذه الناحية فإن الجمعيات الخيرية الدينية، سواء كانت مسيحية أو إسلامية، تعد رائدة في هذا المجال. ففي فترة البحث الميداني الذي أجريناه، ذكر المتطوعون لهذه الفروع المحلية للجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية^{٢٠٠}. وبصفة عامة تؤيد القيادات المحلية للجمعية الشرعية المرشحين المنتمين إلى التيار الإسلامي لأن الذين استثمروا في هذه الجمعية الخيرية هم من القيادات المحلية للإخوان المسلمين. هذا هو الحال بالنسبة لانتخابات عام ٢٠٠٠ حيث حظي أشرف بدر الدين بدعم الإخوان. إلا أننا نتحدث هنا عن توجه عام لأن فروع هذه الجمعية الكبيرة تختلف في الواقع إلى حد كبير؛ إذ أن الأمر يتوقف على الشخصيات التي يتشكل منها مجلس الإدارة، ولا سيما على انتماء رئيس هذا المجلس السياسي. فقد يكون رؤساء بعض فروع الجمعية من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي، كما أنه في بعض الأحيان، ولأسباب مختلفة - قومية أو محلية - لا يوجد مرشحون إسلاميون في هذه الحالة يكون هناك عدة احتمالات. في الدائرة موضع البحث الميداني قام رئيس أحد فروع الجمعية بترشيح نفسه في الانتخابات كمستقل على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي، ولكنه لم يحصل على تأييد فروع أخرى للجمعية الشرعية موجودة في نفس الدائرة. هذا المرشح هو الشيخ رجب الغرماوي شقيق رشيد الغرماوي النقابي ذي الشعبية الكبيرة الذي فاز بمقعد مجلس الشعب في عام ١٩٩٠. للواقع أن رجب الغرماوي حاول أن يحل محل أخيه الذي توفي في مدة نهبته، ولكنه لم ينجح في ذلك. يرجع مثل هذا الفشل بوجه خاص لعدم إجماع قيادات الجمعية الآخرين في الدائرة على ترشيحه، بل واتهموه بعدم استشارتهم في الأمر قبل التقدم للانتخابات.

فى حالة عدم وجود أى مرشح "إسلامى" فى الدائرة، يسعى المرشحون الآخرون، بما فىهم مرشحو الحزب الوطنى الديمقراطى، إلى الحصول على دعم وتأيد الفروع المحلية للجمعية الشرعية. ويرجع ثقل فروع الجمعية الشرعية فى الانتخابات لاتصالها بعدد لا يستهان به من الأشخاص عن طريق الخدمات الاجتماعية والدينية والصحية التى تقدمها والتى تعد مصدر شعبيتها. إلا أن المرشحين يعتبرون أن التفاهم مع قيادى الجمعية الشرعية أمر صعب لأن إدراكهم للتفويض الذى يتمتعون به بحكم عدد الأصوات التى يسيطرون عليها^{٢٠١} يجعلهم لا يكتفون بالوعود الغامضة أو غير المحددة من قبل المرشح. وهذا ما يوضحه ع. ط.، المسئول عن شباب الحزب الوطنى الديمقراطى مطباً.

"...دورهم فى الانتخابات يقومون به دون عنف أو صراع. عندما لا يتقدم أحد الإسلاميين ويكون هناك مرشح "عائى"، من الحزب الوطنى الديمقراطى أو مستقل، أعتقد أنهم يتفقون فيما بينهم على دعم أحد المرشحين. ويأتى هذا الاتفاق بعد دراسة جادة للمرشح وإمكانياته المادية وما يستطيع أن يقدمه بالفعل للجمعية الشرعية كخدمات اجتماعية. وعندما يقومون بدراسة الشخص ويتفقون على التصويت لصالحه يبدعون فى ابتزازه أو الضغط عليه للحصول على أموال لتمويل معدات طبية أو بناء مدرسة أو مساعدة الأيتام^{٢٠٢}. أعتقد أنهم الأكثر ذكاءً لأنهم يلعبون لعبة الانتخابات بالطريقة الصحيحة. لا يهتمهم من يفوز ومن يخسر، بل ويعلمون جيداً أن المرشح، بمجرد فوزه، ينسى كل ما وعد به ولا يهتم بالجمعية الشرعية ولا يبالى بأهالى الدائرة. لذلك يأخذون حقهم فى الحال قبل الانتخابات سواء فاز المرشح أو خسر. وهذا نوع من الذكاء الاجتماعى كبير الأهمية".

بالإضافة إلى هذا الجانب المادى للتفاوض، يوجد جانب آخر لم يذكره ع. ط. وهو الارتباط الناشئ عن هذه العملية. فعوض المجلس المحلى أو النائب الذى يفوز بفضل أصوات الجمعية الشرعية قد يشعر بأنه مدين بشكل أو بآخر لقياداتها المحلية. وقد يلجأ هؤلاء إليه لأسباب عدة، لا سيما فيما يتطلب الوساطة لدى الأجهزة الإدارية مثل الحصول على تصاريح البناء^{٢٠٣}.

إذا كان سلوك الجمعية الشرعية السياسية أو الانتخابية مشابهاً لسلوك كافة التجمعات البشرية التى تحاول التفاوض على المزايا والخدمات التى يمكن أن تجنيها مقابل دعمها وتأييدها للمرشحين، فإن ذلك لا ينطبق على كل المنظمات والجمعيات الدينية الموجودة فى مصر، ولا سيما تلك التى تقوم على أيديولوجيا دينية صوفية. إن

هذه الطريقة الصوفية، بخلاف شرعيتها السياسية على المستوى القومي، لا تهتم على ما يبدو باللعبة الانتخابية، ولا تسعى فروعها المحلية إلى لعب دور في الانتخابات رغم عدد المنتسبين إليها الكبير. ولكن الصحيح أيضاً أن هذه الفروع المحلية لا تقدم أية خدمات اجتماعية وأن أساس الانتماء إليها هو الانتماء الروحي والديني.

ع.ط.: "...إنهم صوفيون ولذلك يتسم سلوكهم بالاحترام وعدم العنف. أصواتهم تتبع أصوات عائلاتهم دون الاتفاق على مرشح بعينه. إنهم يفعلون عكس ما تفعله الجمعية الشرعية. لا يحاولون ابتزاز المرشح وسحب الأموال منه وهذا واضح في كل الطرق الصوفية. فهي لا تقدم خدمات للناس، وبالتالي لا تحتاج إلى أموال لتمويل الخدمات. وهي تقدم الخدمات لأعضائها فقط بمقتضى الصلات القوية التي تربطها ببعض كبار الشخصيات في الطريقة الذين يتمتعون بالنفوذ والمال والسلطة. ففي استطاعة هؤلاء إلحاق شخص ما بأكاديمية الشرطة أو بالقوات المسلحة أو تعيين شخص آخر في النهاية العامة... الخ. ولذلك فإن أي صوفي يتبع عائلته أو أخيه أو حتى ابنه في التصويت، وإذا فعل عكس ذلك فلن يكون من الصوفيين. ولكن الغريب هو أنهم يشاركون كلهم في عملية التصويت وعادة لصالح الحزب الوطني الديمقراطي والحكومة. فهم دائماً مع الحكومة وذلك لأن الحكومة تعطيهم الحرية المطلقة في تطبيق مبادئهم الدينية وفي عقد اجتماعاتهم الصوفية. وهم لا يحتاجون إلى تصريح لعقد الاجتماعات. في هذه الحالة ما الذي يدعوهم إلى الوقوف ضد الحكومة؟ فهم يظهرون دائماً ولا هم للنظام كعلامة للشكران. لكن ممارستهم الانتخابية ليس بها أي عنف...، يتسم سلوكهم الانتخابي بالنهاية وحسن الأدب لأنهم كصوفيين لا يهتمون بالأشياء الدنيوية..."

"التربيط"^{٢١٤} بين المرشحين و"الناخبين الكبار غير الرسميين"

"التربيط" هي الكلمة المستخدمة محلياً في تعريف العلاقة التي تنشأ بين المرشحين والناخبين الكبار غير الرسميين، ومعناها الاتفاق الانتخابي وهو ثمرة العلاقة بين هاتين الفئتين من الفاعلين. إلا أن "التربيط" لا يعني إطلاقاً عدم قيام المرشح بالعمل الموجه لناخبيه المحتملين وعدم سعيه لإقامة علاقات مباشرة مع أهالي الدائرة التي رشح نفسه بها، فعملية التربيط لا تتناقض ولا تتعارض مع ضرورة بناء قاعدة شعبية، بل إنه لا يمكن القيام بإحدى العمليتين دون الأخرى، والواحدة تعزز الأخرى.

ص.ع.:

"...على من يريد الدخول في مثل هذه المنافسة أن يبدأ التمهيد لها قبل ١٥ أو ٢٠ سنة وذلك بالدخول في المجالس الشعبية المحلية والمجالس العرفية. فعليه أن يحضر حفلات الزواج وأن يشارك الناس في أحرانهم وأفراحهم. وبذلك يستطيع بناء قاعدته الشعبية التي تساعد سواء نجح أو فشل. الفضل أمر مهم لمن يرشح نفسه للمرة الأولى. بعدها، سيستفيد من دروس التجربة ويعزز في المرة التالية. ولكن قبل الدخول في هذه التجربة بالفعل عليه أن يكون علاقات مع رؤوس العائلات الكبيرة وأعيان قرى ومدن الدائرة. يزورهم وي طرح عليهم السؤال: إيه رأيكم لو رشحت نفسي في الانتخابات القادمة؟ هل تقفوا إلى جانبي؟ هل تؤيدوني وتساندوني؟ وإلا فما رأيكم؟ ثم يقوم بعمل "تربيطات" معهم لضمان الحصول على أصواتهم أو على الأقل يضمن "تسويد" أصواتهم. بعد ذلك يبدأ حملته الانتخابية باللقاءات، واللافئات... الخ ويكلف "المندوبين" بمراقبة مختلف لجان الانتخاب".

بذلك يكون الترابط قد بدأ قبل إيداع طلب الترشيح رسمياً لأن المقصود به هو استشارة "الناس المهمين" بخصوص ترشيحه. عليه كذلك القيام بزيارة "الناخبين الكبار غير الرسميين" في مختلف القرى لمعرفة رأيهم. ويطيعة الحال ما يحلم به كل مرشح هو أن يظهر في وضع من تدفعه قاعدته الشعبية وتطلب منه ترشيح نفسه في الانتخابات. يقول ع.ط. رئيس النادي الرياضي المنتخب بقرية سنتريس "أنا دوري لم يأت بعد، إتننى أعد قاعدتى للشعبية، وسوف يأتى دورى عندما تكون قاعدتى جاهزة وهى التى ستطلب منى ترشيح نفسى..".

هذه الاستشارات، التى تعد بمثابة اختبار للمرشح المحتمل عادة ما تفضى إلى نتائج "غير أكيدة" بمعنى أن "الناخبين الكبار" الذين يستشارون لا يرفضون أبدا الموافقة "شفهيا" على الترشيح إكراما لمن شرفهم باستشارتهم وأكد بذلك وضعهم كوسطاء وأعيان. يقول ص.ع. في هذا الشأن: "فى أغلب الأحوال الناس يقولون نعم حتى وإن فكروا عكس ذلك... الواقع أن الترابطات والمفاوضات لا تبدأ إلا بعد هذا الاتصال الأول، وهى ثمرة حسابات عقلانية يقوم بها كل من الطرفين فيقيم ما يعطيه وما يحصل عليه من جراء مثل هذا الاتفاق. بالنسبة "لناخب الكبير غير الرسمى" يتعلق الأمر بتقييم احتمالات نجاح المرشح حتى "يراهن على الفرس الرابع"، أو تقييم شخصيته وقدراته المالية واتصالاته. وبذلك نجد أن كثيرا من المرشحين اللدج ينخدعون بكلام "الناخبين الكبار غير الرسميين" الذين، رغم

إدراكهم تماماً أن احتمال نجاح هذا المرشح أو ذاك ضعيف جداً، إلا أنهم استطاعوا أن "يسخروا منه" - على حد قول ص.ع. - بنيلهم ما استطاعوا الحصول عليه من مزايها وأموال. أما بالنسبة للمرشح، فعليه أن يقيم الثقل الحقيقي الذي يمثلته "الناخب الكبير غير الرسمي" بتقدير عدد الأصوات الواقعة في دائرة نفوذه. ولكي لا يخدعه أحد يقوم المرشح الجاد عادة بالاستعلام عن الأشخاص الذين يتمتعون بنفوذ فعلي، حتى لا يخطئ في اختيار من يتوجه إليه. ولا شك في أن المرشحين من أبناء الدائرة مميّزون في ذلك عن غيرهم: فمن هو من خارج الدائرة قد يخدع في اختياره الشخص المناسب.

١ - رهانات التريبوط، النفوذ والهيئات والفساد

رهانات التريبوط بين الفاعلين عديدة ومختلفة، ويجب تحليلها من زاويتين: زاوية مصالح "الناخب الكبير" الشخصية وزاوية مصالح "الأصوات" أي مصالح الجماعة التي "يمثلها" هذا الناخب الكبير. بالنسبة للناخبين الكبار غير الرسميين "ليس هناك تناقض بين تلك الرهانات. فهي تتوقف على شخصية "الناخب الكبير" وسنه ومركزه وعلى الفائدة التي تعود عليه من مساندة المرشح. فإذا كان شخصاً مسيئاً مثل ص.ع. ويسعى إلى النفوذ وتكوين أو توطيد وضعه في القرية "كشخصية عامة" فإن ما يرمى إليه من جراء التفاوض هو بالتحديد الوصول إلى هذا الوضع. مثلاً عندما انتخب شاهين، أعطاني توكيلاً عاماً لتمثيله وخدمة مصالحه في الدائرة. وطوال مدة نيابته كان مثالا للناخب المحترم الذي يسعى لخدمة الناس وفهم مشاكلهم. وكنت أنا أنقل له صورة لوضع الناس الغلابة الذين يجب رفع مستواهم الاجتماعي والمادي مهما كان الثمن حتى يصبحوا نافعين، لهم وللآخرين، وذلك بتقديم الخدمات التي تمكنهم من التطور ويصبحوا على قدر أكبر من الوعي...".

عندما فاز شاهين، كان ص.ع. رجلاً له ماضٍ سياسي إذ كان من قيادات الاتحاد الاشتراكي العربي المحليين. ثم جاء فوز شاهين في الانتخابات فأكد وعزز مركزه في القرية ولكنه لم يكن نقطة انطلاق له وإن كان لم ينتخب في المجلس الشعبي المحلي بالقرية إلا بعد ذلك. ومن ناحية أخرى قد يتمثل الرهان بالنسبة للناخب الكبير غير الرسمي "في أن يقوم المرشح، في حالة فوزه، بمساعدته في عمله السياسي عن طريق ترشيحه لعضوية المجلس المحلي مثلاً، علماً بأن العمل بالسياسة في مصر يبدأ عادة بالعمل في شبكات المجالس الشعبية المحلية، أو بإسراج اسمه كمرشح على القائمة

الرسمية للحزب الوطني الديمقراطي في الانتخابات المحلية التي تجرى عادة بعد الانتخابات التشريعية بعامين. وحيث إن الانتخابات المحلية^{٢٠٠} لا تحظى عادة بكثير من الاهتمام، فإن مجرد الترشيح على قائمة الحزب تعنى الفوز في الانتخابات. كذلك يستطيع النائب المحتمل تسهيل بعض الأمور الخاصة بحياة "الناخب الكبير" المهنية لاسيما إذا كان هذا الأخير موظفا حكوميا. وقد يحدث العكس أيضا، كما حدث في التجربة المؤسفة التي مر بها ط.ع. أحد الأخوين الأعداء، عندما اعترض على ترشيح عبد الواحد سيل في عام ١٩٩٠. وغداة فوزه في الانتخابات تدخل هذا الأخير لدى المحافظ وطلب منه نقل ط.ع. من الوحدة المحلية للتنفيذيين التي كان يرأسها. ولنستمع إلى ما قاله في هذا الشأن عبد الواحد سيل الذي سقط في انتخابات ٢٠٠٠. "لا، هذا غير صحيح. لم أستعمل سلطتي أبدا ضد أحد. ومن يدعى ذلك فهو كاذب. الحالة الوحيدة كانت عندما عملت على نقل ط.ع. و.م.إ.خ. الأول لم يساعدني في الانتخابات وعندما فزت، كلمت المحافظ وقلت له كيف لا يزال ط.ع. رئيسا للوحدة المحلية، بينما لدينا كواثر كثيرة على قدر كبير من الكفاءة. وبالفعل نقلته من هذا المنصب. نفس الشيء بالنسبة للثاني لأنه كان صديقه. ليس هناك حالات أخرى. أنا لم أستعمل سلطتي كعضو في مجلس الشعب لمحاربة الناس وإن أكون أبدا سلاحا في يد الآخرين".

انطلاقا من هذه الأمثلة يمكن القول بأن "مكافأة" "الناخب الكبير" تقع عادة مؤخرا، بعد انتخاب النائب الذي حصل على تأييده، كما أنها تظل مستترة لأن المهم بالنسبة "للناخب الكبير غير الرسمي" هو أن يحتفظ أمام الجميع بصورة "الكبير الذي يعطى دون مقابل" على حد قول ص.ع. على عكس ذلك عندما تتطرق المفاوضات لموضوع مصالح "الأصوات"، أي الجماعة التي يفترض أن يعبر "الناخب الكبير غير الرسمي" عن مصالحها العامة، تصبح الرهانات أكثر دقة وفورية، إلا أنه من الجدير بالذكر أن المفاوضات حول الجانب المالي والمادي وأساليب تبادل "الأصوات" مقابل "المال" تأخذ أشكالا أكثر تنوعا عن الصورة التي تروجها الصحافة لمجموعات الناخبين الذين يحصلون، فور تصويتهم لصالح المرشح ولدى خروجهم من لجنة الانتخاب، على مبلغ من المال. وإن كانت هذه الظاهرة موجودة بالفعل إلا أنها - على حد قول المتحدثين إلينا - أكثر انتشارا في العاصمة والمدن وندارا ما تحدث في القرى وذلك لأسباب عديدة، أولها أنها تعتبر مصدرا للعار لأنها تعنى - ما يطلق عليه ريشار بانيجاس "شراء الضمائر"^{٢٠١}.

لحل التخفى في زحام المدن هو الذي يساعد على وجود مثل هذه الظاهرة. فالذين يقبلون الحصول على مبلغ بسيط من المال يتراوح ما بين ١٠ أو ٢٠ جنيهًا مقابل التصويت لصالح مرشح ما، هم عادة من الذين يعيشون في ظروف اقتصادية واجتماعية متدنية للغاية: من عمال، وعمال باليومية، بل وشحاذين ومهمشين وكلهم لا يخشون تلويث صورتهم أمام الآخرين. إلا أن هذه الفئة من الناس لا توجد إلا قليلًا في القرى المصرية حيث يعرف الأهالي بعضهم البعض وترابطهم صلات القرابة والمصاهرة. ومن جهة أخرى غالبًا ما تكون الفرائض الاجتماعية الأكثر فقرًا في حماية "معلمين" من نفس الأسرة ولا يمكنهم بالتالي الإسماة إلى صورة من يحميمهم. وعليه فإن هذا النوع من الممارسات أكثر انتشارًا في اليندر أو المدن الكبيرة حيث يسهل التخفى. كذلك فإن عملية شراء الأصوات، التي تعد إحدى وسائل تزوير الانتخابات، لا تكون ذات فاعلية إلا في حالة وجود منافسة حقيقية بين المرشحين، وقيام وكلائهم بعراقية بعضهم البعض في كافة اللجان الانتخابية لمنع وقوع أى عملية تزوير تضر بموكلايهم. بالتالي فإن وجود الناخب شخصيا أمر ضروري، وإذا نرى وكلاء المرشحين يتولون قيد مجموعات بأكملها مثل عمال مصنع أو موقع بناء أو مجموعة من عمال اليومية، كما يتولون أيضا توفير وسيلة نقل جماعي ثقل هؤلاء إلى اللجان للتصويت لصالح المرشح. إذا ترتبط هذه الظاهرة أساسا بالمدينة.

أما في القرى فالوضع مختلف. فحتى يقبل "الناخب الكبير غير الرسمي" تأييد ومساندة هذا المرشح أو ذاك في قريته، عليه أن يبين لأهالي القرية فاعلية المرشح ونوع الفوائد التي بإمكانه أن يوفرها لهم: ولذا فهو يقوم بإطلاع المرشح على المشاكل التي يعاني منها الأهالي (الفقر، البطالة، السكن... الخ) وتواحي العجز في الخدمات الجماعية التي يجب سدها (كفتح فصول جديدة في المدارس العامة... الخ). بذلك يقوم "الناخب الكبير غير الرسمي" بدور "المتحدث باسم الأهالي"، وعلى المرشح أن يعد، أو أن يبدأ في تحقيق تلك الوعود وترجمتها إلى أفعال ملموسة كالتبرعات والهبات. ومن أجل إثبات ما لديه من نفوذ داخل أجهزة الدولة قد يحرك المرشح بعض القضاة الشخصية التي ضاعت في متاهات البيروقراطية المصرية، والمتعلقة، على سبيل المثال، بترقية شخص أو تعيينه أو الحصول على ترخيص...، كما أنه يستطيع العمل على الماضي قديما في بعض الخدمات العامة مثل توصيل الصرف الصحي والكهرباء والمياه، أو بناء مدرسة... الخ. على أن "الناخبين الكبار غير الرسميين" يعطون الأولية للخدمات الجماعية بالنسبة للخدمات الفردية حتى لا يتهموا بالمحاباة لأقاربهم وأصدقائهم.

ع.ط. : "تأتى الخدمات الجماعية قبل الخدمات الفردية، مثلاً يوجد مركز شباب فى كفر الحما لأن س.م. وهو من كبار القرية، طلب ذلك من يحيى حسنين فتم بناء المركز، بينما لا يوجد مركز شباب فى ستريس. وهذا شيء يرنى له. عندما تحين الانتخابات القادمة من المؤكد أن أهالى كفر الحما، لاسمها الشباب، سينتخبون يحيى سيد أحمد لأنه أنشأ لهم مركز الشباب. لا يوجد مركز شباب فى ستريس والأرض التى كانت مخصصة لهذا المركز أصبحت مقلبا للزبالة..."

كذلك يسمى "الناخب الكبير غير الرسمى" إلى الحصول من المرشح على أكبر قدر من الوعود، فعلى هذا الأخير أن يبدأ قبل الانتخابات فى إثبات ما يستطيع أن يفعل وأن يعطى وأن يقدم للأهالى، فيكون ذلك بمثابة "ضمان" يقدمه "لناخب الكبير غير الرسمى" لتسهيل مهمته المتمثلة فى "حث الناس على التصويت".

يقول ص.ع. أن "كبير القرية يطلب من المرشح التبرع بمبلغ من المال لمدرسة أو لشيء آخر مقابل الحصول على أصوات أهالى القرية. فالمصالح مرتبطة وكل يحسب مقدار الخسائر والأرباح التى تعود عليه من هذه الأعمال. إذا رفض الدفع فسوف يقول الناس: إذا كان يرفض الدفع قبل أن يفوز فكيف نتوقع أن يدفع بعد فوزه؟ ولذلك فهو مضطر معنويا إلى الدفع. بالنسبة "للناس الغلاة"، هذه فرصة بالنسبة إليهم لبناء مدرسة أو معهد أزهرى لأنه على أى حال المرشحين، لن يراهم أحد مرة أخرى".

ز.ع. : "كل مرشح له وسطاء فى كل المناطق وكل القرى. هؤلاء الوسطاء يتسلمون مبالغاً من المال للجامع أو غيره وعليهم أن يشجعوا الناس على التصويت لصالح فلان أو فلان. يحاول المرشحون اجتذاب أكبر عدد من الوسطاء. وكذلك يقوم الوسطاء بمساومة المرشحين لتحقيقوا مكاسب أكبر، بل فى بعض الأحيان يقدم الوسيط وعداً بضمان الأصوات لعدة مرشحين، وفى هذه الحالة لن يمكنه لعب هذا الدور فى الانتخابات القادمة وسوف يحل محله وسطاء آخرون..."

غير أن عملية المساومة بين المرشح و"الناخب الكبير غير الرسمى" قد تغيرت على ما يبدو مع تطور الزبائنية الانتخابية الفاصلة: أى ظاهرة تمويل التبرعات والهدايا من أموال المرشح الخاصة. ومن الأمور المترتبة على مثل هذه الظاهرة أنها عجلت من "إزالة الأوهام" أى إظهار العلاقة الزبائنية على حقيقتها، وهى علاقة منفعة متبادلة صريحة "خذ وهات". بينما فى الماضى ولاسمها منذ نظام ثورة ١٩٥٢ كانت الأموال اللازمة للزبائنية الانتخابية تستمد من الأموال العامة ويتم توزيع هذه الأموال العامة إما بطريقة جماعية وإما بطريقة فردية. وكانت وظيفة المرشحين أو

النواب الرئيسية هي تسهيل حصول الأهالي على الخدمات التي تقدمها الدولة. فكم من قرية وكفر استفادوا من توصيل المياه أو الكهرباء أو من بناء مدرسة نتيجة تأييدهم ودعمهم لأحد المرشحين. بصفة عامة كان الأهالي يعلمون جيدا أن تلك الخدمات تعود من الأموال العامة غير أنهم يشعرون الحصول على هذه الخدمات لشخص النائب ومدوبيه المحليين الذين تبقى أسماؤهم مرتبطة في ذاكرة الأهالي بالإنجازات التي تمت : كوبري النائب فلان، ومدرسة فلان...الخ.

عبد الواحد سيل : " يقول الناس أنهم ليسوا مدينين لعبد الواحد سهل بإدخال الصرف الصحي. لكن أنا عتدي الدليل على ذلك. الصرف الصحي يتم على مراحل. كان يجب أولاً أن يصدر قرار من رئيس الوزراء "بالمنفعة العامة" بخصوص الأرض وأن يتم تعويض الملاك. ثم تأتي المراحل الأخرى وهي تشمل نقل عواميد الكهرباء وتسهيل مسارات الطرق...الخ. كل ذلك يتطلب مجهودا كبيرا ثم تأتي رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للمشروع. صحيح أنه كان هناك قرض كويتي مخصص لإنهاء مثل هذا المشروع. أنا أحب العمل العام، ولكن كثيراً من الناس يفضلون العمل الخاص. عن طريق منصبي في المجلس أنشأت مدرسة تجارية مدة الدراسة بها خمس سنوات وكانت قبل ذلك ثلاث سنوات فقط. وأسست أيضا المعهد التجاري العالي بأشمون. أنا مغرم بالعمل العام لأنه "من الممكن".

يترتب على تمويل الخدمات من أموال الدولة - حتى وإن كان الفضل في الحصول عليها يرجع لنائب من النواب - تخفيف علاقة الزبائنية لأن الدولة في الواقع ملك للجميع. وبذلك لا يرى "الناخبون الكبار" أو "الناخبون" أنهم مرتشون أو أشخاص تم شراؤهم. ومع ظهور الزبائنية من النوع الخاص تغير الوضع، ويبدو أن مقايضة "الأصوات" مقابل "الهيئات" بواسطة الناخبين الكبار غير الرسميين - بما في ذلك من المغارقة رغم ممارستها المتزايدة - أمر لا ينظر إليه على أنه ظاهرة طبيعية ومرغوب فيها، بل قد يعتبره البعض فسادا. هذا ما يؤكد ع. ط. بقوله : " ليس كل الناس مستعدين لقبول المال لينتخبوا أحدا، ولكن قد يحدث ذلك بطريقة مختلفة في صورة التهرج لبناء مسجد، أو تجهيز المسجد، أو إعطاء المال للجمعية الشرعية..." وهذا أيضا شكل من أشكال الفساد في الانتخابات لأن هؤلاء الأشخاص ما كانوا يفعلون ذلك في الأوقات العادية".

٢ - أشكال الدعم : الوصول إلى الشبكات والمشورة

بعد الانتهاء من عملية التربيط يُظهر الناخب الكبير غير الرسمي دعمه للمرشح بطريقةٍ قسرية : فهو من جهة يتيح للمرشح الاتصال بشبكة علاقاته هو، ومن جهة أخرى يصبح مستشاره المحلي في الحملة الانتخابية وتنظيم الانتخابات. فإذا كان المرشح من خارج القرية، يقوم "الناخب الكبير غير الرسمي" بتقديمه للأهالي ويعمل على أن تستضيفه كل "البيوت" التي يعمل لها حساب في القرية. وإذا كانت شبكة اتصالاته تمتد إلى خارج القرية، كما هو الحال بالنسبة لـ ص.ع. وط.ع. فهو يقدمهم لأهم الشخصيات التي يعرفها في القرى الأخرى. وعن طريق المجالس العرفية على وجه الخصوص استطاع كل من ص.ع. وط.ع. توسيع دائرة معارفهم وعلاقاتهم، إذ تتيح هذه المجالس الفرصة للزيارات الشخصية واللقاءات المختلفة التي يقدم للمرشح خلالها كشف مكتوب بالمشاكل الفردية والجماعية التي تنتظر الحل، ويعد المرشح بحلها. ويحضر الناخبون الكبار غير الرسميين هذه اللقاءات كدليل على اختيارهم وتأييدهم للمرشح.

علاوة على كونه يتيح للمرشح فرصة الاتصال بشبكات علاقاته الاجتماعية يلعب "الناخب الكبير غير الرسمي" دور "المستشار المحلي" للمرشح أثناء الحملة الانتخابية. فهو الذي يرأس تنظيم الحملة الانتخابية في القرية بالحصول على التصاريح اللازمة لعقد الاجتماعات، واختيار الفريق الانتخابي المكلف بتنظيم الاجتماعات والمواكب وكتابة اللافتات وتعليقها أو لصقها، وامتداح المرشح وترغيب الناخبين في التصويت لصالحه. ويقوم المرشح بتمويل هذا الفريق الذي يوضع تحت إشراف الناخب الكبير غير الرسمي ويتكون من "رجالته". ويلفعل تمثلت إحدى المهام الرئيسية "للناخب الكبير غير الرسمي" قبل انتخابات ٢٠٠٠ في مساعدة المرشح الذي يتم التربيط معه على تعيين مندوبين له في لجان الانتخاب بالقرية أو القرى الواقعة تحت "هيمنة" هذا "الناخب الكبير غير الرسمي". وهي مهمة رئيسية: إذ إن هذا هو المستوى الذي يتم فيه التزوير داخل لجان الانتخاب ليس عن طريق "حث الناخبين على التصويت"، وإنما عن طريق "التصويت البديل" أي نهاية عندهم.

الفصل الثاني

"التصويت البديل"

التزوير من "الجهات العليا" والتزوير من القاعدة"

من الواضح أن الانتخابات التشريعية التي أجريت في مصر خلال العقد الأخير كانت مزيفة وأن الهدف من الإشراف القضائي على اللجان الفرعية كان القضاء على مثل هذه الظاهرة أو على الأقل الحد منها. ولكن من الذي كان يقوم بتزوير الانتخابات وكيف كان يتم ذلك؟ وما هي الدلالات الاجتماعية والسياسية لهذا التزوير؟ ترجع أهمية تحليل الانحرافات الانتخابية في مصر خلال العقد الأخير إلى سببين رئيسيين. الأمر الأول هو كيف ولماذا يمكن لانتخابات مزيفة ومعروف مسبقاً أنها تخضع لإرادة السلطة والنظام الحاكم المصدري أن تجذب مثل هذا العدد من المرشحين غير المدعمن من الحزب الوطني الديمقراطي والذين يزيد عددهم عن ٧٠٪ من إجمالي المرشحين؟ الأمر الثاني متعلق بأهمية دراسة مسألة الانتخابات بعجلها، معياريتها وانحرافها على حد سواء لما بين هذين العنصرين من ارتباط وثيق ولأنه لا يمكن فهم أحدهما دون فهم الآخر. إذا كان المعيار الانتخابي في فرنسا قد تم بناؤه على يد الفاعلين المستفيدين من هذا المعيار، لا سيما المرشحين والمنتخبين والأغلبية البرلمانية المتوالية، فهو لاء الفاعلون قاموا، في نفس الوقت، ببناء ووضع حدود الانحراف. يقول آلان جاريجو^{٢٧} في هذا الشأن: "إن المعايير تولد الانحراف والعكس صحيح. فكلما ازداد تحديدها صرامة كلما حرض ذلك على اختراع أساليب جديدة. وفي الوقت الذي ازدادت فيه المطالبة بانتخابات صحيحة ونزيهة أخذت الممارسات تنحرف، وما كان مقبولاً في الماضي أصبح يثير الاحتجاجات. وسبب الانطباع بارتفاع نسبة الفساد هو انخفاض حد الحساسية، بينما كان يُعتقد أن الذي يحدث هو ارتفاع بالنسبة لمعايير ناهية، إلا أن تلك المعايير كانت تتحدد تدريجياً في ظل الاعتراضات والعقوبات القانونية والسياسية. وكان الانحراف يُقَمَّ حسب مقياس ذي معايير

متغيرة. فكان بذلك يحدد مدى الانحراف عن القاعدة بقدر ما يحدد بنائها.

انطلاقاً من هذه الفكرة يليق أن نتناول ظاهرة تزوير الانتخابات في مصر لا على أنها تعبير محتوم لـ "سمات ثقافية" أو علامة على رفض الإجراءات الديمقراطية، بل على أنها "شكل منحرف من المشاركة السياسية" خاصة وأن التزوير الذي كان يحدث داخل لجان الانتخاب قبل عام ٢٠٠٠ لم يكن ظاهرة عارضة يؤسف لها وإن كانت محدودة، وإنما كان ظاهرة عامة منتشرة في مصر كلها. قبل انتخابات ٢٠٠٠ بلغ عدد القائمين بالتزوير أرقاماً مذهلة إذا ما أضيف إليه كل الأشخاص الذين تشكل منهم لجان الانتخاب وكان عددهم في عام ١٩٩٥ نحو ٣٦٠٠٠ شخص. وأي نشاط، أيا كان مدى انحرافه، يمس مثل هذا العدد الضخم من الأشخاص أو الفاعلين، لا بد وأن يتم فهمه في إطار للمنطق والدلالات التي يقوم عليها سواء كانت "سلبية" أو "إيجابية". وإذا كان الجانب السلبي لهذا النشاط واضحاً وجلياً فإن جانبه الإيجابي أقل وضوحاً بكثير ورغم أنه موجود أولاً فإن هؤلاء الأشخاص "يشاركون" سياسياً وانتخابياً وأفعالهم كانت الأساس الذي قامت عليه مختلف التشكيلات للبرلمانية في العقد الأخير. ومن جهة أخرى يمكن اعتبار الانحرافات الانتخابية جزءاً من التدريب على الانتخابات^{٢٨}. وبالفعل، يمكن القول بأن الفاعلين الذين يقومون بأعمال التزوير في الانتخابات المصرية هم أكثر المعلمين بالقواعد الانتخابية، وأخيراً، وربما الأهم، يتضح بطريقة ما أن انتشار ظاهرة التزوير من قبل المرشحين المتنافسين و"وكلانهم" قد أدت إلى تساوى فرص الفوز وعدم اختلال علاقات القوة بين المرشحين، فإذا كان الشكل قادر على التزوير فإن سوق التزوير تصبح بذلك سوقاً تتساوى فيها الفرص أمام الجميع. مما يؤكد مثل هذه النظرة هو أن رغم انتشار ظاهرة التزوير داخل لجان الانتخاب على هذا النحو، إلا أن مرشح النظام الحاكم وهو المرشح الرسمي للحزب الوطني الديمقراطي لا يفوز بالضرورة، والدليل على ذلك فوز عدد كبير من المستقلين، حتى وإن كان هؤلاء من المستقلين على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي، وانتصار بعض مرشحي المعارضة.

يتطلب فهم مثل هذه الظاهرة التمييز بين نوعين من التزوير، وهو ما أشارت إليه الشخصيات التي استجوبناها في الدراسة الميدانية. كان هناك في الواقع نوعان من التزوير في لجان الانتخاب: التزوير "من أعلى"، أي من قبل الجهات العليا، والتزوير "من أسفل" أي من قبل القاعدة. يتم التزوير "من أعلى" في لجان الفرز وعد الأصوات الرئيسية بمختلف الدوائر، بينما التزوير "من أسفل" يحدث في لجان الانتخاب الفرعية

العديدة. الأول هو تزوير حكومي بالفعل بينما الثاني يقوم به أنصار كل مرشح على المستوى المحلي. التزوير "من أسفل"، وإن نظر إليه الأهالي والفاعلون أنفسهم على أنه ظاهرة غير شرعية، إلا أنه يلقي قبولاً أكبر من الأول، بل ويعتبر أحياناً ذا قيمة لأنه تزوير نابع من القاعدة ويسمح في الواقع بالتعبير وتسجيل حالة علاقات القوة بين المجموعات المختلفة وأنصار المرشحين على المستوى المحلي. وبالمقابل، يعتبر التزوير "من أعلى" تزويراً "مفروضاً" من الحكومة لا يأخذ في الاعتبار علاقات القوة الحقيقية بين مختلف المرشحين الذين يحظون بتأييد ودعم أنصارهم ومجموعات الضغط.

ما هي المصطلحات والرؤى الخاصة بتزوير الانتخابات وما هو شكل التزوير السائد؟ من هم الفاعلون في عملية التزوير وما هي مصلحتهم في ذلك؟ وهل يمكن القول بأن سوق التزوير هو سوق مفتوح للجميع بالتساوي؟ ما هي الدلالات السياسية والإدارية والاجتماعية الحقيقية للتزوير من "أسفل"؟ لماذا يعد الإغراف القضائي والغاؤه التزوير في لجان الانتخاب الفرعية بمثابة مرحلة هامة من مراحل الديمقراطية الانتخابية في هذا البلد؟ وإذا كان الإغراف القضائي قد استطاع القضاء على ظاهرة "الانتخاب البديل" هل سيقضى أيضاً على ظاهرة "الحث على الانتخاب"؟ ما هي التحولات التي يمكن أن يحدثها هذا التغير في طبيعة الربائنية الانتخابية المصرية؟

القسم الأول

المفردات والرؤى الخاصة بالتزوير

يتضح من تحليل الأقوال التي جمعناها خلال البحث الميداني أن من أدلوا بها يستخدمون مفردات وتعابير خاصة بممارسة التزوير قبل عام ٢٠٠٠، ومن أهمها: التزوير والتسويد والتقفيل. فما هو المعنى الدقيق لتلك المفردات والتعابير وما الذي تدل عليه؟ قد تستخدم كلمة "تزوير" ومصدرها "زور" أي قلد أو زيف أو غش في مجالات كثيرة: التوقيع (توقيع مزور)، أو الأوراق الرسمية (أوراق مزيفة)، أو الانتخابات وتعنى في الواقع الغش أو التليس الانتخابي بصفة عامة. وكلمة "تزوير" هي على ما يبدو المصطلح العام العلمي، بل والرسمي المستخدم في الحديث عن الانحرافات الانتخابية بصفة عامة. إلا أن الوضع يختلف بالنسبة للمفردات الأخرى التي، وإن كان استخدامها في الصحافة المصرية المكتوبة في تزايد مستمر، إلا أنها في الواقع من المفردات الشعبية المحلية المستخدمة للحديث عن مختلف صور

غش الانتخابات. جدير بالذكر أيضا أن كلمة "تزوير" قد ارتبطت محلها بالتزوير "من أعلى"، بينما تستخدم المفردات الأخرى للتعبير عن التزوير "من أسفل" بأشكاله العديدة. كلمة "تسويد"، ومصدرها "سود"، تعني عمل مسودة أو استعمال اللون الأسود. وهي تشير في الواقع إلى ما يفعله المزورون داخل لجان الانتخاب حين يقومون، بدلا من الناخبين، إما بتسويد أسماء المرشحين "المرغوبين"، على بطاقات الانتخاب، وإما بالتوقيع على كشوف الناخبين بلجنة الانتخاب. أما "التسديد" و"التقفيل" فلهما نفس المعنى. فكلمة "تسديد" مصدرها "سد" وتعني إغلاق أو سد الثغرة، وهي تشير بالفعل إلى ما يقوم به "المزورون" من ملء أو حشو صناديق الاقتراع ببطاقات مزورة. وهو ما يعد امتدادا أو عملا تكميليا لعملية "التسويد". كلمة "تقفيل" ومصدرها "ففل" أي أغلق أو ختم لها نفس معنى "التسديد" ولكن المقصود بها علاوة على ذلك عمل أوسع نطاقا بكثير. فهي تشير في الواقع إلى كون أحد المرشحين يحرم المرشحين الآخرين من إمكانية الفوز وذلك بعقد "اتفاقيات" مسبقة بحيث تعتبر قرية بأكملها أو مجموعة قرى أو حتى دائرة بأكملها موالية له. ومن يقوم بذلك عادة هم المرشحون الأقوياء الذين ليس لهم خصوم على نفس المستوى قادرين على التصدي لعمليات "التزوير" داخل معظم لجان الانتخاب.

يقول أ.ت: "لا يجب الخلط بين التزوير والتسديد أو "التسويد". يتم التسويد والتسديد داخل لجنة الانتخاب بينما يتم التزوير في اللجنة المركزية بالدائرة". يقول أ.خ: "التسديد؟ نحن المسؤولون عنه لأننا لا نشارك. الحكومة غير مسئولة. الناس هم الذين يتصارعون فيما بينهم !!!". ل.ح. (عضو المجلس الشعبي المحلي بقرية سنترس): "... بالنسبة للتسويد، عملناه لصالح س... لأنه من قريتنا والكل كان متفقا عليه في القرية. ٥٠٪ انتخبوه بالفعل والباقي كان تسويدا. أما التزوير فموجود بالفعل ولا يمكنني إنكاره...".

الملاحظ في هذا الاستشهاد الأخير لاختلاف النظرة إلى هذين النوعين من التزوير. المدعى أن "التزوير من أسفل" هو بالنسبة للقاعطين والمعنيين والذين يمارسونه شكل من الأشكال أو وسيلة من الوسائل المستخدمة للتعبير عن إرادتهم واختيارهم مقابل ما يفرض عليهم "من أعلى" سواء من الجهات الإدارية العليا أو من القيادة العليا للحزب الوطني الديمقراطي. وكذلك يلاحظ في الصحف المصرية الاستخدام المتزايد لتعبير "تزوير الأهالي" بمعنى التزوير المجتمعي، "المدنى" أو الشعبي للإشارة إلى هذه الظاهرة. وهذا الفرق بين التزوير المفروض والتزوير غير المفروض يعبر عنه

ص.ع. بأسلوب أكثر وضوحاً :

"يجب أن نعرف أنه لا توجد انتخابات خالية ١٠٠٪ من التزوير". فمن الطبيعي أن يحدث تجاوزات، ولعلكم نحن الذين تزور الانتخابات وليس الحكومة. لماذا ؟ لأن يوم الانتخابات من يحضر عملية التصويت لا يزيد عددهم عن حوالي مائة شخص وهم في الواقع المندوبون وأقرباء المرشح إذا كان من أهالي القرية، وبدون هذه الرقابة لا بد أن يقوم الناس بعمليات التسيود والتسديد لصالح من يريدون إنجاحهم. وهذا يعني أننا، بتفهيئنا، أعطينا الفرصة لهؤلاء ليزوروا الانتخابات. أما التزوير فهذا من فعل الحكومة. وهذا نادر جداً، ويحدث عندما يكون هناك مرشح من المعارضة أو الإسلاميين. وعندما يقال إنه خسر في حين أنه فاز. وذلك نتيجة نقص الإشراف المحايد على عملية فرز وعد الأصوات. لأن الحكومة لا تستطيع أن تفرض على دائرة بها ١٥٠ ألف صوتاً مرشحاً لا يريدونه.

تصريحات ص.ع. في غاية الوضوح. فهي تبين أولاً أن التزوير "من أسفل" هو الأوسع انتشاراً وأن التزوير "من أعلى" لا يحدث إلا نادراً لسبب بسيط ألا وهو أن عدد مرشحي المعارضة السياسية محدود وعدد من يدخل منهم جولة الإعادة أقل. كما تبين هذه التصريحات أن "التزوير من أسفل"، وإن كان يعبر عن حالة علاقة القوة بين أنصار المرشحين المختلفين على أرض الواقع، إلا أن الذين يمارسونه يعتبرونه "السبيل الوحيد الباقى" أو "شر لا بد منه" وانحراف ضروري. وينظر إليه كذلك على أنه ظاهرة غير سوية مرتبطة "بالطبيعة البشرية" ويقاب الإشراف المحايد على عملية التصويت وتغيب أعداد ضخمة من الناخبين يوم الانتخاب. هذا هو أيضاً معنى ما قاله أحد المزيورين لـ ج.ع. الذي يبرر فعله بأن المرشح كان من أبناء القرية والجميع متفق على انتخابه.

ثمة معلومة أخيرة مهمة يمكن استنتاجها من هذه التصريحات ألا وهي أن كلا من نوعي التزوير تعد من "الميزات" التي يحصل عليها مرشحو الحزب الوطني الديمقراطي و"المستقلون على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي". أما مرشحو المعارضة السياسية، فحتى لو تمكنوا من الفوز بانتظام في بعض الدوائر، ومع فرض أنهم قاموا هم أيضاً بالتزوير، فهم يتهمون "الجهات العليا" بتحويل إرادة "القاعدة"، عن طريق التزوير. وتفسر مثل هذه المعطيات اختلاف رؤية المرشحين والفاعلين المنتمين إلى المعارضة السياسية وكذلك الذين لم يفوزوا في الانتخابات فيما يتعلق بالتزوير "من أسفل"، وعدم تفرقتهم بين التزوير من "أعلى" والتزوير من "أسفل". هذا

هو الحال بالنسبة للوفدي زكي عبد الفتاح وأيضاً الدكتور على محجوب الذى سقط فى انتخابات ١٩٩٥ كمرشح مستقل.

الدكتور على محجوب : "... كل ذلك (ممارسة التزوير) يتم فى إطار التفتيل وهذا الذى يحدث فى الانتخابات. فتعتبر منطقة كذا منطقة فلان، والمقصود بذلك أن "التزوير" فيها يتم لصالحه. وتقاس قوة المرشح بقدرته على "التفتيل". ومن الأمور المواتية لمثل هذا الوضع عدم مشاركة الناس فى الانتخابات. وهذا الوضع يتيح الفرصة أمام الانتهازيين والمرشيين والنفوس المريضة للقيام بعملية التفتيل، ويمكن حالة الناس من الدخول فى البرلمان.

زكى عبد الفتاح : "... فى الحقيقة لا يذهب أحد للتصويت، ويقوم رئيس اللجنة بتسويد البطاقات منذ الساعة صباحاً لأن لا أحد يذهب للتصويت. على سبيل المثال لجنة تضم ٨٥٠ صوتاً وتأتى نتائجها بأن ٨٣٠ ناخباً أدلوا بأصواتهم. هل هذا معقول ؟ ولكن إذا وجد رئيس اللجنة ثلاثين شخصاً أمامه فلن يمكنه "التسويد". فى الحقيقة أصل التزوير هو أن الناس لم يعد لديهم ثقة فى الحكومة وأن الحكومة تفعل ما تشاء. وبما أنها تفعل ما تشاء فالناس لا يشاركون. هذا هو الحل بالنسبة للدولة ليمكنها التزوير لصالح الشخص الذى تريده. مثلاً فى ساقية أبو شعرة، كان هناك ٩ آلاف شخص لهم حق الانتخاب. وعندما رشح الحاج ب.ت. نفسه ولم يكن له منافس من القرية، منذ للتاسعة صباحاً كان التسعة آلاف شخص قد أدلوا بأصواتهم. طبعاً تم ذلك على الورق دون أن ينتقل أحد إلى لجنة الانتخاب. ولكن فى حالة وجود مرشحين آخرين من أبناء القرية ناتها لا يكون هناك تزوير. لماذا ؟ لأن هناك ثلاثة مرشحين من أكبر عائلات ساقية أبو شعرة فى مثل هذه الحالات يجب على الناس أن يذهبوا للانتخاب لأن كل مرشح من الثلاثة يرسل أحد أفراد عائلته لمراقبة مندوبى المرشحين الآخرين، فيكون هناك رقابة متبادلة بينهم. فى نهاية اليوم يكون عدد الذين قاموا فعلاً بالتصويت ثلاثة آلاف شخص والستة آلاف الآخرين تبقى بطاقتهم فارغة. يتضح من ذلك أن بإمكاننا وقف التزوير إذا أردنا ذلك فعلاً. ولكن من المؤسف أن هذا الوضع لا يحدث إلا إذا كان المرشحون من نفس القرية. أما إذا حدث ذلك فى كل القرى فلا الحكومة ولا أى رجل ولا أى مرشح مهما بلغت ثروته ونفوذه أو نفوذ عائلته لن يتمكن من تزوير إرادة الناس حتى إذا وقع اختيارهم على شخص سيء. ومع التجربة سيتعلم الناس كيف يختارون الشخص المناسب. وفى الوقت ذاته سيدرك كل مرشح أنه لا يستطيع أن يفرض نفسه على الناس بدعم من الحكومة. وأنه سيفوز إذا

انتخبه الناس بالفعل. وهو نفسه سوف يحترم إرادة الأهالي ويقدم لهم خدمات جليلة من شأنها أن تجعلهم ينتخبوه في المرة التالية. غير أن المشكلة هي أن من ينتخب يختفي ثم يعود بعد سنوات عديدة لأنه يعلم أنه فاز عن طريق التزوير ودعم الحكومة له وليس بأصوات أهالي الدائرة. وهذا الوضع هو الذي يؤدي إلى انعدام الثقة بين النائب والناس....".

هذا الاستشهاد الطويل بما أدلى به زكي عبد الفتاح يوضح كيف أن "التزوير من أسفل" لا يتم بطريقة تلقائية وأنه يتعرض لبعض الاستثناءات عندما يوجد، في بعض لجان الانتخاب، أكثر من مرشح من أبناء قرية واحدة ويكون لكل منهم أنصاره يراقبون بعضهم البعض. غير أن مثل هذا الوضع لا يحدث إلا نادرا، علاوة على أن الفوز لا يكون بأصوات قرية واحدة، ما لم تكن هذه القرية كبيرة جدا. يقول ف.ع. في هذا الشأن: "التسويد والتسديد هما الكارثة الحقيقية في الانتخابات؛ لأن التسويد في قرية واحدة تضم عددا كبيرا من الأصوات يكفي لاختساح دائرة بأكملها. وعليه، إذا كان التزوير من أسفل لا يفيد المرشحين الرسميين للحزب الوطني الديمقراطي دون غيرهم، كما أثبتت نتائج الانتخابات السابقة، فلا يمكن كذلك اعتبار أنه يشكل بالنسبة لمرشحي المعارضة السياسية وسيلة للوصول إلى مجلس الشعب، فالذي يستفيد منه أساسا هم مرشحو الحزب الوطني الديمقراطي و"المستقلون على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي". كما يستفيد منه المرشحون "ذوو النفوذ" على المستوى الاقتصادي والمالي. ولفهم مثل هذه الظاهرة علينا أن نتساءل عن الفاعلين الرئيسيين في هذا النوع من التزوير، وعن الطريقة التي تتم بها مثل هذه العملية في الواقع.

القسم الثاني

القائمون بالتزوير "من أسفل" ،

المندوبون وأعضاء المجالس المحلية والتنفيذية

من أهم الفاعلين في عملية التزوير من "أسفل" من يطلق عليهم المندوبون أي من يمثلون المرشحين داخل لجان الانتخاب، ويتراوح عددهم بين ٢ و ٦ مندوبين؛ إذ ينص القانون على حق كل مرشح لمجلس الشعب أو الشورى في تعيين مندوب له في اللجنة المركزية وآخر في كل من اللجان الفرعية الواقعة في الدائرة التي يرشح نفسه فيها. يمثل دور المندوب في الدفاع عن مصالح المرشح الذي انتدبه، ويجب أن يبلغ رؤساء اللجان بأسماء المندوبين قبل يوم الانتخاب بيوم على الأقل. وفي حالة عدم وجود مندوبين، يقوم رئيس اللجنة بتعيين أحد الناخبين يشترط فيه الإلمام بالقراءة

والكتابة. وفي حالة زيادة عدد المندوبين باللجنة عن ٦ يكون على المرشحين الاتفاق فيما بينهم وإلا يقوم رئيس اللجنة باختيار ٦ منهم عن طريق القرعة. قبل إشراف القضاء - عام ٢٠٠٠ - كان للمندوبين دور رئيسي إن لم يكن أساسيا. المندوب هو الانتخابات، على حد قول زكي عبد الفتاح، لأن الانتخابات تتم على أيديه. ويؤكد على ذلك أ.د. من الحزب الوطني الديمقراطي إذ يقول: "طبعاً المندوب له دور جوهري لأن الانتخابات هي المندوب فهو في وسط المكيدة الانتخابية". أما فد.ع. المرشح الذي لم يفز في انتخابات ١٩٩٥ فيرى أن المندوب هو بكل بساطة إله الانتخابات، بينما يرى هم. الموقف بالحكم المحلي، أن "المندوب هو شيطان الانتخابات".

تأتى أهمية المندوبين هذه من أن الهدف من تعيينهم كان الحفاظ على نزاهة الانتخاب، بينما هم في الواقع أكثر من يزور صناديق الانتخاب. ومع ذلك فهم ليسوا الفاعلين الوحيدين في تلك العملية وعليهم الاتفاق على ذلك مع غيرهم من الفاعلين، لا سيما ممثلي وزارة الداخلية على المستوى المحلي الذين في حوزتهم كشوف الناخبين المقيدون بكل لجنة. بالنسبة للقرية يقوم العمدة بهذا الدور، ولا شك أن التعرف في كشف الناخبين يسهل عملية التزوير. من جهة أخرى يتحالف المندوبون أيضا مع رئيس لجنة الانتخاب ومعاونته، ولم يكن هؤلاء - "حتى عام ٢٠٠٠ - من الهيئات القضائية التابعة لوزارة العدل، وإنما كانوا موظفين معينين من قبل وزارة الداخلية وأغلبهم من المدرسين وموظفي الحكم المحلي. إلا أنه من الصعب اعتبار رؤساء لجان الانتخاب وأمنائها العاملين كفاعلين في عملية "التزوير من أسفل"، حتى وإن كانت هذه الظاهرة تتم في وجودهم وبالتواطؤ معهم. فهم معينون من قبل وزارة الداخلية ويتقاضون مكافأة مالية ضئيلة لقيامهم بهذه المهمة. وفي حالة عدم وجود منافسة بين مرشحين على نفس القدر من الأهمية، فإنهم يميلون عادة لأكثرهم نفوذاً وقد يقومون بعملية التزويد لصالحه كما قال الوفدي زكي عبد الفتاح. وقد يفعلون ذلك أيضا لصالح المرشح ابن القرية. غير أن ذلك لا يحدث في معظم الحالات. وقد شهدت السنوات الأخيرة نفورا متزايدا في قبول التعيين بسبب تزايد العنف في الانتخابات، وبالتالي الخطر الذي يتعرض له من يقوم بهذه المهمة. فالمنافسة بين المرشحين بواسطة مندوبيهم كانت قد حولت أماكن الانتخاب إلى ساحات مليئة بالمخاطر، وبصفة عامة كان رؤساء اللجان، حماية لأنفسهم، يمتنعون عن التدخل فيما يحدث ويلتزمون "الحذر عن قصد. وعند الانتهاء من المساومات والترميزات ومختلف

عمليات التسيويد والتسديد والتقفيل كانوا يوقعون على المحاضر التي يقدمها لهم المندوبون. وبذلك لا يمكن اعتبار رؤساء اللجان كفاعلين حقيقيين في التزوير ويعتبر تواطؤهم مع بعض المندوبين المزورين - "مقابل أو بدون مقابل" - نوعاً من التواطؤ "السلبى".

العمدة والكشوف الانتخابية

كما لاحظنا في الباب الأول من هذا الكتاب^{٢٠٦}، يختلف وضع وحالة الكشوف الانتخابية اختلافاً كبيراً عما ينص عليه القانون، لاسيما فيما يتعلق بإعداد هذه الكشوف وتسديدها وإعلانها. ينص قانون الانتخاب على أنه من حق المواطن الإدلاء بصوته بموجب بطاقته الشخصية في لجنة الانتخاب المعقد بها. غير أن عليه أن يعرف اللجنة التي هو معقد بها، وربما ورقمه المسلسل، علماً بأن هذه البيانات حكر على ممثلى وزارة الداخلية. ومن الواضح أن تلاعب هؤلاء بالكشوف وبيطاقات الانتخاب فى ظل عدم المبالاة العامة التى يبديها المواطنون تجاه الانتخابات هو مصدر من مصادر الغش العديدة التى تشوب عملية التصويت فى الانتخابات المصرية. وإذا كان قسم الشرطة هو المسئول عن تنظيم ما يتعلق بالكشوف فى المدينة، فالمنوط بهذه المهمة فى القرية هو للعمدة ومساعدوه من شيوخ القرى.

كان هذا هو مصدر سلطة العمدة فى العملية الانتخابية قبل عام ٢٠٠٠. فهو الذى يسهل "من الناحية الفنية" تزوير الانتخابات فى اللجان الفرعية. وبعد الحصول على هذا الكشف من الرهانات الأساسية لكل المرشحين. فهذا الكشف يشمل أسماء الناخبين وأرقامهم المسلسلة ورقم اللجنة التى يجب أن يتوجه إليها كل ناخب للتصويت. وبناءً على هذا الكشف يقوم أنصار كل مرشح بالاستدلال على أسماء الناخبين المؤيدين لهم والبدء فى عملية التعبئة. تبدأ التعبئة بتسهيل عملية التصويت على الناخبين وذلك بطباعة "بطاقات انتخاب" - ليس لها أى قيمة قانونية - على نفقة المرشح توضح فيها البيانات اللازمة لمعرفة الناخب كيف وأين ينتخب : اسم الناخب وموطنه الانتخابى، ورقمه المسلسل على كشف الانتخاب ورقم اللجنة الانتخابية التى عليه التوجه إليها. تحمل هذه البطاقات أيضاً صورة المرشح ورمزه^{٢٠٧} والمقعد الذى يتنافس عليه "قنات" أم "عمال أو فلاحين". وبالحصول على كشف الانتخاب يمكن أيضاً حصر أسماء الناخبين المقتردين أو غير المهتمين بمسألة الانتخابات لزيارتهم وإقناعهم وحثهم على التصويت وذلك بإعلامهم بأراء المرشحين السياسية.

وتذكيرهم بأعمالهم وخدماتهم السابقة وما يعدون بتحقيقه في المستقبل. عادة تتم هذه التعبئة قبل إجراء الانتخاب ببضعة أيام من خلال اللقاءات العنصرية وقد تمتد إلى توفير وسائل نقل الناخبين إلى لجان الانتخاب. وبذلك نجد أن الناخبين يتوجهون عامة إلى اللجان في مجموعات يقودها شخص ما؛ وحيث إنه من السهل التعرف على المتنافس الذي تؤيده كل المجموعات، فليس من الغريب أن يتحول الأمر إلى صدامات وصراعات بينها.

من ناحية أخرى ترجع أهمية الحصول على كشف الانتخاب إلى أنها تمكن المزيورين، في حالة امتناع عدد كبير من الناخبين عن التصويت، من استغلال أسماء المتوفين، وكذلك أسماء الناخبين الذين أحجموا عن التصويت للقيام "بالتصويت البديل". وبذلك يكون تحديد أسماء وهوية الناخبين الممتنعين عن التصويت أو غير المباين بالانتخابات، وبالتالي استغلال أسمائهم أمر هام، حيث يمكن بذلك معرفة العلاقات التي تربطهم "بالناخبين الكبار غير الرسميين" الذين عقدت معهم "اتفاقيات انتخابية" حتى لا يذهبوا للتصويت أو للشكوى إذا ما أبلغهم الخصوم باستغلال أسمائهم. هذا ما يوضحه زكي عبد الفتاح: "الوسطاء يضمون الستة آلاف صوت الموجودين بالقرية، وهؤلاء الناخبون الستة آلاف لن يذهبوا للتصويت ولكن عملية تسويد بطاقاتهم مضمونة؛ لأن لا أحد منهم سوف يعطى صوته لشخص آخر أو يشتكى من أي شيء". وعن ثم فإن مهمة وكلاء المرشحين في القرى هي الحصول بأسرع ما يمكن على كشف الانتخاب للبدء في عملية التعبئة أو الإعداد لتزوير البطاقات.

ولفترة طويلة كان رد فعل اللجنة، يتسم "بالنزعة الشرعية". فبحكم موقعه ومنصبه كممثل لوزارة الداخلية وأحياناً أيضاً كمستول محلي عن الحزب الوطني الديمقراطي، كان من المألوف أن يقوم اللجنة بإخفاء المعلومات على المرشحين الذين لا ينتمون إلى الحزب الوطني الديمقراطي، وعلى عكس ذلك الإسراع في نشر الكشف بين وكلاء مرشحي النظام الحاكم. إلا أن موقف اللجنة قد تغير في السنوات الأخيرة ويتجه إلى قدر أكبر من "الاستقلالية". وعن دور اللجنة في الانتخابات اختلفت أقوال من التقينا بهم خلال البحث الميداني، بل تضاربت أحياناً. الواقع أن تصريحاتهم متوقفة على تجربة اللغاعلين وكذلك على موقفهم السياسي. فالدكتور ع.م. الذي رشح نفسه كمستقل في انتخابات ١٩٩٥ ولم يفز يرى أن اللجنة يدعم مرشح الحكومة، لأنه هو ذاته معين من قبل الدولة "... إذا اعترض على مرشح الحزب الوطني الديمقراطي

سوف يكشف الأمر وسوف يفصل من منصبه".

يشير مرشح المعارضة الوفدي زكي عهد الفتاح دور العمدية في الانتخابات قائلا :

"... إن لم يساعد العمدية مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي و "يهين" رؤساء اللجان لذلك فقد يفصل من عمله. العمدية هو الوسيط بين رئيس لجنة الانتخاب والأمين العام للجنة ومرشح الحزب الوطني الديمقراطي. والترتيب لصالح مرشح الحزب الوطني الديمقراطي يتم في بيت العمدية. فيدعى مرشح الحزب الوطني الديمقراطي سرا إلى هذه السهرة عشية الانتخابات وهنا يتم إفساد رؤساء اللجان حيث يبلغهم العمدية ومرشح الحزب الوطني الديمقراطي بأخر تعليمات الحكومة. وعندئذ يسلمهم العمدية كشف بأسماء أهالي القرية الذين يحق لهم التصويت. وما يحدث في الواقع أن العمدية رغم علمه بكل ما يجري في القرية، يسلم كشفا لم تحذف منه أسماء المتوفين أو الذين تركوا القرية للإقامة في مكان آخر، وهو بذلك يسهل عملية التزوير لصالح الحزب الوطني الديمقراطي".

غير أن هذه الشهادة التي أدلى بها المرشح الوفدي عن دور العمدية ومحاباته لمرشح الحزب الوطني الديمقراطي لم تعد صحيحة اليوم، وإذا كان موقف العمدية لا يصل إلى حد محاباة مرشح المعارضة السياسية، فهو لا يتحاز بالضرورة للمرشح الرسمي للحزب الوطني الديمقراطي. وتأتي شهادة ع. ط. وغيره بمزيد من التوضيح في هذا الشأن : " منذ أن صدر قرار تعيين العمد كإداريين، فإن العمدية لا بد وأن يساند مرشح الحكومة، والغريب في الأمر أنه في انتخابات ١٩٩٥ كان العمدية ضد مرشح الحكومة، ولكن دون أن يظهر ذلك وكان يفعل ذلك في الخفاء حتى لا يفقد وظيفته التي تعتبر في نظره مركزا اجتماعيا في القرية. كما أن العمدية يكون عادة هو المسؤول عن الحزب الوطني الديمقراطي في القرية، فلا يمكنه الوقوف ضده، ويتظاهر بأنه معه، وفي الخفاء، يفعل ما يشاء وعادة يؤيد المرشح المستقل. وفي نهاية الأمر المستقل سينضم إلى الحزب الوطني الديمقراطي".

يقول ص. ع. نفس الشيء : "في بعض الأحيان قد يؤيد العمدية في الخفاء أحد المستقلين وليس مرشح الحزب الوطني الديمقراطي عندما يرى أن احتمالات فوز هذا المستقل كبيرة وأنه سوف ينضم أو يعود إلى الحزب الوطني الديمقراطي، وبذلك سيساعده على الاحتفاظ بمنصبه".

إذا العمدية الذي يفترض أن يساند المرشح الرسمي بحكم انتمائه السياسي للحزب

الوطني الديمقراطي وبحكم وظيفته لا يساعد بالضرورة هذا الأخير، ولكنه يؤيد في الواقع المرشح الأقدر على تحقيق مصالحه الشخصية، أي المرشح الذي سوف يفوز حسب تقديره. وفي هذه الحالة سرعان ما يسلم العدة لهذا المرشح الكشف الانتخابي الخاص بالقرية.

المتدويون

إذا كان رؤساء اللجان الفرعية متواطئين بدرجات مختلفة من السلبية في عملية التزوير "من أسفل"، وإذا كان العدة يسلم الكشف الانتخابية للمرشح الرسمي للحزب الوطني الديمقراطي والمرشحين الذين أمامهم فرص كهيرة للفوز، فما هو موقف المتدوين الذين يجمع الكل على أنهم الفاعلون المباشرون في عملية "التصويت البديل"؟ قيل الإجابة على هذا السؤال علينا أولاً أن نتناول مسألة التباين الكبير بين المرشحين أمام ظاهرة "التزوير من أسفل". ليس كل المرشحين يقومون أو بإمكانهم القيام بالتزوير، والأكثر من ذلك لا يتمتع كل المرشحين بنفس القدرة على حماية أنفسهم من التزوير الذي يتم ضدهم.

١ - التباين الكبير بين المرشحين أمام عملية "التزوير من أسفل"

أجريت انتخابات عام ١٩٩٥ للتشريعية في ٣٦ ألف لجنة انتخاب موزعة على كافة أنحاء الجمهورية تستقبل كل منها ٧٠٠ ناخب. وفقاً لهذا التوزيع أقيمت في دائرة أشمون ١٥٠ لجنة فرعية، وبالتالي كان من حق كل مرشح أن يعين أكثر من ١٥٠ شخصاً يمثلونه ويدافعون عن مصالحه. إلا أن هذا الحق غير متاح للجميع في واقع الأمر، وتقتصر ممارسته على بعض فئات المرشحين وهم الذين لهم قاعدة شعبية ومن ثم لهم أنصار ومؤيدون في كل الدائرة. فهذه هي الطريقة التي ينجح بها المرشح ذو الشعبية الكبيرة، لاسيما من الإسلاميين، في التصدي للتزوير لغير صالحه. وتتكون الفئة الثانية من المرشحين الأقوياء مالياً، القادرين على دفع خدمات ١٥٠ شخصاً. ويستطيع مزاوله هذا الحق كذلك المرشحون الذين لهم سند داخل الأجهزة السياسية - الإدارية المحلية ولاسيما داخل المجالس الشعبية المحلية، وهم الذين يرشحهم الحزب الوطني الديمقراطي رسمياً أو "المستقلين على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي". إضافة إلى ذلك يشترط قانون الانتخاب أن يكون المندوب من الناحيتين المقيدين في كشف اللجنة التي يزاول فيها دوره كمندوب، وبالتالي يحظر على المرشحين الذين

لهم مؤيدون في منطقة أو قرية أخرى استخدام هؤلاء كمندوبين لهم. هذا هو الحال بالنسبة لمرشحي بعض أحزاب المعارضة السياسية الذين قد يكون لهم مؤيدون أو أعضاء من نفس الحزب في بعض المناطق وليس بإمكانهم تجنبهم للدفاع عنهم. هذا الأمر قد يضع المرشحين في وضع غير قانوني كما يتبين مما يلي :

ع.م. : "كيف يمكن تعبئة ١٠٠ مندوب في قرىتي يمكنني الاعتماد على أفراد عائلتي ولكن ماذا أفعل في القرى الأخرى ؟ وحتى إذا دفعت لمن أعينهم، فمن المحتمل أن يخونوني إذا دفع خصومي مبالغ أكبر".

ومن ناحيته يرى زكي عبد الفتاح أنه لا بد من إلغاء النص القانوني الذي يحتم أن يكون الشخص مقيدا في كشف اللجنة الانتخابية التي يعين فيها كمندوب : " يجب أن يكون المرشح حرا في تعيين أي شخص يثق فيه ومن أي قرية. وسوف يسهم ذلك في شفافية الانتخابات".

يترتب على عدم تساوي المرشحين في الحصول على مندوبين أمرين على قدر كبير من الخطورة : أولا إتاحة الفرصة أمام المندوبين الموجودين "للتصويت البديل" بعيدا عن رقابة المصوم، وثانيا حرمان المرشحين الذين ليس لديهم مندوبون أو المندوبين الذين لا يتمتع مرشحهم بالتأييد والدعم المحلي من إمكانية حماية أنفسهم من تزوير الآخرين.

يسرى زكي عبد الفتاح تجريته العريقة قائلا : "... دور مندوب الوفد أن يمنع التزوير ويصل الأمر إلى حد تعدى مندوب الحزب الوطني للديمقراطي عليه بالضرب، فهم يفتعلون الشجار لإبعاده من اللجنة، وفي هذه الأثناء يقومون بتسويد بطاقات الانتخاب لصالحهم. وفي النهاية يتدخل أحد رجال الحزب الوطني الديمقراطي لتهدة اللعبة حتى يبين أن كل شيء جرى على ما يرام..."

٢ - المساومات بين المندوبين

يفسر عدم تكافؤ المرشحين أمام القس والتزوير الذي يحدث في الانتخابات أن المعارضة الانتخابية الحقيقية تنشب في معظم الحالات بين مرشح الحزب الوطني الديمقراطي والمستقل على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي، وأن دور المندوبين، كما هو معروف للجميع، هو العمل على فوز من انتدبهم بشق الوسائل بما في ذلك - وربما بوجه خاص - "التزوير". يشرح ع.م. من الحزب الوطني الديمقراطي، هذا الأمر قائلا : " يقتصر دور المندوب على مراقبة عملية التصويت لمنع التزوير ضد

مرشحه، أو القهام بالتزوير لصالح مرشحه، كما يتولى مساومة المندوبين الآخرين. وإذا كان ذكيا يستطيع أن يحصل على أكبر مكاسب ممكنة لصالح مرشحه. والنتائج النهائية للانتخابات مبنية على أساس هذا النوع من العمل وهذه المهمة". فها هو مضمون تلك المساومات بين مندوبى المرشحين المتنافسين؟ يقول ص.ع.: "يوم الانتخاب إن لم يأت أحد للتصويت أو لم يأت إلا عدد قليل من الأشخاص حتى الساعة الثانية عشرة، يجرى المندوبون مساومات فيما بينهم لتحديد عدد الأصوات التي تمنح لكل مرشح. على سبيل المثال ٨ آلاف صوت لمرشحك و ١٢٠٠ صوت لمرشحي". ويشرح ع.ط. كيفية إجراء المساومات بين المندوبين فيقول: "... مثلا قرية بها ١٠٠٠ صوت لمرشحي ولم يصوت بالفعل سوى ٢٠٠ ناخب. يتم توزيع ال ٨٠٠ بطاقة المتبقية بين المندوبين على النحو التالي: إذا كان أحد المرشحين من أبناء القرية فهو يحصل على ٥٠٪ أو ٧٥٪ من الأصوات ويقسم الباقي على الآخرين. وفي حالة عدم وجود أى مرشح من أبناء القرية توزع الأصوات بالتساوي بين المرشحين. ولكن أحيانا يستحوذ مرشح واحد على كل الأصوات إذا كان مندوبه من البلطجية وإذا كان أهالى القرية لا يهتمون بالانتخابات، أو إن لم يكن للمندوبين الآخرين أى شخص يحميهم فى مكان ما".

يتبين من تحليل ع.ط. أنه إذا كان المندوبون -فى حالة مراقبتهم من الخصوم- يقومون بالتزوير مع احترام علاقات القوة المحلية داخل لجان الانتخاب فى القرية الواحدة، فهم يميلون أيضا، كلما استطاعوا ذلك، إلى عدم الاكتراث إلا بمصلحة من انتدبهم وبمصلحتهم الشخصية. وبالتالي إذا كان العمدة وهو ممثل الإدارة يميل إلى الاستقلالية، فالمندوبون أيضا يفعلون مثله. ولكن لصالح من يعمل المندوبون؟ مبدئيا للمرشحين الذين انتدبهم، إلا أن هذه النظرة لدور المندوب هى فى الواقع أكثر تعقيدا بكثير: إذ أنه من المهم فهم مواصفات المندوبين والمصالح التي تعود عليهم من هذا العمل.

٢ - المندوبون، بين المصالح "السياسية" والمصالح "المادية"

نظرا لخصائص المهام التي يقوم بها المندوبون توجد اختلافات ملحوظة بين مواصفاتهم ومواصفات "الناخبين الكبار غير الرسميين". فدور المندوب لا يلبق بالأعيان المحترمين لأن مهمتهم حافلة بالمخاطر، غير قانونية، تجلب العار ولا ترفع من شأن من يقوم بها. فهى تناسب، بصفة عامة أشخاص أصغر سنا يتسمون

بالدهاء والذكاء، قادرين على الدفاع عن أنفسهم و"التصرف بمنطق الفائز"، ولذلك فهم ينتظرون أن تكافأ أنشطتهم "مكافأة عادلة".

يقول م.ع. أن مهمة المندوب حافلة بالمخاطر... وبالتالي يجب أن يحظى بحماية عائلته إذا ما واجهته صعوبات أو في حالة وقوع مشاجرة. وبما أن هذه المهمة جوهرية بالنسبة لانتخاب النائب، فعلى هذا الأخير أن يقدر ما يفعله المندوب من أجله التقدير العادل وأن يكافئه وفقا لذلك. يمكنه مثلا مكافأته بمقعد في المجالس الشعبية المحلية أو بوظيفة حكومية أو بالعمل على تعيينه في إحدى الشركات. وقد يشتره ويكبله في القرية أو وسطا بينه وبين أهالي الدائرة. وبذلك يستطيع المندوب، من خلال وظيفته المستقبلية كسب أموال كثيرة دون علم النائب. المهم هو أن يستفيد المندوب من هذه العملية.

الانتقياد السياسي

إذا كان المندوبون هم من الشباب العاطلين الذين يحاولون حل مشاكلهم المادية من خلال أي وظيفة أو الحصول على مكافأة مقابل دور الوساطة بين الأهالي والنواب، فإن بعضهم يسعى كذلك إلى الحصول على مقعد في المجالس الشعبية المحلية بالدائرة. يجب فهم مثل هذه الظاهرة في إطار التحليل الذي قدمناه في بداية هذا الكتاب^{٢٢} حول دور المحليات ووظائفها في مصدر وكون نواب مجلس الشعب هم الذين يقومون في الواقع بدور "العمدة البديل" في دائرتهم. فتعديل قانون الحكم المحلي سنة ١٩٧٩ قد جرد المجالس الشعبية المحلية من كافة سلطاتها وصلاحياتها وأعطاهم للنواب، بل وأصبح أعضاء تلك المجالس في وضع التبعية تجاه النواب: حيث إن النواب أعضاء في اللجنة الإقليمية المكلفة بوضع القائمة الرسمية لمرشحي الحزب الوطني الديمقراطي في الانتخابات المحلية ومقدورهم ترشيح المندوبين الذين ساعدوهم على الفوز في الانتخابات، ومن ثم قد يساعدونهم أيضا في الانتخابات المقبلة. مثل هذا الأمر يربط إلى حد كبير العلاقة بين الجهاز السياسي - الإداري المحلي ورغبات أو احتياجات الأهالي، وغياب الوساطة المؤسسية. كما أنه يؤدي إلى ازدياد الوساطة غير الرسمية وغير المؤسسية. لا تخفى هذه الظاهرة على الفاعلين السياسيين المحليين سواء كانوا في المعارضة أو في الحزب الوطني الديمقراطي.

زكى عبد الفتاح: " ... في عام ١٩٨٣ رشحت نفسى للمجلس الشعبى المحلى بالمركز وكانت الانتخابات تجرى بنظام القائمة. وكان الكل ينتخب بالتزكية لأن

أحدا لم يجرؤ على ترشيح نفسه خارج قائمة الحزب الوطني الديمقراطي. وكان الجميع يفوزون. وبذلك أصبح كل أعضاء المجالس الشعبية المحلية خاضعين وموالين للقيادات السياسية والنيابية. يقطعون كل ما يرضيهم ويعملون لصالح الحزب الوطني الديمقراطي عرفانا للجميل لأنهم عينوا في المجالس. فهناك مصالح مشتركة بين أعضاء المجالس الشعبية والنيابية. عادة يكون النائب وراء تعيين أعضاء المجالس الشعبية مقابل الدعم الذي حصل عليه ومكنه من الفوز لأن أعضاء المجالس الشعبية هم مندوبو مرشحي الحزب الوطني للديمقراطي في الانتخابات. وهم الذين يقومون بالتزوير والتسويد وأعمال البلطجة في لجان الانتخاب...".

يظهر ع.ط. نفس القدر من الوعي والانتقاد لما يجري فيقول: "... للمجالس الشعبية المحلية والانتخابات التشريعية، كلها لعبة واحدة، كل منهما "يصب" في الآخر والسبب أن النائب عضو في اللجنة التي تعين أعضاء المجالس الشعبية المحلية، وبطبيعة الحال سوف يختار الشخص أو الأشخاص الذين ساندوه وقت الانتخاب. وفي الانتخابات التالية يعمل أعضاء المجالس الشعبي المحلي على إنجاح مرشح ما لأنهم مدينون له. وهذه ظاهرة في غاية الخطورة بالنسبة للحزب الوطني الديمقراطي لما تمثله من تهديد لدور ووظيفة أمين الحزب في القرى والمدن. ولا شك في أن ولاء أعضاء المجالس الشعبية المحلية للنائب والحكومة أمر سيئ. فالمفترض أن يكون لعضو هذه المجالس دور رقابي على الإدارة المحلية وأن يتابع ويشرف على الخدمات الموجودة داخل الوحدة المحلية التي هو عضو فيها. يفسر ذلك الدور المحدود، بل المنعدم، الذي تقوم به المجالس الشعبية المحلية فيما عدا تقديم المساعدة في فترة الانتخابات".

إلا أن خضوع أو تبعية "المندوب" - "عضو المجلس الشعبي المحلي لنائب الحزب الوطني الديمقراطي لا يضمن الفوز في كل الانتخابات التشريعية. فالمندوب يحاول هو الآخر الحصول على مزيد من الاستقلالية تجاه "معلمه" لأن هذا الأخير قد لا يفوز بالضرورة في الانتخابات المقبلة.

الخيانة

يشرح ص.ع. هذه الظاهرة قائلا: "... لعل فهم دور المجالس الشعبية المحلية يتطلب الرجوع إلى الانتخابات ودور المندوبين لأن المرشح يعين عدة مندوبين في اللجان الانتخابية ويعد فوزه يعمل على "تعيينهم" في المجالس الشعبية المحلية.

وعندما تأتي الانتخابات التالية طبعاً يقف هؤلاء إلى جانب مرشح الحزب الوطني الديمقراطي، ولكن أحياناً لا يرشح الحزب النائب الذي انتهت مدته فيقوم هذا الأخير بترشيح نفسه كمستقل. البعض يبقى على ولائه له ويسانده، في حين يساند البعض الآخر مرشح الحزب الوطني الديمقراطي، إلا أن معظمهم، حرصاً على الاحتفاظ بمقاعدهم، يؤيدون من يرون فيه "الحصان الرابع" وتتوقف مدة بقائهم في المجلس على مدى دعمهم لهذا المرشح، لأن الفائز بمقعد مجلس الشعب سيأتي بالذين ساندوه ويعينهم في المجالس الشعبية المحلية، ولها جرى...".

لعب هذا الأمر دوراً كبيراً في العنف الذي شهدته الانتخابات التشريعية قبل عام ٢٠٠٠. ومن أهم مصادر العنف ما كان يحدث بين المرشحين من خلال المندوبين. فالمندوبون ليسوا دائماً أوفياء وقد يخونون من يمثلونهم أمام الوعود المغرية من الخصوم أو لأنهم يرون أن لهم مصلحة أكبر في مساعدة منافس آخر يكون فوزه أكثر احتمالاً، وقد يحدث ذلك من العدة أيضاً. لذلك يجب أن يختار المرشح مندوبه بدقة، وفي حالة عدم معرفته لكل القرى الواقعة في الدائرة المعرفة الكافية عليه أن يستشير في كل قرية الأعيان الذين يؤيدونه وعقدوا معه الترتيبات. غير أن هذا أيضاً غير مضمون لأنه ينظر إلى المندوب كخائن "يبيع" مرشحه لمن يقدم له أحسن العروض. ويقول فرح: "أنه من الصعب العثور على مندوب جيد لأنه يجب أن يكون جديراً بالثقة ومقيداً في اللجنة وفي الوقت ذاته أن يكون من الأقارب لتفادي الخيانة". ومن جهة أخرى يفرض خضوع أعضاء المجالس المحلية وتبعيتهم لمرشح الحزب الوطني الديمقراطي أو المستقل على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي كون مرشحي المعارضة السياسية يتجنبون اختيار مندوبيهم من بين هؤلاء.

ويقول ك.ط.: "... أعضاء المجالس الشعبية المحلية ليسوا مهمين إلا لمرشحي الحزب الوطني الديمقراطي فقط، ولكنهم خونة لا يفكرون إلا في مصلحتهم. ولذلك لم يرغب أشرف بدر الدين التحالف معهم رغم أنه هو نفسه عضو في المجلس الشعبي المحلي لأشمون. وقد حدث ذلك مع ع.ع. الذي رشح نفسه في انتخابات مجلس الشورى وتسبب مندوبوه في سقوطه، لتحالفهم مع منافسيه مقابل مبلغ من المال..." نفس الكلام يقوله هم. الذي يذكر أنه باستطاعة المندوب أن يجعل مرشحه يفوز بحلول الساعة العاشرة صباحاً، كما يمكنه خيانتته مقابل ١٠٠٠ جنيتها بتقاضاها من خصم من خصومه. فاختيار المندوب شيء أساسي. يقول ع.م. الذي كان مرشحاً في انتخابات ١٩٩٥ ولم يحالفه الحظ: "... إن دور المندوب هو كسب المال من المرشح

مقابل التزوير لصالحه. وهذا الشخص ليس لديه حرج من التريح من عدة مرشحين في نفس الوقت، لأن هؤلاء الناس لا مبادئ عندهم ويعتبرون أن الانتخابات عبارة عن موسم يريحون منه المال. أنا شخصيا لم اتصل بهم أثناء الانتخابات رغم أن عددهم كبير في دائرتنا..".

القسم الثالث

مخصصة المجال العام وقوة "القاعدة" وفقدان السيطرة عليها

إن تحليل التزوير "من أسفل"، أي من القاعدة، أمر ليس هينا. وحيث إن هذه الظاهرة -للأسباب التي ذكرناها سالفا- لا تخص مرشحي المعارضة السياسية فهي تتعلق أساسا بالموقف الجديد الذي تتبناه السلطات الإدارية والسياسية المحلية في النظام السياسي المصري والحزب الوطني الديمقراطي. لقد تحررت هذه الأخيرة من رغبات وإرادة أمانة الحزب الوطني الديمقراطي وأثبتت بذلك قدرتها على تحدى الإرادة السياسية المركزية، مؤقتا، التي تتضح من خلال القائمة الرسمية لمرشحي الحزب الوطني الديمقراطي. مثل هذا التحول يؤكد التقرير الاستراتيجي العربي^{١١٢} الذي يذكر أن الحملة الانتخابية لعام ١٩٩٥ قد أظهرت الدور المتزايد الذي تلعبه السلطات الوسيطة والمحلية التي تتكون من العدد والمشايخ وأعضاء المجالس الشعبية المحلية والمحافظين لدعم المرشحين. ويذكر التقرير أن هذا الدعم كان يتم في بعض الأحيان، إضافة إلى الدعم الذي تقدمه الجهات المركزية بالدولة لمرشحي الحزب الوطني الديمقراطي أو للمقربين له. غير أن الدعم كان يقدم أحيانا لبعض المرشحين دون أي توصية من المركز بناءً على التحالفات والعصبية المحلية. ووفقا لذات التقرير، أدى تقلص دور الدولة المركزية وأمانة الحزب الوطني الديمقراطي، إلى بروز منافسة شبه فطرية اتضحت في عمليات تسويد بطاقات الانتخاب وانتشار أعمال العنف.

ارتبطت هذه الظاهرة أولا "بمخصصة" الدولة المصرية نتيجة انسحابها أو بالأصح عجزها عن "خدمة" المواطنين عموما، ثم بفعل التغيرات الاجتماعية - الاقتصادية التي طرأت على المجتمع المصري بعد ثلاثين عاما من الانفتاح الاقتصادي والهجرة إلى دول الخليج وما نتج عن ذلك من نشأة نخبة اقتصادية جديدة تسعى إلى الانضمام إلى النظام السياسي من خلال الفوز بمقعد في مجلس الشعب. وقد تناولنا في هذا الكتاب الملامح الجديدة التي يتسم بها هؤلاء المرشحون الجدد أو "المعلمون للترشح"، ولو حظ أنها مطابقة لصفات رجال الأعمال. يرتبط دخول هؤلاء في النظام السياسي المصري بالعلاقة الزبانية بين القطاع الخاص الجديد والقطاع العام^{١١٣}. فالحصول

على مقعد في مجلس الشعب يمكن النائب من توسيع دائرة علاقاته مع كبار الموظفين والنخب السياسية على المستوى القومي والإقليمي والمحلي. كما أن تكوين الشبكات داخل النظام الإداري يساعد على انتعاش أعماله بتسهيل الحصول على التصاريحات والقروض المصرفية والمعلومات الخاصة بالأسواق العامة والمناقصات، وزياداً من الاتصالات مع رجال الجمارك، علاوة على ما يتوفر لمن يحمل صفة النائب من سهولة الاتصالات والعلاقات مع القطاع الخاص الأجنبي الذي يسعى إلى الاستثمار في مصر.

هذا وتلقى رغبة النخب الجديدة في الاندماج في النظام السياسي رضا النظام المصري الذي في غمرة ضغط النفقات الاجتماعية، ويعد هذا الاتفاق بين هذين النوعين من الفاعلين أمراً معروفاً وشرعياً. فالنظام يقدم تسهيلات لرجال الأعمال في عملهم مقابل مساعدتهم للدولة في الحفاظ على السلام الاجتماعي مما يفسر الجهود التي يبذلونها قبل ويعد انتخابات مجلس الشعب : توظيف الشباب العاطلين وإنشاء مراكز اجتماعية أو تمويل الخدمات العامة... الخ. ففي الوقت الذي تسهم فيه النخب الجديدة في الحفاظ على النظام السياسي نجدها تنتم بالانقياد في مجلس الشعب ولا تحاول معارضة التوجهات الاقتصادية الرئيسية التي نشأت على أساسها.

من المعلوم أن هذه الطبقات الاجتماعية قادرة على فرض قوتها في الميدان الانتخابي عن طريق تحالفها محلياً لا سيما مع الأجهزة الإدارية والسياسية، والضغط على السلطات العليا التي تتضح إرادتها من خلال القائمة الرسمية لمرشحي الحزب الوطني الديمقراطي. لذلك كان من الصعب على الأمانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي، التي شهدت الكثير من التناقضات والصراعات، إعداد قائمة نهائية بسبب كثرة عدد الشخصيات التي كانت تسعى إلى إدراج أسمائها فيها بدعم من شبكات عديدة منها شبكات محلية وقومية، وشبكات إدارية وأخرى اجتماعية واقتصادية. فقد كانت القاعدة السائدة هي الاستبعاد المتبادل على مستوى القاعدة بين مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي الرسميين و"المستقلين على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي" وفقاً لتحليل دينا الفوارة¹¹⁴. وبذلك كان الحزب الوطني الديمقراطي يكتفي بتسهيل النتائج الانتخابية لعلاقة القوة بين زبائن كل من المرشحين مما يمكنه من تجديد قاعدته وفي نفس الوقت تجديد قاعدة النظام؛ حيث لا يستطيع هذا الأخير أن يفرض على دائرة تضم أكثر من ١٥٠ ألف صوتاً مرشحاً غير مرغوب فيه، على حد قول هـ.ع.

وقد رأينا أنه من المهم في كتابنا هذا إبراز قوة القاعدة. فإذا كان التزوير من أسفل يحشد علاقة القوة بين المرشحين الأقوياء إدارياً واقتصادياً على المستوى المحلي، فليس صحيحاً أن "الهيئة الاجتماعية"، "إن لم نقل هيئة الناخبين"، لا وجود لها على الإطلاق. من المؤكد أن المنافسة بين المرشحين تفرض عليهم التعامل ليس مع الناخبين مباشرة، وإنما مع "الناخبين الكبار غير الرسميين" الذين يعملون على تحقيق مصالحهم الشخصية والمصالح العامة لمحيطهم أو لمجموعات المصالح التي يرتبطون بها. ونظراً لكثرة المرشحين تستطيع شبكات الأعيان المحليين الاستفادة من تنافس المرشحين في العروض التي يقدمونها لكسب الزبائن، وهذا هو ما يفسر على وجه الخصوص تجديد النخب البرلمانية في مصر قبل انتخابات ٢٠٠٠ بكثير. ففي انتخابات ١٩٩٥ شمل مجلس الشعب ١٧٩ عضواً جديداً. كما أن في قوة القاعدة تفسر لظاهرة التصويت لصالح الوجود الجديدة والمستقلين على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي. فبينما يتأثر المرشح الرسمي للحزب الوطني الديمقراطي سلباً بفقدان النظام لمصادقيته يستفيد المرشح المستقل على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي من جهتين: بالنسبة للنظام السياسي فهو في "الداخل" و"الخارج" في أن واحد، ونظراً لاستقلاله المعان أثناء الحملة الانتخابية فهو يتمتع بقدر أكبر من الحرية في خطابه. بيد أن استقلاله هذا لا يجب أن يسهى إلى صورته كفاعل سياسي له نفوذه داخل النظام لخدمة مصالح الناخبين في الدائرة والمجموعات التي ساندته وأيضاً مصالحه الشخصية بطبيعة الحال. ينطبق هذا الوضع على الدائرة محل الدراسة حيث لا يعاد انتخاب نفس النواب أبداً، وحيث يتم دائماً انتخاب المرشحين المستقلين على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي. ففي ١٩٩٠ فاز عبد الواحد سبل ورجب الغرماوي الذي حل محله عند وفاته طه مقلد. وفي انتخابات ٢٠٠٠ فاز سمير السقا وطه مقلد. وتصدر الإشارة هنا إلى أن عودة طه مقلد والتصويت لصالح المرشح الرسمي للحزب الوطني الديمقراطي سببهما الرئيسى هو الظروف الخاصة التي أجريت فيها تلك الانتخابات.

تفقد المشاركة الانتخابية المنحرفة المتمثلة في التزوير على مستوى القاعدة شتاً من انحرافها بسبب المواقف العام للمندوبين المزورين الذين يصعب على الناخبين الكبار غير الرسميين وكذلك على المرشحين أنفسهم السيطرة عليهم؛ لأنهم لا يسعون إلا إلى تحقيق مصالحهم الشخصية، وفي ذلك تفسير للعنف الذي اتسمت به الانتخابات ١٩٩٥. ومن ثم يفسر هذا ردود الفعل الإيجابية التي أبدتها ممثلو القاعدة أو زبائن

الحزب الوطني الديمقراطي والنظام عند صدور حكم المحكمة الدستورية العليا، ويرى ع.ط. أن الرقابة القضائية سوف تقضى على نوعين من البلطجة التي تمارس في دائرته: "الحكومية"، أي تزوير الدولة للانتخابات وترشيحها أشخاصا لا يصلحون وليس لهم شعبية إطلاقة، و"الشعبية"، أي كون كل مرشح من المرشحين يحيط بنفسه بمجموعة من البلطجية يقومون بتسويد الانتخابات لصالحه. يعد كل هذا بلطجة شعبية ومحلية لا يد فيها لا للحزب الوطني الديمقراطي ولا للحكومة. أما ص.ع. بخبرته الطويلة فيبدو أكثر ارتياحا: "رقابة القضاء شيء جيد سوف يعيد الثقة في الانتخابات، من الأرجح أن تؤدي هذه الرقابة القضائية إلى تقليل عمليات التسويد والتسديد، بل قد تقضى عليهما ولكن هل ستقضى على التزوير؟ هذا هو السؤال...".

قد ينطبق نفس الكلام على النظام السياسي المصري. فكما رأينا في الباب الأول من الكتاب احترام النظام حكم المحكمة الدستورية العليا ونفذه بطريقة شاملة وصحيحة. ربما يرتبط هذا الموقف بالرغبة في "تهذيب" العملية الانتخابية بواسطة القضاء لانفلاتها من أي رقابة سواء من الجهات العليا أو من القاعدة. فلا الحزب الوطني الديمقراطي ولا أجهزة الأمن والداخلية ولا الجهاز الإداري والسياسي الإقليمي والمحلي، ولا حتى أعيان القرى والأحياء، نجح في إدارة التناقضات وصراعات المصالح التي شهدتها انتخابات التسعينيات. قلما إذا لا يوضع اختيار الناخبين في إطار مؤسسي، لا تؤدي نتائجهم إلى انتقاد مسألة أغلبية الثلثين بمجلس الشعب نتيجة لضم المستقلين إلى الحزب الوطني الديمقراطي والقيود الإدارية والسياسية والقانونية والأمنية التي تعترض مرشحي المعارضة؟ فمن شأن هذا "التهذيب" أن يجنب الناخبين مناح العنف الذي أجريت فيه الانتخابات السابقة وأن يكسب النظام صورة أفضل سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الداخلي.

القسم الرابع

الرقابة القضائية، الناخب وانفتاح السوق الانتخابي

دون حضور الناخب شخصيا إلى لجان الانتخاب للإدلاء بصوته سرا لا يمكن أن يكون هناك انتخابات. هذا هو المفدى الأساسي لإخضاع لجان الانتخاب لرقابة القضاء. ونتيجة لهذا الإجراء انقلب المنطق القديم الذي كان يسود العملية الانتخابية في مصر فالرقابة تسهم، في فترة الانتخاب، في الحد من عدم تكافؤ التعاملات الزبائنية بين الناخب والمرشح، كما أنها تفتح المجال لسوق انتخابي موسع وتعدل بالتالي أساليب "الحث على التصويت" وخصائصه.

١ - نهاية "التصويت البديل"،

والتوازن النسبي في التعاملات الانتخابية الزبائنية

كان أول ما ترتب على إشراف القضاة على لجان الانتخاب الفرعية الاختفاء الفوري "للتصويت البديل" الذي كان يمارسه المندوبون. ففي يوم التصويت، وبعد أن تأكدوا من عدم جدوى وجودهم، غادر كل المندوبين لجان الانتخاب للقيام بمهام أخرى تخدم موكلهم لاسيما تعبئة وحشد الناخبين. وعلى جانب آخر اختفت الكلمات المرتبطة بالتزوير التي كانت سائدة من قبل وظهرت مفردات ومصطلحات جديدة لاسيما "الترغيب"، إذ كان المراد الآن هو حشد وإقناع وإحياء هذا "الغائب الكبير" في الانتخابات السابقة أي الناخب. وبالتالي يمكن القول بأن الإشراف القضائي قد أدى إلى ظهور^{٢٤} "العنصر الأساسي" في أية انتخابات جديدة بهذا الاسم وهو - الناخب الفرد الذي يدلي بصوته سرا لصالح المرشح الذي يختاره، وهي فئة لم يكن لها وجود من قبل. ويعد هذا أمر جوهري: إذ يدرك الناخب في هذه الحالة مدى حريته وقوته النسبية لحظة التصويت.

إذا كان الإشراف القضائي قد أدى إلى اختفاء ظاهرة "التصويت البديل" كصورة من صور التزوير فما هو تأثيره على ظاهرة "الحث على التصويت"، وهو ما كان يقوم به الناخبون الكبار غير الرسميين والوسطاء بين المرشحين والناخبين؟ إنها ظاهرة محتمة وعامة مع اختلاف الأشكال والأساليب من دولة إلى أخرى حسب ما يوجد بها من بني شرعية لكسب الأصوات. ومع ذلك فإن الإشراف القضائي يخفف إلى حد كبير من حدة تلك الظاهرة ويساعد على تطورها. وبدون التفرق لتكهانات مستقبلية يمكن القول بأن الإشراف القضائي أسفر عن أمرين منطقيين: أيما كانت الوعود والأعمال والخدمات التي يقدمها المرشح، فإن الناخب أصبح حراً في اختيار من يعثله وتزداد هذه الحرية بقدر ما يحاط اختباره بالسرية. إذ يمكنه رفض الاتفاقات المبرمة مع الناخبين الكبار غير الرسميين. في هذا الشأن يقول طرغ: "كيف يمكن التحكم فيما يفعله الناس خلف الستائر؟" الواقع أن هذا الأمر لم يغير طبيعة ودلالة التصويت في مصر الذي ما زال تصويتاً زبائنياً. ولكن بالمقابل ستكون المقايضة الانتخابية أكثر تكافؤاً. فإذا كان النائب يستطيع عدم الوفاء بوعوده، فالناخب من جهته يمكنه عدم رد الجميل أي عدم انتخابه.

٢ - انفتاح السوق الانتخابي وتعديل "الحث على التصويت"

لثاني النتائج المرتقبة على الإشراف القضائي - وليس أقلها شأنًا - هي ظهور هيئة ناخبة لم يكن لها وجود من قبل حيث إن الناخبين الكبار غير الرسميين والمزورين كانوا يسيطرون على أصوات الناخبين. وبنشأة الهيئة الناخبة أو عودتها إلى الظهور تغير الوضع كثيرًا؛ إذ اتسع السوق السياسي والانتخابي.

سوق انتخابي موسع

مع مراعاة كل النسب والحذر المعتاد يمكن تشبيه اتساع السوق الانتخابي بالتغيرات التي شهدتها السوق الانتخابي الأوروبي عند الانتقال من نظام الاقتراع المقيد بشروط مالية واجتماعية إلى نظام الاقتراع العام^{٢١٦}. في مصر التسعينيات كان الاقتراع مقيدًا بشروط مماثلة ولكن غير معطنة يحتكرها الأعيان وبصفة أعم الناخبون الكبار غير الرسميين. وقد أدى الانتقال إلى سوق سياسي موسع إثر ارتفاع عدد الناخبين نتيجة للأخذ بنظام الاقتراع العام، على حد قول دانهيل جاكسي، إلى تغيرات في المقايضة الانتخابية. وفي عهد الملكية النيابية كانت الأسواق في أيدي الأعيان وكانت محدودة ومقسمة (الرهانات محلية بل شخصية) ذات طابع احتكاري (كثير من المرشحين ينتخبون دون منافسة حقيقية منذ أول جولة أو بفارق كبير). تتسم التعاملات في هذا النوع من الأسواق بالشخصنة وهي غير نوعية وكثيرا ما تتسم بالتكافؤ، وهي عبارة عن علاقات مهنية على تبادل الخدمات والدعم والمنافع المادية والرمزية الخاصة أو العامة. ويكون للتبادل ظاهرا جليا ولا يشمل مزايا سياسية محددة. كما أن رهانات المنافسة هي رهانات اجتماعية بل شخصية. وأخيرا من صفات هذا السوق أنه حمائي لا ينتخب فيه الناخبون إلا أحدا من ذويهم. هذا ويحدث الانتقال إلى السوق الموسع ونظام الاقتراع العام تغيرات جوهرية في المقايضة والتعاملات الانتخابية. فكلما زاد عدد الناخبين كلما أصبح من الصعب إقامة علاقات شخصية، وكلما كانت التعبئة قائمة على المبادئ المعنوية والمجردة. كذلك يميل السوق الانتخابي إلى التميز والتفرد. فعلاوة على الصراعات بين الأشخاص تنشأ الشقاكات بين الفصائل وقد يسهم الصراع بين الفئات الاجتماعية في إظهار المنافسة في الأسواق السياسية. ومع اختفاء الظروف الاجتماعية المواتية للمناظرة، وزوال محاولات من يطلق عليهم الآن جارجو بالمقاولين السياسيين لفرض علاقات جديدة بين الناخبين والمنتخبين، تراجعت استراتيجيات التعبئة الانتخابية المهنية على عرض المزايا المادية، وأصبح كسب الأصوات عملية متخصصة وجماعية.

لا سيما باللجان الانتخابية التي نجم عنها فيما بعد الأحزاب السياسية^{٢١٦}.

الهدف من هذه الفقرة المطولة عن الانتقال - في فرنسا - من السوق الانتخابي إلى السوق الموسع إثر ارتفاع عدد الناخبين هو أن تبين أن ظهور هيئة ناعبة في مصر، مهما كانت محدودة الحجم، من شأنها تغيير طبيعة التعاملات الانتخابية وأشكالها. وإذا كان الانتقال إلى تعامل من النوع "السياسي" بين مرشح يقترح برنامجاً أو أفكاراً سياسية وناخب يختار حسب رأيه السياسي لا يعد نتيجة طبيعية تتم تلقائياً عند ظهور سوق انتخابي، فعلى عكس ذلك لا شك في أن طبيعة الوساطة بين المرشحين والناخبين والأساليب المستخدمة فيها تتغير. فهناك احتمال كبير ألا تقلل الوساطة حكراً للبعث، وهو ما شاهدناه في قرية سنتريس، وإنما يقوم بها فاعلون جدد فيتنوع الوسطاء، بل وتقل الوساطة رأسياً بينما تزداد أفقياً.

نهاية احتكار "الحث على التصويت"

من شأن الهيئة الناعبة المصرية - وليس مجرد ظهورها - أن تدفع الفاعلين الذين يسعون إلى اكتساب أصواتها إلى أن يأخذوا في الاعتبار تنوعها واهتماماتها والمصالح التي تحركها. وفي هذا الصدد فإن أعمال الباحثين الذين اهتموا بدراسة تحول بلدان الجنوب إلى الديمقراطية السياسية والانتخابية مقنعة للغاية. يبين ريشار بانيجاس كيف أن الأخذ بالتعددية في دولة بنين في التسعينيات قد عزز وضع الوسطاء مثل قيادات القرية والقيادات الدينية والأعيان وحتى الأفراد العاديين الذين أجادوا التمصرف وعرفوا كيف يشعرون المرشحين والأحزاب باستحالة الاستغناء عنهم. فالسمسار السياسي الجديد لا ينتمي إلى أي حزب ويؤكد أنه له نفوذ على عدد من النشطاء أو الناخبين. ومن جهة أخرى تبين كامى جواران استناداً على مثال ريو دي جانيرو بالبرازيل كيف أن الشبكة الزبائنية بين المرشح والناخبين تتجه نحو اللامركزية بفعل ارتفاع عدد المرشحين وتزايد عدد المضاربين الصغار. وفي مصر كان أهم عنصر هو ارتفاع عدد المرشحين، كما أن الإشراف القضائي وأثره على نشأة هيئة الناخبين قد أدى إلى تزايد عدد الوسطاء وساهم بالتالي في "فك مركزية" الشبكة الزبائنية. وفي قرية سنتريس واجهت جماعة ص.ع. منافسة شرسة من قبل المقاولين - أو بالأصح السماسرة - الانتخابيين الجدد. يرجع الوضع الاحتكاري لجماعة ص.ع. لكونهم يسيطرون على أصوات الهيئة الناعبة الافتراضية. إلا أن توجه الفاعلين - الموزعين نحو الاستقلالية داخل لجان الانتخاب تجاه الناخبين الكبار

غير الرسميين والمرشحين على حد سواء حال دون تجديد المرشحين كما يشهد بذلك متوسط سن هؤلاء، وكذلك ظهور بعض النخب الكبار خارج المجموعة السياسية التقليدية في القرية. وحتى تنشأ مجموعة من الوسطاء الانتخابيين لا بد أن يتمكن هؤلاء من الوصول إلى سوق الأصوات والنخبين، وقد وفر الإشراف القضائي مثل هذا السوق.

إن أعيان سنتريس المسنين قد طالهم الإرهاق، ونحن نشهد الآن نهاية الثقل السياسي المحلي الذي كان يتمتع به الجيل الذي دخل المجال السياسي في عهد التجربة الناصرية. ويرجع ذلك إلى حتمية تجديد الأجيال، والدليل على ذلك ما حدث عند وفاة ط.ع. أحد الأخوين الأعداء، بعد بضعة أشهر فقط من انتهاء بحثنا الميداني، ولكن أيضا اعتراض المستبدين والمهمنين الاجتماعيين، لاسيما شباب القرية، على وضع مجموعة القدامى واحتكارهم النشاط السياسي والانتخابي.

الواقع أن الريف المصري قد تغير كثيرا ويشهد على ذلك ما آلت إليه قرية سنتريس وشباب القرية بفضل التقدم الذي تم في مجال محو الأمية والثقافة ودخول وسائل الإعلام. ومن جهة أخرى تسعى فئة الشباب إلى دخول اللعبة السياسية بطريقة مستقلة دون التعرض لضغوط لأنها أصبحت ميسرة. ويمكن القول بأن الإشراف القضائي على لجان الانتخاب القرية يلبي بطريقة ما هذا المطلب. يقول ط.ع.: "إن دور الوسطاء في سبيله إلى الاختفاء بسبب التعليم، والإشراف القضائي سوف يكمل هذا التطور". ويضيف ط.ع.: "أن أكثر من تأثر بتلك التحولات هم النخبون الكبار غير الرسميين وهم يدركون تماما أن نفوذهم وثقلهم أصبح محل اعتراض الشيخ أ. (٦٨ سنة): "ولدت في هذه القرية سنة ١٩٣٢ وحضرت آخر انتخابات قبل الثورة، انتخابات ١٩٥٠، وكنت عضوا في الاتحاد الاشتراكي للعري. لاحظت أن من عام ١٩٥٠ حتى اليوم المشاركة السياسية في قريتنا زادت، وهذه الظاهرة لها عدة أسباب: أولا في قريتنا كل العائلات لها أولاد دخلوا الجامعة وعندنا صحفيون وأطباء ومحامون يشكلون ما يسميه الماركسيون "الانتجنسيا". هؤلاء لهم تأثير على عائلاتهم. العامل الثاني هو التكنولوجيا الحديثة والتليفون المحمول والانترنت. وبعد هذا من عوامل المشاركة السياسية لأنه من السهل على كل دائرة معرفة ما يحدث في الدوائر الأخرى. لم يكن الصال كذلك من قبل وكان لابد من الانتقال للحصول على المعلومة. أما الآن، مع الحاسب الآلي والانترنت يمكنك الحصول على كل المعلومات من كل أنحاء العالم وأنت في بيتك. والحكومة لا تستطيع أن تفعل شيئا لمنع ذلك. مثلا الإسلاميون في أوروبا

يرسلون التعليمات لأصدقائهم في مصر وإيران عن طريق الإنترنت، وقدمت قناة الجزيرة برنامجاً عن طريقة استخدام الإسلاميين للإنترنت، ويؤدي ذلك إلى مشاركة سياسية لا تستطيع الحكومة مقاومتها. العامل الثالث هو الصحف والمكتبات، في الماضي لم تكن الصحف تصل إلى قريتنا ولم يكن بها مكتبة. أما اليوم فالشباب يقرأون وبما أن الشباب متعلمون فهم يفهمون ما هي المشاركة السياسية. لم يكن هناك إلا مدرسة صغيرة للابتدائي وأخرى للإعدادي، وكانت المدرسة الثانوية على بعد ثمانية كيلومترات والجامعة في القاهرة. لم يكن لدى الناس المال الكافي لتعليم أولادهم. كل ما كان في إمكانهم كان الكتاب. أما الآن فهناك مدارس وحتى هناك جامعة في شبين الكوم. وأخيراً العامل الأخير هو الأحزاب السياسية. يوجد في قريتنا ممثلون عن كل الأحزاب وهم يؤثرون على الشارع، والناس يتعلمون بذلك ما هي المشاركة السياسية".

وقد جاءت على لسان ع.ط. أقوال مماثلة: "الناس هنا لهم ثقافة سياسية. فهم يعرفون معنى كلمة انتخابات وتسويد وتسديد وتزوير ولجنة انتخاب وكشف انتخابية. كما يعرفون من له حق التصويت ومن ليس له هذا الحق، وما هي مهمة مجلس الشعب، ومدته وعدد أعضائه، ونسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين، والأعضاء المعيّنين، والاستفتاء... الخ. وهذه الثقافة موجودة عند كل الطبقات الاجتماعية وكل الأعمار لأن كل عائلة من عائلات سنتريس تضم اليوم ثلاثة أو أربعة جامعيين، أضف إلى ذلك التليفزيون والأطباق الهوائية والصحافة والمراكز الثقافية ومراكز الشباب والأحزاب السياسية. كل ذلك يعطي الناس ثقافة سياسية، وعلاوة على ذلك العمارة المستمرة للانتخابات أو حتى مشاهدة انتخابات مجلس للشعب ومجلس الشورى والقمبات واتحادات الطلاب. كل ذلك يعطي للشباب والكهول والفلاحين والمدرسين والتجار نوعاً من الثقافة السياسية". وعلى حد قوله يبدو أن الشباب له تأثير على العائلات، غير أن النتائج السياسية والانتخابية لتلك التغيرات التي تمس الشباب، إنما تؤثر أيضاً على ثقل الوسطاء.

ويقول، ف.ع.: "في الماضي كان دور الوسطاء أساسياً. كنت تعطي المال لكبير العائلة أو لشخص آخر ليأتي لك بأصوات الفلاحين وكل العائلة. أما الآن فقد أصبح دورهم محدوداً بسبب التعليم. لم يعد الناس يحتفلون أن يوجههم أحد". ويذكر هم، دور الوساطة الذي كان يلعبه والده فيقول: "قبل الثورة كان أبي يقوم بدور الوسيط لحسن زياد باشا. كان يفعل شئنا مهما جدد. عندما كان يريد أن يصوت أحد لحسن

زياد باشا كان يعطيه نصف ورقة مالية قيمتها جنيه واحد ولا يعطيه نصفها الثاني إلا بعد التصويت. ولكن في هذا الزمن قل دور الوسطاء إلى حد كبير إلا في المناطق النائية لأن الناس أصبحوا مثقفين وهم يجلسون من أن يقال إنهم تقاضوا مبلغا من المال لينتخبوا فلانا أو فلانا. ولكن ذلك يتم بأسلوب مهذب في صورة تبرعات للمسجد أو غيره ومقابل ذلك يضمن الوسيط أصوات المجموعات التي يسيطر عليها. نفس الكلام جاء على لسان ص.ع. : "انتهى دور الوسطاء بسبب الجهود المبذولة في مجال محو الأمية ولا يستطيع أحد أن يقول أن أصوات القرية الفلانية تتكلف "كذا" أو "الخدمة للفلانية"، فالمهم الآن هو الاقتناع". وبذلك يمكن القول أن التعليم ومحو الأمية يلعبان دورا كبيرا في جعل التصويت مسألة فردية ومسألة اقتناع أو رأي شخصي.

حتى دون أن ندعى أن إضفاء للطابع الفردي على التصويت كان نتيجة حتمية لمحو الأمية، علينا أن نقر بأن التعليم يوفر الأدوات اللازمة لحرية التصويت. يقول الآن جارجو^{٢٨} في هذا الصدد : "إن معرفة القراءة وال حساب تعنى أيضا معرفة قراءة بطاقة الانتخاب وإعلان نوايا المرشح والصحف ومعرفة عدد الأصوات أو فهم معنى وجود أغلبية في البرلمان". وبالطبع يؤدي هذا التوجه نحو فردية للتصويت، لا سيما بين الشباب، إلى تعقيد لعبة تأثير هؤلاء أو أولئك ويصبح من الصعب التنبؤ بنتائج الانتخابات.

الحاج ا.ت. ٤٥ سنة، عضو سابق في المجلس الشعبي المحلي لمدينة سنتريس : "لم تعد السياسة مثل ما كانت عليه في الماضي. اليوم في القرية نشب المصراعات لأي شيء. لو كانت القرية تتفق على شيء وعلى رأي واحد لكان هذا أفضل. في الماضي كان من السهل معرفة عدد الأصوات التي يمكن للمرشح الفوز بها في القرية، بل وكنت تستطيع، بالورقة والقلم، أن تعرف من معه ومن ضده وذلك تعرف عدد الأصوات التي سيحصل عليها في كل قرية وفي كل دائرة. وحتى قبل إعلان النتائج كان نكل يعلم من الفائز. أما اليوم فالحالة مؤسفة. كل فرد في العائلة الكبيرة، أو حتى في العائلة الصغيرة، له رأيه الشخصي وتوجد خلافات كثيرة. في الماضي كان كل الناس متساوون والكبير هو الأكبر سنا وكان له نفوذ أكبر. لا يهم إن كان فلاحا أو بقالا أو موظفا صغيرا. ومع تقدم التعليم والوعي والثقافة في القرية نشأت طبقة جديدة حلت محل كبار السن والآخرين. ولذلك، وقت الانتخابات يحاول كل شخص أن يفعل شئنا هاما ولو كان ذلك ضد إخوته وأعمامه أو أخواله وباقى أفراد العائلة فوشب الصراع.

كل شخص يصوت لصالح مرشح مختلف وأصبح من الصعب عد الأصوات كما كان يحدث من قبل. وذلك اختلقت قيادات الماضي وكل واحد الآن له رأيه الشخصي... هذا هو ما يسمى بالديمقراطية العنقودية أو التلقائية، ولكنها أيضا شعبية على المستوى المحلي، ولكنها لا تؤثر على شيء لأنها سلبية".

ولنستمع في نهاية حديثنا عن اعتراض الشباب على ثقل الوسطاء لما يقوله ص.ع.: "يجب أن نعلم أن شباب الريف قد تغير كثيرا ونتيجة لذلك قل تأثير كلمتنا وقل ثقلنا ونفوذنا، بل تلاشي كل ذلك لصالح الشباب ولا شك في أنهم سيقومون بدورنا على وجه أفضل. الشباب هنا كانوا أصلا من الفلاحين الأميين، وكان يكفي أن تقول لهم "أنت وأنت علموا على هذا الرمز أو ذاك : فكانوا ينفذون ولا يمكنهم الرفض أو حتى الإفصاح بأنهم يريدون انتخاب شخص آخر خشية أن يكشف أمرهم أمامي. كانوا يعرفون أنه في هذه الحالة، إذا حدث لهم أي شيء، لن أساعدهم لأنهم "كسروا" كلمتي وأنا واحد من "الكبار". لكن الآن، مع تعليم الشباب، لا أستطيع أن أقول لأحدهم اذهب وانتخب فلانا. إذا كان مهذبا أو من أقرب أقرباتي سوف يوافقي في الظاهر ويسخر مني في دلقه ويقول لنفسه : "لن يأمرني هذا المتخلف بما يجب علي أن أفعله". وإذا كان شابا لهقا سوف يقول : "ولما لا تذهب أنت وتصوت له، أنت صغير". لذلك يمكن القول بأن التعليم قضى على دورنا، أو على الأقل جعله ضعيفا وغير ملموس. والإشراف القضائي سوف يقضى عليه تماما خاصة لو تم بنزاهة كما يقولون. كما أن الفراغ والبطالة جعللا الشباب لا يجد ما يفعله إلا الثرثرة والكلام الفارغ. يقضون وقتهم في القراءة والاستماع. وعندما أقول لهم إن فلانا خير شخص يمثلنا في البرلمان يتهمونني بأن مقاييسي في اختيار المرشح مقاييس رجعية وتقليدية وأن الاختيار يجب أن يكون على أساس أجدر المرشحين لهذه المهمة وليس على أساس القرابة والمصاهرة ولا لكون المرشح من أبناء القرية. وفي نظري يجب أن يكون الشخص الذي ينتخبونه متعلما ومتقفا وقادرا على الفهم والتشريع. يجب أن يخدم الأمة أولا ثم أهالي النائرة. وعلى هذا المستوى أيضا يجب أن يخدم مجموع الأهالي وليس أصدقائه وزبائنه. ولا أستطيع الرد عليهم لأنهم على حق. وما أنهم شباب وليس لهم عمل، ينشغلون بالانتخابات على مدى أكثر من سنة مما يهدد وظيفتنا ودورنا. أعطيتهم وسائل الإعلام والصحف ثقافة سياسية أكثر من اللازم. كل واحد منهم يريد أن يصبح عبد الناصر ويكون له دور. هذه لعنة حلت علينا نحن "الكبار" وعلي دورنا في توجيه الأهالي. ما زال لنا دور في المجالس العرفية. ولكن

هذه أيضا لا يعترف بها الشباب. يقولون إنها ليس أكثر من عرف وأنه من الأفضل اللجوء إلى المحاكم لأنها ستعترف بحقك. فالمحكمة محايدة لا تعرف أحدا وبالتالي لن تلق مع القوى ضد الضعيف. ربما يحمي دورنا لأنه في وقت ما لن يكون لنا أي وظيفة".

نحو زبائنية أكثر أهقية؟

بذلك يمكن القول بأن الإشراف القضائي على لجان الانتخاب الفرعية يعتبر مرحلة إيجابية هامة من التوجه الديمقراطي في الانتخابات في مصر. وأكثر ما جاء به من إيجابيات أنه أدى إلى وجود هيئة ناخبة وفتح سوق جمع الأصوات الذي كان قاصرا في البدء على الأعيان ثم بعد ذلك، وبسبب تزايد عدد المرشحين الأقوياء اقتصاديا نتيجة الانفتاح، على المدعويين - للمزورين. ومع تنوع الهيئة الناخبة أصبح من الممكن تجديد وتزايد وتنوع الوسطاء والوكلاء. ومع ذلك لم تؤد تلك التغييرات إلى تعديل جوهري في دلالة التصويت في مصر. فهو ليس تصويتا بهدف التعبير عن رأي سياسي، وإنما تصويت بهدف المقايضة أساسها الزبائنية: مرشح يفعل أو يعطي (أو يتعهد بالفعل أو العطاء) ومن يشكركه بانتخابه أو يعاقبونه بعدم انتخابه مرة أخرى. ليس هناك تعارض في الواقع بين الانتقال إلى الديمقراطية الانتخابية والتعددية السياسية من جهة والزبائنية من جهة أخرى. والدليل على ذلك ما حدث في كثير من بلدان الجنوب التي تبنت نظاما ديمقراطيا مؤخرًا. بل أن التحول إلى التعددية والديمقراطية قد يضاعف الشبكات الزبائنية الانتخابية. وبين ريشار بانيجاس متحدثا عما حدث في بنين، أنه مع هيكلية النظام الحزبي لعبت السياسة الزبائنية دورا أكبر في تعبئة المؤيدين. وأخيرا أحدث انتقال بلدان الجنوب إلى الديمقراطية تقدما في التفكير حول طبيعة الزبائنية وعلاقتها بالديمقراطية. هل يجوز اعتبارهما متناقضين؟ ألا يتم تعزيز الديمقراطية - بشيء من المفارقة - في بوتقة أنماط من المنطق الزبائني ومن خلال سياسة ملء البطون؟ هذا هو السؤال الذي يطرحه ريشار بانيجاس الذي لاحظ أن القاعدة تستخدم التصويت الزبائني كوسيلة لتحقيق مصالحها وتوجد تنافسا في عروض المرشحين، بل وتستخدم التصويت كوسيلة للانتقام من الجهات العليا. أما أقوال كامبي جواران فهي أقل جرما، إذ إنها ترى أن الزبائنية، في إطار الانتخابات الحرة، تشوه لعبة التعددية بتمييزها للمرشحين الذين في أيديهم مقاليد السلطة، إلا أنها (أي الزبائنية) تدخل أيضا في إطار الأداء الديمقراطي: لأن الناخبين لهم حرية

التصويت. ولكن هل هم أحرار بالفعل أم أنهم مضطرون، نظرا للفوارق الاجتماعية وندرة الموارد وخصخصة توزيعها، إلى قبول نظام رقابة سياسية يخضعهم لطبقة سياسية لا تمثلهم أو لا تمثلهم، إلا بقدر محدود، وإن كان هذا النظام لا يلغي اختيارهم تماما؟ وتشير كامبي جواران أيضا إلى أن التعود على التصويت واندماج الفقراء في السياسة يتم من خلال ممارسة المقايضة.

ما هو الوضع بالنسبة لمصر؟ من الصعب الإجابة على هذا السؤال لأن التغيرات التي أحدثها الإشراف القضائي على لجان الانتخاب لم تتضح بعد حقيقتها، ولأن الفاعلين القدامى والفاعلين المحتملين - وقد فوجئوا بالجديد في عملية التصويت في انتخابات ٢٠٠٠ - لن يكشفوا عن استراتيجياتهم وخططهم إلا في الانتخابات المقبلة. وكما أشرنا في الباب الأول من هذا الكتاب لن يتمكن القضاة وحدهم من ضمان التوجه الديمقراطي للانتخابات في هذا البلد، ولا إعطاء عملية انتخاب النائب دلالة سياسية. لا بد من إصلاحات قانونية وإدارية وسياسية سواء فيما يتعلق بالمعايير الانتخابية، أو بمباشرة الحقوق السياسية للمواطنين ولأحزاب السياسية، أو بإعادة تنظيم النظام السياسي - الإداري المحلي الذي - بفعل خلله الوظيفي، جعل من النائب "عمدة بديل" في دائرته.

تبين من تحليل التزوير "من أسفل" كيف أن أعضاء المجالس الشعبية المحلية يقومون بتزوير الانتخابات لصالح "معظمهم" أي النواب، والواقع أن انتخابات ٢٠٠٠ بغضائها على عملية "التصويت البديل" أدت إلى قطع علاقة المصالح التي كانت تربط هذين الفاعلين. ينهي هذا الانقطاع بتغير العلاقة بين المرشح لمجلس الشعب والهيئة الناخبة من جهة، وبين عضو المجلس الشعبي المحلي والهيئة الناخبة من جهة أخرى. منطقيا سيضطر كل منهما من الآن فصاعدا مخاطبة الناخبين لكسب الأصوات دون اعتماد أحدهم على الآخر في ظل نظام العلاقات الزبائنية الذي غاب عنه الناخب. ونظرا لوزال المصالح المتبادلة، أو على الأقل المباشرة، سوف يلعب كل منهما منفردا وسوف تنشأ علاقات جديدة. وأخيرا ينهي هذا الانقطاع بتجديد شامل للمجالس الشعبية المحلية وإحياء دور هذه المجالس. هذا هو الأمل الذي عبر عنه الأشخاص الذين أجرينا معهم البحث الميداني وهم يشكلون كما ذكرنا قاعدة النظام السياسي المصري والحزب الوطني الديمقراطي.

م.ز. (عضو الحزب الوطني الديمقراطي وعضو المجلس الشعبي المحلي بمحافظة المنوفية، رئيس لجنة التجارة الداخلية والتموين في المجلس الشعبي): تقتضي

الديمقراطية أن يكون هناك وعي وثقافة سياسية وكل ذلك تحلق في انتخابات ٢٠٠٠ التي حركت في الناس الوعي السياسي الذي كان قد اختفى بعد عهد الناصر... وسوف تكمل انتخابات المحليات كل ذلك لأن الحملة الانتخابية ستكون صعبة جدا، ثم إن الديمقراطية تبدأ بالمحليات لأن معظمها يحتل أهمية كبيرة في الريف حيث يسكن معظم المصريين، وإذا ما أعطوا قدرا صغيرا من السلطة ليحكموا أنفسهم ستكون هذه هي الديمقراطية، وتكتمل الصورة السياسية بمجلسي الشعب والشورى... عندما تشاهد التلفزيون وترى كيف تتزايد مساحة الديمقراطية... يرتبط كل ذلك بالنوابا الحسنة التي تدهبها الإدارة السياسية حتى تكون الانتخابات نزيهة كما في عام ٢٠٠٠، وهنا سترى الديمقراطية الحقيقية في المحليات (...) فانتخابات المجالس الشعبية المحلية، عندما تجرى في ظل قانون لا يمنع أعضاءها أي صلاحيات، فإنها تجذب الحمقى وغير الأكفاء... يقضون الوقت في إزعاج التنفيذيين بطلبات غريبة. ولكن في رأيي أن الانتخابات القادمة ستكون نزيهة وستضم المجالس الشعبية المحلية أشخاصا أكفاء ومتفهمين... يجب فقط إعطاءهم صلاحيات جديدة... سوف تفتح الانتخابات المقبلة الطريق لإصلاح الحياة السياسية بالمحليات في مصر (...) يجب أن يكون عضو المجلس الشعبي المحلي حاصلا على الأقل على شهادة جامعية، وهم كثيرون في الريف حاليا، وأن يكون قد قدم خدمات لمؤسسة للمحيطين به وأن يؤيد ترشيحه ما لا يقل عن ٥٠٠ شخصا. يجب أيضا أن يكون مقفرا ماليا وملتزما وليس من أتباع أحد نواب مجلس الشعب أو مجلس الشورى... وأخيرا أن يكون رجلا مستقلا يعرف ما يفعل ويعرف أهمية وجوده في المجلس الشعبي المحلي (...). أدت انتخابات ٢٠٠٠ إلى تقليص دور المنتخب الذي يصبح فيما بعد عضوا في المجلس الشعبي المحلي، وبالتالي تفقد المحليات أهميتها بالنسبة للنواب (...) وكل ذلك معناه أن على المرشح أن يحسن التصرف ويقدم الخدمات للأهالي إذا كان يريد الفوز...".

تفترض كل هذه الاستنتاجات أو النتائج أن يكون لدى النظام المصري رغبة حقيقية في "تطهير" عملية التصويت والعضى قدما في التجربة أثناء الانتخابات القادمة. غير أن هذا لم يحدث إذ أن انتخابات ٢٠٠٢ المحلية أجريت بلا إشراف قضائي، أما الأسباب التي قدمها النظام المصري لتبرير عدم التزامه بحكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في يوليو ٢٠٠٠ في شأن الانتخابات التشريعية وعدم إخضاع لجان الانتخاب للإشراف القضائي في الانتخابات المحلية فهي الوقت الذي يقتضيه ذلك ويكون للمجالس الشعبية المحلية لا تعد إلا قسما من أقسام السلطة التنفيذية وليست

مجالس ذات سيادة، وأن مدلولاتها تتم على المستوى المحلى.

هذا القرار يستحق التحليل لكونه يحتوى على دلالات هامة بخصوص الحدود التى ينوب النظام وضمها للانفتاح الديمقرراطى الذى بدأ فى عام ٢٠٠٠، والتى تتعلق بنوعية النخب البرلمانية وأعضاء المجالس الشعبية المحلية التى يريد أن تغفل مقاعد مجلس الشعب والمحليات، وينوع العلاقات التى يريد بها بينهم ومع قراهم أو دوائرهم. والمسألة المطروحة هنا هى طبيعة الزبائنية الانتخابية والسياسية فى مصر. يرى باتريك هينى^{٢١٩} أن ظهور الهيكل الزبائنية فى ضواحي القاهرة يرتبط مباشرة بضعف المحليات. فكما قلت ميزانية المحليات كلما حكم على النخب السياسية لاكتسابها الشرعية بالدخول فى عمليات السمسرة الفردية لعدم استطاعة هؤلاء الساسة تمثيل المصلحة العامة أو التعبير عن المطالب العامة التى لا يمكنهم تحقيقها بسبب الأوضاع المالية فتتدار على مستويات أعلى من مستواهم، بحيث يمكنهم التأثير عليها. فقد قلت قدرات الدولة للتوزيعية كثيرا ولم يعد بمقدورها تجديد نحو ٥٠ ألف عضوا تتشكل منهم المجالس الشعبية المحلية فى أنحاء الجمهورية عن طريق الانتخابات "الحرّة". بل الأكثر من ذلك انتخب بعض هؤلاء بطريقة ديمقراطية. وبذلك فهم غير "ملزمين" تجاه الجهات العليا قد يعرض الجهاز الإدارى لبعض المشاكل بسببهم كما حدث بين عامى ١٩٧٧ و ١٩٧٩. هل كان من الأفضل أن تظل العلاقة بين عضو المجلس الشعبى المحلى والنائب علاقة المعلم/الزبون، فيرضى ذلك النائب الذى يحتكر إمكانية الحصول على الأموال العامة والخدمات، والتى يجوز تملكها بصفة شخصية وإعادة توزيعها حسب منطق الفردانية ؟

الزبائنية الإدارية والاقتصادية ، توازن مهدد

يطرح قرار الدولة المصرية بعدم تطبيق نظام الإشراف القضائى على انتخابات ٢٠٠٢ المحلية فرضية أخرى. تحدثنا طوال هذا الباب الأخير من الكتاب عن تنافس نوعين من الزبائنية: الزبائنية القديمة القائمة على توزيع أموال الدولة التى فى تناقص مستمر، والزبائنية الجديدة القائمة على توزيع الأموال الخاصة للمرشحين أو لموكليهم بسطاء متزايد. بل طرحنا فرضية وجود تحالف سياسى بين الموظف ورجل الأعمال يظهر على المستوى الانتخابى. ألا يمكن القول بأن النظام المصرى كان يريد، من خلال "الهدية" التى قدمها للنواب فى عام ٢٠٠٢، وهم أساس شرعيته، عدم قلب خصائص الزبائنية، وذلك بأن يوفر لهم الإمكانيات اللازمة لمنافسة

المرشحين من رجال الأعمال القادرين على الاحتفاظ باستقلالهم تجاه أجهزة الدولة ومواردها المحدودة ؟ ألا يمكن طرح فرضية أن تطور الزبائنية الانتخابية المصرية، التي أصبحت الآن تعتمد على أموال المرشحين الخاصة، يدعو إلى إعادة النظر في إحدى السمات الرئيسية الواضحة في التصويت المصري منذ عهد عبد الناصر، ألا وهي الهيمنة الإدارية. وأنه أصبح يعبر عن الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية ؟ ومع ذلك، إذا كانت الهيمنة الإدارية، بل والدولية، تتراجع فالمسألة المطروحة هي مسألة طبيعة النظام السياسي المصري الحالي وشرعيته. فمصر تعيد النظر مرة أخرى في العلاقة بين اللبهرالية الاقتصادية واللبهرالية السياسية. ولا يبدو أن الانتقال إلى اقتصاد السوق يؤدي إلى مزيد من الديمقراطية، بل إنه يؤدي على عكس ذلك إلى تثبيت النخب الحاكمة وعرقلة عملية التحول اللبهرالي الذي بدأ منذ أكثر من عشرين عاماً.

[هوامش]

- ١٥٧ نظم القاهرة ١٩٧٧٩٩ نسخة.
- ١٥٨ أحمد سعيد عبد القادر "انتخابات ٢٠٠٠: دراسة حالة"، في عالمنا محطلي الانتخابات مجلس الشعب، ٢٠٠٠، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاشتراكية بالأهرام، ٢٠٠١، ص ٢٢٧-٢٠٤.
- ١٥٩ بدأ أنه لم يكن هناك انتخابات في عام ١٩٦٧ ضد الشعب محمد شافعي لويل من ذلك متناهي أو "متناهي".
- ١٦٠ لأجرب (الطال وطريف) خاصة بالانتخابات في أثنى من أن الأعداء المتطرفين الذين تمسكوا بالثورة ولكنهم حسب إمكان الانتخاب ولا قانون أو الهدن. وبالتالي ليس لدينا الأعداء التي تسمح بتخليق المسألة الانتخابي في هذه الفترة على حد.
- ١٦١ انظر القوي، الأول من الكتاب حول تنظيم الانتخابات ٢٠٠٠ صفحة.
- ١٦٢ انظر القوي، الأول.
- 163 Patrick Haerni, *Barbistes indociles? Sur la politisation des quartiers périurbains du Caire, thèse de doctorat soutenue en 2001.*
- ١٦٤ كان المسألة الوقت الذي بدأ في إدخال التغييرات ضمن إجراءات المواطنين. وبالتالي، لذلك نظم بعض الأمور لاسيما "نظم الانتخاب"، يقول ميشال أوفيرلي في هذا الصدد، "على المواطن -الكتاب أن يكون حريصاً وأن يُخضع لثلاثة أحكاما ليحفظوا التزامهم مع بطون صوبه الانتخابات ويغير هؤلاء أيضا إلى أن منح المواطن حق الانتخاب بحده حرمانه من وسائل التعبير السالبة مثل القوادة وإقامة القديس -.
- Michel Offerlé, *Un homme, une voix? Histoire du suffrage universel*, Découvertes Gallimard histoire, 1993, 160 pages", "La politique en campagne", Politix, n°15, 1998, p. 55-67
- ثم تعد هذه الخطوة صيغة اليوم ليس تطوير بعض أشكال الديمقراطية الديمقراطية: démocratie participative: من عناصره بالإضافة إلى قروية من تعلمات المواطنين، مدونة طرق التفتك: العامة بطريقة مستمرة عبر الزمن.
- 165 Michel Offerlé, "Mobilisation électorale et invention du citoyen. L'exemple du milieu urbain français à la fin du XIXe siècle", dans Daniel Gaxie (éd), *Explication du vote. Un bilan des études électorales en France*, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1989, p. 161.
- 166 Daniel Gaxie, "Entretiens: Enjeux électoraux, enjeux municipaux", Politix, n°5, 1989, p. 17-23.
- ١٦٧ نفس المرجع، ص ١٩.
- ١٦٨ يشير القصد من هذا إلى فروع إمداد في الهيئات القومية الإسلامية التي يستلزمها الإخوان المسلمين للقيام بالأنشطة الاقتصادية والعسكية والخدمية والتكوين لخدماتهم الاقتصادية والخدمية، قرأ في هذا الشأن:
- Ben Néfisa S., "Citoyenneté morale en Égypte/Une association entre État et Petres musulmans", dans Ben Néfisa en collaboration avec Haraf S. (éds), *Associations et pouvoirs dans le monde arabe*, coll. De l'Annuaire d'Afrique du Nord, Aix en Provence, Éditions du CNRS, 2002
- ١٦٩ معروف منه أنه يتناول التطورات الحزبية ومواقع واتجاه.
- 170 Marc Abélès, *Jeune tranquille en 89. Ethnologie politique d'un département français*, Paris, Odile Jacob, 1989, p. 349-356.
- 172 Michel Seurat, *L'État de Barbarie*, Paris, Le Seuil, 1989.
- 173 Hisham Sharabi, *Le néo-patriarcat*, Mercuri de France, 1996.
- 174 Pierre Rosanvallon, *Le Sacre du citoyen. Histoire du suffrage universel en France*, Paris, Gallimard, 1992.
- ١٧٥ يوضح أريافيتس روا أن التغييرات الحالية في العالم العربي ليست اعتدالا للثورة أو التغييرية وإنما هي شكل جديد من أشكال مثالية اقتباسا للثورة في حين جديد مثل قوادة أو عوامة القوادة الاقتصادية والمالية. ومن السمات المميزة لها مشاركة في مجتمعات مثالية في مجالات الاقتصادية

تسمى أنها تنطبق على العمودية التقليدية re-traditionalisation بمعنى أنها تنطبق والتكامل وتسمى أن مرجعيتها هي قواعد العصبية التقليدية.

Olivier Roy, « Clientélisme et groupes de solidarité: survivance ou recomposition? », dans Ghassan Salamé (dir.), *Démocraties sans démocrates*, Paris: Payot, 1994, p. 397-411
176 Bourdieu P., « Les modes de domination », Le sens pratique, coll., « Le sens commun », Paris: Minuit, p. 209-244.

Patrick Haenni, « Banlieues indociles? Sur la politisation des quartiers périurbains dans l'égypte moderne », *Le Caire*, p. 317

177 انظر الباب الثاني.

178 بعد الشباب، عنصر أساسي في الثقافة الانتقالية وسوف نعود إلى هذه النقطة لاحقاً في تطليلنا.

179 في تعريف المصري، يعتبر بناء منزل خارج حدود القرية علامة على التحرك الاجتماعي والقرية، حال ما كان يملك البنايات الإقطاعية في الماضي حتى لا يخلطوا ببناء القري.

180 181 من نولي الديمقراطية الذين استطاعوا أن يمتصوا هذه العنصرية وهذا الانحياز عن أنفسهم عن من الخصائص القومية القليلة ذات طابع محلي الذين من حزب الكومون الذي له الصلات على أعلى مستوى لتلك أجهزة الدولة.

182 Ben Néfusa S., "Citoyenneté morale en Égypte: Une association entre État et Frères musulmans", dans Ben Néfusa S. (éds.), *Associations et pouvoirs dans le monde arabe*, coll. De l'Annuaire d'Afrique du Nord, Aix en Provence, Éditions du CNRS, 2002.

183 184 ولكنه لا يزل لعدم حصوله على أي دور في الجمعية التشريعية وذلك لأنه لم يستأذنه قبل طرح مقدمته، ويشرح وجوده في مجلسي تشريع في انتخابات.

184 Ben Néfusa S., « Morale individuelle et politique: l'expérience d'un conseil "municipal" islamiste dans le quartier de Helwan », *Lettre d'information de l'Observatoire urbain du Caire contemporain*, 1999, n°78, p. 20-29.

185 Alain Garrigou, *Le vote et la vertu. Comment les Français sont-ils devenus électeurs?*, op cit.

186 Pierre Rosanvallon, *Le Sacre du citoyen. Histoire du suffrage universel en France*, Paris, Gallimard, 1992, p. 145-148.

187 Patrick Haenni, *Banlieues indociles...*, p. 298.

188 أودع آلان جاريغو كيف ساهمت الانتخابات المتنافسة في فرنسا في عهد الجمهورية الثالثة في إزالة الأبعاد العرقية بالملات الفرنسية، إذ أن القوانين جعلت الديمقراطية مدمجة ومزجها إلى علاقة تفاعل مدمج "على تعالي"، وشبه القوانين، وبالتالي لم تستطع التعداد

Alain Garrigou, *Citoyennisme et vote sous la IIIe République: le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines*, op Cit p 39-78

189 Leonard Binder, *In a Moment of Enthusiasm. Political Power and Second Stratum in Egypt*, Chicago, University of Chicago Press, 1978.

190 ميوز ريانر بين الدولة الاجتماعية والسياسية

191 انظر الفصل الثاني من الجزء الثالث

192 Ben Néfusa S., Eid S., Haenni P., « Pluralisme juridique et ordre politique urbain au Caire: les feux-semblants des majlis carfiyya », dans Le Roy E. et Le Roy J. (éds.), *Un passeur entre les mondes. le livre des Anthropologues du Droit, disciples et amis du Recteur Michel Alliot*, Paris, Publications de la Sorbonne, 2000, p. 207-226.

193 كان محمد شاهين نقاشاً عن القدرة في السياسات وأمر مجلس كان عضواً فيه هو مجلس 1991

194 يشير هذا إلى ضبط ثورة يوليو 1952

195 جيمس ماكغركن أن فروع الاجتماعية، أي شخص لا يرتبط بفروع الاجتماعية - الاقتصادية، فليس كذلك كان الشخص متجذراً من الثقافة الاجتماعية - الاقتصادية، وهذه، فهو في هذه الحالة يعتبر شخصاً "محمياً".

196 أفكار التشابك انتشاراً في الفروع المصرية هي القضايا المتعلقة بتحويل الأراضي الزراعية، والقرى وتوزيع الميراث الآن الانحياز الاقتصادي أدى إلى ظهور قضايا الديكات بدون حدود والقبائل، -تفتح الفكر- Ben Néfusa S., Eid S., Haenni P., *op cit*.

197 انظر الفصل الثاني من الجزء الثالث

198 عدد الأبطال في القرية موزع فوجت محدود جداً، وبالتالي يحتل كتب أصولهم في الانتخابات وهذا لا يترك وهذا ما يفسر عدم مشاركة هؤلاء القوم، "الواقع أن عدد الأبطال في القدرة لا يسمح لأي فرد في الانتخابات، هذه الحالة لذلك تسمى إلى علاقات بالمسلمين

بأنهم مرتبطون بالقرية مع الفروع المسلمة لأن القرية تستلهم بيتاً خاصة وأننا نعلم أننا لن نقدر ضماناً تسمى إلى علاقات الجيدة ؟
فهم، هذا هو الموقف المتكبر.

200 Ben Néfusa S., « Citoyenneté morale en Égypte... », op cit.

201 انظر الجزء الخامس من الثانية الإسلامية.

202 يشير المصنف هذا إلى مشروع كتابة اليوم وهو مشروع كبير أقامه الإخوان المسلمون بالتعاون مع الجمعية التشريعية.

٢٠٤ توجد في نفس استخدامات أخرى لكلمة "زويقة" مثل الانتخابات المصرية بين المرشحين لانتخاب الأصوات فيها ويوتيبي.

٢٠٥ انظر في الباب الثاني من هذا الكتاب.

206 Richard Banégas, « Bouffler l'argent. Politique du ventre, démocratie et clientélisme au Bénin », dans ???, *Le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines*, ???, p. 75-110.

207 Alain Garrigou, *Le vote et la vertu. Comment les Français sont-ils devenus électeurs?*, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1992, p. 167.

٢٠٨ نفس المرجع ص ٢٥٦.

٢٠٩ انظر في الباب الأول فصل "خلفاء الدولة الانتخابية وحدهم مهمة القضاء" ومناقشة الفقد في كتاب الانتخاب.

٢١٠ استخدام الرموز على ما يمكن كتابته الأسى للتعريف على اسم المراجع الذي يريد استخدامه.

٢١١ انظر في الباب الثاني: "كتاب المصنف بين خصائص النظام السياسي-الإداري والنظام البرلماني".

٢١٢ تقرير الاجتماع العلمي العربي القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية، بالأوراق ١٩٩٤.

213 Volker Perthes, « Le secteur privé, la libéralisation économique et les perspectives de démocratisation: le cas de la Syrie et de certains autres pays arabes », dans Ghassan Salamé (dir.), *Démocraties sans démocrates*, Paris, Fayard, 1994, p.334-371.

214 Dina El Khaseaga, « Le Parti national démocrate et les élections de 1995. La conjonction de nombreuses logiques d'actions », dans Sandrine Gamblin (éd.), *Contours et détours du politique en Égypte. Les élections législatives de 1995*, L'Harmattan/CODEJ, 1997, p. 83-99.

٢١٥ نظرا لأن السياسات الحالية من القاهرة لتزوير الانتخابات في الرابع الانتخابات غير مباشرة الدولة ولأنها استخدام كلمة "مرحلة تغيير" من قبل.

216 Daniel Gaxie, "Le vote comme disposition et comme transaction", dans Daniel Gaxie (éd.), *Explication du vote. Un bilan des études électorales en France*, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1989, p. 11-36.

217 Alain Garrigou, *Le vote et la vertu*,.... op. cit., p. 220-225.

٢١٨ نفس المرجع ص ٢٤٩-٢٥٠.

219 Patrick Hachmi, *Bandes et indisciplinés? Sur la politisation des quartiers périphériques du Caire*, thèse de doctorat.

الخلاصة

كان الهدف الرئيسي لهذا الكتاب هو فهم بعض الظواهر الناجمة عن الانتخابات التشريعية التي أجريت في مصر خلال العقد الأخير ولم تتناولها الأبحاث العلمية بالتفسير الكافي. كيف يمكن لانتخابات تنسم بالتزوير الواضح بعلم الجميع أن تولد مثل هذه المنافسة بين المرشحين وكيف أن هذا التزوير لم يكن بالضرورة في صالح المرشحين الرسميين لحزب الحكومة والإدارة ؟ ومع صدور حكم المحكمة الدستورية العليا في يوليو ٢٠٠٠ أخذ هذا الهدف الأولي بعدا جديدا إذ أن فرص الإشراف القضائي على لجان الانتخاب الفرعية كان يرمى إلى القضاء على أهم صور التزوير وقد تحققت ذلك جزئيا. وفي الوقت ذاته أظهر الإشراف القضائي على اللجان عنصرين كانا غائبين في الانتخابات السابقة - أو أعاداهما إلى الظهور - وهما الناخب والهيئة الناخبة.

في هذا الكتاب اعتمدنا على تحليل مجموعة من اللقاءات مع عدد من الشخصيات المعترف بهم في القرية على أنهم من أهم الفاعلين المباشرين أو غير المباشرين في الانتخابات المختلفة لاسيما الانتخابات التشريعية، وبناء على دراسة التصويت من الزاوية المحلية خلصنا إلى أن النتائج التي توصلنا إليها تنطبق على مجمل التعاملات الانتخابية في مصر، قد يكون في ذلك شيء من المجازفة بطبيعة الحال فكيف يمكن تبرير مثل هذا التعميم خاصة وأن المادة الأساسية للبحث الميداني تتكون من خطاب الفاعلين عن ممارساتهم أو عن الممارسات التي لاحظوها وليس من مشاهدة الباحثين وتحليلهم للموضوع مباشرة ؟ كان من السهل، للرد على مثل هذه الانتقادات، أن نعتبر هذا الكتاب مجرد دراسة حالة لقرية واحدة لا تمثل نهائيا الوضع العام. غير أن ذلك لم يحدث. فما يشهد لصالح الموقف الذي تبينناه هو تواضع الهدف المبدئي للكتاب. لم نكن بصدد تحليل عملية التصويت في مصر بأبعادها المتعددة وإنما أردنا، ببساطة شديدة، فهم الآلية الانتخابية وفاعلها في إطار انتخابات معروفة أنها مزورة. فكيف يمكن "لانتخابات بلا ناخبين" أن تجرى وتولد المنافسة وأن يتم بناء عليها تشكيل مجلس الشعب ؟ كان تفسير هذه الآلية يقتضي الفهم ببحث ميكرو وكانت الوحدة المكانية موضع الدراسة هي قرية من القرى وليس الدائرة بأكملها.

إذا كان من المؤكد أن ظروف أو شروط المقايضة الانتخابية تختلف وفقا للمكان الذي تجرى فيه الانتخابات، فمن المؤكد أيضا أن الآلية في حد ذاتها لا تختلف لأن الفاعلين هم أساسا المرشحون والناخبون "الكهار غير الرسميين". فبالفعل يتغير هؤلاء سواء على مستوى الدوائر أو داخل الدائرة الواحدة، وتختلف خصائص الأعيان الناخبين للكبار في حي عشوائى من أحياء القاهرة أو فى أحد الأحياء العمالية عن تلك التى يتسم بها أعيان قرية من قرى المنوفية أو الصعيد. كذلك تختلف سمات المرشحين والخدمات التى يتعهدون بتقديمها من مكان لآخر، كما تختلف أساليب التزوير فى المناطق الحضرية عنها فى المناطق الريفية حيث تسجل هذه الأخيرة منذ زمن طويل نسبة مشاركة انتخابية مرتفعة. غير أن هذه الاختلافات لا تتنافى مع كون الناخب العادى لا يعتبر فاعلا رئيسيا فى الآلية الانتخابية. لقد أكدت نتائج انتخابات ٢٠٠٠ مثل هذه الفرضية؛ إذ شارك فى انتخابات مجلس الشعب ٦ مليون ناخب فى بلد يصل فيه العدد الرسمى للناخبين ٢٧ مليون ناخب.

يعتمد الكتاب على خطاب الفاعلين بشأن ممارستهم الانتخابية وليس على خطاب الباحثين وتحليلهم لتلك الممارسة. يرجع مثل هذا الاهتمام بأقوال الفاعلين مع تقليص مكانة الباحثين لعدة أسباب: كيفية إدارة الحوار ومستواه، "وصفة" الذى أجرى هذه اللقاءات، فغالبا الظن أن هذه النوعية من البحث "anthropologie participante"^{٢٢} لم يكن من الممكن أن تتم مع شخص من خارج القرية خاصة وأنها تناولت موضوعات حساسة يصعب التطرق إليها لأسباب عدة.

عادة لا يعكس الخطاب صورة صحيحة ودقيقة للممارسات بل يحورها، فالصورة التى يعطوها المتحدث تنفق مع رؤيته وخبرته ومصلحته. ولذلك حرصنا على توفير بعض المعلومات عن المتحدثين حتى يمكن للقارئ فهم وضعهم وموقفهم. ومع ذلك فخطابهم لا يبعد كثيرا عن الممارسة، بل إنه جزء منها لأنه يعد أفضل المدخل للتصورات والقواعد والقيم التى تحدد الممارسة ومن ثم "تشكلها". المقصود إذا باهتبارنا هذا هو الابتعاد عن بعض الرؤى التى تحصر النشاط السياسى فى الجانب المؤسسى على نحو مبالغ فيه فى بعض الأحيان. صحيح أن المؤسسات لها منطق ودلالات تحدد سلوكيات الفاعلين. ولكن فى مصر أيضا، كما أوضح كروزييه وفريدسرج^{٢٣}، ليس الفاعل مجرد شخص خاضع أو ضحية للنظام المؤسسى، بل هو يشارك فيه مع احتفاظه فى الوقت نفسه بقدر من الاستقلالية والحرية بل والسلطة، كما أنه قادر على تحليله ولو جزئيا وتحليل ممارساته الشخصية. يتضح ذلك جليا فى

المثال الذي تناولناه في هذا الكتاب إذ نرى كيف أمكن استخدام المؤسسة الانتخابية وانحرافاتهما ضد من كان من المفترض أن يستفيدوا منها وهم المرشحون الرسميون للإدارة والدولة.

لقد أدى ظهور فاعلين جديدين (أو عودتهما إلى الظهور) - لا بد من أخذهما في الحسبان مستقبلا - إلى تغيير الآلية الانتخابية. هذان الفاعلان هما الناخب والهيئة الناخبة. بيد أن مثل هذا التغير لم يكن له تأثير جوهري على دلالات التصويت في مصدر ولا على طبيعة الزبائنية في التعاملات الانتخابية، حتى وإن كان له تداعيات هامة على أساليب هذه الأخيرة. نحن بصدد تصويت بهدف المقايضة وليس تصويتا للتمثيل السماسي، حيث إن المواطنين المصريين قد أدركوا تماما حدود الوظائف السياسية لعضو مجلس الشعب على المستوى القومي والدور "المحلي" الذي يوكل إليه. ومن جهة أخرى يعاني المواطنون المصريون، لا سيما في الريف، من صعوبة الوصول إلى الأجهزة الإدارية وأجهزة الدولة التي احتفظت رغم قلة مواردها بدورها التوزيعي لبعض الخدمات. ويبدو أن الانتقال إلى اقتصاد السوق لم يخفف من وظائف الدولة السيادية بل العكس. فكل شيء يتم وكأن الدولة تكلف من تلك الوظائف المتمثلة في الرقابة والعقاب والتفويض والحظر - الخ لتعويض فقدانها هيمنتها النسبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى يكون لوجودها مبرر شرعي.

وبرغم طبيعته الزبائنية فالتصويت المصري لا يعتبر تصويتا سياسيا. وإذا كان الرأي السياسي لا يعبر عنه إلا قليلا عن طريق صناديق الانتخاب إلا أنه موجود ويعبر عنه، لا سيما بالنفس، في أماكن أخرى. فالتصويت لصالح "المستقلين على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي هو تصويت عقابي ضد الحزب الوطني الديمقراطي أو بالأحرى ضد النظام، ولكن مع الاحتفاظ بمهزة وجود نائب له اتصالاته داخل النظام. والتصويت لصالح الإسلاميين هو أيضا تصويت سياسي ولكنه أكثر إيجابية" لأنه يعبر عن أفضلية واختيار فهو يجمع بين معيزات التصويت السياسي والتصويت بهدف المقايضة ويسمح بالتعبير بوضوح عن اختيار سياسي معارض وفي نفس الوقت بتقديم الشكر وتشجيع من يقوم بما لم تعد الدولة القيام به، أو لا تقوم به بالكفاءة المطلوبة: العلاج والتعليم والمساعدة والحماية. بل هناك ما هو أكثر من ذلك. فمن معيزات التصويت لصالح الإسلاميين أيضا أنه يعطي العمل السياسي مغذى ودلالة لأنه يحمل في طياته مشروعا. وأيا كان رأينا في مثل هذا المشروع ومهما كان مضمونه غير واضح فهذا العنصر ليس دون أهمية. فكل من الوفد والدولة في

بداية عهد عبد الناصر كان قد نجح في تحقيق التحالف بجعل العمل السياسي والعمل العام لهما مغذى ودلالة. ويبدو أن هذا هو الجديد في التصويت لصالح الإسلاميين. يبدو أن الزبائنية من النوع الخاص أخذت مكانتها في التعاملات الانتخابية المصرية تزداد على حساب الزبائنية الانتخابية التقليدية المعنية على التوزيع والعملاء والخدمات اعتمادا على أموال الدولة وذلك على الأقل منذ الحقبة الناصرية. بل وقد طرحت فرضية مفادها أن التوازن بين النوعين من الزبائنية أصبح مهددا. وهنا تظهر كل التناقضات الموجودة في النظام المصري الحالي : دولة لم تعد الدولة التوزيعية التدخلية والتنموية كما في الحقبة الناصرية، وفي الوقت نفسه ليست الدولة التي انتقلت حقيقة إلى الليبرالية الاقتصادية. حتى إذا كان من الصعب، في إطار ارتباط القطاع الخاص بالسلطة الدولية، التفرقة بين النوعين، إلا أن انتشار الزبائنية من النوع الخاص قد يكون له تداعيات على التعاملات الانتخابية في مصر بسبب خواص التاريخ السياسي الحديث في هذا البلد وآثار الناصرية على مستوى التصورات. فالزبائنية العامة تقوم على أساس التوزيع من أموال الدولة. ووفقا للنظرة الناصرية فإن الدولة ملك للجميع وبالتالي ما يفعله هذا النوع من الزبائنية هو تسهيل حصول المواطنين على ما يرون أنه ملك لهم ومن حقهم الحصول عليه. أما بالنسبة لأعمال الخير التي يقوم بها رجل الأعمال الذي يصبو إلى الوصول إلى الدولة وأسواقها ويسعى إلى مقعد في مجلس الشعب فالأمر مختلف. الواقع أن هذا النوع من الزبائنية قد أبرز حقيقة العلاقة التي أصبحت علاقة زبائنية حقيقية بمعنى "خذ وهات"، وهو ما يفسر الجهود التي تبذلها الزبائنية الإسلامية لمحو هذا "الدين" من الأذهان وذلك بتجنب الشخصية وإضفاء طابع جماعي على العطاء والتبرعات وإعادة توزيعها دون تمهيز ولا تفرقة وبمحاولة إغراق المواطنين في أعمالها وأنشطتها الاجتماعية ولو بصورة محدودة.

استندنا في تحليل دلالات التعاملات الانتخابية والتصويت في مصر على المراجع التي تناولت تاريخ الانتخابات في فرنسا وفيه تعريف لما "يجب" أن يكون عليه التصويت. فالتصويت هو عبارة عن تعبير الناخب فرديا عن اختياره، وهو يختار حسب ما يمليه عليه ضميره، وبطريقة منطقية بعيدا عن الضغوط والتبعيات. وبذلك يكون هذا الاختيار اختيارا سياسيا، كما أن من المسلم به أن "ما يجب أن يكون عليه" التصويت متوفر لدى كل الناخبين. إلا أن أبحاث علم الاجتماع السياسي والانتخابي مبنية على فرضيات عكس الفرضية الديمقراطية: أولا توجد اختلافات بين نائب وآخر،

ثم إن لكل منهم وضعا محددا اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا. ويقول دانييل جاكسي أن التصويت هو أولا مرتبط بالوضع الاجتماعي للشخص وعلاقته بمحيطه^{٢٢٧}. كذلك يفترض الاختيار السياسي أن تتوفر لدى كل الناخبين معايير للتقييم خاصة بالسياسة، غير أن الشكل لا يتساوى في درجة التيسر لكون التيسر كفاءة تكتسب، وكلما ارتفع مستوى التعليم، وارتفعت بالتالي الطبقة الاجتماعية، كلما أمكن اكتساب المعرفة والتمكن من الحقل السياسي والفاعلين فيه ورهائاته. ولا يمكن أن ندعي أن "الناخبين قاموا بالاختيار" في ظل نظام اجتماعي يعيد إنتاج عدم التكافؤ في التيسر فيحرم المواطنين من وسائل معرفة الحقل السياسي وإدراكه. الواقع أن الناخبين يختارون بناء على معايير مختلفة تماما ويعيدة كل البعد عن المنطق السياسي الذي ينسب لهم. هذا فهناك شروط اجتماعية واقتصادية غير معلنة يتناولها هو معنى دانييل جاكسي بالتحليل ويطلق عليها "cens caché" إن التأكيد على الفرق بين "الناخب الحقيقي" و"الناخب الصوري" لا يعني أن الـ "كما لو كان ..." الذي تقوم عليه الديمقراطية الانتخابية الغربية ليس له تأثير على الممارسات، بل على عكس ذلك هذا المعتقد هو الذي يتيح للطقوس الانتخابية المنتظمة أن تعمل لأن عملية فهمه وإدراكه من قبل الفاعلين في التعاملات الانتخابية قد تمت تدريجيا. "مخاطبة الناخبين كما لو كانوا مطابقيين للنموذج، وبتقديم الحلول السياسية لهم، ويتفسير أصواتهم على أنها أحكام سياسية، نحلهم على أن يكونوا كالمفترض أن يكونوا عليه"^{٢٢٨}.

بهذا أن المقارنة بين التجربة الانتخابية المصرية المعاصرة والنموذج الغربي أو بالأصح النموذج الفرنسي، وإن كان لا مفر منها، تثير إشكالات متعددة الجوانب. أولا المقارنة هنا تشوبها الازدواجية في ظل الظروف السياسية الدولية الحالية حيث يتم "باسم الديمقراطية" إضفاء الطوعية على التدخل العسكري في بعض الدول، ونقض مبدأ كان من قبل يرتبط ارتباطا وثيقا بفكرة الديمقراطية ألا وهو سيادة الشعوب والأمم. فكل شعب يعرف جيدا المسار الذي يناسبه للانتقال إلى الديمقراطية وإقرارها. في هذا الصدد يعد النموذج الفرنسي نموذجا خاصا بفرنسا ويختلف من عدة جوانب عما يمكن تطبيقه في بلدان أخرى هي جزء مما يطلق عليه "الديمقراطيات الغربية القديمة"^{٢٢٩}. قد تكون مثل هذه الأقوال مجرد إعلان نوايا في إطار مجتمعات علمية تشهد هي ذاتها العديد من ظواهر الهيمنة. والواقع أن أكثر المجتمعات التي تمت دراستها حتى الآن هي المجتمعات الغربية: حيث توجد مجتمعات علمية تتوفر لديها الإمكانيات والوقت والحرية التي تمكنها من العمل والبحث. لذلك يكون من المفري

بالنسبة للمباحث - وعن حق - أن يستند إلى أحدث ما أنتجته تلك المجتمعات العلمية عن مجتمعاتها وأكثر هذه الأعمال تجديدًا وملاءمة لموضوعه. هذا هو ما فعلناه في هذا الكتاب، خاصة وأن الموضوع يشهد كثيرًا من الأفكار المسبقة والصور النمطية *images d'Épinal* لاسيما في مصر. علاوة على ذلك كان الهدف الرئيسي من الاستعانة بأعمال آلان جاريجو ودانييل جاكسي وميشيل لوفيرلي هو إعطاء القارئ المصري صورة لتاريخ فرنسا السياسي والانتخابي أقرب إلى الواقع من تلك التي يصورها "بلد حقوق الإنسان وثورة ١٧٨٩".

قد تبدو الإشارة إلى التاريخ الانتخابي الفرنسي غير صائبة على أساس الاختلاف بين زمكانية مصر عام ٢٠٠٠ وزمكانية فرنسا أو غيرها من الديمقراطيات الانتخابية. وبالتالي من المهم أن نوضح أن الهدف من ذلك هو وضع الخطوط الرئيسية لإشكالية فرض أدوار انتخابية، وأن نبين أن هذه الأنوار ليست فطرية أو تلقائية، كما أنها لا تخص ثقافة بعينها دون الثقافات الأخرى. وقد أشرنا إلى التاريخ الانتخابي المصري لنفس الغرض مخاطبين الجمهور المصري على وجه الخصوص وعلاقته بتاريخه. أليس من الأفضل بدلًا من الاحتفاء في تاريخ سياسي انتخابي ثري ولكنه مجمل، تناول الظواهر الحالية بعز يد من الاهتمام والتساؤل عما إذا لم يكن نمو الديمقراطية الانتخابية يتم في بوتقة التغيرات الحالية؟ هذه هي الفرضية المطروحة في هذا الكتاب. أما كان حجم الهيئة الناخبة المصرية في الوقت الحالي فإن ظهورها أو عودتها للظهور يؤثر على التعاملات الانتخابية ويسهم في تحولها الديمقراطي. إن النظر إلى ثقل التاريخ الانتخابي الفرنسي بشئ من النسبية مهم جدًا، خاصة وأن "نتائج" يتعرض اليوم لأزمة كبيرة أو بالأصح يعاد تشكيله.

يشهد النموذج الانتخابي الفرنسي، بل والغربي اليوم تحولات جوهرية فيما يتعلق سواء بالمشاركة أو الالتزام أو بالتمثيل السياسي، الأمر الذي يفسر كثرة الكتب والأبحاث عن "أزمة الديمقراطية"، وهي من ثمار التساؤلات التي يطرحها علماء السياسة والاجتماع والمؤرخون على حد سواء. ذلك وتمس هذه الأزمة علاقة الناخبين الغربيين بالسياسة، وبالتالي الطبقة السياسية للتصويت وهي التي عرضناها في هذا الكتاب على أنها العلامة المميزة والمتميزة للتصويت في الدول الغربية مقارنة بالتصويت بهدف المقايضة المبنية على الزبائنية على الطريقة المصرية.

بعد التزايد المستمر في نسبة الامتناع عن التصويت^{٣٣} أولى علامات أزمة الديمقراطية الانتخابية. وتمثل هذه الظاهرة على ما يبدو عاملاً مشتركاً في كل البلدان

وفى كل الطبقات الاجتماعية حتى إذا كان الإيمان الدائم والمستقر بقيمة التصويت الإيجابية يخفف إلى حد ما من ظاهرة عدم اكتراث الناخبين بعملية التصويت. هذا وقد ظل الامتناع عن التصويت لفترة طويلة مرتبطاً بالطبقات الاجتماعية الدنيا، وكان ينظر للتمهيش السياسى على أنه من آثار التهميش الاجتماعى أو امتداد له. كما بهنه دانييل جاكسى. أما اليوم فالامتناع عن التصويت فى فرنسا أصبح يشكل ظاهرة تمتد إلى الفئات العليا من المجتمع بما فيها الشباب الجامعيون^{٢٢٦}. وعليه فإن أكثر الفئات معرفة وتمكنا من العقل السياسى لا ترى ما يستحق ذهابها للتصويت. ثمة مؤشر آخر يدل على الارتياح الانتخابى scepticism ألا وهو تزايد التصويت بعدم الاختيار^{٢٢٧}، وهو بكل بساطة "التصويت من أجل التصويت" من قبل ناخبين مقتنعين ومرتابين فى الوقت ذاته وليس اختياراً انتخابياً.

ثانية العلامات التى أبرزها المتخصصون هى عدم استقرار أو عدم ثبات التصويت^{٢٢٨} حيث لا يتردد الناخب فى الانتقال من حزب لآخر ويسلك سلوك المستهلك السياسى ويحكم على الأشخاص وفقاً للظروف. كما يتزايد شعوره بأن الأيديولوجيات والقوى السياسية المنظمة لا تسمح له بتحقيق ذاته. ونحن اليوم بصدد ظاهرة تآكل الهويات الحزبية، وأصبح إعلان المرشح عن انتمائه الحزبى يلعب دوراً أقل وضوحاً فى توجيه اختيار الناخبين، وتراجع دور الأحزاب السياسية فى تحديد التصويت. ويرى بيير روزانفالون أن ما يحدث فى فرنسا بعد انقطاعاً تاريخياً بالنسبة للسلوك الانتخابى الذى كان سائداً على مدى نحو قرن من الزمن ألا وهو التصويت كتعبير عن الهوية السياسية^{٢٢٩}.

يتعلق العرض الثالث للأزمة بالهوية بين الناخبين والطبقة السياسية بشكل عام وما صاحبها من فقدان رجال السياسة لمصداقيتهم. فهى إذا أزمة التمثيل السياسى، إذ يشعر المواطنون أنهم غير ممثلين على النحو الكافى ولم يعد رجل السياسة يعتبر ممثلاً (لناخبيه أو لأيديولوجية ما أو لقضايا أو مصالح مشتركة... الخ) وإنما ينظر إليه على أنه يدير الأمور ويحاسب على أفعاله، الأمر الذى يؤدى إلى تنامي شخصنة الحياة السياسية. ومن جهة أخرى لم تعد الأحزاب السياسية مكاناً للجدل والنقاش وإنما منشآت مسئولة عن إعداد أخصائيين فى الفوز بالسلطة.

هذا ويختلف تحليل الباحثين لتلك الظواهر. فالبعض يرى أننا بصدد أزمة كبيرة وعميقة تنبئ بإعادة تشكيل شاملة لعلاقة المجتمعات الغربية بالسياسة فى حين يرى البعض الآخر أن الأمر لا يزيد عن كونه تغييراً لأشكال الديمقراطية دون المساس

بجوهرها. وينكر كثير من الباحثين أن الديمقراطية في حد ذاتها تعتبر إشكالية : فقد تطلبت وتطلب حتى الآن إعادة النظر في الأمور من حين لآخر لتواءم مع التغيرات التي تحدث في محيطها.

ربما يكون شعور المواطنين " بسوء تمثيل " القيادات والطبقة السياسية بشكل عام. والأحزاب السياسية التي تعاني اليوم من قلة الأعضاء، علامة على نهاية "العصر الثاني للديمقراطية"، أي ديمقراطية الأحزاب السياسية حسب تصنيف برنار مانين^{٢٢} الذي يرى أن "الديمقراطية ليست نظاما جامدا". يرى برنار مانين أن العصر الثاني للحكومة التمثيلية قد ظهر بعد عصر "ديمقراطية الأعيان"، ويليهِ اليوم "ديمقراطية الجمهور" التي يمكن وصفها كما يلي: لم تعد النخب هي نخب الأعيان أو النخب ذات الموهبة التنظيمية والتفاني في العمل السياسي، وإنما هي نخب الاتصالات القادرة على نقل وتوصيل رسائل ما إلى الناس وجعلهم يستقبلونها. وتظهر هذه النخب قدرا أكبر من حرية العمل عما كانت تتمتع به سابقاتها، وأصبح البرنامج السياسي للأحزاب التي تساندها أقل دقة وتحل محله توجهات عامة، بل تصورات لم يعد للتباين بين الأحزاب السياسية انعكاسا مكثفا لتباينات داخل المجتمع، بل إن الاختلافات في الرأي التي كانت تسفر في الماضي عن الانقسامات الحزبية نشاهدها اليوم داخل الحزب الواحد. وأخيرا تغير مكان الجدل العام فلم يعد محصورا داخل البرلمان أو الأحزاب السياسية، وإنما امتد إلى ساحة أوسع، تختلف في بنيتها ألا وهي وسائل الإعلام.

يتفق دانييل جاكسي^{٢٣} مع تحليل معائل عن تحول السياسة إلى الاحتراف، وهي ظاهرة لم يكن يتقبلها المواطنون لكونها تتعارض مع مبدأ تساوي الجميع في المسئوليات العامة، بل وينظر إليها اليوم بمزيد من القلق وتعزز للشعور العام بتجريد المواطن من حقه في ممارسة السياسة. الواقع أن "ديمقراطية الجمهور" صاحبها ظهور المتخصصين في السياسة من العاملين في مجالات استطلاعات الرأي والإعلام والتسويق والصحافة. ومن الناحية الاجتماعية لا يعد هؤلاء من رجال السياسة إلا أن أنشطتهم تؤثر بطرق عديدة على الممارسات السياسية وتوجهها. ورغم ذلك، على حد قول دانييل جاكسي، فليس عليهم أي مسئولية سياسية. ومع هذه التغيرات تعمقت الهوة بين للمواطن العادي والطبقة السياسية المنشغلة بهزانات محددة تشكلها. وبذلك أصبح تحول السياسة إلى الاحتراف والتفويض السياسي يمثلان إشكالية تتزايد وأصبح هناك تساؤلات جديدة. ألم يحن الوقت لمناقشة الطريقة التي تتبعها وسائل

الإعلام في إذاعة أو نشر الأخبار، ومحتوى تعليم وإعداد الصحفيين والأيدولوجيا الضمنية للإعلام والتسويق السياسي؟ هل يجب الحد من سلطان السياسة التمثيلية وتأسيس مجال يتدخل فيه المواطنون مباشرة؟

يتضح من ظهور وانتشار "أشكال جديدة للمواطنة" أن حالة عدم الرضا السياسي العامة قد أسفرت بالفعل عن أنماط جديدة من العمل السياسي مثل الأحزاب والنقابات لا ترتبط بأجهزة الجولة ولا بالتنظيمات وتسمح بربط المجتمع بالنظام السياسي. ولكونها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتغيرات الحركة الاجتماعية تميل أشكال المشاركة السياسية والالتزام إما إلى أن تأخذ طابعاً دولياً على غرار حركة العولمة الدولية *altermondiste*، وإما إلى الارتباط بقضايا محددة وأتية. ومقابل رؤية إعادة تشكيل الديمقراطية التمثيلية الغربية على هذا النموذج تحليل آخر مفاده أننا بصدد أزمة حقيقية تسمى "جوهر" الديمقراطية بل و"جوهر" السياسة.

يرى آلان جارجيو^{٢٢٧} أن انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية يعكس أزمة شديدة لارتباطه بدلالات التصويت وأسبابه ومبررات وجوده. وعلاوة على أن الاختلافات بين البرامج السياسية في تباين مستمر، فالمواطنون يتساءلون إذا كان الحكام السياسيون لهم التفوذ الكافي على المجتمع ليغيروه ويحولوه إلى الأفضل؟ وما هي هوامش الحركة والعمل المتاحة للدول اليوم في زمن العولمة ونقل السوق والشركات الكبيرة متعددة الجنسيات والمؤسسات السياسية والمالية الدولية والإقليمية؟

يربط بعض المؤلفين تلك الأزمة بالتغيرات العميقة التي تشهدها المجتمعات الغربية داخلياً. ولا يتردد بيير روزانفالون^{٢٢٨} في الحديث عن "انصراف" المجتمع عن السياسة في فرنسا اليوم لاسيما بسبب انقطاع الرابطة القديمة بين الأحزاب السياسية والطبقات الاجتماعية. ورغم أن مسألة التمثيل السياسي "الجيد" كانت على الدوام من المشاكل الأساسية للديمقراطية التمثيلية الحديثة إلا أن بيير روزانفالون قد أوضح كيف تشكلت تدريجياً في فرنسا ديمقراطية تنقسم بالتوازن من أجل تقويم هذا التناقض الأصلي بين المبدأ السياسي الذي يؤكد سيادة الشعب والمبدأ الاجتماعي الذي يبين أن هذا الأخير "لا يمكن العثور عليه" *introuvable*. تكونت ديمقراطية التوازن هذه انطلاقاً من دور الأحزاب السياسية وتبنى تقنيات انتخابية جديدة ومن المكانة التي حظيت بها الهيئات الوسيطة مثل النقابات داخل المؤسسات الإدارية بهدف جعلها تشارك في "الشأن العام". كما يرى بيير روزانفالون أن التساؤلات المطروحة في العلوم الاجتماعية وتطورها نابعة من الرغبة في معرفة وفهم الشعب والاطلاع على

رغباته بطريقة أفضل. إلا أن مجمل هذه الآليات والمنظمات والمؤسسات قد انقرضت بفعل الاضطرابات الاقتصادية التي أحدثتها الثورة الصناعية الثالثة والتغيرات الاجتماعية المتعلقة بالدخول في عصر الفردانية. أدت تلك الظواهر أيضا إلى صعوبة أكبر في الفكر الاجتماعي الذي شهد نقض النماذج التقليدية لقراءة وتفسير الواقع الاجتماعي والسياسي.

هذه الفكرة الأخيرة تدعو الباحث إلى طرح التساؤل التالي : أليست أزمة السياسة في الديمقراطيات الغربية الحالية هي بالأصح أزمة التفكير في السياسة. فبالفعل تتصوّر أزمة السياسة كما عرضناها باقتضاب عدة مفارقات. لقد حدثت في الوقت الذي أصبح النموذج الليبرالي هو الأصلح على المستوى الدولي لعدم وجود نماذج بديلة. وحتى إذا لم يكن مطبقا بنفس الدرجة في كل البلدان فنادرا ما يُعترض على صحته وصوابه، غير أن أكثر المفارقات إثارة للقلق هي بالتحديد تلك المتعلقة بمسألة التصويت وعلاقته بالسياسة. ففي الوقت الذي أصبح فيه الناخب الغربي أقرب من أي وقت مضى للنموذج الذي وضعه - أي الاختيار المنطقي المستقل - يعلن عن وجود الأزمات ويتم تشخيصها. فقد ظل الهدف الرئيسي لعلم الاجتماع الانتخابي لفترة طويلة هو تحديد متغيرات عملية التصويت ومحدداتها وكذلك سلوك الناخبين. أما اليوم فقد أصبح نموذج "الناخب أسير وضعه الاجتماعي" نموذجا قديما لا يصلح للتفسير وحل محله نموذج تفسيري آخر وهو "الناخب الذكي والخبير بما يفعل" الذي يتصف بالنزعة الفردية والمنطق ولم يعد محكوما أو مرتبطا بعدد من الثوابت (السن، الطبقة الاجتماعية، البيئة الاجتماعية - المهنية، الديانة، النوع، العائلة... الخ) بل يدل على قدر من الاستقلالية والذكاء. ويعد عدم الاستقرار المتزايد الذي يشهده السلوك الانتخابي وعدم ثبات الناخب الذي أنظرنا إليه من قبل *volatilité électorale* الذي تحدثنا عنه من أهم علامات هذه الرؤية الأخيرة للناخب. هذا السلوك الجديد من قبل الناخب الذي يبدو للوهلة الأولى أنه تأقلم مع ما استجد من معطيات اجتماعية واقتصادية وسياسية حالية. قد أسفر عن نوع من التناقض. فبينما كان من المفترض أن يؤدي "تسييس" الناخبين إلى تحريرهم من كافة أشكال الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية حتى يعبروا بحرية عن آرائهم السياسية. يرى الناخبون اليوم أن التسييس يمثل شكلا من أشكال الهيمنة التي يسعون إلى التخلص منها. يثير هذا الانتقاد الشديد للسياسة، بل وتراجعها أو حججها^{٣٣} قلق الذين تتمثل مهمتهم في التفكير في السياسة، فيصاحب أزمة السياسة هذه أزمة التساؤلات المطروحة في

الدراسات السياسية والاجتماعية على حد سواء.

فبطريقة ما ومع كافة التحفظات يمكن القول بأن موقف الناخبين الغربيين يميل اليوم إلى الاقتراب من موقف الناخبين في بلدان الجنوب، أو بالأصح الآن يمر الناخبون الغربيون بتجربة ما يحياه الناخبون في بلدان الجنوب، مع اختلاف الأسباب والأساليب بطبيعة الحال، من سوء التمثيل، وشخصنة العلاقة السياسية، والشعور بالتجريد من حق مزاولة السياسة، والحد من هامش تصرف الدول وعجز القيادات السياسية عن تغيير المجتمع ؟

ولنعد إلى مصر حيث تصويت المواطنين ليس تصويتنا سياسيا لأن النواب ليس لهم دور سياسى على المستوى القومى ولا ثقل مؤثر فى تغيير النخب السياسية وفى تحديد السياسات العامة. بهنما يختلف الوضع بالنسبة للمواطنين الغربيين، فهم قادرون على تغيير النخب السياسية بانتظام من خلال التصويت. ومع ذلك فليس لهذا التغيير تأثير جوهري على السياسات العامة التى تتحكم فيها على ما يبدو هيئات وجهات تتجاوز القيادات السياسية، بل والدول نفسها. هذا هو الأقل الانطباع الذى يخرج به الناخبون. وهذه هى أيضا نتائج تجارب بلدان الجنوب، لاسيما فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا السوداء التى تحولت إلى للديمقراطية مؤخرًا.

ففى "تقييمه المميز" لعشر سنوات من التحول الديمقراطى فى أمريكا اللاتينية يذكر أوليفييه دابين Olivier Dabene^{١٣٠} أن التحول إلى الديمقراطية لم يتم دون تفكك النسيج الاجتماعى بسبب اتساع الفوارق بين الطبقات وتصادم العنف، ذلك وتقضى مثل هذه الظواهر على ما يسمى "الأسس الاجتماعية للديمقراطية"، فتصبح ممارسة المواطنة قاصرة على أبسط أشكالها وهى حق التصويت دون أن تأتى بالنتائج المرجوة. وتؤدي أزمة العرض السياسى من قبل أحزاب تقدم ببرامج مماثلة دون طرح البدائل بحثا عن سياسات ليهربالية جديدة إلى خيبة أمل المواطنين ونجاح من هم من خارج الأوساط السباسبية التقليدية. كما تؤدي إلى ظهور الديمقراطية عن طريق القاعدة نتيجة فشل إرساء الديمقراطية عن طريق الجهات العليا بواسطة القطاعات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى وأشكال الديمقراطية من أسفل المرتبطة بظواهر اللامركزية الإدارية والأدوار الجديدة المسندة إلى القطاع الخاص بتشجيع من البنك الدولى والمنظمات الإقليمية على حد سواء. وخلاصة لكلامه يطرح أوليفييه دابين السؤال التالى : فبهنما تعتبر الأشكال الجديدة للديمقراطية بديلا للديمقراطية الكلاسيكية ألا تساهم تلك الأشكال الجديدة فى الوقت نفسه فى تعميق

أزمة الديمقراطية الكلاسيكية؟

الخلاصة التي يصل إليها بيير كانتان^{٢٣٦} في دراسته لإفريقيا السوداء لا تختلف كثيرا عن ذلك، غير أن المشكلة ليست في خيبة الأمل تجاه ما أسفرت عنه الديمقراطية بقدر ما هي مسألة تعزيز الديمقراطية وعدم تجديد نخب ما قبل الديمقراطية التي أثبتت قدرتها على البقاء رغم المنافسة الانتخابية.

ما زالت مصر والدول العربية بصفة عامة بعيدة كل البعد عن هذه الصورة إذ لم تشهد دولة عربية واحدة تغيير نخبها السياسية عن طريق الانتخابات. إن التجربة الانتخابية موضع التحليل في هذا الكتاب خاصة بالنخب البرلمانية، والجانب الإيجابي في هذه التجربة هو أنها أثبتت أن المواطنين المصريين ليسوا، ثقافيا، ضد ديمقراطية الانتخابات إذا ما منحت لهم فرصة تطبيقها وأنهم قادرون على التعبير عن رغباتهم والإحداث تغيير في النخب السياسية كما يدل على ذلك كثرة عدد أعضاء مجلس الشعب الجدد. غير أن "الزلازل السياسية الصغيرة" التي أسفرت عنه انتخابات ٢٠٠٠ لم يغير كلها بنيتها النظام الذي أسرع في الحد من تداعياته. ومن جهة أخرى، بينما استطاعت خيبة أمل الشعوب في تطبيق الديمقراطية من قبل الجهات العليا أن تدفع المواطنين في بعض الدول إلى الاستثمار في أشكال الديمقراطية من القاعدة، ففي معظم البلدان العربية ما زالت البيروقراطيات تتحكم في الإرادة المدنية الضعيفة^{٢٣٧}. ومع ذلك فإن إعادة التشكيل وأزمة السياسة بل وحجبها لها جانب إيجابي وهو الإسهام في تجديد النظرة إلى أنماط الممارسة السياسية في الدول النامية.

ترتبط إحدى النظريات التفسيرية لأزمة السياسة في الديمقراطيات الغربية بمسألة الفرد في تلك المجتمعات التي يصفها روبرت كاستيل^{٢٣٨} بما يطلق عليه "المسألة الاجتماعية الجديدة". إن ما ساعد على بناء النخب الفردية من حيث التصورات الذهنية والواقع هو ما حدث في القرنين التاسع عشر والعشرين من تغيرات اجتماعية - اقتصادية مثل انتشار العمل بأجر، وانخفاض الريع العقاري، وانخفاض معدل الفقر، وأخيرا تأسيس دولة توفر الحماية والرعاية. أدت تلك الظواهر مجتمعة إلى تأكيد استقلالية الفرد وإعادة النظر في ثقل الانتماءات والتبعيات العائلية، واليوم وفي الوقت الذي نشهد فيه أزمة الدولة الرعائية، واضطراب الاقتصاد، وتفتت المجتمع الذي يعمل مقابل أجر وظهور ظروف عمل جديدة أسقطتها الرأسمالية الحالية، طرأ على الفرد في الغرب تحول جديد. ويقول روبرت كاستيل في هذا الشأن أن بسبب هذا التحول إلى الفردانية سلبية هو تزايد عدد الأفراد الذين فقدوا شروط أو مقومات

الاستقلال الذاتي نتيجة لأزمة النظم التي تكفل الحماية العامة والحقوق الاجتماعية. ويتحدث مارسيل جوشيه عن فردانية في إطار الجماهير *individualisme de masse* وفي الوقت نفسه فرد "منعزل عن الجماهير" في ظل ظاهرة زوال حظوة كل "الهياكل الجماعية" *collectifs* التي كانت تربطه بالمجتمع سواء كانت الأمة أو الدولة أو الطبقة الاجتماعية أو التطلع لمستقبل مشترك. أليس هذا الفرد الجديد الذي يبقى خارج تلك الهياكل ولم يعد يؤمن بها، هو أيضا خارج "السياسة" كإدارة لتلك الهياكل ومن هنا تأتي ظاهرة حجب السياسة التي ذكرها المؤلف ؟

يبدو أن الإشكالية "السياسية" في مصر بعيدة كل البعد عن مثل هذا النموذج. في أسوأ الحالات، وربما في أحسنها، لم تقض دول واقتصاديات ما بعد الاستقلال على روابط الأفراد العائلية لعدم وجود ما يحل محل تلك الروابط كنظام للحماية والاندماج في المجتمع بل توطلت هذه الظاهرة نتيجة لأزمة "دولة ما بعد الربيع" *post-rentier*. لا نعني بذلك أنه لا وجود للفرد في تلك المجتمعات لكونه مهيمناً عليه وخاضعاً لروابط عائلية واجتماعية عديدة. هذا هو ما حاولنا توضيحه في حديثنا عن العصبية. فالفرد هو الذي يبني ويعيد بناء العصبية وفقاً لمصالحه الوقتية وللأوضاع السائدة، ولا شك أن إحدى لحظات إعادة البناء هذه هي لحظة الانتخاب التي يحدد فيها الفرد، من خلال اختياره، للعالم الجديدة لعصبته. في كتابنا هذا وصفنا الاختيار الانتخابي بأنه "لا سياسي" نظراً لطبيعته "الزبائنية". وبعد ما قيل للتو عن السياسة في "الديمقراطيات القديمة"، هل ما زال هذا الوصف معقولاً ؟ ليس من المؤكد. يقول آلان جاريجو أن اقتصاد الزبائنية يقوم على "حقيقة مزدوجة" مفادها أن للرأي ينمي المقايضة كما أن المقايضة تؤثر على الرأي^{٢٢}. ومن جهة أخرى يبدو أن الديمقراطية لا تتعارض مع الروابط العائلية والاجتماعية، ففي الهند، وإلى حد ما في اليابان، حيث تغلب الهوية والروابط العائلية والاجتماعية أمكن الأخذ بالديمقراطية^{٢٣}. من شأن مثل هذه المعطيات أن تدفع مؤلفي هذا الكتاب إلى التنازل، فبدلاً من التمسك على "عدم استقلالية" السياسة تجاه الأنشطة الاجتماعية الأخرى في مصر، ألا يجدر بنا أن نعتبر ذلك تعبيراً عن نوع من الديمقراطية الانتخابية القائمة على عنصرين غير متناقضين في نفس الوقت ألا وهما الفرد والمجموعات ؟ فإذا ما أعدنا للفرد الناخب ثقله في التفاعلات الانتخابية لوجدنا أن إشراف القضاء على لجان الانتخاب الفرعية فيه - بطريقة ما - استجابة للرغبة في الفردانية التي بدأت تظهر في مصر، لا سيما في صفوف الشباب المتعلم وما يهديه من حيرة بين

رأيه السياسى ومصلحته المباشرة العاجلة والحيوية. فلتحقيق مصلحته، ألا وهى الحصول على فرصة عمل أو التقرب من أحد الأجهزة فى الدولة التى تتولى توزيع الموارد، فقد يفضل أحدهم بدلا من التصويت لصالح الشخص الذى يشاركه فى الفكر، تكوين مكانته فى النظام السياسى الزبائنى بواسطة عصبته العائلية أو أى عصبية أخرى رياضية أو نقابية أو مهنية...الخ.

[هوامش]

- ٢٢٠ يستخدم هذا التعبير في فرنسا بمعنى أن النظام بالحدود يعيق بين الأمل والواقع، ويشار إلى جراحهم الأجداد.
- 221 M. Crozier et E. Friedberg, *L'acteur et le système*, Paris, Seuil, 1977.
- 222 Daniel Gaxie, « Le vote comme disposition et comme transaction », op. cit., p. 11-34.
- 223 Alain Garrigou, *Le vote et la vertu*, op.cit., p.14.
- ٢٢٤ نلزم بـ«مبدأ العقل» من نوع من بالمعنى *universalisme*، فربما ذلك الذي تنتم بهما الديمقراطية الفرنسية "بأنه لا جدال بل تفاوت بين التاريخ السياسي والتاريخ الفكري للثقافة العامة في فرنسا".
- Pierre Rosanvallon, *Le sacre du citoyen*, op. cit., p. 447 et suivantes.
- 225 Alain Garrigou, « L'abstentionnisme gagne les classes moyennes », *Le Monde diplomatique*, avril 2002, p. 8-9.
- ٢٢٦ قمر جع هادي.
- 227 Bernard Cassen, « Voter blanc n'est pas nul », *Le Monde diplomatique*, avril 1995, p. 9.
- 228 Gérard Grunberg, « L'instabilité du comportement électoral », dans Daniel Gaxie (éd.), *Explication du vote*, op. cit., p. 418-446.
- ٢٢٩ قمر جع هادي ص ٢٢٩.
- 230 Bernard Marin, « La démocratie n'est pas un système apaisé », *Mouvements*, n°18, novembre-décembre 2001, p. 14-20.
- 231 Daniel Gaxie, « Les enjeux citoyens de la professionnalisation politique », *Mouvements*, n°18, novembre-décembre 2001, p. 21-27.
- 232 Alain Garrigou, « L'abstentionnisme gagne les classes moyennes », op. cit.
- 233 Pierre Rosanvallon, *Le peuple introuvable. Histoire de la représentation démocratique en France*, Paris, Gallimard, 1998.
- ٢٣٤ « يرى مارسيل جوبو أن ظاهرة "القفز على حقوق الإنسان" دول في نفس الوقت على اقتصاد الديمقراطية ولتفهمها أنها استند في المقوم الأخير لحقوق الإنسان هو أن الفرد أصبح - مفصلاً داخل المجتمع - "الأمر الذي أدى إلى ظاهرة حبس السياسة، وأن حقوق الإنسان أصبحت على حد ذاتها سياسة" ».
- M. Gauchet, *La démocratie contre elle-même*, Paris, Gallimard, 2002, p. 326-383.
- 235 Olivier Dabène, « L'état de la démocratie en Amérique latine », dans Christian Jaffrelot (éd.), *Démocraties d'ailleurs*, Paris, Karthala, 2000, p. 399-423.
- 236 Pierre Quantin, « La difficile consolidation des transitions démocratiques africaines », dans Christian Jaffrelot (éd.), *Démocraties d'ailleurs*, Paris, Karthala, 2000, p. 479-507.
- 237 S. Ben Néfi, N. Abdeljelil, S. Hanaï, C. Milani, *ONG et gouvernance dans le Monde arabe*, Paris, Karthala/Cedej, 2004.
- 238 Robert Castel, *Les métamorphoses de la question sociale*, Paris, Gallimard, 1995.
- 239 Alain Garrigou, « Clientélisme et vote sous la IIIe République », op. cit., p.75.
- 240 Guy Hermet, « Le charme trompeur des thèses », dans Christian Jaffrelot (éd.), *Démocraties d'ailleurs*, Paris, Karthala, 2000, p. 339.

ملاحق

جدول رقم ١ : إجماع الانتخابات على ثلاث مراحل والمخلفات للعنبة بكل من تلك المراحل

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المخلفات
الإسكندرية	الغربية	أسيوط	
البحيرة	الدقهلية	الجيزة	
المنوفية	كفر الشيخ	الفيحة	
بور سعيد	دمياط	القليوبية	
الإسماعيلية	الشرقية	المنيا	
السويس	شمال سيناء	الوادى الجديد	
الفيوم	جنوب سيناء	بنى سويف	
مطروح	أسوان	مرسى مطروح	
قنا	البحر الأحمر		

جدول رقم ٢ : نسبة للمشاركة الانتخابية ١٩٧٩-٢٠٠٠

السنة	إجمالي الناخبين	نسبة للمشاركة
١٩٧٩	١٠,٩٩٨,١٧٥	٤٠,٤
١٩٨٤	١٢,١١٩,٩١٩	٤٣,٧
١٩٨٧	١٤,٣٢٤,١١٢	٤٤,٢
١٩٩٠	١٦,٢٧٣,١١٦	٤٤,٠
١٩٩٥	٢٠,٩٨٧,٠٠٠	٥٠,٠
٢٠٠٠	٢٤,٦٠٢,٢٤١	٤٥,٠

جدول رقم ٢ : نتائج الانتخابات اعتباراً من ١٩٨٤ :

تاريخ الانتخاب	عدد مقاعد الحزب الوطني الديمقراطي	عدد مقاعد المعارضة	عدد مقاعد المستقلين
١٩٨٤	٣٩٧	الوفد الجديد : ٥١ الإخوان المسلمون : ٦ حزب العمل الاشتراكي : ٣ حزب التجمع الوحدوي : ١	
١٩٨٧	٣٥٨	الإخوان المسلمون : ٣٨ حزب العمل الاشتراكي : ١١ الوفد الجديد : ٣١ حزب الأحرار : ٦	
١٩٩٠	٤٣١	حزب التجمع : ٦	
١٩٩٥	٤٢١	الوفد الجديد : ٦ حزب التجمع : ٥ الحزب العربي الديمقراطي الناصري : ١ الإخوان المسلمون : ١	
٢٠٠٠	القائمة الرسمية : ١٧٢ مستقلون على ميائ الحزب الوطني : ١٨١ منضمون جدد : ٣٥ إجمالي : ٣٨٨	التيار الإسلامي : ١٧ الوفد : ٦ التجمع : ٦ التيار الناصري : ٥ الحزب الناصري : ٢ حزب الأحرار : ١	١٨

جدول رقم ٤ : عدد المرشحين بالنسبة لعدد القاعد منذ عام ١٩٧٦.

السنة	إجمالي عدد المرشحين	إجمالي عدد القاعد	عدد اللتافعين على مقعد واحد
١٩٧٦	١٦٦٠	٣٤٧	٤,٧٤
١٩٧٩	١٨٥٧	٣٨٢	٤,٨٦
١٩٨٤ (نظام القائمة)	٣٨٧٩	٤٤٨	٨,٦٦
١٩٨٧ (نظام مختلط بين نظام القائمة والنظام الفردي)	٣٥٩٢	٤٤٨	٨,٠٩
١٩٩٠	٤٦٧١	٤٥٤	١٠,٠٣
١٩٩٥	٣٩٨٠	٤٥٤	٨,٧٦
٢٠٠٠	٣٩٥٧	٤٤٤	٨,٩١

جدول رقم ٥ : عدد المرشحين المستقلين منذ عام ١٩٨٧.

السنة	إجمالي عدد المرشحين	إجمالي عدد المستقلين
١٩٨٧	٣٥٩٢	١٩٣٧
١٩٩٠	٤٦٧١	٢١٦٣
١٩٩٥	٣٩٨٠	٣١٥٠
٢٠٠٠	٣٩٥٧	٣١٠٤

الجدول رقم ٦ : للمشاركة الانتخابية في الخلية النيابية.
 المصدر : د. علي الدين هلال، العملية الديمقراطية في مصر ١٩٨٦، جامعة القاهرة ص ٢٢٥

تاريخ الانتخاب	عدد الناخبين	عدد الأصوات	٢
١٩٢٤ (انتخاب غير مباشر)	٦٩,٦٨٩	٦٧,٥٠٤	٩٦
١٩٢٥ (انتخاب غير مباشر)	٧٨,٧٨٤	٧٢,٣٥٣	٩٦
١٩٢٦	١,٧٩٢,١٧١	١,١٣٥,٣٦٤	٦٤
١٩٢٩	١,٥٦٦,٣٧٧	١,٢٠٠,٦٢٢	٦٤
١٩٣١ (انتخاب غير مباشر)	٤٥,٧٩٤	٤٣,٧٠٦	٩٠
١٩٣٦	٢,١٢٠,٤٧٧	١,٢٦١,٣٣٠	٥٩
١٩٣٨	٣,٣٠٠,٣٢٦	١,٧٧٩,٨٩٣	٥٩
١٩٤٢	٢,٢٣٤,٧٤٧	١,٢٧١,٤٩٦	٥٧
١٩٤٥	٣,٢٣٤,٤٤٠	١,٧٧٠,٢٣٨	٥٤
١٩٥٠	٤,١٢٦,٨٧٦	٢,٤٩٦,٢٠٨	٦١

المؤلفان في سطور

د. سارة بن نفيسة

- أستاذة بجامعة باريس-1 (السوربون) متخصصة في علم السياسة. وباحثة في معهد بحوث التنمية (فرنسا).
- لها عدد من الإصدارات الهامة منها:
 - 1- "الجمعيات الأهلية في مصر"، بالاشتراك مع د. أماني قنديل (1995).
 - 2- "الجمعيات الأهلية والسلطة في العالم العربي" (بالفرنسية)، بالاشتراك مع ساري حنفي (2002).
 - 3- "المنظمات غير الحكومية والحكومية في العالم العربي"، (بالفرنسية، والإنجليزية والعربية)، بالاشتراك مع (ساري حنفي، كارلوس ميلاتي، نبيل عبد الفتاح)، (2005).
- ونشرت أيضا العديد من المقالات عن المجتمع المدني والمشاركة في مصر والعالم العربي.

د. علاء الدين عرفات:

- أستاذ بجامعة طنطا- مصر، متخصص في العلاقات الدولية.
- له كتابان:
 - 1- العلاقات الدولية بين مصر وأمريكا (1919-1939)
 - 2- العلاقات بين مصر وفرنسا (1923-1956): التعاون والتوتر.
- يعمل محاضر زائر (2002-2005) في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية-لندن.



أولاً: مناقشات حقوق الإنسان:

- ١- ضمكتات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني: مثال لطقي، خطر شقرات، رابح الصوري، فتح حزام، محمد السيد سعد (العربية والإنجليزية).
- ٢- ثقافة سياسية فلسطينية- ديمقراطية وحقوق الإنسان: محمد خالد الأخر، أحمد صني الجاني، عبد القادر ياسين، عزمي بشارة، محمود شقرات.
- ٣- التسوية القبلية وحقوق الإنسان- مجلة السودان ١٩٨٩ - ١٩٩٤: علاء قاعود، محمد السيد سعد، مجدي حسن، أحمد البشير، عبد الله التميم، أمين مكي ملني.
- ٤- ضمكتات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراضة: محمد خالد الأخر، سليم تشاري، صلاح الدين عمار، عباس شباري، عبد الطيم محمد، عبد القادر ياسين.
- ٥- حقوق الديمقراطية المتأخر في مصر وتونس: جمال عبد الجواد، أبو العلا ملني، عبد القادر شكر، منصف المرزوقي، وجيد عبد السيد.
- ٦- حقوق المرأة بين المواقف الدولية والإسلام السياسي: صر قزقي، أحمد صبي منصور، محمد عبد القيسر، عليم جواد، محمد عبد الحك المتوكل، هبة رؤوف عزت، فريدة فتحي، إيفار ليف.
- ٧- حقوق الإنسان في فكر الإسلاميين: إيفار ليف، أحمد صبي منصور، عليم جواد، سيف الدين عبد الفتاح، هاني سيرة، وجيد عبد السيد، عوث نايس، هيثم مناج، صلاح الدين الجورشي.
- ٨- الحق في عدم- وثائق حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية: عليم جواد، إيفار ليف، صلاح الدين الجورشي، نصر حمد أبو زيد.

ثانياً: مبادرات فكرية:

- ١- الثقافة وحقوق الإنسان: فوايت داجر (إيطاليا).
- ٢- فضيحة والجاد: هيثم مناج (سوريا).
- ٣- ضمكتات الحقوق المدنية والسياسية في فلسطين العربية: فتح حزام (فلسطين) (العربية والإنجليزية).
- ٤- حقوق الإنسان في الثقافة العربية والإسلامية: هيثم مناج (العربية والإنجليزية).
- ٥- حقوق الإنسان وحل المشاركة وولوب الحوراء: د. أحمد عبد الله.
- ٦- حقوق الإنسان- قرنها الجديدة: منصف المرزوقي (تونس).
- ٧- تحديث الحركة العربية لحقوق الإنسان. تقديم وتحرير: بهي الدين حسن (العربية والإنجليزية).
- ٨- نقد لستور ١٩٧١ ودعوة لستور جديد: أحمد عبد الحفيظ.
- ٩- الأطفال والعرب- مجلة اليمن: علاء قاعود، عبد الرحمن عبد الحفيظ، نادرة عبد القوس.
- ١٠- المواطنة في تنوع العربي الإسلامي: د. هيثم مناج. (العربية والإنجليزية).
- ١١- فاعلون فلسطينيون وعملية السلام- بيان ضد الأبارتيد: د. محمد حافظ وحوب (فلسطين).
- ١٢- التفكير بين الدين والسياسة: محمد يوسف، تقديم: د. عبد المصطفى بيومي.
- ١٣- الأصوليات الإسلامية وحقوق الإنسان: د. هيثم مناج.
- ١٤- أزمة ثقافة المسلمين: عبد الله خليل، تقديم: عبد القادر شكر.
- ١٥- مزامم دولة القانون في تونس: د. هيثم مناج.
- ١٦- الإسلاميون والتقسيم- صلاح الدين الجورشي.
- ١٧- حقوق المرأة في الإسلام. د. هيثم مناج.
- ١٨- لستور في صندوق القضية. صلاح عيسى، تقديم: المستشار عوض المر.

- ١٩- فلسطين/ إسرائيل: سلام لم نقاتل عثماني: مروان يشار، محمد حسين هيكال.
- ٢٠- ثقافة الأقصى: دروس العلم الأول: د. أحمد يوسف القرعي.
- ٢١- لمن الحرية- على عشق المصالح الفكرية والاجتماعية في التاريخ المصري الحديث: محمود توفيق.
- ٢٢- الأبيولوجيا والفنجان نحو أسئلة الفكر القومي العربي: هاني تسيو.
- ٢٣- ثقافة قدام الصوت: علي سالم.
- ٢٤- العصر في جنة الشيوخ- الأصولية الإسلامية قبل وبعد ١٩٥٢: طلعت رضوان.
- ٢٥- مشروع الإصلاح الدستوري في مصر: عبد الحفيظ الفروي، تقديم: د. محمد السيد سعد.
- ٢٦- الثقافة ليست بغير: أحمد عبد السلي حجازي.

ثالثاً: دراسات ابن رشد:

- ١- حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان. تقديم: محمد السيد سعد - تحرير: بهي الدين حسن.
- ٢- تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان - كتاب الإسلام والفرنسي والاسلامي. تقديم: محمد سيد أحمد - تحرير: عصام محمد حسن (بالعربية والإنجليزية).
- ٣- قضية سياسية - الديمقراطية وحقوق الإنسان. تقديم: عبد المنعم سيد - تحرير: جمال عبد الجواد. (بالعربية والإنجليزية).
- ٤- أزمة حقوق الإنسان في الجزائر: د. إبراهيم عوض ولترور.
- ٥- أزمة 'الكشع' - بين حرية الوطن وكرامة المواطن. تقديم وتحرير: عصام الدين محمد حسن.
- ٦- يوميات ثقافة الأقصى: نقاشاً عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. إعداد وتقديم: عصام الدين محمد حسن.
- ٧- نحو قانون ديمقراطي لإنهاء نظام الحزب الواحد: إعداد وتقديم: عصام الدين محمد حسن.

رابعاً: تعليم حقوق الإنسان:

- ١- كيف يفكر طلاب الجامعات في حقوق الإنسان؟ (كتاب يضم البحوث التي أجدها الدارسون تحت إشراف المركز - في الدورة التدريبية الأولى ١٩٩٤ لتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
- ٢- أوراق المؤتمر الأول للشباب الفلسطينيين على البحث المعرفي في مجال حقوق الإنسان (كتاب يضم البحوث التي أجدها الدارسون - تحت إشراف المركز - في الدورة التدريبية الثانية ١٩٩٥ لتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
- ٣- مقدمة لفهم منظومة حقوق الإنسان: محمد السيد سعد.
- ٤- فنان الدولة والإقليمية لحصيلة حقوق الإنسان: محمد أمين البديلي.
- ٥- الإنسان هو الأصل - من أجل إلى القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان: جد الحصون شعبان.
- ٦- فهران على المعرفة - حول قضايا تعليم ونشر حقوق الإنسان: أباقر الطيف، وعصام الدين محمد حسن.
- ٧- الأصول والمكتسب - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: علاء قاعود.
- ٨- حقوقنا الآن وليس غداً - المواثيق الأساسية لحقوق الإنسان: تقديم بهي الدين حسن، ومحمد السيد سعد.
- ٩- حقوق الإنسان - من الفصل المحلي إلى التغيير العالمي: د. أمال عبد الهادي.

خامساً: اطروحات جامعة لحقوق الإنسان:

- ١- رقابة دستورية القوانين - دراسة مقارنة بين أمريكا ومصر: د. هشام محمد فوزي، تقديم: د. محمد مرزاني خيري. (طبعة أولى وثانية).
- ٢- التسامح السياسي - المقومات الثقافية للتسامح المدني في مصر: د. هريدا علي.
- ٣- ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمية: د. مصطفى عبد الفتاح.

سابعاً: مبادرات نسائية:

- ١- موقف الأنساء من ختان الإناث: أمال عبد الهادي/ سهام عبد السلام (العربية والإنجليزية).
- ٢- لا تراجع- فتاح فريفة مصرية للفتاء على ختان الإناث: أمال عبد الهادي (العربية والإنجليزية).
- ٣- جريمة شرف القتل: جان عبده (إسباني 18).
- ٤- حقوق النساء- في نقد الأصولية: فريدة القليل.

سابعاً: دراسات حقوق الإنسان:

- ١- حقوق الإنسان في ليبيا- حدود التغيير: أحمد السلمي.
- ٢- مشكلة الجنسية للصراعات العربية-العربية: أحمد تاهي.
- ٣- النزعة الإنسانية في الفكر العربي- دراسات في الفكر العربي الوسيط: ثور منوث- حنين كشك- علي مبروك، على ملية، تحرير: صلف أحمد.
- ٤- حكماء المصريين: أحمد أبو زيد، أحمد زايد، اسحق عبده، حامد عبد الرحيم، حسن طالب، حسي سالم، عبد المنعم تليمة، قسم عبد القادر، رؤوف عباس، تقديم وتحرير: محمد السيد سعيد.
- ٥- أحوال الأمن في مصر المعاصرة: عبد الوهاب بكر.
- ٦- موسوعة تشريعات الصحافة العربية: عبد الله خليل.
- ٧- نحو إصلاح علوم الدين- التعليم الأزهرى نموذجاً: علاء كادود، تقديم: أيول عبد الفتاح.
- ٨- رجال الأصول- تاريخ فقهية وحقوق الإنسان: د. محمد السيد سعيد.
- ٩- عن الإنسانية والسياسة- الخطاب الفكري في علم القليل: د. علي مبروك.
- ١٠- القليلة بين القليل والجزال: د. علي مبروك.

ثامناً: حقوق الإنسان في الفنون والآداب:

- ١- قطع في الخطاب الروائي العربي: عبد الرحمن أبو جوف.
- ٢- تحديثاً لكت القليل- الشعر العربي المعاصر وحقوق الإنسان: حسي سالم.
- ٣- فنون وشهد: الفن التشكيلي وحقوق الإنسان: عز الدين نجيب.
- ٤- فن المطالبة بالحق- المسرح المصري المعاصر وحقوق الإنسان: نورا أمين.
- ٥- السينما وحقوق القليل: هاشم القليل والآخرين.
- ٦- الآخر في الثقافة الشعبية- قوالبها وحقوق الإنسان: سيد إسماعيل، تقديم: د. أحمد مرسي.
- ٧- الفكر من سماء- تنوع المصادر الفنية في شعر محمود درويش: سحر سامي.
- ٨- القليل والجميل- الاختلاف والتمثيل بين الدين والفن: د. حسن طالب.
- ٩- أعراس جبرائيل- قصائد من أجل حرية العراق: إبداء حسي سالم، تقديم: د. أرمال جبري عزول.
- ١٠- دوائر القليل- كتابات حول القليلة السودانية: سحر السيد.

تاسعاً: مطبوعات غير دورية:

- ١- * موسوعة: نشر دورية بالفتن (العربية والإنجليزية). [مصدر عنها ٦٢ عدد]
- ٢- دوقاوي: دورية بحثية بالفتن (العربية والإنجليزية). [مصدر عنها ٣٦ عدد]
- ٣- رؤى مغربية: مجلة غير دورية بالفتن مع مجلة MERIP. [مصدر عنها ١١ عدد]
- ٤- قضايا الصحة الإنجابية: مجلة غير دورية بالفتن مع مجلة Reproductive Health Matters. [مصدر عنها ٣ أعداد]

عاشرا: قضايا حركية:

- ١- العرب بين فتح القدس .. وقلم الفراج: تقديم وتحرير: بهي الدين حسن.
- ٢- تمكين المستكشف: إعداد: محمد التميم.
- ٣- إعلان قرار فيضام الحركة العربية لحقوق الإنسان: صادر عن مؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان، قرار فيضام ٢٣ - ٢٥ أبريل ١٩٩٩.
- ٤- إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان: صادر عن مؤتمر قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان: جدول أعمال لقرن الحادي والعشرين، القاهرة ١٢- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠.
- ٥- إعلان خريطة لحقوق فلاجئين الفلسطينيين: صادر عن المؤتمر الدولي الثالث لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، الرباط ١٠- ١٢ أيار ٢٠٠١.
- ٦- فكيف بمناخين: ملكرة حول حقوق الشعب الفلسطيني: مقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة (باللغتين العربية والإنجليزية).
- ٧- اعترفت إسرائيل- نحن مسلمون وعصريون: إعداد: محمد السيد، ترجمة: سلاف طه.
- ٨- إعلان القاهرة لمناخضة العصرية: (باللغتين العربية والإنجليزية).
- ٩- قضايا التحول الديمقراطي في المغرب- مع مقاربة بمصر والمغرب: أحمد شوكي بنوب، عبد الرحمن بن عرو، عبد العزيز بناني، عبد القادر شكر، محمد السديقي، محمد المنلي، هاني الحوراني، تقديم: د. محمد السيد سعد.
- ١٠- جسر العودة- حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ظل مسارات التسوية: تقديم وتحرير: صمام الدين محمد حسن.
- ١١- يد علي يد- دور المنظمات الأهلية في مؤتمرات الأمم المتحدة: سري مسطفي.
- ١٢- عصرية تحت العصر- أعمال مؤتمر القاهرة للتصويري للمؤتمر العالمي ضد العصرية: تقديم وتحرير: صلاح أبو ناز.
- ١٣- إعلان بيروت لتصحية الإقصائية لحقوق الإنسان في العالم العربي.
- ١٤- إعلان باريس حول الدول الصناعية لتجديد الخطاب الديني. (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
- ١٥- المستقبل التالي: نحو ميثاق للإصلاح السياسي في الدول العربية.
- ١٦- أولويات وكليات الإصلاح في العالم العربي. (بالعربية والإنجليزية).
- ١٧- إعلان خريطة: بيان مؤتمر المجتمع المدني القومي إلى امتلاك من أجل المستقبل. (بالعربية والإنجليزية)

حادي عشر: إصدارات مشتركة:

- أ) بالتعاون مع اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية:
 - ١- التشويه الجنسي للإثبات (ختان) - فرهام وحظلق: د. سهام عبد السلام.
 - ٢- ختان الإثبات: أمل عبد الهادي.
- ب) بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (موطن):
 - إشكاليات نشر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. تحرير: د.محمد السيد سعيد، د. حمسي بشراف (السلطن).
- ج) بالتعاون مع جماعة تنمية الديمقراطية والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان
 - من أجل تحرير المجتمع المدني: مشروع قانون بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة.
- د) بالتعاون مع اليونيسكو
 - دليل تعليم حقوق الإنسان لتعليم الأسس والقانوني (نسخة نهائية).
- هـ) بالتعاون مع شبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان
 - دليل حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية- المتوسطية. عيسى شاري، وكارولين ستالي
- و) بالتعاون مع منظمة أفريقيا / فعددة
 - عندما يخل السلام- ساعد مع ثلاث ديمقراطية والتنمية والسلام في السودان: تحرير بولس اجاوين، أليكس دوفال.

هذا الكتاب

يتضمن هذا الكتاب دراسة عميقة متكاملة عن مسيرة من الانتخابات والزبانية السياسية في مصر. تتناول الدراسة وعورة الناخبين، إن أهم ما يميز هذه الدراسة أن المؤلفين لم يلقوا بتوفيق كسائل تراث العلم الاجتماعي القديم الذي يصوغ أفكاراً نظرية عاماً لوضع الطوائف السياسية التي تتضمنها صلبة الانتخابات.

أحمد ياسين

إن هذا العمل العلمي الجاد صوبه يسلط في إلقاء النكتة المعمورة في مجال العلوم السياسية من ناحية ويستكشف في فهم محقق لمراحل الإصلاح السياسي المتغيرة في المجتمع السياسي، ولتتبع الانشغالي وفهم أدق للمعطيات الانتخابية في مصر.

أحمد عبد الفتاح

0517029
Bibliotheca Alexandrina



0517029

مكتبة
الاسكندرية